وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإجتماعية

الرقم التسلسلي:.....
رقم التسجيل:.....

عنوان الأطروحة

واقع العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية
دراسة ميدانية تحليلية لإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع
تخصص: علم إجتماع الإتصال والعلاقات العامة

من إعداد:
زهية أدخينيسة

إشراف:
رشيد زوزو

تاريخ المناقشة:2016/12/15

أعضاء لجنة المناقشة			
الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	جامعة
عبد العالي دبلة	أستاذ أ	رئيسا	بسكرة
رشيد زوزو	أستاذ أ	مشرفا مقررا	بسكرة
عبد العزيز العايش	أستاذ أ	عضو مناقش	خنشلة
مصطفى عوفي	أستاذ أ	عضو مناقش	عنابة
مالك شعباني	أ م أ	عضو مناقش	بسكرة
أحمد عبد الحكيم بن بعطوش	أ م أ	عضو مناقش	باتنة

السنة الجامعية:2017/2016

شكـــر و عرفـــان

حمدا لمن بيده زمام الأمور يصرفها على النحو الذي يريده، إذا أراد أمرا فإنه يقول له كن فيكون
الذي لا أرجو إلا فضله، ولا أخشى إلا عدله ولا أعتمد إلا قوله ولا أمسك إلا بحبله علم الإنسان ما لم يعلم.

شكر يسايره الامتنان
الأستاذ الدكتور الفاضل لكل من عبد العالي دبلة و زوزو رشيد وزمام نور الدين الذين كانا عونا لنا في مشوارنا الدراسي
فلم يبخلا علينا بنصائحهم وتوجهاتهم القيمة.

العرفان بالجميل لكل من علمني حرفا وأمدني علما أعضاء هيئة التدريس

جزيل الشكر وأعلى مراتب التقدير والامتنان
من يشجع العلم والتعليم،من ساعدني في العلن وفي الخفاء

لكل من بادر في إتمام هذا البحث
أعضاء البرلمان الجزائري

إلى كل من قدما لنا يد العون والمساعدة

أولياء نعمتي سندي في الحياة مثلي في الصبر وعنواني في الكفاح
أحمد، عبد الكريم، وبالأخص جلول.

الحصن الدافئ والمرفأ الأمين، شذى قلبي ونور فؤادي
خيـــــــرة

لمن القلب يهواهم والعين تسعد لرأياهم
فايزة، أسماء، بسمة ،إيمان

زميلاتي في الدرب

إلى كل هؤلاء أتقدم بشكري وعرفاني

ولله الفضل من قبل ومن بعد وهو نعم الولي ونعم النصير
نسأل الله أن يسدد خطانا

إهـــــــداء

إلى من قال الله فيهما ﴿ ... وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا...﴾

الروح الطاهرة والقلب المعطاء أسمى معاني الحب والوفاء

تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جناته

أبي الغالي

التي القلب يهواها والعمر فداها والعين تسعد لرأياها

أرجو الله أن يرعاها

أمي الحبيبة

أهدي من قلبي ومن قلمي إن الهدايا على مقدار مهديها

لو كان يهدى للإنسان قيمته لأهديتكم كل الدنيا ومافيها

فهـــرست المحتويات

المحتويـات	الصفحة
شكر وعرفان:.....	/
إهداء:.....	/
فهرست المحتويات:.....	/
فهرست الجداول :.....	/
فهرست الأشكال :.....	/
مقدمة :.....	أ-ت
الجانـــب النظـــري	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
أولا : الإشكالية	05
ثانيا : أهمية الدراسة	08
ثالثا : أسباب إختيار الموضوع	08
رابعا : أهداف الدراسة	09
خامسا : تحديد المفافيم الأساسية	09
سادسا : الدراسات السابقة	16
سابعا : الفرضيات	24
الفصل الثاني: العلاقات العامة والأجهزة الحكومية	
تمهيد :	/
أولا : نشأة وتطور العلاقات العامة	27
1. في العصور البدائية	27
2. في الحضارات القديمة	27
3. في العصور الوسطى	29
4. في عصر الفتحات الإسلامية.....	30
5. في العصر الحديث	31
ثانيا : العلاقات العامة وبعض المفاهيم الأخرى	32
I. العلاقات العامة وبعض الأنشطة الإتصالية	32
1. العلاقات العامة والإعلان	32
2. العلاقات العامة والدعاية	32
3. العلاقات العامة والإعلام	33
4. العلاقات العامة والتسويق.....	33
II. العلاقات العامة وبعض العلاقات التواصلية	34
1. العلاقات العامة والعلاقات الاجتماعية	34
2. العلاقات العامة والعلاقات الانسانية	34
3. العلاقات العامة والعلاقات الصناعية	34
4. العلاقات العامة والعلاقات العمالية	35
ثالثا :الأجهزة الحكومية	35

I. القطاع الحكومي ونشاطات الأجهزة الحكومية	35
1. القطاع الحكومي.....	35
2. نشاطات الأجهزة الحكومية	37
II. إمتيازات الموظف في الأجهزة الحكومية ومشاكل وصعوبات قياس أداءه الوظيفي	37
1. إمتيازات الموظف في الأجهزة الحكومية	37
2. مشاكل وصعوبات قياس الأداء في الأجهزة الحكومية	37
رابعا : التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	40
I. البنية الأساسية للجهاز الحكومي	40
II. البنية التنظيمية لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	42
خامسا: أهمية وأهداف العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	47
I. أهمية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	47
II. أهداف العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	49
سادسا: جماهير العلاقات العامة والرأي العام	51
I. جماهير العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	51
1. الجماهير الداخلية	51
2. الجماهير الخارجية	52
II. الرأي العام	55
1. المقومات الاجتماعية لتكوين الراي العام	55
2. وظائف الراي العام	58
خلاصة :	/
الفصل الثالث : وظائف العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	
تمهيد :	/
أولا: الوظائف الأساسية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	62
I. وظائف النظام السياسي.....	62
II. الوظائف الأساسية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.....	63
ثانيا : النشاط الإتصالي للعلاقات العامة	65
I. مقومات الاتصال في العلاقات العامة	65
1. اهم النقاط الاساسية في العملية الاتصالية	65
2. وسائل الاتصال المعتمدة في العلاقات العامة	67
II. لغة الجسد	71
1. انوع الحركات الاتصالية.....	71
2. نطاق مسافة التفاعل بين الافراد	72
ثالثا : تخطيط برامج العلاقات العامة	73
I. أهمية وأنواع و التخطيط	74
1. اهمية التخطيط	74

2. أنواع التخطيط	74
II. مبادئ ومراحل التخطيط لبرامج العلاقات العامة	75
1. مبادئ التخطيط لبرامج العلاقات العامة.....	75
2. مراحل التخطيط	76
III. أنواع برامج العلاقات العامة وخطتها الإجرائية وصعوبتها.....	77
1. أنواع برامج العلاقات العامة.....	77
2. الخطة الاجرائية لتنظيم العلاقات العامة صعوبات العملية التخطيطية	77
رابعا : إدارة الأزمات في الإجهزة الحكومية	78
I. خصائص الأزمة وخطوات إدارتها.....	79
1. خصائص الأزمة	79
2. خطوات إدارة الأزمات	80
II. نماذج إدارة الأزمات وبعض اخطاء المسؤولين في إدارة الازمات	81
1. نماذج إدارة الأزمات	81
2. وبعض اخطاء المسؤولين في إدارة الازمات.....	82
خادسا : الإسهامات التنموية للعلاقات العامة.....	85
I. مجالات التنمية ودور العلاقات العامة في تنميتها	85
1. مجالات التنمية	85
2. دور العلاقات العامة في تنمية مختلف المجالات	88
II. معيقات التنمية وبعض الإقتراحات	90
1. معيقات التنمية	90
2. إقتراحات في مجال التنمية	91
سادسا : تقويم نشاطات العلاقات العامة	91
I. أهداف تقويم أنشطة العلاقات العامة ومراحل تكوينها	92
1. أهداف تقويم أنشطة العلاقات العامة	92
2. مراحل تقويم نشاطات العلاقات العامة	92
II. انواع وصعوبات التي تواجه العملية التقويمية في العلاقات العامة	93
1. أنواع ومعايير التقويم في العلاقات العامة	93
2. صعوبات تقويم انشطة العلاقات العامة	94
سابعا: مقومات أخصائي و مستشار العلاقات العامة	95
I. مقومات أخصائي العلاقات العامة.....	95
1. أخصائي العلاقات العامة	95
2. الشروط الواجب توفرها في أخصائي العلاقات العام.....	95
II. مقومات مستشار العلاقات العامة	97
1. مستشار العلاقات العامة ومعايير إنتقائه.....	98
2. مزايا وعيوب الاستعانة بمستشار العلاقات العامة	99
الفصل الرابع: البرلمان والأحزاب السياسية	
تمهيد :	/

أولا : الدولة الجزائرية	102
I. لمحة تاريخية عن الدولة الجزائرية	102
II. مقومات الدولة الجزائرية	106
ثانيا : الأحزاب السياسية	109
I. تصنيف الأحزاب السياسية	110
II. وظائف الأحزاب السياسية	112
ثالثا : تشكيل البرلمان	114
I. المجلس الشعبي الوطني	115
II. مجلس الأمة	117
رابعا : تفعيل الأداء البرلماني في الجزائر	119
I. تفعيل عمل المؤسسات البرلمانية	119
II. تفعيل عمل المؤسسات البرلمانية مع المؤسسات الأخرى	120
خامسا : معوقات العمل البرلماني في الجزائر	122
I. معوقات سياسية	122
II. معوقات إقتصادية وإجتماعية	123
خلاصة :	/
لجانــب التطبيقـــي	
الفصل الخامس: إجراءات الدراسة الميدانية	
تمهيد :	/
أولا : منهج الدراسة	126
ثانيا : حدود الدراسة	126
ثالثا : العينة وكيفية إختيارها.....	128
رابعا : أداة جمع البيانات.....	135
خامسا : الخصائص السيكومترية للأداة.....	138
سادسا : أساليب التحليل	141
خلاصة :	/
الفصل السادس : عرض وتحليل النتائج	
أولا : عرض وتحليل البيانات الشخصية	144
ثانيا : عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى للدراسة	153
ثالثا : عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية للدراسة	228
رابعا : عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة للدراسة	305
خامسا: عرض وتحليل بيانات الفرضية الرابعة للدراسة.....	385
سادسا: النتائج النهائية للدراسة والإستنتاج العام	445
خاتمـة :	463
المراجع :	465-473
الملاحق :	/

فهـــرست الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع عدد أعضاء البرلمان الجزائري على حسب الغرف البرلمانية	128
02	توزيع عدد المقاعد وعدد أعضاء البحوثين حسب تصنيف الإنتماء السياسي في المجلس الشعبي الوطني وذلك حسب إعلان المجلس الدستوري الأعلى	131
03	توزيع عدد المقاعد وعدد أعضاء البحوثين حسب تصنيف انتماءات الأعضاء في مجلس الأمة	135
04	يحدد العبارات الموجبة والعبارات السالبة حسب فرضيات الدراسة	137
05	نتائج صدق المحكمين حول الإستبيان.	139
06	توزيع نتائج صدق المقاربة الطرفية حسب جوانب الدراسة	140
07	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	144
08	توزيع أفراد العينة حسب الحالة الإجتماعية	144
09	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	145
10	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادات المتحصل عليها	145
11	توزيع عدد أعضاء المبحوثين حسب الإنتماء للتكتل الحزبي (موالية-معارضة-مستقلة)	147
12	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الإنتماء الحزبي	148
13	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوعية العضوية في مجلس الأمة	148
14	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مزاولة وظيفة في مؤسسة ما.	149
15	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تصنيف المؤسسة	149
16	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الإنتماء السوسيومهني	150
17	يبين نتائج تطبيق إختبار "ت" للعينات المستقلةلإتجاهات الأعضاء المبحوثين نحو التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية	154
18	إتجاهات عينة الدراسة نحو التنظيم الإداري لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية.	155
19	يبين نتائج تطبيق إختبار "ت" للعينات المستقلةلإتجاهات الأعضاء المبحوثين نحو التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي.	174
20	إتجاهات عينة الدراسة نحو التنظيم الإداري لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي (شمال-جنوب).	175
21	يبين نتائج تطبيق إختبار "ت" للعينات المستقلةلإتجاهات الأعضاء المبحوثين نحو التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (موالي-معارض-مستقل)	197
22	إتجاهات عينة الدراسة نحو التنظيم الإداري لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (موالي-معارض-مستقل)	198
23	يبين نتائج تطبيق إختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات الأعضاء المبحوثين نحو الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية	229
24	إتجاهات عينة الدراسة نحو الإتصال التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية.	230
25	يبين نتائج تطبيق إختبار "ت" للعينات المستقلةلإتجاهات الأعضاء المبحوثين نحو الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي.	250

26	إتجاهات عينة الدراسة نحو الإتصال التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي (شمال-جنوب).	251
27	يبين نتائج تطبيق إختبار "ت" للعينات المستقلةلإتجاهات الأعضاء المبحوثين نحو الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (موالي-معارض-مستقل)	273
28	إتجاهات عينة الدراسة نحو الإتصال التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (موالي-معارض-مستقل)	274
29	يبين نتائج تطبيق إختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات الأعضاء المبحوثين نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية	306
30	إتجاهات عينة الدراسة نحو تخطيط برامج العلاقات العامة لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية.	307
31	يبين نتائج تطبيق إختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات الأعضاء المبحوثين نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي.	328
32	إتجاهات عينة الدراسة نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي (شمال-جنوب).	329
33	يبين نتائج تطبيق إختبار "ت" للعينات المستقلةلإتجاهات الأعضاء المبحوثين نحو التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (موالي-معارض-مستقل)	353
34	إتجاهات عينة الدراسة نحو التنظيم الإداري لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (موالي-معارض-مستقل)	354
35	يبين نتائج تطبيق إختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات الأعضاء المبحوثين نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية	386
36	إتجاهات عينة الدراسة نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية.	387
37	يبين نتائج تطبيق إختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات الأعضاء المبحوثين نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي.	403
38	إتجاهات عينة الدراسة نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي (شمال-جنوب).	404
39	يبين نتائج تطبيق إختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات الأعضاء المبحوثين نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (موالي-معارض-مستقل)	421
40	إتجاهات عينة الدراسة نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (موالي-معارض-مستقل)	422

فهـــرست الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العلاقات العامة كأحد الأقسام التابعة لأي من مديريات الإدارة العامة	41
02	تعدد أقسام العلاقات العامة بتعدد مديريات الإدارة العامة	41
03	موقع العلاقات العامة ضمن الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للمؤسسة	42
04	التنظيم الإتصالي لإدارة العلاقات العامة	43
05	التنظيم الوظيفي لإدارة العلاقات العامة	44
06	يالتنظيم الوظيفي الإتصالي لإدارة العلاقات العامة	44
07	نموذج إدارة العلاقات العامة الكبيرة الحجم	45
08	نموذج إدارة العلاقات العامة حسب الموقع.	46
09	هرم ماسلو للحاجات الأساسية	58
10	موقع مستشار العلاقات العامة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة العلاقات العامة	98
11	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	144
12	توزيع أفراد العينة حسب الحالة الإجتماعية	144
13	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	145
14	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادات المتحصل عليها	145
15	يبين توزيع أعضاء المجلس الشعبي الوطني حسب الإنتماء الحزبي من الموقع الرسمي للبرلمان	156
16	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الإنتماء الحزبي	148
17	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوعية في مجلس الأمة.	148
18	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوعية العضوية في مجلس الأمة.	148
19	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب إمكانية مزاولة وظيفة في مؤسسة ما	149
20	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تصنيف المؤسسة.	149
21	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الإنتماء السوسيومهني.	150
22	إنتشار المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية .	196
23	إنتشار المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	305
24	توزيع متوسطات أوزان أفراد عينة الدراسة لاتجاهاتهم نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	385
25	إنتشار المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	444

مقدمـــة:

يتجه الأفراد إلى الجهد الجماعي منذ أقدم العصور لإشباع حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والصناعية والأمنية ،ويعد توفير القدرات الإدارية أمر ضروريا في العصر الحديث لتحقيق حاجات ورغبات المواطنين في كافة المجالات العلمية والخدمية والتجارية ، فالإدارة مهنة لها مسئولية اجتماعية وعليها واجبات إتجاه العاملين والمواطنين وتجاه كافة الأطراف المشاركة في نشاط المؤسسة لذلك تجد الإدارة نفسها في موقف يفرض عليها تدارك الأوضاع المؤسساتية وذلك بالتجديد المستمر في مفاهيمها وتوجهاتها وعلاقاتها وكذا أساليبها الاتصالية.

وإذا كان من المسلم أن العلاقات العامة ظاهرة اجتماعية واتصالية حتمية ارتبط ظهورها بنشأة المجتمعات الأولى، فانه من الثابت أنها نشاط إرادي إتصالي يهدف لتوثيق صلة المؤسسة بالمجتمع ويبرز الصورة المشرفة لها كمؤسسة تخدم المجتمع وتعمل على صيانة مصالحه ،وهذا ما منحها إهتمام كبير خلال العقود الماضية لأهمية جماهيرها الداخلية والخارجية ولأهمية كسب ثقتهم وتأييدهم لأهدافها ومشاريعها.

فرغم أن العلاقات العامة قد حظيت بأهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات : الوحدات الإنتاجية والمنشات الخدمية فإن الحكومات كمؤسسات ضخمة ومعقدة في أي من الدول المتقدمة أو النامية ومهما كان شكل أو نوع نظامها السياسي أو الاقتصادي فإن نجاحها في أداء رسالتها يتوقف إلى حد كبير على مدى تعاون جماهيرها معها في إطار من الاتصال الإقناع ومدى إعلامهم بالحقائق والتعليمات والقوانين واللوائح وكذا الإرشادات لتحسين صورتهم الذهنية وتحقيق التنمية المحلية والعالمية ودفع بعجلة التغيير الاجتماعي قدما إلى الأمام لمواكبة نظيراتها من دول العالم المتقدم .

كما ان دراسة الدور السياسي والاجتماعي للنخب يشكل موضوعا هاما للبحث في مجال العلوم الاجتماعية وذلك للدور الهام والفعال لتلك الاقليات ـ النخب ـ في التأثير وفي حل و إدارة المسائل الاجتماعية ولتوليها إتخاد القرارات المؤثرة في سياسات المجتمع ولما لها من قوة ونفوذ يتعدى نطاق أية جماعة اخرى من هذا المجتمع، وقد يتسع هذا التصور لحد اعتبار أن هذه النخب هي مصدر القيم ومنبع المعايير والضوابط الاجتماعية كأساس لتحقيق التماسك والتكامل الاجتماعي والسياسي.

وبما أن البرلمان الجزائري – بكل من غرفتيه – هو ممثل الشعب الجزائري كسلطة يناط بها وظيفة التشريع وسن القوانين والمصادقة على مشاريع السياسة العامة للدولة فهو اللسان المعبر عن الرأي العام والممثل لرغبات وميولات ومصالح ودوافع افراد المجتمع ، فهو مجمع أهم نخبة الشعب وقادة الرأي والمساهم الاكبر في عملية تقنين سياسات الإصلاحات ومد جسور الشفافية لتوطيد التفاعل والتواصل بين المواطنين كمجتمع مدني وبقية هيئات الدولة.

ويعتبر آعضاء البرلمان الجزائري اهم فئة تحمل صفة التميز لازدواجية الادوار كونهم الناطق الرسمي بإسم الشعب عند الدولة وكذا الناطق الرسمي بإسم الحكومة عند الشعب أي ان اتجاهاتهم تحدد الرأي العام في كل من الاجهزة الحكومية كجمهور داخلي للسلطة التشريعية في سن القوانين ورسم سياسات الخارطة التنظيمية والمخول في تحديد إمكانيات الاجهزة الحكومية المادية والمعنوية ومدى إمكانياتها لتلبية متطلبات جماهيرها، وكذا الرأي العام عند عامة الشعب كجمهور لهذه الاجهزة ينتظر

منها تلبية متطلباته التنموية باعتبارهم منتخبين من عامة الشعب لديهم إطلاع على متطلبات الشعب ونقائصه وما ينتظر من الاجهزة الحكومية كمؤسسات الدولة ان تلبي لهم

كما ان موضوع الاتجاهات أثار اهتمام العديد من الباحثين الذين حاولوا سبر أغوار الظواهر الاجتماعية والتعرف على السمات المميزة لها وأسبابها ومدى استمراريتها والعوامل التي تدفع نحو استمرارها من عدمه، لذلك فهي تحتل مكانة بارزة في الدراسات السوسيولوجية لديناميات الجماعة والسيكولوجية في تحليل الشخصية كونها تعد بمثابة مؤشرات نتوقع في ضوئها سلوكا مميزا لأهم نواتج عملية التنشئة الاجتماعية وأهم الموجهات الضابطة والمنظمة للسلوك الإنساني والاجتماعي، حيث تمس أي شيء له وجود وحضور سوسيولوجي أو سيكولوجي للفرد نحو موضوع معين كما هو الحال بالنسبة لأعضاء البرلمان الجزائري.

ورغبة منا في تحديد اتجاهات أهم قادة الرأي في المجتمع الجزائري ولهدف تحديد أهمية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تبلور لنا موضوع الدراسة الذي نحن بصدد دراسته والذي سنشخص فيه العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من خلال تحليل اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وذلك للكشف عن اتجاهات أهم قادة الرأي وأهم نخبة المجتمع الجزائري كممثلي الشعب نحوها حيث تم التطرق لهده الدراسة بتقسيمها إلى فصول وقد ضمت مضامين هذه الفصول عدة نقاط وذلك كمايلي :

تناولنا في الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة والذي يضم في النقطة الاولى إشكالية الدراسة والإشكاليات الجزئية المتفرعة عنها وفي النقطة الثانية أهمية الموضوع وفي النقطة الثالثة تم تحديد أسباب اختيار الموضوع وفي النقطة الرابعة تم تناول الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها وفي النقطة الخامسة تم تحديد أهم المفاهيم الأساسية التي تناولناها في الدراسة وبالتالي ضبط المفهوم الاجرائي المعتمد عليه في هذه الدراسة بالإضافة إلى أهم الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها وعليه تم اقتراح الفرضيات كحلول متوقعة في كل من النقطة الخامسة والسادسة.

والفصل الثاني تناولنا العلاقات العامة والأجهزة الحكومية وذلك بالتطرق في النقطة الاولى لنشأة وتطور العلاقات العامة سواء قبل النهضة او بعد النهضة وفي النقطة الثانية حددنا التداخل بين العلاقات العامة وبقية المفاهيم الأخرى سواء كانت أنشطة إتصالية أوعلاقات التواصلية أما في النقطة الثالثة للأجهزة الحكومية بكل من القطاع الحكومي ونشاطات الأجهزة الحكومية وكذا إمتيازات الموظف في الأجهزة الحكومية ومشاكل وصعوبات قياس الأداء الوظيفي في الجهاز الحكومي ، كما تطرقنا للتنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية وذلك بعرض البنية التنظيمية للجهاز الحكومي وكذا البنية التنظيمية لإدارة العلاقات العامة في الجهاز الحكومي، وفي النقطة الخامسة أهمية وأهداف العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية، وفي النقطة السادسة جماهير العلاقات العامة والرأي العام كجمهور يتفاعل مع الأجهزة الحكومية.

والفصل الثالث فقد تطرقنا لأهم وظائف العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية، حيث تناولنا في النقطة الاولى الوظائف الأساسية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية وذلك بتناول وظائف النظام السياسي وكذا الوظائف الأساسية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية وفي النقطة الثانية حددنا النشاط الإتصالي للعلاقات العامة من مقومات الاتصال في العلاقات العامة وكذا لغة الجسد وفي النقطة الثالثة فتناولنا تخطيط برامج العلاقات العامة والخطة الاجرائية لتنظيم العلاقات العامة وكذا صعوبات العملية

التخطيطية أما النقطة الرابعة إدارة الأزمات في الأجهزة الحكومية وفي النقطة الخامسة الإسهامات التنموية للعلاقات العامة على مستوى المجتمعات المحلية في مختلف المجالات وفي النقطة السادسة تقويم وتقييم أنشطة العلاقات العامة وفي النقطة السابعة مقومات أخصائي ومستشار العلاقات العامة وذلك بتحديد أخصائي العلاقات العامة والشروط الواجب توفرها فيه وكذا مستشار العلاقات العامة ومعايير إنتقائه وكذا مزايا وعيوب الإستعانة به بإعتبار أن الأخصائي والمستشار أهم موظفي العلاقات العامة.

و الفصل الرابع فقد خصص للبرلمان الجزائري والاحزاب السياسية، حيث تطرقنا في النقطة الاولى للدولة الجزائرية كلمحة تارخية وكذا خصائصها بإعتبارنا نبحث في أجهزتها الحكومية ونحلل إتجاهات برلمانها وفي النقطة الثانية الأحزاب السياسية من حيث التصنيف والوظائف الثالثة تشكيل البرلمان بغرفتيه الأولى والثانية وفي النقطة الرابعة فتناولنا تفعيل الأداء البرلماني وفي النقطة الخامسة معوقات العمل البرلماني.

هذا فيما يخص الجانب النظري، أما فيما يخص الجانب الميداني فقد حددناه في فصلين: الفصل الخامس للإجراءات المنهجية باعتبارها أهم الركائز الإمبريقية للدراسة الميدانية وتم التناول فيه في النقطة الاولى منهج الدراسة وفي النقطة الثانية حدود الدراسة وفي النقطة الثالثة عينة الدراسة وكيفية إختيارها أما النقطة الرابعة فتناولنا أداة جمع البيانات وفي النقطة الخامسة الخصائص السيكومترية للأداة وفي النقطة السادسة أساليب التحليل التي تم الإعتماد عليها سواء كانت كمية أو كيفية والتي تم تغطيتها إما من خلال آراء الباحثين من الواقع المعاش خاصة في هذه المرحلة التي تتخللها إضطرابات صحية لرئيس الحكومة والتي يكون على أساسها أعضاء البرلمان في حالة حادة من التوهج النفسي.

وفي الفصل السادس والأخير تم وتحليل البيانات وذلك في عدة نقاط ،حيث تناولنا في النقطة الاولى عرض وتحليل البيانات الشخصية للأعضاء وفي النقطة الثانية تم عرض وتحليل بيانات الدراسة للفرضية الاولى وفي النقطة الثالثة تم عرض وتحليل بيانات الدراسة للفرضية الثانية وفي النقطة الرابعة تم عرض وتحليل بيانات الدراسة للفرضية الثالثة وفي النقطة الخامسة تم عرض وتحليل بيانات الدراسة للفرضية الرابعة وفي النقطة السادسة النتائج النهائية للدراسة والاستنتاج العام خاتمين هذه الدارسة بالخاتمة المدعمة ببعض التوصيات وكذا عرض المراجع والملاحق .

الجانب النظري

الإطار العام للدراسة

- **أولا :** الإشكاليـــــــة .
- **ثانيا :** أهمية الدراسة .
- **ثالثا :** أسباب إختيار الموضوع .
- **رابعا :** اهداف الدراسة .
- **خامسا :** تحديد المفاهيم الأساسية .
- **سادسا :** الدراسات السابقة .
- **سابعا :** الفرضيات .

اولا : الإشكاليـــة

تعتبر العلاقات العامة سمة المجتمعات المتحضرة والتي تؤدي دورها في إطار المسؤولية الاجتماعية ، ورغم أن جدورها تمتد لأمد بعيد ،ورغم محاولة الأخصائيين ربط تطورها بتطور العلاقات البشرية في إطار من العقائد الدينية والإيديلوجيات السياسية فقد شكلت لنا قناعات أن نشأتها ترجع إلى نشأة السلطة العامة سواء كانت روحية أو عسكرية أو مدنية أو حتى حكومية ومدى تأثيرها على الرأي العام لجمهورها من خلال إقناعهم بأفكارها وآرائها ومحاولة كسب تأييدهم لسياساتها

كما أن صورة الجهاز الحكومي عند عامة الشعب أهمية في تحقيق أهدافها، والتي يأتي في مقدمتها إرضاء جمهورها الذي تقدم له منتجاتها أوخدماتها لتحافظ عليه من جهة، ولتكسب جمهورا أوسع من جهة أخري ، وأيضا لتتمكن من الصمود في وجه المنافسة وخاصة في ضل إقتصاد السوق المفتوح للمنافسة من قبل الأسواق العالمية ، لذلك ينبغي على الأجهزة الحكومية معرفة الانطباع أو الصورة التي يحملها عنها جمهورها، ومن ثمة تعمل على تحسينها من خلال تغيير ما يحتاج إلى تغييره و تعديل ما يحتاج إلى تعديل لتحسين صورة الجهاز وترقيتها يعتبر مجال عمل العلاقات العامة التي تسعى إلى التعريف بالجهاز الحكومي وخلق الانطباع الجيد عنه وكسب ثقة عامة الشعب لترسم معالم إيجابية عن الحكومة باستعمال وسائل الاتصال الجماهيرية و تدعيمها بوسائل الاتصال الشخصي .

وليتم صنع صورة ذهنية جيدة عن الجهاز الحكومي يجب تحديد جمهوره وفيه نهدف إلى معرفة القطاعات الجماهيرية المؤثرة علية ودورها في المجتمع، كما تهدف إلى معرفة الخصائص المميزة لهاته القطاعات الجماهيرية حتى يسهل اختيار وسائل اتصال المناسبة .

فمن المشاكل الكبيرة في حياة المنشآت والاستياء المتكرر من طرف متعامليها لا يمكن إسقاطه على القرارات الادارية وعدم العدالة في تصرف مسؤوليها بقدر ما هو عدم شرح وتفسير هذه القرارات والتصرفات فمن الشيئ المعقول أن لا يقع إنهيار وتصدع في أي منشأة أو أجهزة حكومية في حالة تركيزها على الإتصال الإقناعي وإهتمامها بالعلاقات العامة وتقديم شرح وتفسير لهذه القرارات التي تتخدها الإدارة ، وقد يكون ذلك حتمية إلزامية في الحكومات وفي إدارة أجهزتها وذلك يرجع للخلفية الذهنية لأفرد مجتمعها وبالخصوص المجتمع الجزائري والذي يعتبر أن رأسمال الحكومة لإدارة أجهزتها ماهو إلا ريع من الثروة الخام للبلد وملزمة على الحكومة إقناع شعبها بسياساتها والإستراتيجية التي تدير بها البلاد.

فالحكومة بالمفهوم الحديث أضحت مسألة إدارية معقدة نتيجة تداخل أدوارها المتعددة التي تحتاج بالضرورة لشرح وتوضيح وتفسير لتوعية المواطنين بالبرامج التنموية قصد تحقيق مستوى أعلى للمعيشة في الحياة الاجتماعية بجميع نواحيها المجتمعية كالتعليم والصحة والأسرة والشباب...الخ ، ومن تم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية، ولا يتم ذلك معزل عن العلاقات العامة التي أضحت الواجهة الأمامية في جل الأجهزة الحكومية ، فضرورة تفعيل دور العلاقات العامة في كل الاجهزة ومحاولة كسب تأييد المواطنين وعامة الشعب وإعلامهم وكسب رضاهم هو المحك الأساسي الذي تقوم عليه سياساتها من خلال خططها وبرامجها ومشاريعها المقدمة،هذا ما يقودنا لتسليط الضوء على الأبعاد السوسيولوجية لواقع العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

وبما أن الإتجاه هو علاقة بين ذات الفرد وبين موضوعات محددة متجسدة في أشخاص أو نظم معينة ،وبما أن لها وظيفة دفاعية بحيث أن الفرد أو الجماعة تحتفظ بإتجاهاتهم كآلية دفاعية عن ذواتهم في مواجهة ضغوطات الحياة والصراعات وبذلك يتم تخفيظ حدت الضغط المتولد ،لذلك سنحاول تحليل إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري باعتبارهم من أفراد المجتمع الجزائري واهم نخبة الشعب كجمهور تتعامل معه الأجهزة الحكومية وتعمل جاهدة لكساب تأييده لسياساتها التنموية، وكذا أهم قادة الرأي كأعضاء من الجمهور الداخلي في الأجهزة الحكومية تساهم في سن القوانين ضمن السلطة التشريعية ورسم الخارطة التنظيمية للمشاريع التنموي، باعتبارها معقل للتنظيم الاجتماعي في أضخم مستوياته ومصدر لتنمية الثروة البشرية في بناء اعقد الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية لأهم المشاريع التنموية، وبذلك يتم تخفيف حدة الضغط المتولد بين الأجهزة الحكومية وجماهيرها ، وبصفة عامة بين الحكومة المتمثلة في نشاط أجهزتها وعامة الشعب المتعاملين معها له حق التقييم والتقويم لسياسات بلده ومدى تجاوب حكومته مع أولوياته من خلال أعضاء برلمانه.

لذلك بذر في أذهاننا التساؤل التالي: **ما هو واقع العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية ؟**

من خلال دراسة تحليلية لإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري في عملية تشخيص العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

والذي تفرعت عنه التساؤلات الجزئية التالية والمدعمة بمجموعة من المؤشرات :

1. **الجانب التنظيمي:**

هل هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية؟ بإختلاف كل من :

- ⇦ نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة)
- ⇦ الموقع الجغرافي (الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال)
- ⇦ الإنتماء الحزبي (الأعضاء التي تنتمي للأحزاب الموالية للنظام والأعضاء التي تنتمي للأحزاب المعارضة للنظام)

وهل هذه الإختلافات تعود لسبب جوهري أم لمجرد صدفة ومن خلا ذلك يمكننا تحديد :
الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية

2. الجانب الإتصالي:

هل هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية؟ بإختلاف كل من :

- ⇦ نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة).
- ⇦ الموقع الجغرافي (الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال).
- ⇦ الإنتماء الحزبي (الأعضاء التي تنتمي للأحزاب الموالية للنظام والأعضاء التي تنتمي للأحزاب المعارضة للنظام) .

وهل هذه الإختلافات تعود لسبب جوهري أم لمجرد صدفة ؟ ومن خلا ذلك يمكننا تحديد :
الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية

3. الجانب التخطيطي:

هل هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التخطيط الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية؟ بإختلاف كل من :

- ⇦ نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة
- ⇦ الموقع الجغرافي (الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال)
- ⇦ الإنتماء الحزبي (الأعضاء التي تنتمي للأحزاب الموالية للنظام والأعضاء التي تنتمي للأحزاب المعارضة للنظام)

وهل هذه الإختلافات تعود لسبب جوهري أم لمجرد صدفة ؟ ومن خلا ذلك يمكننا تحديد :
الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التخطيط الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

4. الجانب التنموي:

هل هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية؟ بإختلاف كل من :

- ⇦ نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة).
- ⇦ الموقع الجغرافي (الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال)
- ⇦ الإنتماء الحزبي (الأعضاء التي تنتمي للأحزاب الموالية للنظام والأعضاء التي تنتمي للأحزاب المعارضة للنظام)

وهل هذه الإختلافات تعود لسبب جوهري أم لمجرد صدفة؟ ومن خلا ذلك يمكننا تحديد :

الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية؟

ثانيا: أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من خلال مايلي :

- ✓ تتناول العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بمختلف جوانبها الإدارية والتنظيمية والاتصالية وأساليب ممارستها للكشف عن واقعها لتحليل أبعادها السوسيولوجية
- ✓ تحديد الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة أي يتم تحديد نقاط توافق الأحزاب السياسية في إدارة الحكومة لأجهزتها ـــ في كل من الجوانب الإدارية للتنظيم والاتصال وطرق التخطيط لنشاطاتها وأبعادها التنموية وكيفية إحتوائها لازماتها وطرق تقويمها أدائها ـــ كذا ونقاط تعارضها وهذا في حد ذاته مكسب ثمين للحكومة كهيئة وللنظام في في معرفة نقاط الضعف ونقاط القوة في الأداء الحكومي من خلال الحراك الإجتماعي الذي يتحدد من خلال ممثلي أفراد هذا المجتمع .
- ✓ تساعد على استخلاص أهم المشكلات التي تعاني منها الأجهزة الحكومية وبتالي معرفة أهم التوصيات التي تسهم في تحليل وتقديم قاعدة معولوماتية للدراسات في مجال العلاقات العامة لتكون بوابة الأبحاث السوسيولوجية في الأجهزة الحكومية.
- ✓ بسبب الثورة الرقمية أصبحت علاقة الشعب بحكومته على شفى حفرة من النار وخاصة في هذه المرحلة أين الحالة الصحية لرئيس الجمهورية منتكسة والحكومة في صمت التي على أساسها يكون الشعب يبحث عن معلومات عن مستقبله السياسي وعن ممثله في المرحلة القادمة وما المزمع إنجازه
- ✓ إخراج الحكومة عن صمتها من خلال ممثليها ومحاولة معرفة ي مدى قدرة الحكومة الممثلة بأجهزتها التنبؤ بالأزمات ومدى إحتوائها لهذه الأزمات ليتم على أساس ذلك رسم الخطط الوقائية والعلاجية للأزمات والتكن اللبنة الأساسية في المرحلة الإنتقالية للسلطة من خلال تحليل إتجاهات ممثلي شعبها.
- ✓ الجزائر دولة بترولية لذلك حاولنا تحديد مدى مساهمة الأجهزة الحكومية في التنمية المحلية من إتجاهات ممثليها خلال ممثلي شعبها ليتم .

ثالثا : أسباب اختيار الموضوع

إن أي فعل أو سلوك صادر عن أي فرد مهما كان مركزه ومكانته الإجتماعية أو العلمية لا يكون وليد الصدفة أو يصدر من العبث، بل ما هو إلا نتاج حتمي لتراكمات ذهنية أو ظروف معينة لذلك إهتمامنا بدراسة موضوع واقع العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من خلال اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري لم يأتي من العدم وإنما يعود لعدة أسباب أهمها:

- ✓ الكشف عن واقع العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية باعتبارها قيادة الدولة في تحديد موقع الحكومة من حيث هيكلتها الإدارية وتكنولوجياتها الاتصالية واستراتجياتها التخطيطية واحتوائها الأزمات وكذا رسكلتها وتقويمها لموظفيها، وأثر كل ذلك على دينامياتها الاجتماعية في إحداث التوازن.

- ✓ الكشف عن مدى التفاعل الاجتماعي بين الحكومة كهيئة وعامة أفراد الشعب كرعية لهذه الهيئة من خلال أعضاء برلمانها كممثل لكلى الطرفين والذي يبرز إما مظاهر التوافق والتكامل الاجتماعي أو الاختلاف والصراع، أي تحديد مدى التكامل بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني ليتم تحديد مكانتها حكومة ودولة محليا وعالميا.

- ✓ محاولة معرفة سبب الإختلافات بين أراء مختلف أفراد الشعب عن العلاقات العامة بين الأجهزة الحكومية وعامة الشعب وهل لنوعية العضوية أو الموقع الجغرافي أو والإنتماء الحزبي سبب من أسباب هذا الإختلاف وهل يعود هذا الإختلاف لسبب جوهري أم أنه يعود لمجرد الصدفة

- ✓ رغبتي في الغوص في العلاقات العامة كمجال وفي الاجهزة الحكومية وكمجتمع بحث بإجراء دراسة علمية سوسيولوجية محكمة بإتباع خطوات منهجية في مجال العلاقات العامة .

رابعا : أهداف الدراسة

لا يخلو أي فعل إنساني سواء مقصود أو غير مقصود أو دراسة علمية يتم دراستها من منطلقات محددة تعمل في النهاية على تحقيق جملة من الغايات ، وفي موضوع دراستنا هذا نسعى لتحقيق جملة من الاهداف أهمها:

- كشف اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري لواقع العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية ومدى التوافق أو الإختلاف في الإتجاهات بين الغرفتين (التنفيذية والتشريعية)

- كشف اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري لواقع العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية ومدى التوافق أو الإختلاف في الإتجاهات بين الأحزاب السياسية الجزائرية.

- كشف اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري لواقع العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية ومدى الإختلاف في الإتجاهات بين الإنتماء الجغرافي (شمال /جنوب) للأعضاء.

- كشف إتجاهات أعضاء مجلس الأمة ــ بإعتبارها الغرفة التشريعية ــ ومدى الإختلاف في الإتجاهات بين الأعضاء المعينين والأعضاء المنتخبين.

خامسا : تحديد المفاهيم الأساسية

إن تحديد المفاهيم من أهم مراحل البحث الاجتماعي، ومن بين محددات نجاحه، لأنها تشكل فيما بعد أبعادا ومؤشرات تعِين الباحث في طرح التساؤلات الفرعية، كما تساعده في بناء أدوات جمع البيانات وتحديد العيينة المراد دراستها، ومن بين المفاهيم المتعلقة بالموضوع والتي كثر حولها الجدل وفسرت من رؤى متباينة كل حسب اتجاهه أو ميوله أو انتماءه أو حتى خلفيته النظرية، وان كان جوهرها واحد فاغلبها تشكل قاسم مشترك بين علم الاجتماع والإعلام والعلوم السياسية، فهذا التباين دفعنا إلى محاولة تحديد العناصر البنائية والوظيفية لكل مفهوم للوصول إلى مفهوم إجرائي يمكننا من ترجمة مختلف التساؤلات إلى حقائق واقعية.

1. **العلاقات العامــة**:

لقد أصبح تعبير العلاقات العامة شائعا ويزداد كذلك على مر الأيام لذلك اختلفت مفاهيمها.

- ✓ **العلاقات العامة لغـة:** فهي من حيث البنـاء اللفظـي مكونـة من كلمتين "العلاقـات" و"العامـة" فـالأولى تعني الصلات والروابط وخيوط الاتصـال بين الإدارة والثانيـة وهي"العامـة" والتـي يقصـد بهـا عامـة الناس او الجماهير المتعاملة مع الإدارة أو المؤسسة (عبد العزيز صالح بن حبتور،2009،ص202)

- ✓ **العلاقات العامة إصطلاحـا :** عرفت العلاقات العامة اصطلاحا حسب :

"قاموس ويبستر الدولي الجديد (New Webster's International Dictionary)"أن العلاقات العامة هي«مجموعة من النشاطات تقوم بها هيئة أو اتحادات أو حكومة أو أي تنظيم في البناء الاجتماعي من أجل تحقيق وخلق علاقات جيدة وطيبة وسليمة مع الجماهير المختلفة التي تتعامل معهم كجمهور المستهلكين والمستخدمين وحملة الأسهم وكذلك الجمهور بوجه عام ،ذلك لتفسير نفسها للمجتمع حتى تكسب رضاه».(محمد فريد الصحن ،2004،ص20).

كما يعرفها "جيمس شوارتز(G.Shwartz)" أنها «عملية مستمرة تسعى الإدارة من خلالها المحافظة وتعزيز الفهم والثقة بين الزبائن والمساهمين والمستخدمين وجيران المؤسسة والحكومة والجمهور بشكل عـام، وذلـك مـن خـلال التحليـل الـذاتي والتصـويب داخليـا، ومـن خـلال جميـع أسـاليب التعبيـر خارجيا».(المرجع السابق،ص20).

وفي هذا التعريف لم يقتصر دور العلاقات العامة على نوع معين من المؤسسات أو المهن بل أنها نشاط يمارس في كافة الأجهزة الحكومية المختلفة كما أوضح الهدف من العلاقات العامة وهو تكوين علاقات طيبة بين تلك المؤسسات وبين الجماهير التي تتعامل معها حتى تكسب ودها كما أنه حدد نوع الجماهير التي تتعامل معهم سواء كانت خارجية (ممولين ومستهلكين) أو داخلية

كما هي «وظيفة الإدارة المستمرة والمخططة والتي تسعى بها المؤسسات والمنظمات الخاصة والعامة لكسب تفاهم وتعاطف وتأييد الجماهير التي تهمها والحفاظ على استمرار هذا التفاهم والتعاطف وتأييد ذلك من خلال قياس اتجاه الرأي العام لضمان توافقه قدر الإمكان مع سياستها ونشاطاتها وتحقيق المزيد من التعاون الخلاق والأداء الفعال للمصالح المشتركة باستخدام الإعلام الشامل للمخطط»(علي عجوة(ب)،1985،ص.ص21-22). العلاقات العامة هي العملية المستمرة للسياسات العليا والخدمات والأفعال من أجل مصالح أولئك الأفراد وتلك الجماعات التي يقدر الفرد أو المؤسسة ثقتها ونيتها الطيبة وهي تفسر هذه السياسات والخدمات والأفعال لتأييد الفهم والتقدير الكاملين. (هناء حافظ البدوي، 2001، ص34)

هي أيضا «النشاط الذي تقوم به أية صناعة أو اتحاد أو حكومة آو أي منظمة أخرى لإقامة وتدعيم علاقات طيبة ومستمرة مع فئات خاصة من الجماهير كالعملاء والعاملين والمستثمرين وكذلك مع الجمهور العام ودلك بغرض التماشي مع الظروف المحيطة ولتعرف المجتمع بها». (فؤاد عبد المنعم البكرى،2004،ص19)

وهنا الباحث يشير أن العلاقات العامة لا تقتصر على نوع معين من المؤسسات أو الأجهزة ولا على نوع معين من المهن بل أنها تمارسفي كافة المؤسسات والأجهزة المختلفة سواء كانت حكومية أو غير حكومية صناعية أو تجارية أو خدماتية، كما أنه أوضح الهدف منها وهو تدعيم العلاقات الطيبة وإستمرارها وتكوين علاقات طيبة بينها وبين جماهيرها التي تتعامل معها لكسب ودها ، كما أن الباحث لم يغفل على تحديد نوعية جماهيرها.

فالعلاقات العامة هي "عملية مستمرة تستخدم وسائل الاتصال والبحوث الاجتماعية للوصول إلى خطط تحقق التفاهم والتكيف بين المنظمات وجماهيرها حتى تعم الفائدة.(غريب عبد السميع غريب ،2006 ،ص48)

وهنا حد لنا الباحث أهمية وسائل الإتصال والبحوث الإجتماعية في عملية قياس إتجاهات أفراد المجتمع ، كما أوضحت هذه التعاريف أهداف العلاقات العامة والأدوات التي تستخدم للتأثير على الرأي العام وهي أدوات الإعلام، ووسائل الاتصال المختلفة، كما أنها حددت بوضوح الجمهور الداخلي والخارجي.

بالنظر إلى المفاهيم المختلفة للعلاقات العامة سنتبنى في الدراسة الراهنة المفهوم التالي:

العلاقات العامة: هي عملية اتصالية مستمرة تقوم بها الأجهزة الحكومية أو جميع المنشأة والمؤسسات التابعة لها، تهدف من خلالها إلى كسب ثقة وتأييد جمهورها الداخلي والخارجي وتعمل على تحقيق وتدعيم الصالح العام.

2. **الأجهزة الحكومية:**

- ✓ **الحكومة لغة**: نظام حكم ،أي كيفية استعمال السلطة العامة وممارستها.(محمد عبد المعز نصر،1981،ص511)
- ✓ **الحكومة اصطلاحا**: تعتبر الحكومة هي الإدارة أو التنظيم السياسي للدولة ذلك ما أشار إليه "ماكيفر" و"فيبر" و"برو" وعلى حد تعبير "روسو" أنها تقوم بدور وسيط بين الحكام والمحكومين وتهدف إلى تحقيق الحرية وتنفيذ القانون في نفس الوقت، وكما أشار أيضا "هوبز"و"بنتام" أنها ذلك النشاط المرتبط بالحكم أو عملية الحكم والذي يتمثل في ممارسة الضبط أو السيطرة على الآخرين كما أنها تعني الأداة التي بواسطتها يتم تحقيق النشاط في المجتمعات الحديثة. (عبد الله محمد عبد الرحمان،2000،ص300).

كما يقول "لاسكني" أن الحكومة تقوم لتنفيذ أغراض الدولة، فهي ليست ذاتها القوة القاهرة العليا وإنما هي مجرد جهاز الإدارة الذي يحقق أغراض تلك القوة، وإن وظائفها تنفيذية وتشريعية وقضائية ،فما هي إلا تعبير عن عبقرية الشعب.(محمد عبد المعز نصر،مرجع سابق،ص14).

كما يقصد بالحكومة نظام الحكم وكيفية ممارسة السلطة العامة في الدولة فيستعمل تعبير الحكومة للدلالة على مجموعة الهيئات الحاكمة أو المسيرة للدولة، وهي السلطات العامة الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية.(عبد الغني بسيوني عبد الله،دس،ص181).

كما أنها تعني ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة، أي نظام حكم في الدولة وكيفية ممارسة صاحب السيادة السلطة العامة وشكل الحكم، ومن جهة أخرى هي مجموعة الهيئات الحاكمة أو المسيرة للدولة، كما تعني الكيان التنظيمي للسلطة التنفيذية والمواقع القيادية مثل رئيس الدولة والوزراء ومساعدوهم.(علي شريف،1988،ص.ص21-22).

فهناك من يعتبر الحكومة التنظيم السياسي للدولة وهي الأداة التي تجد إدارة الدولة صاحبة السيادة تعبيرا محسوسا عن طريقها، وإذا كان صاحب السيادة التشريعي هو الحكومة فشكل الحكم يعتمد إلى حد كبير على طبيعة الشعب وفكره السياسي.(محمد عبد المعز نصر،مرجع سابق،ص24).

فقد قسم"أرسطو"بعد تقسيم"أفلاطون"الحكومات إلى حكومات ملكية وهي التي يدير شؤونها ملك واحد، وحكومة أرستقراطية وهي التي يدير أمورها خيار سادة القوم في الجماعة ،والحكومة الشعبية أو الجمهورية وهي التي يدير أمورها جمهور أو عدد كبير من أفرادها.

أما "منتيسكيو" فقد قام بتقسيم أخر للحكومات من حكومات ملكية أو فردية وفيها يكون حكم الفرد في ظل القانون وحكومات إستبدادية وفيها حكم الفرد غير مقيد بالقانون وحكومة جمهورية وتكون السيادة فيها للأمة أو لجزء منها، أما "روسو" والذي يعتبر الحكومة هي التنظيم العملي للدولة فقد قسمها إلى حكومة ملكية وحكومة أرستقراطية وحكومة ديمقراطية. (إبراهيم عبد العزيز شيها،2006،ص.ص124-125).

فتعتبر هذه التقسيمات للحكومات جميعها تقسيمات تاريخية، لكن الحكومات في الوقت الراهن يمكن تقسيمها من حيث خضوعها للقانون إلى حكومات استبدادية وحكومات قانونية، أو من حيث الخضوعها للرئيس الأعلى للدولة إلى حكومات ملكية وحكومات جمهورية، أو من حيث مصدر السيادة لحكومات فردية وحكومات أرستقراطية وحكومات ديمقراطية وشعبية وهو حال الجزائر مثلا.

بالنظر إلى مختلفة المفاهيم السابقة سنتبنى في الدراسة الراهنة المفهوم التالي:

الأجهزة الحكومية: هي مجموعة المؤسسات التابعة للهيئات الحاكمة والمسيرة للدولة ضمن كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية للأنظمة الديمقراطية.

3. **الاتجاهات:**

تعددت تعاريف الاتجاه بتعدد باحثيها وإن كان هناك اتفاق نسبي حول مفهومها العام فـ:

- ✓ **الاتجاه لغة**: هو ترجمع لكلمة (ATTITUDE) وهو مصدر للفعل إتجه ويعني قصد جهة معينة أو الإقبال عليها.
- ✓ **الاتجاه اصطلاحا** عرف الاتجاه اصطلاحا حسب :

"بوجاردوس" أن الإتجاه هو«نزعة نحو أو ضد بعض العوامل البيئية حيث تصبح لهذه النزعة قيمة إيجابية أو سلبية». (أحمد محمد الطيب،1999،ص94)

ويرى "جيلفورد" أن الاتجاه هو «حالة استعداد لدى الفرد تدفعه إلى تأييد أو عدم تأييد موضوع اجتماعي» .(أنور عقل،2001،ص78)

كما يرى "توماس" أن الإتجاه هو «موقف الفرد إتجاه إحدى القيم أو المعايير السائدة في البيئة الإجتماعية». (كامل محمد محمد عويضة،1996،ص114)

أما"ميشيل أرجايل" فيرى أنه «الميل إلى الشعور أو السلوك أو التفكير بطريقة محددة إزاء الناس الآخرين أو منظمات أو موضوعات أو رموز»(جودت بني جابر،2004،ص266).

ويرى "دوب" أنها عبارة عن« إستجابة مضمرة أو ضمنية محفزة لها دلالة أو أهمية اجتماعية في المجتمع الذي نعيش فيه». (Freedman,1978,p283)

ويرى "روكيتش"أن «الإتجاه هو تنظيم مكتسب له صفة الإستمرار النسبي للمعتقدات التي يعتقدها الفرد نحو موضوع أو موقف، ويهيئه للإستجابة بإستجابة تكون لها أفضلية عنده».(عطوف محمود ياسين،1981، ص117).

ويرى "راجي عيسى القبيلات"بأن الإتجاه مجموعة من المكونات المعرفية والإنفعالية والسلوكية التي تتصل بإستجابة الفرد نحو موضوع أو موقف أو شخص ما من حيث القبول أو الرفض لموضوع الإتجاه.(رابحي عيسى القبيلات،2005،ص49).

وقد أورد "ألبورت" سبعة عشر تعريفا لمفهوم الإتجاه، يلخصها في أن الإتجاه «حالة من الإستعداد العقلي والعصبي، نشأت خلال التجارب والخبرات السابقة التي مرت بالإنسان، وهو يؤثر تأثيرا ديناميا على إستجابات الفرد إزاء جميع الموضوعات والمواقف التي لها علاقة به ».(محمد شفيق،2003،ص144).

فقد نالت دراسة الاتجاهات قسط كبيرا من اهتمامات العلماء باعتبارها أهم نواتج عملية التنشئة الاجتماعية وأهم الموجهات الضابطة للسلوك الإنساني والمنظمة للسلوك الاجتماعي، فلقد تداخلت المفاهيم بين ماهية الاتجاه وبعض المصطلحات الأخرى كالسمة والاهتمام والرأي والمعتقد والقيمة و...الخ، وسنتطرق بالتفصيل لتوضيح الفرق بين الاتجاه وبعض المفاهيم الأخرى.

الإتجاه والسمة (Trait) : السمة هي صفة أو خاصية للسلوك تتصف بقدر من الاستمرار ويمكن ملاحظتها وقياسها، حيث أشار"جيلفور" إلى أن الاتجاه نوع من هذه الصفة أو الخاصية المتعلقة بالموضوعات والمسائل الاجتماعية، كما يميز "ألبورت" بين الاتجاه والسمة على أساس أن الاتجاه يرتبط بموضوع معين أو بفئة معينة من الموضوعات، بينما السمة ليست كذلك فعمومية السمة تكون أكبر من عمومية الاتجاه ويتضمن الاتجاه عادة تقييم بالقبول أو الرفض للموضوع الذي يتجه إليه .

الإتجاه والإهتمام (interst) : يرى "ايزنك" أن هناك علاقة بين الاتجاه والإهتمام، فالإهتمام هو إتجاه له وجهات إيجابية حيال أشياء معينة ويشعر الفرد نحوها بجاذبية معينة، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك اختلافا بين الإهتمام والإتجاه فبينما يشير الإهتمام إلى بعض التفضيلات المهنية، يشير الإتجاه إلى أمور إيجابية أو سلبية والإهتمامات غالبا موجبة بينما الإتجاهات قد تكون سالبة أو محايدة، كما تتسم

الإهتمامات بالتحديد والخصوصية في حين تتسم الإتجاهات بالعمومية والشمولية.(عبد اللطيف محمد خليفة،1992،ص53).

الإتجاه و الرأي (Opinion) : هناك من الباحثين من يفرق بين الإتجاه والرأي، وعلى هذا الأساس فإن "ثيرستون" يعرف الرأي بأنه التعبير اللفظي للاتجاه، فعندما يقول الشخص بأن كل الناس خلقوا متساوين فإن هذا القول يعتبر رأيا، وإذا كان الشخص مخلصا في قوله هذا مدركا لما يقوله فإن ذلك يعكس اتجاهه. (مقدم عبد الحفيظ،2003،ص243).

فالرأي هو إعتقاد خالي من الدافعية والدينامية، في حين الاتجاه هو حالة من الاستعداد والتأهب العقلي ذات دوام نسبي يتسم بسيادة الخصائص الدينامية أو الدافعية.

الإتجاه والمعتقد (Plief): إن المعتقد يرتبط بالجانب المعرفي أو المعلوماتي بينما يرتبط الإتجاه بالجانب الوجداني أو الإنفعالي فعلى الرغم من أن المعتقد يساهم في تكوين إتجاه الفرد فإنه ينتمي إلى المكون المعرفي بينما ينتمي الإتجاه إلى المكون الوجداني، فقد يعتقد الفرد في موضوع لم تتكون عنه بعد مشاعر إيجابية أو سلبية، أي أن المعتقدات نحو موضوع ما يمكن أن توجد دون وجود إتجاه نحو هذا الموضوع والعكس ليس صحيحا.

الإتجاه والقيم (Value): نجد أن الفرق بين الإتجاه والقيمة على المستوى الوصفي هو الفرق بين الخاص والعام، حيث تقف القيم بمثابة محددات للإتجاهات كما أن القيم هي عبارة عن تجريدات وتعميمات تبنى من خلالها إتجاهات الأفراد.(عبد اللطيف محمد خليفة،مرجع سابق،ص55).

بينما يشير الإتجاه إلى مجموعة من المعتقدات التي تتعلق بموضوع أو موقف معين ويمكن التمييز بين المفهومين في ضوء أن القيمة هي المكون الأساسي خلف الإتجاه أو تعمل على تشكيل الاتجاه القابل للتغيير ويرجع ذلك إلى الثبات النسبي للقيم التي تشكلها وتدعمها الثقافة والإطار الحضري للمجتمع.

الاتجاه والميل (desire): يخلط الكثيرين بين مفهومي الميل والاتجاه فالميل يعبر عن استجابة الفرد إزاء موضوع معين من حيث التأييد أو المعارضة وهو ما نحب أو نفضل بينما الاتجاه يتعلق بما نعتقد لأنه ليس كل ما نحبه نعتقد والعكس صحيح أي أن الاتجاه يعبر عن عقيدة بينما الميل يعبر عن شعور.(محمد شفيق،مرجع سابق،ص121).

ونرى أن الميل يكون دائما إيجابيا يدل على موقف القبول أو الرفض في حين الاتجاه قد يكون إيجابي وقد يكون سلبي، حيث يتعلق الميل بالنواحي الذاتية أو الشخصية ليست محل خلاف أو نقاش في حين الاتجاه يتعلق بالأمور الاجتماعية التي يدور حولها الخلاف والتساؤلات، كما أن أغلب ميول الفرد ترتبط باستعداداته الفسيولوجية والموروثة إلا أنه لا علاقة للاتجاه بذلك.

أ- الاتجاه والمشاعر(feelings): نعني بالمشاعر ردود الأفعال الوجدانية والانفعالية المرتبطة بأحد الموضوعات وتشكل في الأساس التقويم الانفعالي، وهي أضيق من الاتجاهات وتمثل أحد مكوناتها.(محمد فتحي عكاشة ومحمد شفيق زكي،1997،ص119).

ب- الإتجاه والإيديولوجية (ideology): الإيديولوجية هي إطار شامل يجمع داخله عدد كبير من إتجاهات الفرد التي يرتبط بعضها بالبعض الآخر تتمثل فيها إدراكاته لذاته وإدراكاته للمجتمع الخارجي، أو هي عبارة عن الإتجاه الشامل الذي يمكن أن نطلق عليه فلسفة حياة الفرد.(عبد اللطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاته محمود،د س،ص45)

ج- إتفقت الآراء على أن الإتجاه الإجتماعي مكون من ثلاثة عناصر أساسية تتفاعل مع بعضها البعض من أجل إعطاء الشكل النهائي للإتجاه، وهذه العناصر وإن كانت إفتراضية نظرية فإن معظم الدراسات التجريبية التي تجري في ميدان الإتجاهات حتى الآن تؤكد صحة ذلك وهي:

د- المكونات المعرفية : هي المكونات التي تتراكم عند الفرد أثناء احتكاكه بعناصر البيئة، وتنقسم إلى:

ه- المدركات والمفاهيم : المقصود بها كل ما يدركه الفرد حسيا أو معنويا.

و- المعتقدات : يقصد بها مجموعة المفاهيم الراسخة في عقل الفرد، فالناحية المعرفية للإتجاه تتكون من معتقدات الفرد إزاء موضوع أو شيء معين، وقد تكون هذه المعتقدات مرغوبة أو غير مرغوبة.(أحمد عبد اللطيف وحيد،2001،ص47)

ز- التوقعات : هي ما يمكن أن يتنبأ به الفرد بالنسبة للآخرين أو يتوقع حدوثه منهم، وتعتبر كل من المدركات والمعتقدات والتوقعات الأساس المعرفي بغض النظر عن كون الإتجاه إيجابي أو سلبي.

1. المكونات الإنفعالية : قد لا نكون مبالغين إذا قلنا أن أهم مكونات الإتجاه هي الشحنة الإنفعالية التي يصطبغ بها سلوك الفرد، فالمكونات العاطفية والإنفعالية هي تلك الشحنة المصاحبة ولذلك فإن معظم الدراسات والبحوث التي أجريت حول المكونات العاطفية والانفعالية للإتجاه كانت تدور دائما حول عمق وشدة وكمية الإنفعال الذي يصاحب سلوك الفرد نحو موضوع أو شيء معين.(كامل محمد محمد عويضة,مرجع سابق ،ص121)

2. المكونات السلوكية : تشير إلى إستعداد الفرد للقيام بأفعال وإستجابات معينة تتفق وإتجاهاته ،وهذا بإعتبار الإتجاهات تعمل كموجهات للسلوك.(محمود السيد أبو النيل،1984،ص275)

ويمكن القول أن سلوك الإنسان هو تعبيرات واستجابة واضحة مقدمة في موقف ما ناجمة عن رصيد معرفته وعاطفته المصاحبة لهذه المعرفة.

وهناك من يضيف المكون الرابع كأساس عاما لبقية المكونات

3. المكون الادراكي: فهو جملة المثيرات المساعدة للفرد على إدراك مختلف المواقف وتحديد ردود أفعاله إزاءها، وقد يكون الإدراك حسيا عندما تتكون الاتجاهات نحو الملموسات وقد يكون اجتماعيا

عندما تتكون الاتجاهات نحو المثيرات الاجتماعية والأمور المعنوية. (فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمان،1999،ص 253)

ويصعب فصل كل مكون عن الآخر لذلك تعمل هذه المكونات الأربعة بشكل مترابط ومتكامل الجوانب ليحصل الفرد على استجابات تتناسب مع انفعالاته وخبراته ومدركاته.

تلعب الإتجاهات دورا كبيرا في توجيه السلوك الاجتماعي في الكثير من مواقف الحياة بالقبول أو الرفض إزاء المواضيع الإجتماعية الجدلية وتمدنا في ذات الوقت بتنبؤات صادقة عن سلوكه في تلك المواقف، لذلك حاولنا أن نتعرف على ماهية الاتجاهات ملمين ببعض أبعادها السوسيولوجية وإرتباطاتها الأكاديمية في الحياة النفسية والاجتماعية لأعضاء البرلمان الجزائري باعتباره يعيش في مجتمع يؤثر ويتأثر لغرض تحديد الموفق الذي يتبعه في إتخاده للقرار الملائم قصد تفعيله بإتجاه الأهداف التي تسطرها الدولة وتسعى لتحقيقها ، ومن خلال ذلك تبنينا في الدراسة الراهنة المفهوم التالي:

الاتجاهات: عبارة عن استجابات أعضاء البرلمان الجزائري للموضوعات المختلفة بالإيجاب أو السلب مستندين في ذلك لتكامل حواسهم الداخلية وكذا المؤثرات البيئية التي تحيط بهم.

سادسا : الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات السابقة من أهم الروافد المعرفية والأطر العلمية الموجهة للباحث والمقدمة لخبرات وتجارب الباحثين السابقين ليستمد منها تساؤلات وفرضيات بحثه على اعتبار أن البحث العلمي عملية تراكمية تغذي بعضها بعضا ومن هنا اعتمدنا على الدراسات التي تخدم بشكل مباشر إشكالية بحثنا ، وهي كالتالي :

I. الدراسة الاولى :

دراسة لـ الباحث وليد خلف الله محمد دياب بعنوان " دور العلاقات العامة في القطاع الدبلوماسي: دراسة تطبيقية على مكاتب السفارات العربية والأجنبية .

والذي يرى ان دور العلاقات العامة يتأثر تأثرًا واضحًا بالمتغيرات الداخلية والخارجية للمنظمة مما يدعونا إلى قياس طبيعة ومدى تأثيرها على وظيفة العلاقات العامة في القطاع الدبلوماسي،

✓ **مشكلة الدراسة :**

تتصدى هذه الدراسة لدراسة الجوانب التنظيمية والإدارية ووسائل الاتصال المستخدمة من قبل إدارة العلاقات العامة في القطاعات الدبلوماسية والقائمين بالاتصال بهدف التعرف على طبيعة أداء وظيفة العلاقات العامة الدولية وقياس مدى فاعلية هذه الوسائل في تحقيق الأهداف المطلوبة وتقييم هذا الأداء، ودراسة المشكلات والمعوقات وأساليب مواجهتها، ومدى استخدام القائم بالاتصال في العلاقات العامة لتكنولوجيا الاتصال الحديثة وأثر ذلك على أداء العمل،ومعرفة الصفات والمهارات الاتصالية التى يجب أن تتوافر فى القائم بالاتصال فى العمل الدبلوماسى، وكذلك نوعية النماذج المستخدمة فى الأدوار الاتصالية لممارسي العلاقات العامة الدولية فى السفارات والقطاعات الدبلوماسية، وكذلك قياس أهم المتغيرات البيئية المؤثرة على ممارسة العلاقات العامة الدولية في السفارات والقطاعات الدبلوماسية

وصولاً إلى اقتراحات محدودة لتطوير هذه الوظيفة مما يعكس صورة متكاملة لأداء العمل في العلاقات العامة في القطاعات الدبلوماسية.

✓ **أهمية الدراسة :**

تنبع أهمية هذه الدراسة من العديد من النقاط التي تتميز بها وهى:

1. من خلال التداخل بين عمليات الاتصال الدولي وفنون إدارة العلاقات العامة الدولية ، حيث تعرف الدبلوماسية الحديثة بأنها فن إدارة الاتصال والعلاقات بين الدول وأن الدبلوماسية الحديثة تقوم على الإعلام والعلاقات العامة.

2. تجمع هذه الدراسة بين مجالين بحثيين رئيسيين من أهم المجالات في الدراسات الاتصالية والإدارية وهما: **المجال الأول** هو العلاقات العامة الدولية والذي يعد أكثر المجالات سرعة في النمو في العلاقات العامة حاليًا، وهو المجال الذي يحتاج ممارسي العلاقات العامة للتخصص فيه بشكل كبير ليتمكنوا من مراعاة تطورات العصر الحالي في عملهم، أما **المجال الثاني** فهو مجال القطاع الدبلوماسي الذي يعد من أكثر المجالات تشعبًا وانتشارًا حيث إن الدبلوماسية نتاج للعلاقات الدولية والأساس الذي تبنى عليه العلاقات الدبلوماسية المعاصرة ومع تشعب هذه العلاقات اتسع نطاقها بحيث لم تعد مقصورة على الجانب السياسي في التعامل بين الدول بل امتدت إلى النواحي الاقتصادية والثقافية والإعلامية وغيرها.

3. تأتى أهمية هذه الدراسة أيضًا من طبيعة العمل الدبلوماسي نفسه حيث إنه لابد أن يصطحب العمل الدبلوماسي جهدًا أكبر على مدى إزالة الرواسب التاريخية وتقريب المصالح وإقرار التفاهم ومن هنا كانت دراسة العلاقات العامة مفتاح الدبلوماسية الحديثة.

4. تزايد انتشار صور العولمة والثقافات الغربية على مجتمعاتنا العربية عبر وسائل الإعلام العالمية والإلكترونية ، وهذا الزحف الثقافي الغريب على أصول وثوابت مجتمعاتنا العربية التي لم تعد تميز كثيرًا بين الجانبين المادي والمعنوي للثقافة؛ مما يحتم استخدام السفارات والدبلوماسية المعاصرة لأدوات العلاقات العامة وتوظيفها لمواجهة التأثيرات السلبية للثقافة المتدنية ، والتمسك بالأخلاقيات المهنية وضوابطها ، وتصميم برامج اتصالية هدفها خلق القناعة لدى مجتمعاتنا بضرورة التمسك بالذات ، والمحافظة على الهوية, وتقديم صورة صحيحة عن مجتمعاتنا أمام الآخر.

✓ **المناهج المستخدمة وأداة جمع البيانات :**

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية ، وتعتمد على منهج المسح الميداني الذي هو محاولة منظمة لتقرير, وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام أو جماعة أو بيئة معينة، واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على منهج المسح حيث يعد من أنسب المناهج العلمية للدراسات الوصفية، وكذا أسلوب المسح الشامل لممارسي العلاقات العامة في القطاعات المختلفة المعنية بالدراسة ومسح اتجاهاتهم حول طبيعة العمل في إدارات العلاقات العامة ودرجة أدائهم لمهنتهم ومؤهلاتهم العلمية والمهارات الاتصالية بهدف تصوير الواقع الفعلي والتعرف على الطرق التي تتبعها هذه القطاعات في ممارسة نشاطاتها المختلفة ،

الذي تم تطبيقه على (50 مفردة شملت: 50 سفارة عربية وأجنبية داخل جمهورية مصر العربية وقام الباحث باستخدام المنهج المقارن بوصفه من المناهج المساعدة في إجراء مقارنات كمية وكيفية بين مجتمع الدراسة، حيث تناولت الدراسة دراسة مقارنة بين مجتمع الدراسة بين السفارات العربية والأجنبية فيما يتعلق بأوجه الاختلاف والتشابه حول أساليب ممارسة العلاقات العامة ومستوى الأداء بينهما بهدف تصوير الواقع الفعلي بينهما وأسباب الأنماط السائدة.

واعتمدت الدراسة في جمع وتحليل البيانات على استمارة الاستقصاء بوصفها أداة بحثية مناسبة لجمع البيانات من مفردات العينة من ممارسي العلاقات العامة ، حيث تم تضمينها بمجموعة من الأسئلة عبر محاور موضوعية عبرت في مجملها عن الأهداف الكلية للدراسة ، وقد ترجمت الاستمارة باللغات الثلاث العربية والإنجليزية والفرنسية.

كما تم استخدام المنهج المقارن في هذه الدراسة بهدف إجراء بعض المقارنات الكمية والكيفية بين مدى القيام بالأدوار الفعلية للعلاقات العامة وممارساتها النموذجية بين السفارات العربية والأجنبية؛ لمعرفة التباين أو الاتفاق في المعالجات بما يساعد في تقديم رؤية أكثر عمقًا ووضوحًا, وكذا المقارنة بين مدى استخدام تكنولوجيا الاتصال والنماذج المستخدمة في أدوار العلاقات العامة.

✓ **نتائج الدراسة :**

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها :

1. أظهرت إجابات المبحوثين درجة اهتمام السفارات العربية والأجنبية بوجود جهاز علاقات عامة متخصص لممارسة أنشطة العلاقات العامة؛ حيث بلغت نسبة درجة الاهتمام (78.0٪) من الإجمالي العام لإجابات المبحوثين، في حين بلغت درجة عدم الاهتمام بوجود جهاز علاقات عامة متخصص درجةً قليلةً جدًّا بنسبة (22.0٪) من الإجمالي العام لعينة الدراسة، ويرجع ذلك إلى أن عدد من المبحوثين أشاروا إلى أن المستشار الثقافي هو الذي يقوم بمهام العلاقات العامة وأنها لا تحتاج إلى إدارة متخصصة .

2. كشفت إجابات المبحوثين أن نسبة (100.0%) من إجمالي نتائج المبحوثين أشاروا إلى أن الإدارة العليا بسفاراتهم الموقرة تتفهم طبيعة عمل العلاقات العامة ووظائفها وهذا يدل على أن السفارات تقدر طبيعة هذه المهنة وذلك باعتبار أن العلاقات العامة والدبلوماسية وجهان لعملة واحدة .

3. أظهرت نتائج المبحوثين بأن نسبة (94.9%) من إجمالي نتائج المبحوثين أكدوا على أن العلاقات العامة هي همزة الوصل بين السفارة والجمهور الخارجي وجاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى من إجمالي نتائج المبحوثين وهذا يدل على مدى أهمية العلاقات العامة في السفارات والقطاعات الدبلوماسية ومدى إيمان الإدارة العليا بها، في حين جاءت بنسبة(100.0%) من استجابات المبحوثين في السفارات العربية، ونسبة (92.0%) من إجابات المبحوثين في السفارات الأجنبية وهذا يدل أيضًا على تحقيق الهدف الفعلي لوظيفة العلاقات العامة في السفارات العربية والأجنبية .

4. كشفت نتائج الجداول الخاصة بمدى استخدام ممارسي العلاقات العامة لشبكة الانترنت والملتيميديا الحديثة في السفارات والقطاعات الدبلوماسية، حيث أظهرت استجابات المبحوثين درجة استخدامهم

لشبكة الانترنت والملتيميديا الحديثة في أدائهم لأعمالهم وقيامهم بها، وقد حددت العبارات بصحيفة الاستقصاء بعض العبارات التي عالجت ما يجب أن يقوم به ممارسوا العلاقات العامة في أدائهم لأعمالهم والأدوار المنوطة بهم من خلال التعامل مع شبكة الانترنت واستخدام الملتيميديا الحديثة ،وأظهرت الاستجابات مدى درجة تعاملهم مع هذه الوسائل بشكل دائم أو أحيانًا أو غالبا، وأغلب استخدام هذه الوسائل من قبل المبحوثين وإن اختلفت قليلاً في إجابات المبحوثين في بعض السفارات.

5. أشارت نتائج المبحوثين إلى مدى استخدام استراتيجيات الدبلوماسية الإعلامية فى إدارات العلاقات العامة بالسفارات وأشارات نتائجهم إلى "الإستخدام الدائم" لهذه الإستراتيجيات والتى حددها الباحث فى استمارة الاستقصاء التى عرضها عليهم واوضحت النتائج ما يلى :

6. جاء استخدام الدبلوماسية الإعلامية بأنها هي الذراع الأيمن للسياسة الخارجية للدول وبالتالي لا تبخل عليها بأي مبلغ مادي مهما تكن ميزانيتها فى المرتبة الأولى من الاستراتيجات الإعلامية التى يستخدمها ممارسو العلاقات العامة فى قطاعاتهم الدبلوماسية، في حين جاءت فى المرتبة الأولى أيضا فى إجابات المبحوثين فى السفارت العربية، وفى المرتبة الثانية من إجابات المبحوثين فى السفارت الأجنبية وهذا يعطى مؤشر قوى إلى مدى التكامل بين العمل الدبلوماسى والإعلامى إذ أن الدبلوماسية الإعلامية وسيلة مهمة من وسائل توضيح المعلومات ونقل الصورة للجمهور .

(وليد خلف الله محمد دياب،2010)

II. **الدراسة الثانية :**

دراسة الباحث "هشام محمد علي حسين" الموسومة بـ"العلاقات العامة بين القناعة والتهميش في الوطن العربي"، والذي يرى أنه على الرغم من الإعتاف بأهمية العلاقات العامة في التطبيق العملي داخل المجتمعات المعاصرة إلا أن التعامل معها تعامل غير مدروس وبطيء لأقصى الحدود مما شجعه على دراسة واقع العلاقات العامة في الوطن العربي.

✓ **مشكلة الدراسة :**

حسب رأي الباحث أن الفهم الصحيح للعلاقات العامة يمثل بعدا إستراتيجيا في الأداء الفعال والجيد والصحيح لهذه المهنة في ارض الواقع ، وفي عملية التفاعل الصحيح بين المنظمة وجماهيرها ، وإذا كان القائم والمشرف على هذه المهنة يتمتع بدرجة عالية من الإحترافية والمهنية ،وإدا كانت أيضا خلفيته التعليمية والمهنية متميزة فهذا ينعكس بالإيجاب على الممارسة اليومية للعلاقات العامة.

أما إدا كان الممارس يعاني من نقص في التأهيل والتكوين ويعاني من ظروف عمل صعبة : من تهميش وسوء فهم لماهية العلاقات العامة ولا مبالات ، فكل هذه العوامل تنعكس سلبا على الأداء الجيد والفعال للعلاقات العامة.

لذلك يطرح الباحث السؤال التالي : هل واكبت ممارسة العلاقات العامة في الوطن العربي التطور الإقتصادي والإنجازات العديدة التي حققتها الدول المتقدمة في مختلف المجالات ؟ أم أن ممارسة العلاقات العامة ما زالت تعاني من المشاكل التقليدية والمعروفة في معظم دول العالم وخاصة النامية منها؟ ماهي علاقاته بالجماهير المختلفة للمنظمة ؟

الأسئلة البحث : تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية :

1. ماهو موقع العلاقات العامة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة ؟
2. ماهي المهام والصلاحيات الموكلة إلى العلاقات العامة ؟
3. ماهي درجة الرضا عن العمل لدى المسؤولين عن العلاقات العامة ؟
4. هل تقوم إدارة العلاقات العامة بالتخطيط الإستراتيجي والمساهمة في صنع القرار ؟
5. هل تقوم إدارة العلاقات العامة بأبحاث ودراسات وإعداد تقارير للإدارة العليا ؟
6. ماهي أهم الإجراءات التي يجب إتخاذها للنهوض بأقسام العلاقات العامة في مؤسسات الوطن العربي؟
7. ما صفات مسؤول العلاقات العامة من حيث (الجنس، السن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي، اللغات، التخصص) ؟

✓ **أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية الدراسة في كونها

1. تبحث وتدرس وتستقصي واقع ممارسة العلاقات العامة في الوطن العربي وآفاق ممارستها في المستقبل إنطلاقا من دراسة الخصائص الديموغرافية والسوسيولوجية عند ممارس العلاقات العامة.
2. تتطرق الدراسة إلى العلاقات العامة في الهيكل التنظيمي للمؤسسات.
3. مهام ووظائف العلاقات العامة.
4. التعرف على علاقة العلاقات العامة بالمحيط الداخلي والخارجي.
5. تبحث في دور العلاقات العامة وقت الأزمات.
6. الآراء والمقترحات للنهوض بأقسام العلاقات العامة .

✓ **المناهج المستخدمة وأداة جمع البيانات :**

إعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة ومنهج المسح ، حيث إستعمل الباحث إستبيانا يتكون من 30 سؤال وزع على ممارسي العلاقات العامة والمسؤولين في المؤسسات الخاصة والعامة بعدد من الدول العربية (مصر، السودان، عمان، الكويت، السعودية، الإمارات العربية المتحدة) كما إعتمد الباحث على المقابلات الشخصية مع مسؤولي وممارسي العلاقات العامة بمصر ودولة الإمارات ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حدود المنهج المستخدم تتمثل في عدم شرح أسباب الظاهرة ودراسة العلاقات الإرتباطية والسببية بين متغيرات الدراسة، بحيث شملت الدراسة على مؤسسات من القطاع العام والخاص في المجالات المختلفة من عدد من الدول العربية (مصر، السودان، عمان، الكويت، السعودية، الإمارات العربية المتحدة) حيث تم توزيع 500 إستبانة في تلك الدول في مختلف المؤسسات العامة والخاصة و تم إسترجاع 284 إستبانة وإستبعدت 12 وذلك لعدم إستفائها شروط الدراسة .

✓ **نتائج الدراسة :**

أكدت نتائج الدراسة أن موقع العلاقات العامة في الهيكل التنظيمي غير واضح وفي معظم الأحيان يكون قسم العلاقات العامة والمشرف عليه تابعا لإدارات أخرى ، كما أوضحت الدراسة أن عدد الموظفين في

أقسام العلاقات العامة قليل جدا وغير كافي للقيام بالمهام المسندة للعلاقات العامة، صف إلى ذلك النقص الكبير في المعدات والأجهزة والإمكانيات المادية .

ومما تقدم نلاحظ أن العلاقات العامة في أغلب المؤسسات في الوطن العربي لم تحظ بالإهتمام الكافي لتكون جهاز فعال ومؤثر في المؤسسة ، وحسب موقعها في الهيكل التنظيمي ووفق الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لها وطبقا للمهام الموكلة إليها فإن دورها لم يتعد نموذج الدعاية والتنسيق مع وسائل الإعلام ؛ هذه الدراسة إذا تأكد الفرضية الأولى والتي مفادها (ينحصر دور العلاقات العامة في التنسيق مع وسائل الإعلام وضمان الدعاية والأخبار والمعلومات الإيجابية عن المؤسسة)، وتأكد إجابات المبحوثين كذلك أن مهام ووظائف العلاقات العامة لم تتعدى عملية التنسيق مع وسائل الإعلام –إستقبال الجماهير المراجعين – الإعداد للمحاضرات والندوات والمؤتمرات – الإعداد للبرامج الإجتماعية – إستقبال الموظفين الجدد وتعريفهم بالمؤسسة ، وهذه النتائج تأكذ وتدعم الفرضية الثانية (تتميز عملية الإتصال بسيولة الأخبار والمعلومات في إتجاه واحد فقط يكون عموديا من المنظمة إلى الجمهور الداخلي أو الخارجي) وهذا نظرا لأنعدام الدراسات والأبحاث وتقديم التقارير والإستشارات للإدارة العلياكما أن (95 بالمئة من المبحوثين لا يساهمون في عمليات التخطيط والبحث في مؤسساتهم ولا يساهمون كذلك في صنع القرار).

كما بينت الدراسة كذلك أن العلاقات العامة في الوطن العربي مازالت ضعيفة ، حيث أنها لا تقوم بانتاج المواد الإعلامية والمطبوعات والكتيبات ، وتأكيد كذلك من خلال إجابات المبحوثين ومن خلال الملاحظة بالمشاركة ، أن دور العلاقات العامة محدود جدا في زمن المشاكل والأزمات حيث أنعدم البحث العلمي والإحصائيات والبيانات الدقيقة وكذلك إنعدام رجع الصدى من قبل المراجعين والمستخدمين وجمهور المؤسسة بصفة عامة ، وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة (تلعب العلاقات العامة في الوطن العربي دورا محدودا جدا في توفير المعطيات والبيانات اللازمة لصناعة القرار) والرابعة(التخطيط الإستراتيجي حيث أنها لا تقوم بأي دور إستشاري للإدارة العليا ولم ترق إلى المستوى المطلوب للقيام بعلاقات العامة وأنها ليست طرفا هاما وفاعلا في عملية) لهذه الدراسة التخطيط الإستراتيجي في المنظمة والمشاركة الفعالة في عملية صنع القرار.

وإنطلاقا مما تقدم نلاحظ أن إقتراحات المبحوثين للنهوض بأقسام العلاقات العامة أكدت ضرورة الإهتمام بالعلاقات العامة من الناحية التنظيمية –الهيكل التنظيمي- وكذلك فيما يتعلق بالميزانية والمعدات والأجهزة وكذلك الكادر البشري المؤهل المتخصص.

(هشام محمد علي حسين،دس)

III. الدراسة الثالثة :

دراسة لـ الباحث "علي برغوت" بعنوان "دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات الجامعية" والذي يرى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها العلاقات العامة وعلى الرغم من مكانها الرفيع داخل المؤسسة وإنغماسها في إدارة القضايا والمشكلات التي تطرأ على سير العمل اليومي ، وإتخادها على عاتقها ما تتعرض له المؤسسة من قضايا ومشكلات وكوارث، إلا أنه لم يتم حتى الآن إسنادها هذه الوظيفة (إدارة الأزمات) بشكل صحيح ، إنما تمارسها العلاقات العامة بشكل ضمني ، وأن إدارة الأزمة لم تندرج حتى

الآن ضمن إختصاصات العلاقات العامة ، وهذا مجرد خلل تنظيمي يحتاج لبض التقنيين أوإلقاء المزيد من الضوء على هذه الوظيفة.

✓ **مشكلة الدراسة :**

تحديد مشكلة الدراسة تكمن في تحديد دور العلاقات العامة في الجامعات في إدارة الأزمة ، إما في حالة وجود فريق لإدارة الأزمة ، أو في حالة عدم وجود هذا الفريق.

أسئلة البحث : ولتحقيق أهذافه تم إعداد عدد من التساؤلات والتي يمكن بالإجابة عليها الوصول إلى تحقيق العلاقة بين العلاقات العامة وإدارة الأزمات ،وتحديد دورها الفعلي ؟

1. هل تعتبر إدارة الأزات من مسؤوليات ووظائف العلاقات العامة ؟
2. ماهي العلاقة بين الوظيفة الوقائية (البنائية) للعلاقات العامة والتنبؤ بالأزمة؟
3. ماهي العلاقة بين الوظيفة التصحيحية (العلاجية) للعلاقات العامة والتعامل مع آثار الأزمة ؟
4. ماهي العلاقة بين إعتماد العلاقات العامة على تقديم معلومات صحيحة وبين طبيعة معلومات الأزمة ؟
5. ماهي العلاقة القائمة بين ممارسة نشاط العلاقات العامة الذي يتمثل في البحث والتخطيط والتنفيذ والتقويم ومراحل الأزمة ؟

✓ **أهمية الدراسة :**

تستمد هذه المشكلة البحثية أهميتها مما يلي :

1. أن الأزمة تنشب بدون مقدمات وتحتاج إلى التحرك السريع التلقائي ،وتحتوي الأزمة على مواقف مفاجئة تكثر وتقل حسب درجة شدة الأزمة ، وتكون المؤسسة -غالبا- غير مستعدة لها كامل الإستعداد ، وبما أن العلاقات العامة تبرع في مثل هذه المواقف بإعادة ترتيب الأوراق بسرعة ، إضافة لدورها البالغ الأهمية في مثل هذه المواقف، وتمتعها بالمعرفة الكافية لما يدور في المؤسسة ، وقدرتها الكبيرة على جمع المعلومات ، فإنها بالتالي تستطيع مواجهة أي موقف قد تتعرض له المؤسسة.
2. خلال الأزمة تجبر المؤسسة على الدخول في صراعات رئيسية وجانبية محتملة وغير محتملة ومع جهات غير متوقعة وخلافات داخل المؤسسة وخارجها ، وهذه الخلافات تحتاج إلى التسوية والصراعات تحتاج لمن يتغلب عليها ، وإدا دخلت المؤسسة في صراع مع أطراف مختلفة معها فإنها ستخسر أكثر مما تكسب، وهذا يبرز دور العلاقات العامة كمركز يسعى للتسوية ولحلول مرضية له وللأطراف الأخرى.

✓ **المناهج الدراسة وأدوات جمع البيانات :**

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التي تهدف إلى تصوير وتحليل وتقييم خصائص مشكلة أو موقف معين بحيث إستخدم الباحث منهج المسح بإعتباره جهدا علميا منظما للحصول على البيانات والمعلومات وأوصاف الظاهرة محل الدراسة ، هذا فضلا عن أسلوب دراسة الحالة وهي دراسة حالة معهد البحوث والدراسات العربية.

كانت عينة الدراسة هي الهم الأكبر للباحث ، إذ كانت هناك صعوبة بالغة في الإستجابة من قبل الجامعات فلم تستجب إلا أربع حالات من 75 جامعة تمت مراسلتها من أصل 142 جامعة عربية، وطلب من مدير العلاقات العامة فيها تعبئة الإستمارة ، وكانت الدول التي تلقى منها الباحث استجابات هي المغرب والأردن واليمن وفلسطين وتمت مراسلة الجامعات بناء على مدى توفر بريد إلكتروني من عدمه للجامعات وذلك بالإعتماد على قوائم إتحاد الدول العربية .

✓ **نتائج الدراسة :**

هذه الدراسة وضعت الباحث في حيرة من حقيقة وظائف العلاقات العامة، إذ أن ما ورد عن منظري العلاقات العامة أن وظائفها هي : الدراسات والتخطيط والتنفيذ والتنسيق والمتابعة ، إلا أن المتسائل عن ماهية العلاج والوقاية في العلاقات العامة تصيبه الحيرة ، فماذا تسمى إذا ؟ الواقع الأقرب للقبول هو أن تقول أن للعلاقات العامة وظيفتان هما التصحيح والعلاج وأن الدراسات والتخطيط والتنسيق والتنفيذ والمتابعة هي الأنشطة التي تمارسها العلاقات العامة للمساعدة في تأدية هاتين الوظيفتين ، وعادة ما تكون الوظائف التي تأدى لأي كيان ، تؤذي في النهاية إلى تحقيق الهدف .

1. أتضح للباحث أن إدارة الأزمة لا تعتبر وظيفة من وظائف العلاقات العامة ، إنما هي موقف طارئ يصيب المؤسسة ، ويهدد نظامها الأساسي ـ وفي هذا الموقف يبرز الحاجة للوظيفة الوقائية للعلاقات العامة ، وفي سبيل ذلك تستخدم العلاقات العامة أنشطتها : الدراسات والتخطيط والتنسيق والتنفيذ والمتابعة وفي النهاية يصب كل ذلك في تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة.
2. أوضحت الدراسة أن الجامعات تتعرض للأزمات مثلها مثل المؤسسات الأخرى ، وأن الأزمة لا تفرق بين القطاعات المجتمعية ، وكان الطلاب والهيئة التدريسية والعاملين بالجامعة من أبرز أسباب نشوب الأزمة في الجامعة.
3. تبين من الدراسة أن العلاقات العامة في الجامعات لا تدير الأزمة بشكل صحيح ، وإتضح أن الإدارة تسند لها عدة أدوار تراوح ما بين متابعة رد فعل الجمهور وتنفيذ الحملات الإعلامية المتعلقة بالأزمة وشرح موقف الجامعة لجماهيرها ، وكان إتجاه مديري العلاقات العامة قويا نحو إسناد إدارة الأزمة للعلاقات العامة.
4. إتضح أن التنبؤ بالأزمة واحدا من الأنشطة الملتصقة بالعلاقات العامة ، وسببها في ذلك هو قياسها للآراء والإتجاهات بشكل والتنبؤ بها بشكل مستمر ، فضلا عن معرفتها للكثير عن تفاصيل الجامعة ولعلاقتها مع الجمهور وجهات المصالح الأخرى ، إضافة للإتجاهات الحديثة للعلاقات العامة في تجنب الأخطار قبل حدوثها .
5. كل من العلاقات العامة وإدارة الأزمات تلتزم إلتزاما مطلقا بتقديم المعلومات الصحيحة للجمهور ، ولا تخفي أي حقائق عن الجمهور حفاظا على الثقة والتفاهم والتعاون معه.
6. بينت الدراسة أن هناك إنسجاما يصل إلى حد التشابه بين مراحل إدارة الأزمة المتمثلة في مرحلة ما قبل الأزمة ويوازيها في العلاقات العامة الدراسات والتخطيط ومرحلة الأزمة في العلاقات العامة يوازيها التنفيذ والتنسيق ، ومرحلة ما بعد الأزمة يوازيها في العلاقات العامة المتابعة وإصلاح الخلل ، وهذا كله يندرج تحت بنذ العلاج بذءا من تشخيص الأزمة حتى إزالة آثارها .

(علي برغوت،دس)

سابعا: الفرضيـــــــات

بما أن الفرضيات إجابات إحتمالية لأسئلة الدراسة بناءا على المعارف والدراسات السابقة لذلك حاولنا في هذه الدراسة إختبار الفرضيات التالية:

الفرضيات الجزئية:

1. **الفرضية الجزئية الأولى:** الجانب التنظيمي

- ⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري بإختلاف نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة) نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
- ⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري بإختلاف الموقع الجغرافي (أعضاء البرلمان الجزائري التي تسكن في ولايات الجنوب و أعضاء البرلمان الجزائري التي تسكن في ولايات الشمال) نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
- ⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري بإختلاف الإنتماء الحزبي (أعضاء تنتمي للأحزاب الموالية وأعضاء تنتمي إلى الأحزاب المعارضة) نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة إيجابية .

2. **الفرضية الجزئية الثانية:** الجانب الإتصالي

- ⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري بإختلاف نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة) نحو واقع الإتصال المعتمد للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
- ⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري بإختلاف الموقع الجغرافي (أعضاء البرلمان الجزائري التي تسكن في ولايات الجنوب و أعضاء البرلمان الجزائري التي تسكن في ولايات الشمال) نحو واقع الإتصال المعتمد للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
- ⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري بإختلاف الإنتماء الحزبي (أعضاء تنتمي للأحزاب الموالية وأعضاء تنتمي إلى الأحزاب المعارضة) نحو واقع الإتصال المعتمد للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع الإتصال المعتمد للعلاقات العامة إيجابية .

3. **الفرضية الجزئية الثالثة:** الجانب التخطيطي

⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري بإختلاف نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة) نحو واقع تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري بإختلاف الموقع الجغرافي (أعضاء البرلمان الجزائري التي تسكن في ولايات الجنوب و أعضاء البرلمان الجزائري التي تسكن في ولايات الشمال) نحو واقع تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري بإختلاف الإنتماء الحزبي (الأعضاء التي تنتمي للأحزاب الموالية والأعضاء التي تنتمي إلى الأحزاب المعارضة) نحو واقع تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إيجابية .

4. **الفرضية الجزئية الرابعة:** الجانب التنموي

⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري بإختلاف نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة) نحو الإسهامات التنموية للعلاقات في الأجهزة الحكومية.

⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري بإختلاف الموقع الجغرافي (أعضاء البرلمان الجزائري التي تسكن في ولايات الجنوب و أعضاء البرلمان الجزائري التي تسكن في ولايات الشمال) نحو الإسهامات التنموية للعلاقات في الأجهزة الحكومية.

⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري بإختلاف الإنتماء الحزبي (الأعضاء التي تنتمي للأحزاب الموالية والأعضاء التي تنتمي إلى الأحزاب المعارضة) نحو الإسهامات التنموية للعلاقات في الأجهزة الحكومية.

إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إيجابية .

العلاقات العامة والأجهزة الحكومية

- **أولا :** نشأة وتطور العلاقات العامة .
- **ثانيا :** العلاقات العامة وبعض المفاهيم الاخرى .
- **ثالثا :** الأجهـــــزة الحكوميـــــــة .
- **رابعا :** التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية .
- **خامسا :** أهمية واهداف العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية .
- **سادسا :** جماهير العلاقات العامة والرأي العام .

تمهيد :

في الوقت الذي تمر فيه العلاقات العامة على مستواها الأكاديمي والمهني بتحولات كبيرة ، وإن كانت هذه الأخيرة تثري العلاقات العامة كعلم وكمهنة فإنها بالمقابل تثير الكثير من الجدل ، وإن كانت أيضا قد تأصلت منذ عقود في إطارها التفكيري والتخطيط الاستراتيجي ،فإنه بالتأكيد تحتاج لضبط دقيق للمفاهيم، ولذلك تم في هذا الفصل تحديد المفاهيم الأساسية للعلاقات العامة في الاجهزة الحكومية.

أولا : نشأة وتطور العلاقات العامة

يصعب تحديد زملكنية نشأة العلاقات العامة أو التأكيد على مؤسسها وهذا ليس بالغريب لأن محاولة الإنسان لإقامة علاقات مع الوسط الإجتماعي المحيط به ومحاولاته كسب تأييده قديمة قدم الوجود الإنساني من خلال اتجاه علاقته من البساطة إلى التعقيد سواء في وسائلها أو سعة نشاطها وسنحاول سرد نشأتها في تسلسل كرونولوجي نستطيع من خلاله ملاحظة أهم تطوراتها التي لم تهملها الحضارات القديمة وركزت عليها كوسيلة لتحقيق التفاهم والتعايش بين أفراد مجتمعاتها.

1. في العصور البدائية:

العلاقات العامة كنشاط مارسها الإنسان منذ أقدم العصور كوسيلة لتحقيق التفاهم والتعاون مع باقي أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، منذ ظهور التجمعات البشرية على شكل أسري وعوائل ومن ثم على شكل عشائر وقبائل...الخ، ومع تدرجها على مر الأجيال ظهرت القرى والمدن والأقوام والأمم فكان رب الأسرة هو الذي يتحكم في مسار العلاقات العامة على مستوى أسرته (إبراهيم وهبي فهد وكنجو عبدو كنجو،1999،ص.ص23-24).

تم إنتقلت هذه المهنة إلى رئيس القبيله أو العشيرة أو بعض التجمعات العقائدية وكانت تلك العلاقات التي يديرها هذا الزعيم تدور حول الإبلاغ عن الزواج أو الوفاة أو العمل أو الحروب ....الخ ؛ فقد كان يستخدم في توصيل هذه المعلومات والأحداث بوسائل بدائية تتمثل في الطبول والرقص و ألوان الملابس ونوعيتها وغالبا ما كانت تستخدم الكلمات أو بعض الإيحاءات والحركات الجسمانية.

فقد كانت القبائل البدائية تحتاج إلى الإعلام للمحافظة على بقائها و في الحصول على مصادر لتحقق تعاون وتماسك أفرادها وذلك في توفير الغداء أو الوقوف في وجه الأعداء ولا يتم ذلك إلا عن طريق التفاهم بين هؤلاء الأفراد وإحساسهم بقوة الروابط التي تربط بعضهم ببعض (جميل أحمد خضر،1998،ص.ص37-38) .

حيث يعد نصب الأهرامات والمعابد والتماثيل والقبور واللوحات الفنية والكتابات القديمة ومختلف الفنون المعمارية في العالم القديم شهادة على أولى محاولات التأثير في سلوك الإنسان وكذا البلاغة اللغوية الرفيعة كوسيلة من وسائل الإقناع الأساسية حيث كان رئيس القبيلة يجتمع بأفراد قبيلته للتداول في الشؤون التي تخص القبيلة ليتمكن في ضوء ذلك اتخاذ القرار المناسب في إدارة الشؤون العامة.

2. في عصور الحضارات القديمة

تداخلت العلاقات العامة كنشاط متشعب في كثير من صور التفاعل لكل من حضارة وادي الرافدين ووادي النيل في الشرق والحضارة اليونانية والرومانية في الغرب حيث إهتم ملوك الفراعنة بالاتصال

بالأهالي في مناسبات كثيرة واهتمت الدولة بتسجيل ووصف الأحداث الهامة في المجتمع مثل الانتصارات الحربية والبعثات التجارية وإقامة الجسور وعرضها على الناس لكسب تأييدهم وإقناعهم بأن الحاكم حريص على مصالحهم وقضاياهم وأمورهم، كما كان يتم استخدام وجهات المعابد وجدرانها لنقش التعاليم الدينية وتصوير بعض الأحداث البارزة والتي تكشف عن عدة جوانب سياسية واقتصادية ودينية في ظل الحضارة الفرعونية، حيث تم العثور على وثائق كانت تصدرها الحكومات الفرعونية لتفخيم الحكام والإعلام عن منجزاتهم وأخبار الحروب والإنتصارات العسكرية التي تم تحقيقها.(إبراهيم وهبي فهد وكنجو عبودة كنجو، مرجع سابق،ص25)

بحيث أن الكهنة هم الوساطة التي تتولى الإتصالات بين الفرعون بإعتباره ملكا وبين أفراد الشعب وكان هؤلاء الكهنة يقومون بمهام العلاقات العامة ،حيث يستخدمون أسلوب الإجتماعات التي كانو يعقدونها في المعابد وكانوا يختارون المناسبات الش عبية أو الدينية لتوصيل المعلومات للشعب مثل مواسم الحصاد وفيضان النيل ،حيث أن علماء الآثار عثرو في مصر على الكثير من الرسائل التي كتبو فيها أخبار إنتصاراتهم ومواقع الحروب والتعليمات إلى الأهالي في قوالب من الطين المحروق والمكتوب بالخط المسماري وهي تشبه النشريات التي تستعملها العلاقات العامة في المنظمات الحديثة سواء كانت أجهزة حكومية أو خاصة ،فقد نجحوا الفراعنة في إستخدام العلاقات العامة في أوقات السلم وفي أوقات الحروب في التأثير على أفكار ومعتقدات وإتجاهات شعبهم ،كما نجحو في تعبئة مشاعرهم وكسب ثقتهم وتأييدهم وإقناعهم وكسب ولائهم خاصة عند حدوث الإنقلابات السياسية .

وفي بابل وأشور تمت عدة عمليات استهدفت التأثير على أفكار الجماهير واستثارت عواطفهم قصد الإشادة بأعمال القادة، حيث اهتم الملوك والحكام بالتأثير على عواطف الناس وأفكارهم ومعتقداتهم واتجاهاتهم في أوقات الأحداث والانقلابات السياسية(*) والعسكرية في الثورات وذلك عندما يتطلب الأمر مزيد من التفسير والشرح لتكييف أذهانهم مع الاتجاهات الجديدة، فكان لملوك بابل صحف تسجل فيها الأحداث اليومية وعن طريقها يتم توجيه التعليمات مع اختيار الوقت المناسب لذلك.(حسين عبد الحميد وأحمد رشوان،1993، ص.ص171- 172)

واختيار الوقت المناسب للحملة الإعلامية تستند عليه الآن إدارات العلاقات العامة الحديثة.

أما العلاقات العامة عند اليونان والرومان فقد توسعت أنشطتها وكانت تتم بالاتصال الإقناعي مع أفراد الشعب لاعتماد حضارتهم على ثقة الشعب وتأييده لحكومتهم، ذلك أنها كانت تعرف الكثير عن إدارة الشعب الحر وبعض مبادىء الديموقراطية وخاصة اليونانية فأخذت العلاقات العامة تنمو وتهتم بالاتجاهات السائدة وميولات الناس وتقاليدهم، كما كانوا يسمحون للشعب أن يوضحوا آرائهم وتساؤلاتهم وأفكارهم للمسؤولين.(حمدي عبد الحارس البخشونجي ،2000،ص.ص48-49)

(*) ومثال ذلك عندما إعتلى الملك **"مينا"** العرش تم توحيد الوجهين القبلي والبعدي وأعلنت هذه المناسبة في لوحة تذكارية تبين ذلك وتم وضع لها الرمز الذي يشير لذلك التوحيد ،حيث وضعوا تحت العرش نبات البردي المجلوب من الجنوب مع زهر الزنبق المجلوب من الشمال,

ذلك ما يعرف اليوم بتعبير الرأي العام وليأكد أهميته كما إعتبر أرسطو والذي توفي عام 384 قبل الميلاد أن إقناع الجماهير لا يمكن أن يتحقق بدون الحصول على عطفها ورضاها وكسب ودها بحيث أنه أجرى في بحثه الشهير "البلاغة" معالجة علمية لمسألة فن مخاطبة الجماهير ،كما أولى مفكرو الأغريق أهمية خاصة للرأي العام والذي لم يكن يطلق عليه آنذلك هذا الإسم ،بحيث أن السفاسطة (**) يجتمعون في مدرجات المسارح ليروجو للمترشحين لشغل مناصب السياسة الرفيعة بأسلوب أدبي يعتمد على مفهوم الإقناع ، كما أوضحى المربي والفيلسوف الإغريقي "سقراط" لتلاميذه مجموعة من الأسس للشكل الحواري الناجح لمناقشة موضوع معين ومن بين هذه القواعد الإعتراف بخصوصية كل المشاركين في الحوار وتساويهم في الحق في المناقشة ،لذلك كان الإتصال يسير في الإتجاهين، وهذا يوضح الاهتمام الكبير بالرأي العام، فالعلاقات العامة قد حظيت بأهمية بالغة عند الحكومة فكانت تستمد سلطتها من قادة الراي وموهبة السفساطيين ورضا المحكومين، وقد عملوا الرومان قصار جهدهم من أجل إعطاء أهمية كبيرة للشعب وإدارته ويتجلى ذلك في العبارة المشهورة **"أن صوت الشعب من صوت الله"** و**"إدارة الشعب من إدارة الله"** وما طبع من نقش على واجهة مجلس الشيوخ عبارة **"مجلس الشيوخ والشعب الروماني"**، حيث استغل "يوليوس قيصر" الوقائع اليومية التي بدأت الظهور سنة 59 قبل الميلاد لتسجيل نشاط مجلس الشيوخ وعرض أعمال أعضائه وأقوالهم على الجمهور ،كما استغل الإمبراطور"أوغستين" صحيفة الوقائع اليومية التي تكبر الزوج الذي يعيل أسرة كبيرة وتثني على الأسرة المترابطة وتسخر من الإنتحار كهروب من الواقع (حسين عبد الحميد،أحمد رشوان،مرجع سابق،ص.ص173- 174) .

وإنتشار الإثراء والشعر وأهمها قصائد الشاعر "فرجيل" الموجهة للفلاحين لتحثهم على زيادة الإنتاج لمواجهة خطر النمو السكاني، وهي أهم وظائف العلاقات العامة

3. في العصور الوسطى :

فلقد تردت المجتمعات في ظلومات الجهل والإنحلال ولم يكن هناك مجال لتطوير العلاقات العامة فإنصب نشاطها في شؤون الدعوة الدينية، وعند ظهور المذهب البروتستانتي وجدت الكنيسة الكاتوليكية نفسها في مأزق حرج تنشد الخلاص من هذا المذهب الجديد الذي إعتبرته خروجا عن المسيحية وأهتم الكرادلة تحت رعاية البابا بمسائل الإعلام والنشر لإعادة الثقة إلى الكنيسة الكاتوليكية بعد ظهور الكنيسة البروتستنتينية على يد "مارثن لوثر".(حسن محمد خير الدين،د س،ص5)

إذ أنه نجح في إقناع العديد من الجماهير بمظاهر الظلم الذي كانت تمارسه الكنيسة الكاتوليكية وقد إعتمد في دعوته الجديدة على مجموعة دعاة لهم القدرة على الإقناع ،أما العرب فقد كانو يخلقون المناسبات للإجتماع وتداول الأخبار وتبادل الأفكار لربط بيئتهم الشاسعة بأساور إعلامية ومن ذلك الحج للكعبة في موسم معين ، فالأسواق الأدبية التي كان يلقى فيها الشعراء والأدباء الذين لعبوا أدوارا إعلامية مهمة في تاريخ العرب بحيث تعتبر أشعارهم سجلا لتاريخهم ولعاداتهم وتقاليدهم ودفعهم للإستبسال في الحرب ، فهو لسان حال القبيلة والمدافع عنها بمدح أبنائها ومآثرهم وبمهاجمت أعدائها وتسليط الضوء على عيوبهم ومساوئهم .

(**) وهم أشخاص يحترفون الإقناع ويعرفون فنون الكتابة والخطابة ويتقنونها إتقانا يجعل قدرتهم الإقناعية متفوقة بحيث يسهل عليهم دحر من يقف أمامهم.

4. في عصر الفتحات الإسلامية:

يمتد التاريخ الإسلامي على فترة زمنية طويلة تغطي معظم العصور الوسيطة يمتد منذ بداية الدعوة الإسلامية بعد نزول الوحي على النبي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ثم تأسيس الدولة الإسلامية بالمدينة المنورة مرورا بالدولة الأموية في دمشق ثم الدولة العباسية، بما تضمنته هذه الدول الإسلامية من إمارات وسلطنات ودول مثل السلاجقة والبويهيين وفي المغرب الأدارسة والمرابطون ثم الموحدون وفي الشام الحمدانيون والزنكيون وغيرهم ،أخيرا في مصر الفاطميون وفي الشام ومصر مثل - الأيوبيون والمماليك ثم سيطرة الدولة العثمانية التي تعتبر آخر الإمبراطوريات التي كانت تحكم باسم الإسلام على امتداد رقعتها الجغرافية الواسعة والتي تثري كثيرا مبادئ العلاقات العامة والتي نحاول تطبيقها في العصر الحديث .

لقد عنى الإسلام بالإنسان كرامته وأفكاره ورغباته فالدعوة الإسلامية قدمت الأساس الذي يمكن أن تستند عليه العلاقات العامة فلم تعتمد على انتهاز الفرص بل أنها اعتمدت على البرهان والإقناع والحجة حيث استخدم الرسول صلى الله عليه وسلم الإتصال الإقناعي بأساليبه في دعوته للإسلام وموضع هدفه لقوله تعالى: ﴿... **وأدعو لسبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة**... ﴾ (سورة النحل،الآية125)

كما انه دعا إلى المعاملة الحسنة لقوله تعالى﴿ **...وجادلهم بالتي هي أحسن...** ﴾ (سورة النحل،الآية 125)

محددا اتجاه الإتصال المتبادل بين أفراد المجتمع كما يعتبر اليوم من أهم مبادئ العلاقات العامة الحديثة والتي تتجسد في مبدأ إحترام الفرد وتفكيره وأهمية الرأي العام وحرصه على مبدأ الشورى لما لذلك من أثر في تصفية النفوس وتقريبها من بعضها البعض لقوله تعالى ﴿**...وأمرهم شورى بينهم...** ﴾ (سورة الشورى،الآية38).

حيث كان مجلس الشورى يمثل رأي الجماهير حيث كان الخليفة يقوم بالتشاور مع الرعية في أمور الدولة والقضايا التي تهم المسلمين ، كما حث الإسلام على العدالة والمساواة والتمسك بالنزاهة ومبادئ الأخلاق وتجنب المكر والخداع والغش والإلتزام بالصراحة والدقة والصدق في استقاء المعلومات ونشرها في كلمات لبقة مستساغة لقوله تعالى:﴿**...ألم ترى كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء...**﴾ (سورة إبراهيم،الآية24) .

وكل هذا يعتبر من أساسيات العلاقات العامة في الوقت الراهن:

العلاقات العامة = (الأداء الحسن + الأخبار الصادقة)

فإذا كان يصعب على رجل المبيعات الترويج لمنتوج معين أو السياسي للإقناع بنظام سياسي معين، فكيف لأمة اعتناق دين جديد والالتزام بفروضه وسننه وعقائده؟

تلك أقرب السبل التي أستند إليها الرسول صلى الله عليه وسلم في نشره للدعوة المحمدية وتداولتها الدول العربية والحكومات الإسلامية في حل المشكلات الاجتماعية والتشجيع على التضامن وتقديم النصح والابتعاد عن التكتلات الحزبية والعصابات التنظيمية بتدعيم خطب المناسبات الدينية كخطب صلاة

الجمعة في إتصالها الجماهيري للتشاور في المشكلات اليومية للمجتمعات المحلية وكذا القضايا القومية للدول الإسلامية.

5. في العصر الحديث:

رغم أن جدورها تعود لأمد بعيد إلا أنها كإصطلاح بمعناه الحديث لم يستخدم إلا في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، فلقد شهدت هذه الفترة تطورا سريعا في ميدان الصناعة والإنتاج الضخم والذي كانت إحدى نتائجه ظهور العلاقات العامة، حيث كان "دورمان إيتون" من مدرسة بيل للقانون أول من إستخدم هذا الإصطلاح في خطاب ألقاه سنة1882 والمعنون بـ:العلاقات العامة وواجبات المهنة القانونية، ثم ظهر هذا الإصطلاح سنة 1906 ثم 1919 وهكذا حتى أصبح مألوفا في العشرينيات عندما إبتدع "بيرنيز" عبارة مستشار العلاقات العامة، فرغم ما قوبل به من سخرية على أنه إصطلاح مرادف لعبارة السكرتير الصحي إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الإصطلاح راسخا في لغة إدارة الأعمال الأمريكية.(غريب عبد السميع غريب،مرجع سابق،ص37) .

ولقد مرت العلاقات العامة بالمراحل التالية:

- ✓ **المرحلة الأولى**: تبدأ من عام 1900إلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 وقد إعتبرها بيرنز مرحلة إعداد وتخصيب.
- ✓ **المرحلة الثانية**: تشمل سنوات الحرب العالمية الأولى وتتميز هذه المرحلة بظهور النشاط الحركي في مجال العلاقات العامة إذ يظهر التدخل الحكومي واضحا في عدد كبير من البلدان التي شملتها الحرب، ويأتي هذا الإهتمام في الولاياة المتحدة الأمريكية بالأخص وذلك بدراسة الرأي العام للتعرف على مقوماتها للحصول على تأييده، وفي سبيل ذلك تقدمت أساليب قياس وتوجيه الرأي وإتصفت العلاقات العامة نتيجة لذلك بصفات إجتماعية وأخلاقية ونفسية تستند على إحترام الكيان الإنساني عن طريق التبصير والتوضيح والمساعدة العينية.
- ✓ **المرحلة الثالثة:** تقع في الفترة مابين 1919-1929وهي مرحلة النمو بسبب قوة الدفع التي إنطلقت إبان الحرب وتتميز هذه المرحلة بإزدهار واضح في أساليب العلاقات والممارسات الإعلانية التي ظهرت أثناء الحرب العالمية الأولى لتسويق البضائع وجمع الهبات.
- ✓ **المرحلة الرابعة:** من 1933-1945وتمتد على مدى ظهور الأزمة العالمية الكبرى وهي الأزمة الإقتصادية التي إجتاحت العالم فكان الإنهيار الإقتصادي سبب في تدهور العلاقات العامة ، فجاءت الحرب العالمية الثانية لتشهد إنطلاق نشاط العلاقات العامة من جديد.
- ✓ **المرحلة الخامسة:** من 1945إلى وقتنا الراهن نمو كبير جدا للعلاقات العامة وبلوغها مرحلة النضج، وكانت هناك محاولات لوضع دساتير أخلاقية للمهنة تحدد أدابها وقواعدها ومن أبرز الجمعيات التي إهتمت بهذا المجال "جمعية العلاقات العامة الدولية" و"جمعية العلاقات العامة الأمريكية" والتي وضعت دستورا للمهنة عام 1960 وعدلته1963 ومحاولة "معهد العلاقات العامة البريطاني" الذي أصدر في 1970دستورا للمهنة.

(ربحي مصطفى عليان وعدنان محمود الطوباسي،2005،ص.ص225-227)

فتبقى العلاقات العامة في تطور إلى الوقت الراهن حيث تشير الدراسات إلى أن نجاح أي مؤسسة في الوقت الحاضر مرهون بقدرتها على تكييف نفسها مع الظروف المحيطة سواء كانت سياسية أو إجتماعية

أو اقتصادية أو تقنية. ويرجع في ذلك للجهود المتراكمة لكل من "روكفلر" و"أفي لي" و"إدوارد بيرنز" و "أموس كندال" و "جريزويلد" و "إيرل بنوسن" و بولين ماندیجو" بالإضافة لبعض الرواد الذين ساهموا بشكل لا بأس به في خدمة العلاقات العامة وتطويرها وإعطائها المكانة اللازمة كـــ: "كارل بوير" و"هاروود شيلدز" و"فرانكنبرج".... الخ.

وبصفة عامة فقد تطورت فكرة العلاقات العامة بظهور مفهوم الدولة، حيث أضحت الحكومات والهيئات العامة تعتمد على العلاقات العامة أي ما إعتماد في تعاملها مع المواطنين والتجمعات الجماهيرية للسيطرة على زمام الأمور وفي رسم سياسات إقناعية تكسب بها ود الرأي العام.

ثانيا : العلاقات العامة وبعض المفاهيم الأخرى

تتعدد العلاقات العامة بتعدد أوجه النشاط الإنساني ولكنها تتجمع في فلسفة ومبدأ واحد تستند فيه على أصول فنية واحدة وقواعد تطبيقية عامة مع مراعات الظروف والمجال الذي تطبق فيه ورغم أنها تقف على إتجاهات جمهورها وطرق التأثير فيه ومحاولة بلورة أفكاره فإنها تتداخل مع الكثير من المفاهيم الإتصالية الأخرى، لذلك سنحاول توضيح بعض من هذه المفاهيم.

I. **العلاقات العامة وبعض الأنشطة الإتصالية :**

كثيرا ما يتم التداخل بين مفهوم العلاقات العامة وبقية مفاهيم فنون الإتصال الأخرى ولإزالت هذا الغموض الذي قد يقع فيه القارئ سنحاول أن نوضح البعض من بين هذه الاختلافات:

1. **العلاقات العامة والإعلان**: العلاقات العامة نشاط إنساني يستهدف الإقناع، أما الإعلان فهو عملية اتصال غير شخصي من خلال وسائل الاتصال العامة وبواسطة معلنين يدفعون ثمن لتوصيل معلومات معينة لفئات من المستهلكين.(حمدي عبد الحارس البخشونجي ،المرجع السابق،ص23) . فكلاهما نشاطان يسعيان إلى الإقناع بإستخدام وسائل الإعلام ولكن الإعلان وظيفة تسويقية مدفوعة الأجر ويكون إتصالها في إتجاه واحد بحيث يستخدم وسائل الاتصال الجماهيري، بينما العلاقات العامة وظيفة إدارية غير مدفوعة الأجر للقصص والأخبار التي تنشرها وتستخدم وسائل الاتصال الجماهيري والشخصي لأنها تعتمد على الاتصال ذو اتجاهين ،كما أن الإعلان يرتكز على تسويق السلع والخدمات بهدف زيادة المبيعات وتحقيق الأرباح دون إعتبار للمنظمة التي تنتج هذه السلع أو الخدمات أما هدف العلاقات العامة فهو تعزيز سمعة المنظمة أو الجهاز ومكانته في المجتمع ومحاولة توثيق الصلة بينهما ، كما أن الإعلان يعرض الحقائق بصورة جذابة ومغرية مع ذكر الإيجابيات دون السلبيات على عكس العلاقات العامة التي تظهر المنظمة على حقيقتها وتعالج المشاكل التي تبرز بصورة صادقة ، ورغم كل ذلك فقد تعطي بعض الإعلانات سمة طيبة للمنظمة أو السلعة أو الخدمات لذلك يعتبر الإعلان عاملا مساعدا لبرامج العلاقات العامة وأحد أساليبها التي تستخدم في شكله الإعلامي لعرض الحقائق على الجماهير وتثقيفهم كما يمكن الإستفادة منه في ميادين الأبحاث والدراسات.

2. **العلاقات العامة والدعاية**: تعمل العلاقات العامة على إقناع الجمهور وتحقيق تعاونه معه على أساس الثقة والتفاهم المتبادل وذلك عن طريق الإعلام الصادق ، أما الدعاية فهي"وسيلة غير شخصية

ومجانية للترويج عن السلع والخدمات والأفكار للجمهور العام من خلال نشر بيانات ومعلومات عنها في إحدى وسائل الإعلام كالصحف والراديو والتلفزيون"(العلاق بشير عباس وربايعة علي محمد ،دس،ص48)

والدعاية نوعان دعاية صادقة تبنى على نشر أخبار صحيحة وسليمة ودعاية كادبة تقوم بتلفيق الأكاديب والدعايات في سبيل تحقيق غاياتها وبصفة عامة الدعاية تمثل الجهود التي تسعى من خلالها المنظمة للتأثير في الجماهير والسيطرة على سلوكهم، فهي أداة وقوة للسيطرة على المجتمع واستمالت أفكاره وإستغلال عواطفه وغرائزه، فهي وسيلة لا تمد الجمهور إلا بالمعلومات التي تتفق ووجهة نظر المؤسسو لكن العلاقات العامة مفهوم حديث يبحث في المنظمة عن أوجه القوة لتعزيزها وأوجه الضعف لعلاجها وينقل ذلك للجمهور، لذلك تعتبر الدعاية الصادقة أسلوب من أساليب العلاقات العامة التي تلجأ إليها وتستخدمها لأجل تحسين صورة المنظمة في أذهان الجماهير

3. **العلاقات العامة والإعلام:** العلاقات العامة هي صورة من السلوك وأسلوب من والإتصال يهدف إلى بناء وتدعيم علاقات مليئة بالثقة والتي تقوم على أساس المعرفة والفهم المتبادلين بين المؤسسة وجماهيرها ،أما الإعلام بمعناه السليم والدقيق هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات والحقائق الثابتة التي تساعد الناس على تكوين رأي صائب.(عبد اللطيف حمزة،1978،ص105)

لذلك تعتبر العلاقات العامة إعلاما وإقناعا يقدم للجمهور ومجهود يبدل من أجل تحقيق التوافق بين المنظمة أو الجهاز وجمهوره ، ولهذا فالعلاقات العامة تعتمد على الإعلام الصادق لتعبئة الرأي العام والتأثير فيه والتأثر به، وذلك من خلال وسائله الإعلامية المختلفة .

وبما أن الإعلام يساهم في نشر الأخبار الصحيحة إلى الجمهور في إتجاه واحد عبر وسائل الإعلام المختلفة على عكس العلاقات العامة التي هي عملية إتصالية ذات إتجاهين ،إذ يستخدم الإعلام لنشر الأخبار الصادقة من المنظمة إلى الجماهير والتي بالضرورة تتلقى المنظمة في نفس الوقت ردود فعل الجماهير المتصلة بها لذلك فإن العلاقات العامة تعتبر إعلاما وإقناعا يحقق بموجبه التوافق والتكامل بين إتجاهات المنظمة وجماهيرها ولذلك يعتبر الإعلام من أهم أدوات برامج العلاقات العامة .

4. **العلاقات العامة والتسويق :** تهدف العلاقات العامة لإرضاء جماهيرها الداخلية والخارجية دون إستثناء كما تعمل على تنمية علاقة طيبة معهم بشكل مستمر ، أما التسويق فهو يمثل أحد أهم الأنشطة الإدارية الهادفة للتأثير على الشريحة المستهدفة وتغيير تصرفاتها الشرائية بحيث أنه ويعتمد بشكل رئيسي على الترويج للسلع لتحقيق أهداف ربحية كما تعتمد على النشر والدعاية كأحد أهم وسائل تبليغ الرسالة للترويج بالمؤسسة وتشكيل صورة ذهنية للمنظمة ذات سمعة ومكانة إيجابية وتنمية علاقات طيبة مع جماهيرها في المجتمع ، ورغم أن التسويق نشاط يعبر عنه بأسس كمية كالعدد والحجم والقيمة إلا أن العلاقات العامة نشاط يصعب التعبير عنه بأسس كمية إلا أن كلاهما يعتمدان على أساليب البحث الميداني للقياس إتجاهات الرأي العام قبل وبعد القيام بالحملات المختلفة ويعملان على تكوين وتحسين صورة المنظمة ،لذلك فهما وظيفتين متداخلتين على حسب نوعية نشاط المؤسسة أو المنظمة إن كانت تجارية أو خدماتية إلا أن كلاهما يقومان بالإهتمام بجماهير المنظمة المتصلة بها

للوصول وتحقيق رضاها وتفضيلها لمنتوجاتها وتحقيق إحتياجات ورغبات وإهتمامات ومصالح المستهلكين.

لذلك فالعلاقات العامة هي عملية مستمرة تستخدم جميع أدوات الإعلام ووسائل الإتصال لقياس إتجاهات الرأي العام وتحليل نفسية جماهيرها لهذا تبقى العلاقات العامة أحد أهم فنون الإتصال ، وبهذا التحديد للإختلافات بينها وبين بقيت الأنشطة الإتصالية يزيل الغموض والخلط ويدعم الفهم الصحيح لهذا المصطلح .

II. العلاقات العامة وبعض العلاقات التواصلية:

وبما أن المفاهيم نوعان منها كلمات مباشرة تشير إلى شيئ ملموس ومنها كلمات تجريدية تشير إلى معاني ضمنية لا يمكن لمسها أو تحديدها بسهولة، لذلك سنحاول توضيح الاختلاف بين العلاقات العامة وبعض العلاقات التواصلية كعمليات تفاعلية تتم بين أفراد المجتمع .

1. **العلاقات العامة والعلاقات الاجتماعية:** بما أن العلاقات العامة هي فن دراسة التعاملات والاتصالات والعلاقات ما بين المنشأة والأفراد المكونين لجمهورها سواء الداخلي أو الخارجي، ولتلك العلاقات التي هي سمة التجمعات الإنسانية جوانب عديدة اجتماعية وثقافية وإنسانية وغيرها

أما العلاقات الاجتماعية فهي تلك الروابط والآثار المتبادلة بين الأفراد في المجتمع،والتي تنشأ من طبيعة اجتماعاتهم وتبادل مشاعرهم والذي بالضرورة يهتم بالسلوك الاجتماعي ويكشف عنه التفاعل بين أعضاء الجماعات وهذا ما تهتم بدراسته العلاقات العامة بشقيها الإيجابي والسلبي.(شدوان علي شيبة،2005، ص.ص36-37).

فمهمة العلاقات العامة إيجاد الانسجام والتوازن بين تلك الجوانب لتجنب الصراع وعدم التكيف والاغتراب الذي قد ينشأ داخل التنظيمات فالعلاقات العامة تهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية للسلوك بهدف إقامة علاقات إيجابية.

2. **العلاقات العامة والعلاقات الإنسانية:** تعتبر العلاقات العامة هي فن معاملة الجمهور وكسب رضاه و الفن الذي يرسم الطريق للحصول على رضا الجماهير وتحقيق المصلحة العامة ، أما العلاقات الإنسانية بمفهومها الواسع تمثل جميع العلاقات بين البشر والتي وجدت بوجود العلاقات بين الجماعات بهدف تقوية الروابط والصلات، ولا يمكن الفصل العلاقات العامة والعلاقات الإنسانية فتمتاز العلاقات العامة بالعمومية أما العلاقات الإنسانية فهي جزء من الكل والهدف من كليهما هو تحقيق العلاقات الرشيدة السوية لصالح الفرد والمؤسسة والمجتمع فالعلاقات العامة كعلم يهتم بدراسة سلوك الأفراد والجماعات على أسس علمية سليمة والهدف من ذلك رعاية العلاقات الإنسانية وكسب ود الجمهور فيما يسمى بالتكيف الإجتماعي كهدف من أسمى أهداف العلاقات العامة.(المرجع السابق،ص.ص36-37).

3. **العلاقات العامة والعلاقات الصناعية:** فالعلاقات العامة تهدف إلى تزويد الجمهور(الداخلي والخارجي) بالحقائق عن واقع المؤسسة والأعمال الصالحة والإنجازات الطيبة، في حين أن العلاقات الصناعية

تهدف إلى استخدام القوى البشرية والرقابة عليها ضمانا لإسهامها في العمل وتعاونها على أكمل وجه.(إبرهيم وهبي فهد وكنجو عبود كنجو، مرجع سابق،ص89)

لذلك العلاقات العامة هي عملية مستمرة تقوم بها إدارة الأجهزة الحكومية للفوز بثقة مستخدميها ومستهلكي منتجاتها، في حين العلاقات الصناعية هي العلاقات الناشئة من العمالة أو التوظيف فهي أساس العلاقات العامة والتي تتفق معها في تعميم الممارسة الإنسانية في محيط الصناعة والنشاط البشري، وتختلف معها في الأغراض الوسائل والخاصة.

4. **العلاقات العامة والعلاقات العمالية**: العلاقات العمالية تعنى بتنظيم ومراقبة العلاقة بين العامل وبين صاحب العمل بما يضمن الالتزام الكامل بقانون العمل في الأجهزة الحكومية والقرارات الوزارية المنفذة له والمتعلقة به، وتسعى الإدارة بذلك إلى الحفاظ على سوق عمل مستقر، عن طريق استقرار العلاقة بين أطراف الإنتاج ببيان حقوق وواجبات كل طرف من حيث ضمان تطبيق تشريعات العمل الوطنية وفقاً للمعايير الدولية المتبعة، كما تعتبر العلاقات العامة فن ترقية، ويعتبر مدلول العلاقات العمالية التفاهم والمزيد من الثقة بين أفراد المنظمة كمدلول أوسع من علاقات العمل التي تنشآ ضمن الإطار المكاني للعمل بل يشمل جميع العلاقات التي تنشآ بين العمال سوا كانت علاقات رسمية آو غير رسمية والتي تتم بين جميع عمليات الاتصالات إن كانت أفقية آو عمودية.

ومن كل ما سبق يمكن إعتبار العلاقات العامة أشمل مما تكون عليه العلاقات العمالية أو العلاقات الصناعية أو العلاقات الانسانية وبعض العلاقات الاجتماعية، بحيث أن العلاقات العامة في الاجهزة الحكومية تستحوذ على علاقاتها العمالية وعلاقاتها الانسانية وبعض من علاقاتها الاجتماعية في علاقة الجهاز الحكومي مع جماهيره الداخلية والخارجية ومع بقية الاجهزة الاخرى سواء كانت حكومية أو خاصة

كما أن العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية أو غير الحكومية تبقى تراعي الصدق والأمانة في أدائها لتساهم في نشر الوعي بين الجمهور وتساهم في رفاهية المجتمع ولتحقق أهدافها المنشودة تبقى مسؤولية الجميع لتحقق الصالح العام .

ثالثا: الأجهزة الحكومية

I. القطاع الحكومي ونشاطات الأجهزة الحكومية

1. القطاع الحكومي:

إن القطاع الحكومي ليس مبتكراً في العصر الحديث، ولكنه ظهر مع ظهور الدولة فقد ظهرت الأجهزة الحكومية بوضوح في المجتمعات المعاصرة في أواخر الربع الأول من القرن العشرين.
وتعبير الأجهزة الحكومية يستخدم للدلالة على النشاطات الاقتصادية القائمة على أساس ملكية الدولة لرأس المال والمنتجات ، وملكية الدولة من حيث النطاق المادي تشمل قطاع الأعمال العام من شركات ومؤسسات تعمل بالنشاط الاقتصادي الهادف إلى الربح، وكذلك الثروة الطبيعية المملوكة للأمة مثل النفط والمعادن والغابات والمياه، وأيضاً المرافق العامة والخدمات سواء في مجال البنية الأساسية الإنتاجية من

طرق وموانئ ومواصلات، أو البنية الأساسية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات، وقد تصبح أقسام منها إذا هدفت إلى الربح جزء من قطاع الأعمال العام (عبد العليم ،1990، ص 54).

معظم النشاطات الاقتصادية للدولة تميل نحو التركيز على تشييد البنية التحتية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتنظيم حركة التجارة الخارجية، وإنتاج السلع والخدمات التي تقع في نطاق دائرة الاحتكارات الطبيعية، فمفهوم القطاع الحكومي يحدد بمدى ارتباطه بخدمة المواطن، وهذه الخدمة تستجيب لحاجيات المواطن وتطلعاته.

والقطاع الحكومي محور تنموي رئيسي لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل القومي، وإنشاء المشروعات الاقتصادية الكبيرة الحجم والمتقدمة تقنيا وإدارياً، وكذلك تغيير نمط الدخل عن طريق الخدمات الاجتماعية والإعانات وغيرها من أشكال الإنفاق العام

وإن أجهزتها تتمثل في التنظيمات العامة والسياسات واللوائح والأنظمة والقوانين التي تنظم أعمال القطاع العام ككل ،وكذا وفي الإشراف والتوجيه التي تباشر سلطاته على شركات والأجهزة الحكومية الأخرى

فإدارة هذه الأجهزة الحكومية هي التي تمارس أنشطة عامة مستهدفة لتحقيق أهداف حكومية عامة، وكذا إدارة المشروعات الحكومية العامة، وهي تعني مجموع الأشخاص والأجهزة القائمين تحت إمرة الحكومة وبتوجيهات منها بأداء الخدمات العامة التي يجب أن تؤدى يومي

ومنه إدارة الأجهزة الحكومية هي تنفيذ السياسة العامة للدولة وإخراجها إلى حيز الواقع، وهي بذلك تمثل مجموع النشاط والعمل الحكومي الموجه نحو أداء الخدمات العامة والإنتاج الحكومي وتنفيذ القوانين, ويترتب على هذا المفهوم نتائج هامة.

(www.hrdiscussion.com/hr15804/04-06-2016 /12h 24 m)

ومن بين أساسيات الأجهزة الحكومية نجد أن هناك اعتبارات هامة يتعين على العاملين بالإدارة الحكومية مراعاتها والحرص عليها منها الحاسة السياسية بمعنى أن يمتد تصور العاملين وفكرهم واهتماماتهم إلى استكشاف الأبعاد السياسية للموضوعات والقرارات والمشكلات التي تعرض عليهم، وكذلك الصالح العام فلا بد من مراعاة الصالح العام في جميع القرارات التي يتخذها العاملون في هذا المجال، بحيث أن أدائهم هو محصلة لكل من الأداء الفردي وأداء الوحدات التنظيمية للأجهزة الحكومية ويعكس الأداء الحكومي لأي دولة الأداء الجزئي لأجهزتها الحكومية المختلفة من وزارات وهيئات وغيرها، بالإضافة إلى منظماتها الخاصة

فالأجهزة الحكومية هي تلك القطاعات التي تكون مملوكة للدولة إما أن تكون استثمارية ربحية, أو استثمارية خيرية أو غير ذلك. وهي التي تخدم المجتمع و لا يمتلكها أفراد وتشرف عليها الدولة وتتكفل برواتب موظفيها.

2. نشاطات الأجهزة الحكومية

ويمكن تحديد نشاطات الأجهزة الحكومية في كل من :

✓ **المصالح الحكومية:**

تتمثل المصالح الحكومية في الوزارات التي تقوم بالدور الأساسي للدولة مثل الأمن والدفاع والقضاء والتعليم والصحة .وتخضع هذه الوزارات لنظام الخدمة المدنية والنظم العسكرية ولا تتمتع بالاستقلال المالي أو الإداري، كما تخضع للمعايير الرقابية واللوا ئح المالية المتبعة في الحكومة من ميزانية الدولة، وما تحققه من إيرادات يتم توريده لخزانة الدولة

✓ **المؤسسات العامة:**

تقوم المؤسسات العامة بإدارة بعض النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي لا يمكن أن تدار بنفس الطريقة التي تدار بها المهام التقليدية التي تقوم بها المصالح الحكومية . وهذه المؤسسات قصد من إنشائها أن تعمل على تحقيق المصلحة العامة وفق معايير الكفاية والفعالية في الأدا ء . وتتميز هذه المؤسسات بأنها تتمتع في إدارتها لهذه النشاطات بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة، ولها ميزانيتها المستقلة، إلا أن هذا لا ينفي رقابة الدولة على هذه المؤسسات . مثال ذلك المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الاستثمارية والتمويلية والمؤسسات التعليمية والتدريبية والاستشارية والتنظيمية

✓ **الشركات الحكومية:**

تقوم الشركات الحكومية بإدارة نشاطات اقتصادية، قد تملكها الدولة كاملة أو تمتلك جزءا من رأسماله وتتميز هذه الشركات بالمرونة والتحرر الإداري من الروتين، كما تعمل في ظل القوانين التي تطبق على شركات القطاع الخاص مثل الموسسات الإقتصادية العمومية وثل السونالغاز ، نافطال ENTP،

II. إمتيازات الموظف في الأجهزة الحكومية ومشاكل وصعوبات قياس أداء **ه الوظيفي**

1. إمتيازات الموظف في الأجهزة الحكومية

✓ يمتاز القطاع العام الحكومي بما يُعرف بالإستقرار الوظيفي حيثُ تكون الوظيفة مضمونة بشكل شبه تام
✓ فرص العمل لدى القطاع العام الحكومي محدودة وظلك لخضوع أغلبها لقانون الوظيفة العمومية .
✓ مجالات الإبداع والتمييز للعاملين لدى القطاع العام الحكومي قليلة
✓ الإجازات الأسبوعية والسنوية لدى موظف القطاع العام الحكومي كثيرة
✓ يتميز القطاع الحكومي بدعم الحكومة المادي للموظف
✓ هناك علاوات تقديرية بالنسبة إلى عدد سنوات الخدمة ودرجات يرتفع معها الراتب ،
✓ أضف إلى قانون التقاعد ففي الدوائر الحكومية من الممكن أن يحصل الموظف على راتب تقاعدي كامل بعد خدمة معينة من السنوات .

2. **مشاكل وصعوبات قياس** الأداء **في الأجهزة الحكومية**

ترجع صعوبة قياس أداء أية أجهزة حكومية إلى الصعوبات التي لها علاقة بطبيعة العمل في هذه الأجهزة وسنحدد بعض المشاكل والصعوبات:

✓ **طبيعة الخدمات الحكومية:**

ونظرًا إلى أن المنتج الذي تقدمه الوحدات الحكومية هو منتج غير ملموس، وتوجد صعوبة في قياس عوائد هذه البرامج في شكل منتجات نهائية، وبالتالي يصعب تحديد درجة العلاقة بين

تكاليف هذه البرامج والعوائد الناتجة منها، ولكن على الرغم من ذلك فمن الضروري إجراء مثل هذا القياس، لأنه من المتطلبات الأساسية لقياس فعالية البرامج الحكومية، وهذا ما يسهل على الحكومة تقييم البرامج البديلة المترحة بهدف اختيار البرنامج الذي يحقق منافع أكثر من غيره. فمن المعلوم أن مفهوم جودة الخدمة في مجال الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية، هو مفهوم مجرد يصعب تعريفه أو إخضاعه للقياس، وذلك انطلاقًا من عدم دقة نتائج التقويم والقياس الذي يعتمد على المعايير كيفية وغير الكمية .

✓ **تعدد وتعارض الأهداف والأولويات:**

عادة ما يوجد في الأجهزة الحكومية أهداف متعددة في الوقت الذي يوجد فيه هدف محدد لكل منشأة خاصة. وبالتالي فإن تعدد الأهداف في الوحدة الحكومية يضيف إلى صعوبة قياس الأداء، وذلك بعدم إمكانية تحديد الوزن الذي يعطى لكل هدف من الأهداف المتعددة.

✓ **غياب التحديد الدقيق لمهام الأجهزة الحكومية:**

عدم وضوح مهام كل وحدة يقود إلى خلق الكثير من الصعوبات التي تؤدي إلى التسيب في+ المسؤولية وغياب المساءلة نذكر منها ما يلي:

أ) التداخل في اختصاصات الأجهزة الحكومية.

ب) الازدواجية والتضارب في الاختصاصات بالأجهزة.

ج) غياب التنظيم السليم للأجهزة، وعدم التوصيف الدقيق لواجباتها.

✓ **الروتين في الأجهزة الحكومية:**

كنتيجة طبيعية لغياب المعايير الكمية التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الأداء في ظل غياب الأهداف القابلة للقياس الكمي نجد أن الإدارة تهتم بتطبيق الإجراءات، في حين تركز أجهزة المساءلة في المحاسبة على الالتزام بمتابعة سير تلك الإجراءات.

✓ **الصعوبات المرتبطة بعنصر العمل:**

تتمثل الصعوبات والاختلالات المتعلقة بعنصر العمل في الآتي :

أ) التضخم الوظيفي وسلبياته العديدة من ازدواجية في المسئولية الإدارية وطول الإجراءات وخلق مستويات تنظيمية غير ضرورية.

ب) ازدواجية وتداخل الاختصاصات الوظيفية.

ج) صعوبة تحديد ما يلزم من عمالة، وذلك لعدم وجود معايير نموذجية لأداء العاملين لتستخدم كمؤشرات إرشادية في تحديد العمالة.

د) خلق وظائف جديدة دون أن تصاحبها زيادة في عبء العمل الوظيفي.

✓ **غياب رقابة الملكية الخاصة:**

تسود في الأجهزة الحكومية حالة من عدم المبالاة أو الإهمال في قياس الأداء نتيجة عدم توفر الرقابة الفاعلة التي تمارس في القطاع الخاص.

✓ **الضغوط السياسية:**

عادة ما تمارس الأجهزة الحكومية اختصاصاتها في إطار من القرارات السياسية التي تسعى الحكومة من ورائها إلى تعظيم مكاسبها السياسية والاجتماعية أي المردود السياسي والاجتماعي للحكومة الذي يصعب إخضاعه للقياس الكمي.

✓ **التداخل في تقديم نفس الخدمة بين القطاعين الحكومي والخاص.**

لقد أدى التداخل في تقديم نفس الخدمة بين القطاعين الخاص والحكومي خاصة عند إشراك القطاع الخاص في أداء جزء من الخدمة للمواطن إلى صعوبة قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية.

✓ **قياس** الأداء **المضلل:**

في ظل غياب الشفافية نجد أن الإدارة تتبنى ازدواجية في القياس فهناك قياس داخلي تعتمد الإدارة فيه على الحقائق، وقياس خارجي تقدم الإدارة فيه صورة غير واقعية لتضليل القياس الخارجي المتمثل في الرأي العام أو المستفيد من الخدمة.

✓ **غياب المعيار الكمي للمخرجات:**

يمكن تذليل الصعوبات في قياس الأداء بتبني المقترحات التالية:

أ) السعي نحو صياغة أهداف الأجهزة الحكومية في شكل نتائج محددة قابلة للقياس الكمي.

ب) ضرورة تبني الدولة سياسة تقسيم أية خدمة تقدم للجمهور إلى نوعين . إما خدمة مجانية يكون معيار قياس الأداء معيارًا اجتماعيًا أو خدمة اقتصادية يكون مقياس الأداء فيها مقياسًا اقتصاديًا.

جـ) فك التداخل والازدواجية في ممارسة مهام واختصاصات الأجهزة الحكومية لتحديد المسئولية عن الأخطاء والتجاوزات، من أجل دعم دور جهاز المساءلة في رقابة الأداء.

د) تبسيط إجراءات الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية للجمهور بما يمكن من وضع معيار زمني لكل منها يسهم في قياس الأداء المؤسسي.

هـ) تطوير الجهاز الوظيفي في الأجهزة الحكومية بما يساعد في إعادة توزيع العمالة مع الاعتماد على التدريب التحويلي لسد العجز في تلك التي بها نقص ودفع فائض العمالة في الأجهزة الأخرى لترك العمل.

و) توجيه الأجهزة الرقابية للعمل بالرقابة بالأهداف بدلاً من الرقابة بالإجراءات.

ز) تبني سياسة تقديم الأجهزة الحكومية لخدمة متكاملة دون مشاركة وحدات حكومية أو خاصة بحيث يصبح قياس مستوى أداء الخدمة معبرًا عن الدور الذي قامت به الوحدة.

ح) تبني الضوابط الخاصة بالشفافية وإلزام الأجهزة الحكومية بتطبيقها لتفادي الازدواجية في الأداء

(www.kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/05/06/2016/157518/18h02m)

رابعا: التنظيم الإداري للعلاقات العامة

I. البنية التنظيمية للجهازة الحكومية:

تحتل العلاقات العامة أهمية بالغة في النظم الإدارية الحديثة للأجهزة الحكومية، بحيث تسند إليها أدوراً حيوية تهدف من خلالها إلى تحسين علاقة الأجهزة الحكومية بجماهيرها وتحقيق الصالح العام لإبراز الصورة المشرقة للدولة.

ومن منطلق أن كلمة العلاقات تحوي اتجاهين علاقات سلبية وعلاقات إيجابية، فعلم العلاقات العامة يعمل على الحد من العلاقات السلبية وتطوير العلاقات الإيجابية، وذلك بتنظيم النشاطات أو القوى الشخصية المنسقة بوعي، فقد تصور "تالكت بارسونز" التنظيم «نسقا إجتماعيا يتألف من أنساق فرعية مختلفة كالجماعات والأقسام والإدارات، وأن هذا التنظيم يعد نسق اجتماعي يدخل في إطار نسق إجتماعي أكبر وأشمل كالمجتمع».(طلعت إبراهيم لطفي،2007، ص23)

وبصفة عامة التنظيم في العلاقات العامة هو عملية تصميم أساسها تقسيم العمل وتحديد المسؤوليات والسلطات وتدعيم علاقات التعاطف والألفة والمشاركة الوجدانية والتضامن الاجتماعي لتحقيق التنسيق اللازم وبلوغ الأهداف المحددة بأفضل الأساليب وأقل التكاليف.

1. مفهوم الهيكل التنظيمي:

فرغم تباين وجهات نظر الكتاب والباحثين بشأن ماهيته الهيكل التنظيمي وجوانبه، إلا أنهم يتفقون جميعا على إعتبار الهيكل وسيلة لتحقيق أهداف الجهاز أو المنظمة وأن هذه الوسيلة تلعب دورا هاما في نجاحه وفعاليته، فقد عرف الهيكل التنظيمي بأنه نظام مؤلف من شبكات المهام أو الوظائف تقوم بتنظيم العلاقات والاتصالات التي تربط أعمال الأفراد والمجموعات معا، فالهيكل التنظيمي الجيد هو ذلك الذي يتضمن عنصرين هامين يكونان مصدر القوى للمؤسسة، وهما تقسيم العمل حسب الاختصاصات، والتنسيق من أجل إنجاز المهام بفاعلية لتحقيق أهداف المنظمة بشكل أفضل.

(www.pressacademy.net.24/12/2009/12h45m)

2. موقع إدارة العلاقات العامة:

أما من حيث موقع إدارة العلاقات العامة في الهيكل التنظيمي للأجهزة الحكومية فقد يأخذ أحد المواقع التالية:

✓ **موقع العلاقات العامة كأحد الأقسام التابعة لأي من مديريات الإدارة العامة:**

هناك في بعض الهياكل التنظيمية للجهاز الحكومي، أين تأخذ العلاقات العامة شكل قسم يرأسها رئيس يعمل تحت إشراف إما مدير التمويل أو الإنتاج أو المبيعات أو... الخ، فيختلف حجم قسم العلاقات العامة من جهاز لأخرى، وهنا يكون رئيس قسم العلاقات العامة بعيدا عن مراكز اتخاذ القرار وتأثيره ضعيفا عليها حسب الشكل التالي :

الشكل.(02) : يوضح العلاقات العامة كأحد الأقسام التابعة لأى من مديريات الإدارة العامة .

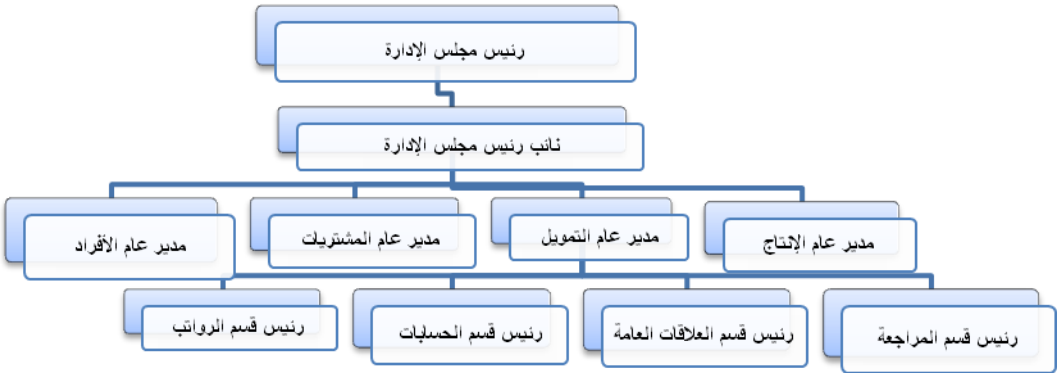

المصدر: محمد عبدو حافظ، 2009، ص103

✓ **تعدد أقسام العلاقات العامة بتعدد مديريات الإدارة العامة:**

كما أن هناك في بعض الهياكل التنظيمية بالمؤسسة أين تأخذ العلاقات العامة قسما أو مصلحة في جل أو كل المديريات المتوفرة في هذا الهيكل، مما يترتب منه ازدواجية الأعمال والأنشطة واحتمال حدوث تضارب وتعارض بين تلك الأقسام، بالإضافة إلى تزايد حجم التكاليف التي تقع على عاتق الجهاز الحكومي وعلى برامج الدعاية ووسائل الاتصال وكثرة العاملين وذلك حسب الشكل التالي:

الشكل.(03) : يوضح تعدد أقسام العلاقات العامة بتعدد مديريات الإدارة العامة .

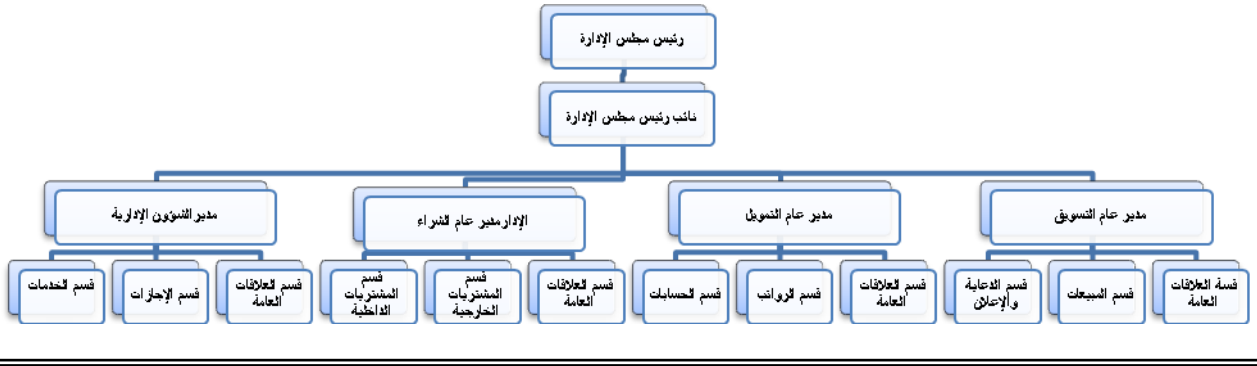

المصدر : المرجع السابق ،ص 104

✓ **موقع العلاقات العامة ضمن الهيكل التنظيمي للجهاز الحكومي :**

في الواقع إن إدارة العلاقات العامة هي من الإدارات الفنية التي تساعد الإدارة العليا في إتمام عملها على وجه مرضي ويكسبها ثقة الجماهير والمتعاملين معها ،ولهذا نجد أن موقعها في الهيكل التنظيمي يقع إلى جانب رئيس المنشأة، سواء كانت جهاز حكومي أو غير حكومي،وذلك لاعتبار أن مهامها استشارية للرئيس ومسئولي الإدارة العليا.(أحمد محمد المصري،2006،ص.76)

كما أن اتصال العلاقات العامة مباشرة بالإدارة العليا من الأمور الحيوية والضرورية للنجاحها في أعمالها وأن مدير العلاقات العامة لا يمكن بل لا يستطيع أداء واجبه كما ينبغي ما لم يشغل منصبا يوازي مدير الإدارات الكبرى وإلا تعذر عليه إجراء الدراسات اللازمة وتحليل الاتجاهات والعمل كمستشار سلوكي للمؤسسة، ناهيك عن ضرورة فهمه وإطلاعه على كل ما يدور داخل الجهاز الحكومي حتى يستطيع رسم السياسات العامة الداخلية منها والخارجية ،وكذا تقديم معلومات من شأنها أن تقنع جمهورها بنشاطها؛ ذلك ما كانا إقتراحنا لهذا الشكل على أنه أحسن وأنسب موقع تتخذه إدارة العلاقات العامة.

الشكل(04): يوضح موقع العلاقات العامة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

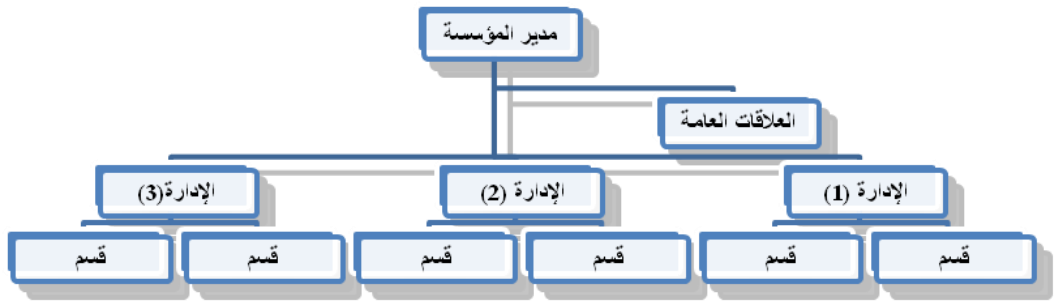

المصدر: علي برغوث ، 2007 ، ص 55 .

وما يميز هذا الهيكل من تواجد العلاقات العامة ضمن رأس الهرم التنظيمي من كون العلاقات العامة بحاجة لأن تتمتع بسلطات واسعة داخل الجهاز الحكومي لتمكنها من الحصول على المعلومات التي تحتاجها وقتما وكيفما تشاء.

II. البنية التنظيمية لإدارة العلاقات العامة في الجهاز الحكومي

1. التنظيم الداخلي لإدارة العلاقات العامة في الجهاز الحكومي :

ينطلق التنظيم الداخلي لإدارة العلاقات العامة من عدد الأنشطة والمسؤوليات التي تحملها، حيث لا تختص بالعلاقات بين الجهاز الحكومي والجماهير الخارجية فقط، وإنما تهتم أيضا بتنمية العلاقات الداخلية التي هي أساس النجاح المثمر.

والتنظيم الداخلي هو عبارة عن التقسيمات الداخلية لإدارة تتألف من وحدات تقوم بمجموعة من النشاطات الداخلية، فرغم أنه لا توجد تقسيمات ثابتة لدائرة العلاقات العامة الداخلية إلا أن أغلب الأجهزة الحكومية تشكل وحدات الكبرى متخصصة في مجالات مختلفة لتغطي بها وظيفة العلاقات العامة الداخلية .

✓ **أنواع التنظيمات الداخلية لإدارة العلاقات العامة :**

اتضح مما سبق مهمة التنظيم الجيد والسليم لأجهزة العلاقات العامة لغرض قيامها بمسؤولياتها وأعمالها بكل كفاءة ونجاح ولتجنب الإسراف والعناء والتقليل من هدر الطاقات والجهود والأموال ومحاولة الوصول إلى الهدف بأقصر طريق ممكن، دون الإخلال بالمبادئ الإنسانية والقيم الأخلاقية وخلق روح التعاون ووحدة الهدف بين العاملين في مجال العلاقات العامة .

ولا شك أن أسلوب تنظيم أجهزة العلاقات العامة يختلف من جهاز إلى آخر، تبعا للأهداف العامة للجهاز الحكومي حيث يتطلب أن يراعى في تنظيم إدارة العلاقات العامة الانسجام مع أهداف الجهاز الحكومي وأنشطته ونوعية الجماهير التي يتعامل معها لتحقيق أهداف الدولة.

وبصفة عامة هناك نوعين رئيسيين للتنظيم الداخلي للعلاقات العامة وهما التنظيم الاتصالي والتنظيمي الوظيفي ويضيف آخرون تنظيما ثالثا يجمع بين كلا النوعين وهو التنظيم الوظيفي الاتصالي :

- **التنظيم الاتصالي:** يقوم على أساس حجم النشاط الاتصالي مع الجماهير المختلفة لجهاز الحكومي مثل جماهير الموظفين والمواطنين وجماهير وسائل الإعلام وجماهير المستثمرين والمستهلكين...الخ.

الشكل.(05) : يوضح التنظيم الإتصالي لإدارة العلاقات العامة .

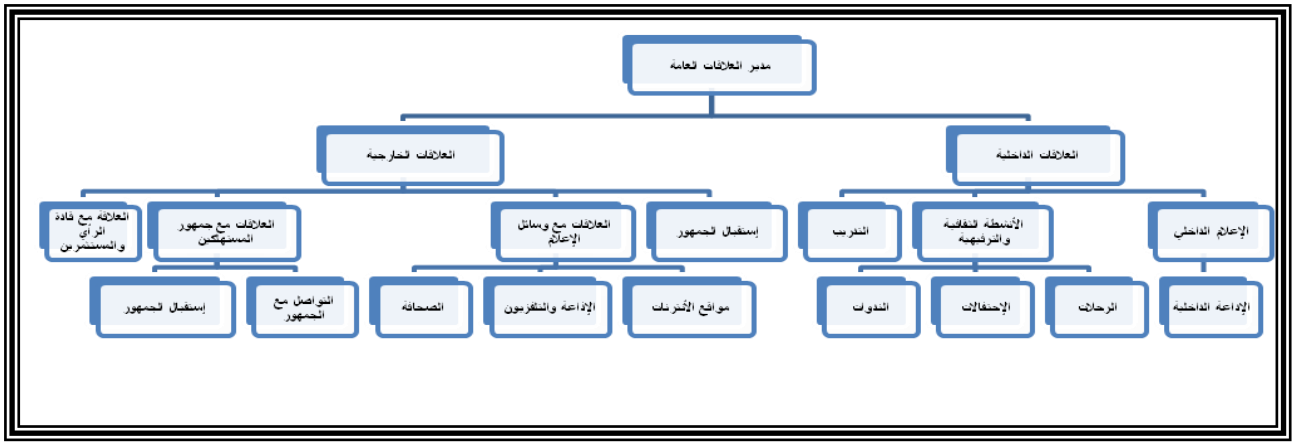

المصدر: المرجع السابق ، ص 56 .

- **التنظيم الوظيفي** :يقوم على أساس تقسيم أنشطة العلاقات العامة حسب نوعها مثل نشاط النشر، نشاط البحث، نشاط التخطيط، نشاط الاتصال...الخ، ويختلف حجم قسم العلاقات العامة من جهاز حكومي لآخر وهنا يكون رئيس قسم العلاقات العامة بعيدا عن مراكز اتخاذ القرار

وتأثيراه ضعيفا عليها.

الشكل.(06) : يوضح التنظيم الوظيفى لإدارة العلاقات العامة

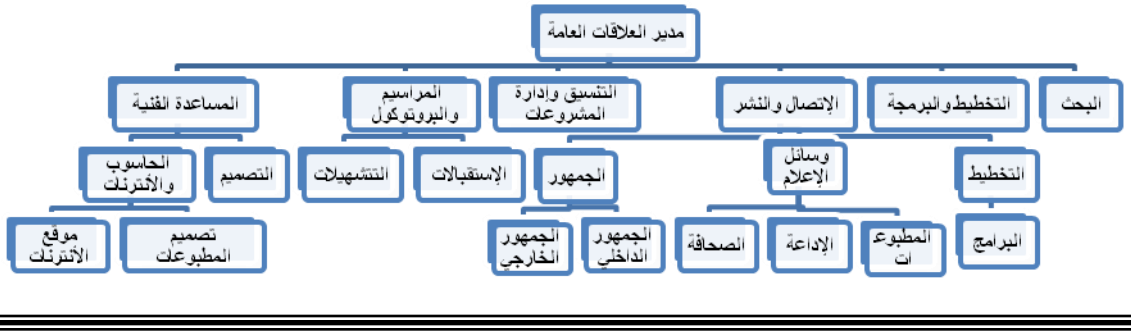

المصدر: المرجع السابق ، ص 57 .

ومن مميزات هذا التقسيم التخصص في المعرفة والخبرة الإشراف الكامل على كل عملية من العمليات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية.

- **التنظيم الوظيفي الاتصالي:** وهو التنظيم الذي يجمع بين الأسلوبين الاتصالي والوظيفي حيث يوزع العمل على أقسام تختص بالوظائف وأقسام أخرى تتفرع وتتنوع حسب فئات الجماهير والأجهزة المتوفرة.

الشكل.(07) : يوضح التنظيم الوظيفي الإتصالي لإدارة العلاقات العامة

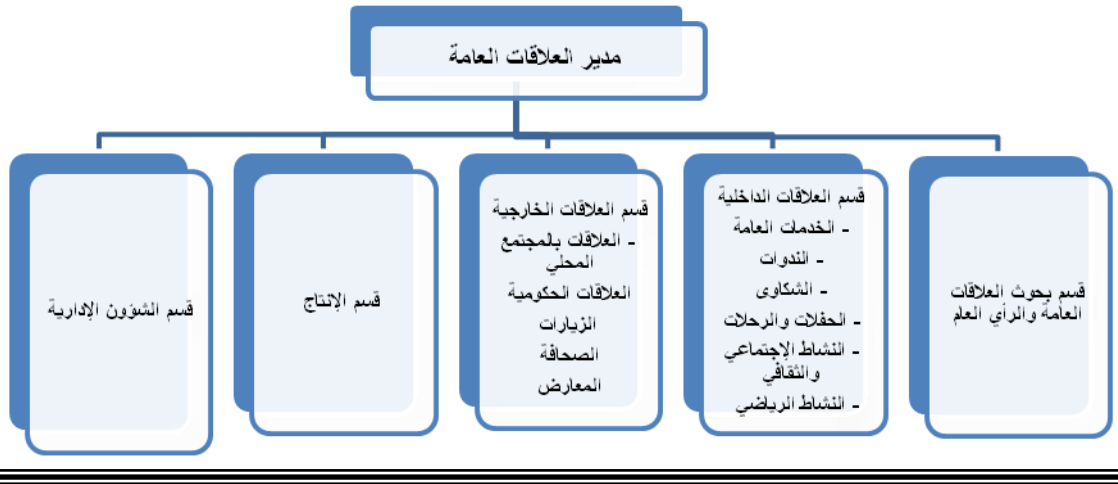

المصدر: غريب عبد السميع غريب، 2006 ، ص 165 .

ولا يمكن توقع أن يكون هناك نموذج واحد لتنظيم أجهزة العلاقات العامة يصلح استخدامه في جميع أنواع الأجهزة الحكومية، كما لا يمكن البقاء على نفس التنظيم بشكل دائم، بل لا بد من إعادة النظر فيه من وقت لآخر انسجاما مع الظروف المستجدة.

2. **العوامل المؤثرة في اختيار الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة:**

لا يتم تنظيم العلاقات العامة وفقا لنموذج واحد آو قالب محدد مسبقا أو متعارف عليه بين الخبراء والمهتمين، إنما تعود عملية تنظيم العلاقات العامة لمجموعة من العوامل، ومن بين هذه العوامل المؤثرة في اختيار وتحديد الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة هي:

- **حجم المؤسسة:** إنه لمن المعروف لدينا جميعاً أن الأجهزة الحكومية كمؤسسات معقدة تختلف في أحجامها وأنواع الجماهير التي تتعامل معها، وهذان الأمران يؤثران في المكان الذي يجب أن توضع فيه دائرة العلاقات العامة حسب أهميتها بالنسبة لهذا الجهاز الحكومي ومدى تأثيرها عليه، فهناك أجهزة تضم بضعة موظفين - وبالطبع تكون فروع لأجهزة حكومية كبيرة-وهناك أخرى تضم المئات أو الآلاف من الموظفين والمستشارين والخبراء، فكلما نمى الجهاز الحكومي وزاد عدد موظفيه كلما زادت فرص تنمية إدارة العلاقات العامة، وكذلك كلما اتسعت الخدمات التي يقدمها الجهاز الحكومي وكلما احتاج إلى المزيد من المال والموظفين، وزاد دور العلاقات العامة وفاعليتها، وعلى ضوء ذلك يتحدد الهيكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة. وكنموذج لإدارة العلاقات العامة الكبيرة الحجم.

الشكل.(08) : يوضح نموذج إدارة العلاقات العامة الكبيرة الحجم .

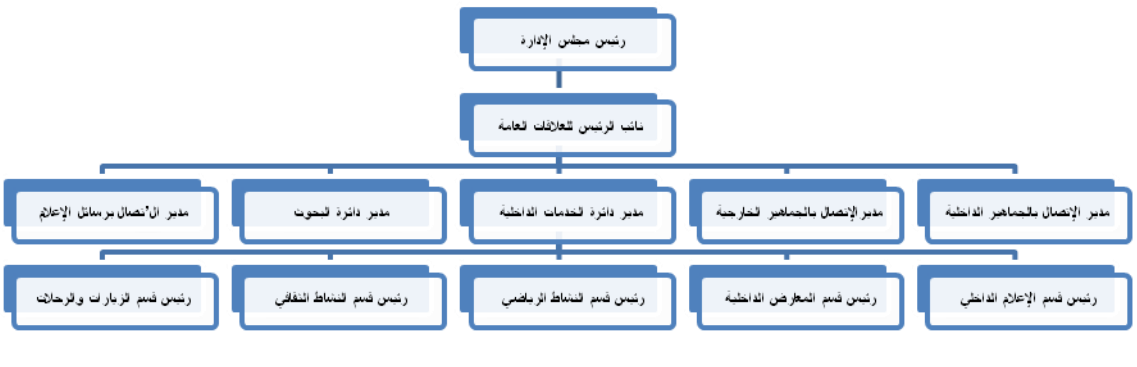

المصدر: المرجع السابق ، ص31 .

وهناك أيضا في الأجهزة الحكومية الضخمة أين يكون هناك تنظيم يتم على أساس المواقع: وعادة ما نلجئ لهذا الأسلوب في حالة المنظمات التي تكون أفرعها موزعة في عدة مناطق جغرافية والشكل التالي يوضح هذا النوع من التنظيمات.

الشكل.(09) : يوضح نموذج تنظيم إدارة العلاقات العامة على حسب الموقع .

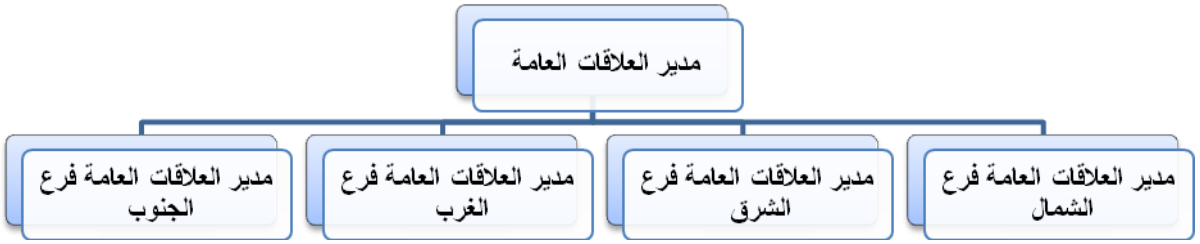

المصدر: إنجاز الطالب

- ✓ **طبيعة عمل المؤسسة ومدى ارتباطه بالجمهور:** إن نشاط العلاقات العامة في أي جهاز حكومي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمنتجات أو خدمات هذا الجهاز ونوع جمهوره، فمثلاً إذا كان جمهور الجهاز الحكومي هو عامة الشعب يكون دور العلاقات العامة أكبر وبالتالي تأخذ حيزا أكبر ومجالاً أوسع، ولكن إذا كان الجمهوره مجموعة من المصنعين وعددهم قليل يطلبون منها منتج معين، فإن دور العلاقات العامة يكون أقل وتشغل حيز أصغر في هذا الجهاز وبعدد قليل من الموظفين.

- ✓ **حجم العلاقات العامة وأهدافها:** كلما كبر حجم دائرة العلاقات العامة وزادت أهدافها لابد وأن تعطيها المؤسسة أهمية أكبر، لأن الأهداف والحجم الكبيرين يتطلب أن يكون هناك كادر يناسب هذا العبء من حيث الكم والكيف وهما يؤثران تأثير كبير في الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية .

- ✓ **طبيعة الإدارة العامة للجهاز الحكومي ومدى تقديرها لدور العلاقات العامة:** مما لاشك فيه أنه كلما كانت الإدارة العامة متفتحة وناضجة لابد من تقديرها لدور العلاقات العامة وإعطائها دوراً بارزاً في هيكلية المؤسسة، وكلما كانت الإدارة العامة تقليدية كلما نظرت إلى العلاقات العامة نظرة أقل أهمية مما يكون عثرة في طريقة إقامة جسور الثقة والتواصل مع جمهوره، وكذا مدى التزامه بالمسؤولية الاجتماعية مما يسهم في التوسع أو الحد من أعمال العلاقات العامة.

- ✓ **المركز المالي للجهاز الحكومي:** إن قوة المركز المالي لأي جهاز حكومي يحدد مكان وشكل العلاقات العامة في الهيكل التنظيمي لمؤسساته، فمثلاً إذا كان الجهاز يعاني من أزمة مالية لا تستطيع إدارته من إقامة برامج علاقات عامة كبيرة ومزدهرة، لأن البرامج الطموحة والعلاقات الغنية والواسعة تحتاج إلى نفقات كبيرة وهذا ما تتميز به المؤسسات الإنتاجية ذات الدخل المادي.

- ✓ **حجم ونوعية الجمهور الذي يتعامل معه الجهاز الحكومي:** إن نوع الجمهور الذي يتعامل مع الأجهزة الحكومية وحجمه من أهم الأمور التي تحدد اختيار الشكل التنظيمي لإدار العلاقات العامة ،فكلما زاد عدد القطاعات التي ترتبط بمؤسساته أو تقدم لهم خدمات وكذا عدد فئات وتصنيفات

جماهيره، كلما تطلب منا قيام بمسؤولية قوية وفعالة وكلما زادت أنشطة إدارة العلاقات العامة.
(www.ksu.edu.sa24/12/2009.12h45m)

إن القواعد والمحددات التنظيمية وكذا العوامل المؤثرة في إختيار الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة يحدد – إلى حد بعيد – البنية الأساسية لموقع العلاقات العامة ولتنظيمها والعاملين فيها والاستشارات التي يمكن أن تحققها، وطبيعة العلاقة بينها وبين الدولة ومن بينها :

- طبيعة نشاط الجهاز الحكومي، فمؤسسات الأجهزة الحكومية التي تعمل في مجال تقديم الخدمات، وتلك التي تنتج سلعاً مادية بحاجة لتنظيم أكثر اتساعاً عن تلك التي تقدم أفكاراً .
- مدى اقتناع الإدارة العليا بنشاط العلاقات العامة، ومدى اهتمامها بتركيز أعمال العلاقات العامة ضمن إدارة واحدة، فكلما تشتت مهمات العلاقات العامة على الإدارات الأخرى، كلما أصبح تنظيم العلاقات العامة أكثر ضيقاً.
- طبيعة العلاقة بين العلاقات العامة المركزية وأفرعها، وطبيعة علاقة العلاقات العامة بالإدارات الأخرى .
- مدى استعانة العلاقات العامة بالمستشارين من خارج المؤسسة
- درجة تنفيذ المهام والأنشطة ليست من اختصاص العلاقات العامة.

(علي برغوث،2007،ص55)

خامسا: أهمية وأهداف العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية

I. أهمية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية

في ضل التقدم التكنولوجي وانتشار العولمة لم تعد مشكلة الدولة مشكلة إنتاج بقدر ما أصبحت مشكلة إقناع جمهور المواطنين وتحسيسهم بالانتماء والولاء وبقدر إقناعهم بالخدمات والمنتوجات المحلية وهدا ما ترتكز عليه أهمية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية، فلقد اهتمت الكثير من الدول بأنشطة العلاقات العامة لضخامة حجم أجهزتها الإدارية واتساع مسؤولياتها اتجاه أفراد مجتمعاتها تماشيا والتطورات الطارئة عليها والناجمة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وانتقالها من ممارستها لدورها التقليدي في المحافظة على الأمن الداخلي وصون ممتلكاتها وحماية حدودها لتشمل أولويات التنمية المحلية والعالمية ودفع بعجلة التطور قدما إلى الأمام بالإعلام صادق للحقائق والتعليمات والقوانين واللوائح والإرشادات ضمن الاتصال الإقناعي ولتحسين الصورة الذهنية وذلك بـ:

1- تهيئة الرأي العام لنقل الأفكار المستحدثة والجديدة وإيجاد جمهور يساند أجهزتها الحكومية ويوفر التعاون بينها وبين جماهيرها ويساعد على تحقيق التكيف والتماسك الاجتماعي.

2- تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بغرس روح المسؤولية الاجتماعية بين أفراد المجتمع للتغلب على العقبات والصعوبات التي تواجههم، ذلك أن المشاركة الجماهيرية توقظ الإحساس بالمسؤولية.

3- تحقق العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية لجمهورها الداخلي الخدمات المتنوعة وتكفل لهم الرعاية الاجتماعية وتهيئ لهم الحياة الهادئة والتي بدورها تنمي الإحساس بالانتماء والولاء.(بسام الحاج حسين،1986،ص.ص25-26) .

4- بحوث العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية توضح اتجاهات وعادات وتقاليد ومعتقدات ورغبات واحتياجات عامة الشعب، وهو المحك الرئيسي لسياساتها التنموية في رسم الخارطة التنظيمية للمجالات التنموية.(حمدي عبد الحارس البخشونجي، مرجع سابق،ص 33) .

5- دعم ثقة الموظفين في الأجهزة الحكومية عن طريق إطلاعهم على الحقائق والمعلومات عن أهداف المؤسسة وسياستها انجازاتها وبرامجها وخططها المستقبلية والمزمع تنفيذها وكذا الإعلام بالمشكلات التي تواجهها

6- شرح ما يصدر من تشريعات وقوانين وقرارات وتوعية جمهور المواطنين في المجال المالي والاقتصادي من خلال تبسيط المعلومات المالية والاقتصادية.

7- تقوم بتنظيم وتحديد المسؤولية لأوجه النشاط وتحافظ على التعاون المتكامل بين جمهور المواطنين والأجهزة الحكومية.

8- تسهم العلاقات العامة في مراجعة القرارات العامة للمؤسسة في مختلف النواحي الإدارية من خلال التغذية الراجعة لاتجاهات المواطنين.

9- تعمل العلاقات العامة على ضمان التفاهم ذلك أنها تسهم في تقليل السلبيات أو الأمراض الإدارية وتحسين الصلة بالجمهور.

10- مراجعة القرارات العامة للمؤسسة في مختلف النواحي الإدارية، كما تعمل حلقة وصل المؤسسة والمؤسسات الإعلامية والدعائية والتسويقية خارج الأجهزة الحكومية.

كما تزايدت أهمية العلاقات العامة عما كانت عليه وزادت ضرورتها الملحة في الأجهزة الحكومية لتحسين الصورة الذهنية ولتحقيق الصالح العام ويرجع ذلك لعدة أسباب:

- ✓ زيادة تشابك العلاقات العامة في المجتمع المعاصر وخروج اهتمامها من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي.
- ✓ نشأة الحكومات المركزية الكبيرة وما تتبعه من فلسفات وأيديولوجيات مختلفة مما استوجب على أجهزتها بذل جهود للتعريف بنفسها وشرح سياساتها وتعبئة الرأي العام لقبولها.
- ✓ التطور الاقتصادي الكبير وزيادة عرض الإنتاج، الأمر الذي تطلب أسواق جديدة في ظل المنافسة والاستعانة بتأييد ثقة المستهلكين والتعرف على آرائهم وانطباعاتهم إزاء السلع والخدمات المعروضة.
- ✓ ظهور آثار سلبية للهجرة من الريف إلى المدينة وما ترتب عنها من تغيرات في فئات المجتمع وآثارها على المستوى القومي مما أدى إلى الاهتمام ببحوث الرأي العام ودراسة التركيبة الاجتماعية للسكان وعناصرها وتحولاتها وهو أحد اختصاصات نشاط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.(محمد عبده حافظ،2009، ص،ص41-43) .

- ✓ تعاظم قوة الرأي العام وانتشار الديمقراطية وازدياد ثقافة ووعي الجماهير الأمر الذي قادهم لطلب الحقائق والمعلومات من الأجهزة الحكومية وهذا يدعم نشاط العلاقات العامة للجهاز الحكومي لضمان الصالح العام(فؤاد عبد المنعم البكري،مرجع سابق، ص 24) .
- ✓ ظهور النقابات العمالية والمهنية للجمهور الداخلي (دور نقابات العمال)

أما من وجهة نظر الكونجرس الأمريكي فيدعم أهمية العلاقات العامة في أجهزته للأسباب التالية :

- ✓ من خلال برامج العلاقات العامة تستطيع الحكومة أن تضعف الرقابة الشعبية على عملها وبالتالي إضعاف رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية وذلك لأن كليهما منتخب من طرف الشعب
- ✓ قد تلجأ الحكومات إلى الاستعانة بالعلاقات العامة للحصول على تأييد الجمهور لبرامجها بصرف النظر عن هذه البرامج
- ✓ قد تستغل الحكومات برامج العلاقات العامة المنمقة لتغطية عيوب التنفيذ وسوء الإدارة .
- ✓ قد تستعمل الحكومات العلاقات العامة لتبرر بعض من تصرفاتها ولتغطية فشلها أمام الرأي العام

(ربحي مصطفى عليان وعدنان محمود الطوباسي،مرجع سابق،ص.ص311-312)

فالتقدم التكنلوجي وإنتشار الثورة الرقمية والتطورات التي رافقت الأقمار الصناعية و مبدأ الفضاء المفتوح والذي أصبح كقوة ضاغطة على الحكومات لإعادة تنظيم أوراقها وضبط سياستها وتحديد الصورة الذهنية لأجهزتها وكسب تأييد عامة الشعب لسياساتها هو من أولوياتها ، فالقوى البشرية كجمهور داخلي وخارجي وكسب تأييده وولائه هو من أهم النقاط الذي على الحكومات أن تركز عليه قبل أن تركز على القوى المادية والتوسعات الصناعية.

II. أهداف العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية

تذهب معظم الدول إلى الإهتمام بالعلاقات العامة لتتولى مهمة شرح وتفسير فلسفة الدولة وإقناع المواطنين بالخدمات التي تقدمها لهم بغرض خلق إستجابة ودافع للتعامل مع أجهزتها لتحقيق الأهداف التي تتوخاها الحكومة، فليس هناك شك في أن أهداف أي جهاز من الأجهزة الحكومية ما هو إلا تجسيد للنتائج النهائية التي ترغب الدولة تحقيقها محاولة لرسم آفاقها المستقبلية وتحديد إستراتيجية لمشاريعها التنموية، لذلك تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية لتحقيق أهداف عديدة وحسب الدراسة التي أجريت على تسع وعشرون (29) مؤسسة حكومية وعامة توصلت لمجموعة من الأهداف تعمل الأجهزة الحكومية لتحقيقها وذلك حسب أهميتها:

1- الإعلام عن أهداف الأجهزة الحكومية وأوجه نشاطها.
2- كسب ثقة الرأي العام والعمل على كسب تأييد وتواصله مع الأجهزة الحكومية وذلك بإمداده بالمعلومات الصحيحة والحقائق ومشروعاتها وخدمتها.

3- شرح سياسة الدولة لجمهور المواطنين من خلال شرح أهداف نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد.
4- مكافحة الإشاعات الضارة والمغرضة للأجهزة الحكومية.
5- نشر الوعي داخل الأجهزة الحكومية.

6- دعم العلاقات بين الأجهزة الحكومية وبقية المنشآت سواء الخدمية أو الصناعية.
7- شرح سياسة الجهاز الحكومي للجماهير الداخلية والخارجية من مقيمين أو مغتربين.
8- تقديم الخدمات للجمهور الداخلي في الجهاز الحكومي.
9- ربط الموظفين والعاملين بعضهم ببعض بعلاقات وطيدة وخلق روح التعاون والتفاهم المثمرين .
10- خلق صورة ومركز جيد للجهاز الحكومي في أذهان المواطنين والمغتربين وكذا المتعاملين داخل البلاد وخارجها.
11- التعرف على متطلبات جماهير الجهاز الحكومي بالخارج ورفعها للإدارة.
12- دعم العلاقات التكاملية بين الجهاز الحكومي وبقية الأجهزة الأخرى.
13- نشر الوعي بأهمية الخدمات التي يقدمها الجهاز الحكومي وإرشاد المواطنين بما فيه مصلحتهم والمصلحة العامة.
14- تنمية أسباب التفاهم المتبادل مع المتعاملين في الخارج.
15- رفع المستوى الثقافي والاجتماعي للعاملين بالمنشأة.
16- دعم التعاون المثمر بين العاملين والإدارة.
17- التعرف على متطلبات المتعاملين مع الجهاز الحكومي بالداخل ورفعها إلى الإدارة.
18- خلق صورة ومركز جيد للجهاز الحكومي في أذهان المتعاملين خارج البلاد.
19- الترويج لخدمات الجهاز الحكومي وكذا منتوجات المحلية.
20- رفع الروح المعنوية للعاملين وتلبية مطالبهم.
21- تنمية أسباب التفاهم المتبادل مع المتعاملين داخليا.
22- التبصير بأنسب الوسائل لزيادة الكفاءة

(محمد نجيب الصرايرة،2001،ص.ص19-20)

وهناك من قسم أهداف العلاقات العامة حسب نوعية جماهيرها كالتالي:

I. **أهداف العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية مع جمهورها الداخلي:**
- ✓ إمداد العاملين بالمعلومات والبيانات المتعلقة بالجهاز الحكومي تاريخه وأهدافه وسياساته وأنشطته وغيرها مما يلزم توفرها.
- ✓ رفع الروح المعنوية للعاملين وإعلامهم بمستوى تقدمهم بصفة مستمرة وبأهمية الأعمال التي يؤذونها.
- ✓ تنمية شعور الإنتماء والولاء والاعتزاز لشد ارتباط العاملين بالجهاز الحكومي.

II. **أهداف العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية مع جمهورها الخارجي**
- ✓ إيجاد سمعة جيدة وصورة ذهنية طيبة ومركز متميز للجهاز الحكومي لدى الجماهير
- ✓ الإعلام عن نشاط الجهاز الحكومي وخدماته وسياساته وكافة جهوده المبذولة.
- ✓ الإتصال الدائم بأجهزة الإعلام المختلفة والمحافظة على علاقة حسنة ومستمرة معها.
- ✓ إيجاد رأي عام إيجابي ومؤيد للجهاز الحكومي على المستوى القومي.

(هدى لطيف،1997،ص.ص47-48)

سادسا : جماهير العلاقات العامة والرآي العام.

يعتبر الجمهور والرأي العام من المواضيع التي تناولها الباحثون بإسهاب بمختلف مشاربهم وتوجهاتهم العلمية والمعرفية نظرا للعلاقة الجدلية والعلاقة التساهمية التي تربط بين الجمهور والرأي العام لذى سنحاول تحديد كل منهما في العلاقات العامة .

I. جماهير العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

يعد الشعب هو أحد أهم العناصر المهمة في تكوين الدولة ، فالدولة دون شعب لا يمكن أن تتكون دولة ولا يمكن أن تتجسد على إثرها حكومة، لذلك يعتبر العنصر البشري هو العنصر الحاسم الذي يتوقف عليه نجاح الدولة أو أي جهاز من أجهزتها، وفي ضل هذه التحديات التي شهدها العالم في أواخر العشرية الأخيرة من القرن الماضي لم يبقى لأي دولة الخيار سوى الرهان على مواردها البشرية، إذ تعتبر هذه الأخيرة نسيج معقد يصعب التحكم في آلياته.

فكلمة جمهور تعني عند علماء الاجتماع عدد كبير من الأفراد يشتركون في مصلحة عامة أو اهتمام واحد يعرفون به، ونظرا لوجود هذه المصلحة المشتركة التي تجمع أعضاءه وتشعرهم بالوحدة والتي تتفاوت درجتها من جمهور لآخر، ليصبح وحدة تكاملية أكثر منه فئة جماعية.(غريب عبد السميع غريب،مرجع سابق،ص216)

أما من وجهة نظر خبراء العلاقات العامة فالجمهور جماعة من الأفراد تقع في محيط نشاط منشأة أو مؤسسة معينة تأثر عليها وتتأثر بها وتتسم بطابع مميز

(www,26se.net /18-10-2010/11h45m)

حيث أن الجمهور يختلف في حجمه فقد يكون صغير في أحيان وقد يكوون كبير في أحيان أخر وقد يختلف الجمهور حسب خصائصه المونفلوجية أو حسب الحالة العائلية أو حسب المذاهب الدينية أو الانتماءات الحزبية، فمعرفة بواعث سلوكياته وكيفية تكوين اتجاهاته وأحكامه من أهم مسؤوليات خبير العلاقات العامة ليتم على ضوءها رصد فئات الجماهير التي له علاقة بها، وكذا التحكم في حجمه والتأثير على اتجاهه للوصول لتوافق اجتماعي لنسيج متكامل بين الأجهزة الحكومية وجماهيرها سواء موظفين أو عامة الشعب

فالجمهور أهم متغير في العملية الاتصالية، فإن لم يكن لدى خبير العلاقات العامة فكرة جيدة عن طبيعة الجمهور العلمية والعملية وخصائصه الأولية، فإن خلفياته وتجاربه وعواطفه وتعليمه وثقافته وظروفه النفسية والاجتماعية والحضارية والسياسية تحد من قدرته على التأثير والتأثر وما يعتريه من تغيرات سواء في الفئات أو الصفات، ويمكن تصنيف أنواع الجماهير في العلاقات العامة بالأجهزة الحكومية إلى نوعين رئيسيين هما :

1. **الجمهور الداخلي:** ونقصد به موظفي الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والشركات العامة والإدارات المحلية وكدا النقابات العمالية، فثقة الموظفين في الإدارة وعدالتها وحرصها على مصلحتهم تساعد على تحسين الصورة الذهنية للإدارة (محمد منير حجاب،2007،ص107) .

فجمهور العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية لا يقتصر على فئة أو صفة معينة بل يشمل كافة الموظفين باختلاف مستوياتهم الإدارية وفروعهم المهنية والأفراد الذين يساهمون في رأسمالها وعموما نميز نوعين من الجماهير الداخلية وهما :

العمال : يعتبر عمال الأجهزة الحكومية من جماهير إدارة العلاقات العامة الهامين وذلك أن العلاقات العامة الجيدة والفعالة يجب أن تبدأ من داخل الجهاز ، وذلك من خلال شرح مختلف الأهداف والسياسات والإسهامات في البيئات المختلفة ، كما تهتم بخلق علاقات طيبة مع عمالها وبتوفر ظروف عمل مناسبة لهم وتنمي أحساسهم بالولاء والإنتماء نحو الأجهزة الحكومية .

الملاك : ونعني بهم ملاك الأسهم أو الشركات التساهمية وهذا ما نجده في شركة السونالغاز أو شركات SPAS شركة الوقاية والعمل في كنف الأمن والسلام وهي شركات تتعاون مع الشركات الوطنية والأجنبية في تغطية الجانب الأمني والوقائي وكما نجدهم في البنوك مثلا ، فالبنوك الوطنية والبريد والمواصلات تسعى فيها العلاقات العامة إلى كسب تأييد الملاك وإقناعهم بإيداع كميات أكبر من أموالهم وهذا ما يزيد من دعم الموقف المالي .

كما يدخل ضمن الجمهور الداخلي للأجهزة الحكومية أيضا أعضاء الإدارة والممثلين والمدراء أو المسيرين والذين يقومون بالتوجيه والتنسيق والتخطيط ومراقبة كافة العمليات التي تجرى بالجهاز الحكومي ، بالإضافة لممثلي العمال والنقابات الذين يؤثرون على الجو العام للجهاز الحكومي ، فالجمهور الداخلي يمثل المرآة العاكس لصورة الإدارة والجهاز الحكومي وللدولة بصفة عامة وذلك لتحقيق مجموعة أهداف منها مايلي :

- ✓ الحصول على ثقة الموظفين وضمان تأييدهم لسياسة المنظمة.
- ✓ الاهتمام بالروح المعنوية للموظفين.
- ✓ اجتذاب الأكفاء من الموظفين للعمل في الإدارة.
- ✓ توعية الموظفين وإفهامهم بدورهم في المنظمة وأثره في تحقيق الأهداف العامة للإدارة.

(www.minshawi.com/18-10-2010/45h09m)

بالإضافة لـــ:

- ✓ لخلق بيئة مناسبة للموظفين، وتحسيسهم بالبعد الإنساني
- ✓ تدعيم الاتصال الداخلي بنوعيه الصاعد والنازل، الرسمي وغير الرسمي.
- ✓ زيادة كفاءة العاملين في أداء أعمالهم.
- ✓ نقل مشاعرهم الطيبة إلى أفراد الجمهور الخارجي.

1. **<u>الجمهور الخارجي</u>:** ونقصد به مجموعة الأفراد المستفيدين من خدمات الجهاز بحيث ينقسموا إلى قسمين:

- ✓ **الجمهور الخارجي المحلي**: ويتمثل في الجمهور الذي يكون موقعه داخل الدولة كالمراجعين من الأفراد والمؤسسات وبقية الدوائر والأجهزة الأخرى وكدا وسائل الإعلام سواء الموالية للدولة أو المعارضة.

- **المستهلكون :** وهم من أهم جماهير الأجهزة الحكومية لأن نجاحها مرتبط بمدى رضا هذه الجماهير عنها معن منتجاتها سواء كانت خدمات أو سلع ، ولهذا فالقياس الفعلي لنجاح العلاقات العامة مع هذه المجموعة يكمن في مدى إقبالهم على هذه الأجهزة .

- **الجهات الحكومية الأخرى**: وتلجأ الأجهزة الحكومية إلى العلاقات العامة كوسيلة لتقوية علاقاتها وتعاملاتها مع مختلف الجهات الحكومية الأخرى، والتي تتدخل في حياتها العملية من خلال قوانينها وقراراتها ومراسيمها التشريعية كالوظيفة العمومية مثلا والخزينة المالية وغيرها من الهيئات التي تربطها بهم مصالح لذلك تستخدم العلاقات العامة في ذلك وسائل إتصال متعددة كالإتصال الشخصي بالمسؤولين ودعوتهم لزيارة المنظمة وتفقد أعمالها.

- **الموردون :** «وهم الأفراد والمنظمات الذين يقومون بتزويد الأجهزة الحكومية بمستلزمات أعمالها من موارد وتجهيزات وغير ذلك »(معلا ناجي وتوفيق رائف،2005، ص50).

مما تعمل العلاقات العامة على إقامة علاقات طيبة معهم وتوطيد صلتها بهم وذلك للحصول على المنتجات والموارد بالكميات المناسبة وفي الأوقات التي يحتاجونها وذلك لأن بعض الصفقات تستلزم على الجهاز الحكومي إبرامها في الميزانية اللإيضافية أو تأخر صرف المخصصات المالة للجهاز أو نقص في إحتياجات بعض الأشياء على حساب البعض الآخر يكون فيه فائض أو على أساس تعديلات في بعض الإنجازات لا تستلزم إبرام صفقة لأجلها ، لذلك تنشط العلاقات العامة لتوطيد الصلة ومحاولة كسب ودهم ، ويتم ذلك عن طريق إتباع سياسة عادلة للشراء وعدم تعقيد الإجراءات الشرائية والإبتعاد كل البعد عن البيروقراطية المفرطة ومحاولة معالجة الشكاوي المقدمة من طرف الموردين مع إتاحة الفرص لهم لإبداء إقتراحاتهم ووجهات نظرهم .

الموزعون : تهدف العلاقات العامة من خلال توطيد الصلة بالموزعين وذلك لبذل جهود أكبر لتصريف منتجات الأجهزة الحكومية وتدعيمها على حساب المنتجات المنافسة و لذلك نجد العلاقات العامة تحرص على منحهم حوافز أو تشجيعهم بمنحهم تكريمات في المناسبات والحفلات التي ينظمها الجهاز الحكومي.

المجتمع المحلي : يعتبر المجتمع المحلي والفئات الجماهيرية القريبة نقطة البداية التي تنطلق منها شهرة الجهاز وسمعته لتمتد إلى الفئات الأخرى فهو المجتمع الذي يسوق فيه الجهاز الحكومي خدماته أو سلعه ، لذلك تحاول العلاقات العامة أن تزود أفراده بالمعلومات الإضافية عن الخدمات التي يمنحها لهذا المجتمع والعمل على توضيح أنه عضو نافع وفعال لذلك تحاول تنظيم أيام مفتوحة للإستقبال والقيام بتمويل مختلف الأنشطة الإجتماعية والثقافية والرياضية التي يمارسها أفراد المجتمع .

وسائل الإعلام : تلعب وسائل الإعلام دور الناطق لأهم الأحداث التي تجرى في الأجهزة الحكومية لذلك فهي من أهم جماهير العلاقات العامة لهذه الأجهزة، ولهذا على العلاقات العامة إقامة علاقات طيبة مع وسائل الإعلام سواء كانت صحافة أو إذاعة جهوية أو وطنية أو تلفزيون ومهما كانت موالية لها أو حتى معارضة وهذا لكسب ولائهم وتعاونهم الدائم وخاصة في أوقات الأزمات.

- ✓ **الجمهور الخارجي الدولي**: ويمثل الجمهور الذي موقعه خارج الدولة مثل بقية الدول التي تربطها به علاقة أو مستهلك للإنتاج المحلي كصادرات سواء سلع إستهلاكية أو موارد خام ، وكذا المنظمات الدولية التي لها علاقات مباشرة مع الدوائر الحكومية كاليونيسيف واليونيسكو وجامعة الدول العربية و opc و opp و ...الخ .

(منال طلعت محمود،2002،ص346)

وبصفة عامة الجمهور الخارجي كل شخص أو مؤسسة أو هيئة لها علاقة بالجهاز الحكومي وتستفيد من خدماته وتكون خارج إطاره التنظيمي، سوء كانت أجهزة الحكومية أخرى أو إدارات خاصة أو جمعيات كجمعية حماية المستهلك أو جمعية حماية البيئة أو وسائل الإعلام - معارضة أو موالية- وبتعاملات مباشرة أو غير مباشرة، والتي تتميز بالصدق والشفافية بحيث تعمل على تحقيق عدة أهداف منها :

- ✓ قياس الرأي العام والتعرف على اتجاهاته نحو الجهاز.
- ✓ إعلام المسئولين بنتائج هذا القياس لتمكينهم من اتخاذ الإجراءات المناسبة حيال هذا التوجه.
- ✓ إبلاغ الجمهور الحقائق الخاصة بالجهاز من حيث أهدافه وفلسفته وسياسته
- ✓ مقاومة الدعايات المغرضة وإيجاد تفهم كامل وودي نحو الجهاز.
- ✓ تعريف المواطنين برسالة الجهاز وإبراز الجهود التى يبذلها الجهاز لصالح الوطن والمواطنين.
- ✓ إمداد الجمهور بالبيانات والمعلومات التى تساعده على تكوين رأي ايجابي وصحيح نحو الجهاز,
- ✓ التأكد من أن الأخبار التي تنشر عن الجهاز صحيحة ومناسبة مع العمل على تصحيح الخاطئ منها.
- ✓ دعم علاقة الجهاز بقادة الرأي العام كونهم قادرين على التأثير على قاعدة كبيرة من الجمهور.

(/www.prarabic.com23-01-01/35h10m)

ومن أهم وسائل خدمة الجماهير إختيار العناصر الصالحة المتفهمة لدورها في خدمة الجمهور لوصول الخدمة بسهولة ويسر إلى جماهير الشعب وذلك بتدعيم اللامركزية الإدارية وتفويض السلطات وتبسيط الإجراءات، خاصة ما كان منها له علاقة مباشرة بخدمة الجماهير.(منال طلعت محمود،مرجع سابق،ص45)

فالعلاقات العامة الناجحة تضع الجمهور الداخلي والخارجي محل الاهتمام والدراسة بحيث يكون الهدف هو التعرف على أراء واتجاهات وميول جماهيرها الداخلية والخارجية على حد سواء، وذلك

لتحقيق الصالح العام لدى عامة الشعب، ويدعم ذلك الرئيس الأمريكي جورج واشنطن بقوله «ان من واجب الدولة ان تعرف الجمهور بنشاطاتها حتى تأمل كسب وتأييد الرأي العام لها».

(mwww.alanba.com/17-02-2011/16 h28)

II. الرأي العام.

تعاظمت أهمية الرأي العام في أغلب دول العالم سواء العربية منها أو الغربية، متقدمة منها أو نامية نتيجة تطور أوضاعها السياسية والاجتماعية والثقافية في تكوين الدولة ، وكذا انتشار وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية في خضم الثورة الرقمية والفضاء المفتوح والتي أصبح من خلالها العالم مكشوف في لمسة إصبع ، مما جعل الدول لا تستطيع السيطرة على أوضاعها على المستوى الداخلي والخارجي الدي أصبح بموجبه تنتقل عدو الأمراض الداخلية لبقية الدول لتحفزهم على التحسين والمطالبة بالتغيير لأي ثغرة تكون موجودة وقابلة للتفاقم، فمن الأهداف الرئيسية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية التأثير الإيجابي على الرأي العام ومحاولة كسب تأييده لسياساتها الداخلية بإعتباره أهم سمى من سمات جماهير الأجهزة الحكومية، هذا ما يدفعنا لتحديد مفهوم الرأي العام وبعض من مقوماته.

فينسب البعض الاستخدام الأول لعبارة الرأي العام لـ"روسو" في سنة 1744مستخدما إياه للإشارة للعادات الاجتماعية وسلوكيات المجتمع، وتوسع إستعمالها من طرف الكتاب الفرنسيين للإشارة للظاهرة السياسية المقترنة بالضمير العام (Vincent Price,1992, P9)

والرأي العام باعتباره نتاجا لعملية تفاعل اجتماعي داخل جماهير الأجهزة الحكومية سواء الداخلية أو الخارجية فيعرفه الدكتور "إسماعيل علي سعد" أن الرأي العام هو حصيلة أفكار ومعتقدات ومواقف الأفراد والجماعات إزاء شأن أو شؤون تمس النسق الاجتماعي كالأفراد والتنظيمات، والتي يمكن أن تؤثر في تشكيلها من خلال عمليات الاتصال التي قد تؤثر نسبيا أو كليا في مجريات أمور الجماعة الإنسانية على النطاق المحلي أو الدولي. (إسماعيل علي سعد،1981، ص150)

فهو حسب رأي "يورغن هابرماس" أن الرأي العام هو وسيلة المواطنين في الظغط على الدولة من خلال الفضاء المفتوح الذي يجتمعون فيه لصياغة هذا الرأي والتحول بفضله ومن خلاله إلى مواطنين تجمعهم قيم وأراء وغايات واحدة، وأن فكرة بناء الرأي العام تتم من خلال نشر المعلومات والقيم المشتركة من خلال النقاش مبتعدين تماما عن إتجاه الانتماءات الجمعوية التلقائية ليمكن هؤلاء المواطنين من صياغة أرائهم بالفعل عن سلطة الكلمة الطيبة بذل القبضة القوية وللمواطنة المتساوية بذل الطلائع المقاتلة وللشعب العادي بذل الطبقات والقوى الكبرى المحركة للتاريخ . (حسن مصدق،2005، ص6)

1. المقومات الاجتماعية لتكوين الرأي العام :

إن عملية تكوين الرأي العام من العمليات النعقدة لذلك يستند تكوينه على عدة مقومات لكل منها أثر على تكوين الرأي العام وتعمل كقوة ضاغطة في تحديد إتجاهه لذلك سنحاول تحديد بعض منها:

- ✓ **الثقافـــــــة:** تمثل الشعوب عادة عادات و معتقداتها المتوارثة كبديهيات وقيم لها تأثير كبير يستلهمها الجمهور في تكوين الرأي العام حول القضية المطروحة للنقاش، فالشفافية والإنفتاح

تختلط فيها قيم التحديث بمورثات المجتمعات الأهلية سواء طائفية أو عشائرية تعمل على تفتيت الرأي العام.(محمد منير حجاب،مرجع سابق،ص159)

- ✓ **الديـــن :** يعد أحد مقومات التراث الثقافي والذي بطبعه من العناصر الحضارية الراسخة التي لا تقبل أساسياتها الجدل ويتميز بشدة التأثير في توجيه الرأي العام في معظم الشعوب والجماعات والأفراد.(شدوان شيبه وطارق الخليفي،2009،ص256)

وذلك ما إعتمد عليه حزب الإنقاذ – FIS المنحل – في توجيهه للرأي العام للشعب الجزائري وإقناعهم بتوجهه ونتائجها تتبثها إنتخابات سنة 1991 .

- ✓ **مؤسسات التنشئة الاجتماعية:** يذكر علماء مدرسة التحليل النفسي أن خصائص الشخصية تتكون خلال السنوات الخمسة الأولى في حياة الطفل وأن كل ما يأتي بعده ماهو إلا تقوية للخيوط التي نسجتها الأسرة والبيئة. (جميل أحمد خضر،مرجع سابق،ص169)

ولاشك أن العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية التي تركز على الإذاعة والتلفزيون في اتصالاتها مع جماهيرها تكسب أكبر عدد من أفراد الأسرة والتي يتأثر صغارها باتجاهات أوليائهم .

- ✓ **الحوادث والمشكلات:** وهي من العوامل الهامة التي تهز المجتمع وتعمل على تكوين اتجاهات جديدة للرأي العام والذي قد يكون دائما أو مؤقت. (محمد منير حجاب،مرجع سابق،ص160)

ورغم الثورات المتتالية في الدول العربية والتي مست حدود الجزائر إلا أن الجزائر بقيت صامدة ،فرغم قوة الجيش الجزائري ورغم الإستراتيجيات التي تتعامل بها الحكومة الجزائرية لم يكن لها صدى كبير في ضبط الأوضاع الداخلية لولا شعور الشعب الجزائري بالقلق وعدم الأمن والخوف من تكرر العشرية السوداء وهو أهم عامل من عوامل ضبط الرأي العام فالتخويف يعتبر من أهم سمات الإقناع وهذا ليس بالجديد فقد كان لها أيضا دور في الثورة الشيوعية في الإتحاد السوفياتي سابقا ، فلم تكن عبقرية "هتلر" ولا "جوبلز" وزير الدعاية النازية بل الأزمة الإقتصادية التي كانت آن ذاك وشعور الشعب بعدم الأمان والقلق هي السبب الرئيسي، فتبلور الرأي العام الدولي والثورات التي حدثت في الدول العربية ليست حركات فجائية تحدث من فراغ ولكنها تعبر عن ظروف موضوعية وأحداث سياسية وإقتصادية واقعية .

- ✓ **الزعماء والقادة:** يلعب الزعيم أو القائد دورا مهما في حياة الناس وأرائهم، بتجسيده الملامح الأساسية لمواطنيه. (المرجع السابق،ص161)

فوجود المفكرين ورجال الأعمال والقادة الذين يتميزون بالقدرة على التأثير على الآخرين من العوامل المهمة بلورة الرأي العام وذلك لما تتميز به هذه النخبة من قدرة في إستقطاب مشاعر وأحاسيس جماهيرهم وسهولة بلورة الرأي العام الإيجابي الذي يخدم مصالحهم

- ✓ **النظام السياسي ودور الحكومة:** الأوضاع السياسية ومهما أختلف خطها الفكري تلعب دورا مهما في تكوين الرأي العام، فالدول المستبدة والدكتاتورية الرافضة لكل أشكال المشاركة السياسية وغياب الحرية وإحلال الخوف يتميز برأي عام مكبوث ينعدم في ضوءه التعاطف والتضامن

والثقة بين الشعب وحكومته، فالحياة الحزبية في بيئة تتميز بالحرية والانفتاح ضرورة من ضرورات النظام السياسي.(منال طلعت محمود،مرجع سابق،ص126).

فالديمقراطية تسمح بذيوع وإنتشار الرأي العام ، كما تعمل على قيام حرية الفكر والتعبير عن الرأي بين أفراد عامة الشعب، فإتجاه الصين الشعبية إلى الشيوعية لم يكن نتيجة تعلم الصينيين الماركسية بل أنه حكم "تشانج كاوتشيك" الفاسد هو السبب في بلورة الرأي العام الصيني فنوعية النظام ومدى أداء الحكومة له تأثير كبير في بلورة الأي العام للشعب.

- ✓ **الوضع الدولي:** تمثل البيئة الدولية عاملا مؤثرا قويا في الرأي العام وفي جوانب الحياة السياسية والثقافية داخل الدولة، والذي لايأثر على الرأي العام داخل الدولة فقط وإنما على الرأي العام العالمي، وخير مثال على ذلك تأثير الانتفاضة التونسية على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المصري وكذا على الثورة الليبية واليمنية والسورية و...و...

- ✓ **النظام الاتصالي ووسائله**: لوسائل الاتصال دور كبير في تكوين الرأي العام وذلك من خلال ما تحمله من مضمون ووفقا لأهدافها ومنهجها الاتصالي لذلك إهتمت الأغلبية الدول على اختلاف أيدلوجياتها ونظم حياتها بتنمية وتعزيز أجهزة الإعلام المؤيدة لسياساتها.(محمد منير حجاب، مرجع سابق،ص162).

فكل من الإعلام والدعاية التي تترتب عليها إنتشار الشائعات ووسائل الإتصال من صحافة وإذاعة وسنما ومسرح تعد قوة إيجابية فعالة ولها تأثير كبير في تكوين الرأي العام وذلك ما إعتمد عليه "صدام حسين" من تصريحات على لسان ناطقه الرسمي والذي كان له أثر كبير في قوة ومدة المقاومة وكان له أثر كبير في بلورة الرأي العالمي ، كما تعتمد بعض أجهزة الدعاية السياسية على بعض الجماعات الثانوية كالجمعيات الدينية والاتحادات الطلابية كمنافذ تسري فيها المطالب الحزبية وهذا ما نجده في الكثير من الجامعات الجزائرية ومدى تدعيم بعض الأحزاب لهذه الإتحادات مثل الإتحاد الطلابي الحر وEGA و.....الخ

- ✓ **العوامل الفزيلوجية**: يرى بعض العلماء أن هناك سمات جسمانية تأثر في عقل الفرد وأفكاره ، فالمريض تكون أفكاره عليلة وقد تكون نظرته للحياة متشائمة، فأثبت العلماء أن الهرمونات التي تفرزها الغدد الصماء تأثر تأثيرا مباشرا على الفرد وهذا ما يثبته التوتر وقلة الإستقرار عند زيادة نشاط الغدة الدرقية والكثير من البحوث في المجال البيولوجي عن تأثير فصائل الدم والعصارات القلوية والحمضية وأثرها في شخصية الإنسان وكذا خصائص الجمجمة و تأثيرها في البعد السلوكي للفرد.

- ✓ **العوامل النفسية :** فهناك عوامل نفسية كثيرة تأثر في سلوك الفرد كما تلعب الأهواء دورا بالغ الأهمية في بلورة الرأي العام ففي حالة الخوف كالحرب يكون الإنسان له قابلية التصديق والتجاوب أكثر من تكون في حالة السلم التي يكون فيها رافضا ومشكك ، كما يأثر اللاشعور الذي ينتاب الفرد في توجيه سلوكه وإتخاد قراراه وذلك تبعا لخبراته السابقة وما مر به من صدمات .

فلا يقتصر دور العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية على إقناع الرأي العام بسياسة الجهاز الحكومي وإنما يمتد ليشمل الاستجابة لما هو مناسب من أراء واتجاهات الجمهور الذي قد يفرض على الجهاز تغيير سياسته، فسياسة الجهاز يجب أن تتحدد على أساس احتياجات جماهير الجهاز الحكومي والتي تتولد نتيجة الحرمان الذي يولد عدم الاستقرار والتي قد بينها الإسلام كقواعد للحياة لقوله تعالى ﴿...**إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى، وإنك لا تظمأ ولا تضحى**... ﴾(سورة طه،الآية118-119).

وبدوره "إبراهام ماسلو" قد صنفها كالتالي:

الشكل.(02) : يوضح هرم ماسلو للحاجات الأساسية

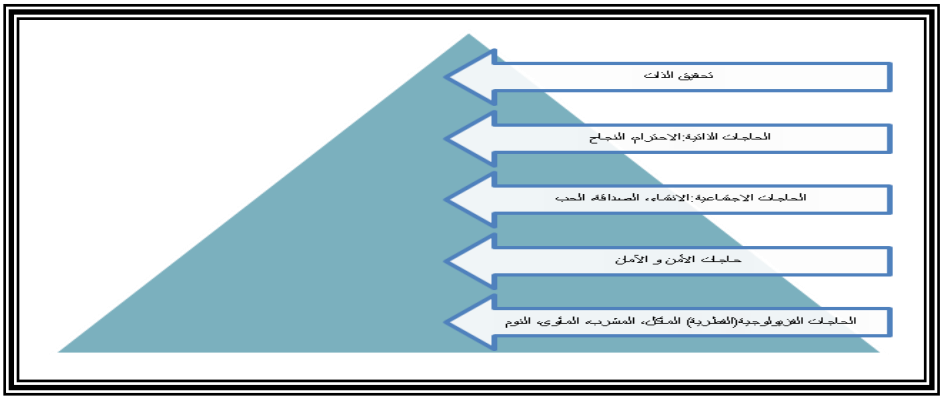

المصدر: إنجاز الطالب

2. وظائف الرأي العـــــام:

في دراسة الرأي العام يتم إستخدام كلمة وظيفة بمعنى المهام والانشطة المترتبة عن علاقة الرأي العام بالنظام السياسي وما ينعكس منها من تأثيرات على الحركة السياسية وعلى جوانب الحياة العامة وإنعكاسها على سلوك الافراد والجماعات وعلى تصرفات قادة الرأي، فظاهرة الرأي العام ظاهرة قائمة في كل المجتمعات العربية منها أو الغربية إلا أن درجة فاعليته تختلف تبعا لإيديولوجية نظامها القائم وتوجهاته، لذلك تسعى الحكومات بكل أجهزتها وباختلاف طبيعة نظمها السياسية لدراسة توجهاته ومدى قوته والبحث في عوامل كسب تأييده وذلك لتعدد المهام المنوطة به وهي على النحو التالي:

- ✓ **التأثير على القرار السياسي:** في الدول الديمقراطية تعتبر السلطة سلطة الشعب لذلك من المفترض أن القرارات الهامة في الدولة تبنى على الرأي العام الذي ينعكس على نشاط أجهزتها.
- ✓ **التأثير على الانتخابات:** تسمح عملية التصويت في الدول الديمقراطية باختيار القيادات السياسية وبتشكيل سياسة قومية لزعماء في إطار الحدود التي يرسمها ويتقبلها الرأي العام.
- ✓ **التأثير على الحكم:** فالمسؤولين في أي حكومة يفترض أنهم يمثلوا الشعب تمثيلا صحيحا ويعكسوا الرأي العام لذلك الكثير من الحكومات تضع وتمارس سياساتها على هدى إتجاهات الرأي العام.

- ✓ **المتابعة السياسية:** فمهمة الرأي العام لا تقتصر على مجرد الإنتخابات بل تمتد لتشمل جوانب أخرى في الممارسات السياسية مثل مناقشة الحاكم وإستجوابه وتقديم النصح إن إدعى الأمر,
- ✓ **إنجاح خطط الدولة:** يعمل الرأي العام على إنجاح خطط الدولة في التنمية الشاملة كما يعمل على تحفيز المواطنين بالمشاركة، لذلك تسعى الحكومة بمختلف الأساليب لإقناع أفراد المجتمع للمشاركة والمساهمة في وضع الخطط التنموية للبلد، فنجاح الحكومة يرتبط إرتباطا وثيق بقدرتها على خلق رأي عام مساهم ومشارك، لذلك تجد أن أغلب الدول تدعم وتشجع نشاط الجمعيات .
- ✓ **تحديد ملامح السياسة الخارجية:** للرأي العام دور في تحديد ملامح السياسة الخارجية فجهاز المعني بذلك لابد عليه أن يأخذ بعين اعتباره رغبة الشعب,
- ✓ **مساندة الأفكار السياسية:** فللرأي العام أهمية بالغة في مساندة الأفكار الاجتماعية والسياسية، فنجاح أي فكرة أو اتجاه سياسي أو اجتماعي يتوقف على مدى دعم الرأي العام لها.

(المرجع السابق،ص.ص140-141)

- ✓ **التحديث السياسي:** والذي ينطوي على معنى التنمية السياسية أو بناء وتطوير الهيكل المؤسسي والأبنية اللازمة والقادرة على إستعاب التقاليد الجديدة التي تخلقها حركة التغير الإجتماعي، حيث يستعجل الرأي العام في كل من :

- **تحقيق التمايز في الوظائف السياسية:** فعلى مستوى الحكومة يتم التمايز بين الوظيفة التشريعية والتنفيذية والقضائية بالإضافة لمؤسسات جديدة كالأحزاب والنقابات والاتحادات.
- **تحقيق المساواة عن طريق ترشيد السلطة:** وذلك بالمساواة بين المواطنين وإقامة نظام يقوم على أساس اللاشخصية ويعتمد على مبدأ الكفاءة بالدرجة الأولى.
- **توسيع المشاركة السياسية:** وهو أن تحضي النخبة الحاكمة بالتأييد لقرارات الحكومة وكذا إجراءات المواطنين ذات الصفة المشروعة كالتصويت والمظاهرات وتحركات جماعات الضغط والتمثيل النيابي بمختلف صوره والذي يعني زيادة مساهمة الشعب في العملية السياسية .
- **زيادة قدرة النظام السياسي:** سواء بالنسبة للسياسة العامة التي تستهدف فكرة المساواة والمواطنة أو في ترويض العلاقات التقليدية الأولية أو في مرحلة التجديد للتمايز البنائي.

(محمد عبده حافظ،مرجع سابق،ص.ص287-288)

- ✓ **الحفاظ على الروح المعنوية:** من إهتمام أفراد الجماعة وحماسهم للرأي القوي المنبثق من مبادئ القيم السائدة لخلق الروح المعنوية العالية ,

- ✓ **الإسهام في التشريع:** الرأي العام هو النسيج الذي تصنع منه القوانين في المجتمعات الديمقراطية، فالقوانين ماهي إلا تعبيرا عن رغبات الرأي العام وضمانا للنظم الاجتماعية والمثل الأخلاقية والتي يؤمن بها الشعب .

- ✓ **وظيفة الرقابة الاجتماعية:** وتتمثل في المحافظة على العادات والتقاليد وقيم المجتمع وما يتضمنه هذا من المعارضة الظاهرة أو الكامنة لأي تصرفات أو مظاهر لا تتفق مع عادات المجتمع .

(إبراهيم وهبي فهد وكنجو عبود كنجو،مرجع سابق،ص.ص446-447)

- ✓ **تطوير الحياة الاجتماعية:** إن جوانب التطوير للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من الوظائف الرئيسية للرأي العام وتظهر قدرته على تغيير الأوضاع والأنشطة والتشريعات لتحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي والاقتصادي .

- ✓ **التعبئة الاجتماعية:** يعمل الرأي العام على إنجاح خطط الدولة في التنمية السياسة والاقتصادية كما يعمل على إحباطها إن لم تتمكن أجهزتها من إقناعه بتوجهاتها لهذا فإن نجاح الدولة في تحقيق التنمية الشاملة يعتمد اعتماد كبيرا على قدرتها في خلق رأي عام مساهم ومشارك ومتفهم.(محمد منير حجاب،مرجع سابق،ص144)

فقوة رأي جماهير العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية له تأثير كبير على استقرار الجهاز الحكومي والتي تختلف مظاهر تعبيره بين كل من إختلاق الإشاعات والمظاهرات العامة واستخدام أجهزة الإعلام أو الإعتصامات والمقاطعات والثورات والتي يتضح البعد الكبير لتأثيرها السياسي على الدولة

خلاصة :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تحديد العلاقات العامة والأجهزة الحكومية وكذا المفاهيم الأساسية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية والروابط والصلات الوشيجة بين الأجهزة الحكومية جماهير العلاقات العامة كإدارة مسؤولة على الجانب الدبلوماسي للجهاز من تحسين الصورة الذهنية للجهاز أمام متعامليه والتي بالضرورة تعود على الأداء الوظيفي لموظفيه إلى الرقي بالجهاز لمصاف الأجهزة المتقدمة، ليتم على ضوئه تحديد الروابط الحتمية بين العلاقات العامة كمفهوم وبين الديمقراطية التي تحتم إقامة علاقات سليمة في تدعيم الإتصال والفهم المتبادل بين الأجهزة الحكومية وعامة الشعب من جماهيرها.

وظائف العلاقات العامة في الاجهزة الحكومية

- **أولا :** الوظائف الاساسية للعلاقات العامة في الاجهزة الحكومية .
- **ثانيا :** النشاط الإتصالي للعلاقات العامة .
- **ثالثا :** تخطيط برامج العلاقات العامة .
- **رابعا :** إدارة الازمات في الأجهزة الحكومية .
- **خامسا :** الإسهامات التنموية للعلاقات العامة .
- **سادسا :** تقويم نشاطات العلاقات العامة .
- **سابعا :** مقومات أخصائي العلاقات العامة .

تمهيد :

تعتبر النظم السياسية هي الاطار العام الذي يتحدد فيه شكل الدولة وأهدافها العامة ومهامها الاساسية في جميع مجالات الحياة سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية ، فهو الاساس الذي تتشكل وتعمل بموجبه جميع الهيئات العامة والخاصة، وبذلك فإن جميع الهيئات والمؤسسات تتحدد أعمالها ونشاطاتها ومسؤولياتها وفقا للميادين و الاسس التي تحددها القيادة السياسية بقراراتها وبالتالي تحدد نشاطات أجهزتها لذلك سنحاول في هذا الفصل تحديد أهم وظائف العلاقات العامة في الاجهزة الحكومية كهيئة أساسية في نجاح أعمال الدولة .

أولا: الوظائف الأساسية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية

تتعدد وجهات النظر حول طبيعة وواقعية وظائف العلاقات العامة في الاجهزة الحكومية، إذ غالبا ما ينظر إليها كأنها وسيلة لضبط المواطنين كجماهير تتعامل مع هذه الاجهزة وذلك عن طريق توجيه تفكيرهم نحو ما يرضي الحكومة ويشبع إحتياجاتها ويحقق أهدافها ،وقد ينظر إليها أنها الاستجابة لمتطلبات وإحتياجات جماهيرها من المواطنين بهدف تحقيق التوازن في المجتمع وحل ما قد يقع من مشاكل، وقد ينظر إليها أيضا على أنها تحقق منفعة متبادلة ما بين الجهاز الحكومي والمواطنين الذين تربطهم مع الجهاز علاقة مباشرة أو غير مباشرة و تحقيق الانسجام مع موظفيها لذلك يصعب فهم وظائف العلاقات العامة في الاجهزة الحكومية دون فهم وظائف نظامها السياسي.

I. **وظائف النظام السياسي:**

يصعب على إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية لأي دولة إدارة نشاطها دون فهم عميق لنظامها السياسي والذي يعتبر بالمفهوم الحديث النسق المتكامل من المبادىء والأفكار والقيم والإيديولوجيات والعقائد التي تسود أي مجتمع فضلا عن المؤسسات التي تعلن بها الدولة شخصيتها وتمارس بها سياساتها.(علي بن فايز الجحني(أ) ،2001 ،ص186) ولقد أجمع العديد من المفكرين على أن وظائف النظام السياسي أربعة هي:

1. **الوظيفة العقدية:** وهي أولى الوظائف الأصلية للنظام السياسي المعاصر إذ أن لكل دولة أو جهاز حكومي عقيدة أو إيديولوجية يعبر عنها ويبشر بها ويعدها على أنها مضمون يتحدى به(علي بن فايز الجحني(ب)،2006،ص162) .
2. **الوظيفة التطويرية:** وهو السعي الفعال لجعل المكونات والأطر التشريعية أو التنظيمية في تطور دائم لتجنب التطورات الداخلية التي يمكن أن تحدث نتيجة ظهور مستجدات، فالتطور السياسي يعني عملية التفاعل الذاتي مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتدخل الحكومة وأجهزتها بما يكفل الصالح العام واقتراح النظم وتعديل الخطط والآليات واستراتيجيات والتعبير عن الحقائق الاجتماعية المتجددة بحيث يصبح الإطار النظامي رداء صالح لهذا الجسم في صورته الجديدة.(علي بن فايز الجحني(أ)،مرجع سابق،ص191) .

3. **الوظيفة التوزيعية:** وهي تحقيق العدالة التوزيعية بحيث تتناسب مع مقتضيات التطور بما يفرضه هذا من سرعة وحزم ويسمو على مستوى المصالح الفردية أو النزعة الذاتية. (مهنا الصالحي ومحمد نصر،1985،ص27\3) .

4. **الوظيفة الجزائية:** وهي المرتبطة بتحديد ما يقع على عاتق الدولة بخصوص التقصير والمخالفات التي قد تحدث داخل المجتمع فهي تسعى لحماية الوظائف الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن وظائف النظام السياسي في الدول العربية الإسلامية يرتكز على علوم الدين والدنيا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتدعيم التكافل الاجتماعي وتوفير العدالة الاجتماعية والمحافظة على الأمن والاستقرار بصد الاعتداءات ورفع مستوى الرعاية في المجتمع في جميع المجالات.(عمر عودة الخطيب،1993،ص146) .

وهي بدورها تعتبر القواعد الأساسية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

II. النشاطات الأساسية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية

ولكي يكون النظام السياسي في أية دولة نظاما فعالا منسجما مع ذاته وشعبه برضي متبادل فإنه لابد أن يخضع لجملة من القواعد وهي وظائف إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية؛ وهذا ما أحدث جدل كبير بين الأكاديميين والممارسين حول ماهية الأنشطة التي تؤدى داخل إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية حيث يرجعها البعض إلى الوظائف الآتية:

1- الحصول على المعلومات من المواطنين عن طريق إجراء بحوث حول الاتجاهات والرأي العام وتحليل مضمون وسائل الإعلام وتوفير سبل مناسبة لتلقي شكاوي واقتراحات الجمهور.

2- تقديم معلومات للمواطنين لشرح وتفسير السياسات والقرارات وتحديد الأعمال المزمعة.

3- المساهمة في تحديد المجتمع عن طريق وضع البرامج المخططة التي تهدف إلى توسيع مداركه وآفاقه للحصول على دعمه وتأييده وكذا تغيير أنماطه السلوكية تغييرا إيجابيا لتحقيق الصالح العام.(عبد الرحمن العناد،1994،ص.ص52-57)

أما "سمبلاك"(Samblack) فيشير إلى أن العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية لها وظيفين :

أولهما: تقديم المعلومات الدقيقة بصورة منتظمة عن خطط الحكومة وسياساتها وإنجازاتها للمواطنين وكذا إعلامهم بالقوانين والأنظمة والإجراءات التي تتعلق بحياتهم.

وثانيهما: تقديم الشورى للمسئولين والمحكومين خاصة بالنسبة لردود الفعل الحالية والمتوقعة حول السياسات الموجودة أو المرتقبة وإمداد الحكومة بالمشكلات البيئية وأهم القضايا التي تشغل الرأي العام.(محمود يوسف،2009،ص90) .

ولكن لا تكفي هاتين الوظيفتين لتحقيق أهداف العلاقات العامة بل لابد من وجود عدة وظائف أساسية مكملة والتي أمكن اكتشافها ومعرفتها خلال البحث العلمي في مجال العلاقات العامة والممارسة الفعلية لها، حيث رجحت من طرف معظم الباحثين على أنها خمس وظائف:

1- **البحث**: وهو خطوة جمع المعلومات للإجابة على التساؤلات الواردة لحل المشكلات الاجتماعية، حيث ويقصد به «قيام جهاز العلاقات العامة بإجراء الدراسات المتصلة بقياس الرأي العام لفئات الجماهير الداخلية والخارجية المتعاملة مع المؤسسة».(مختار التهامي وآخرون،1980،ص42) .

فالبحث يعتبر عصب الإدارة وأساس إستراتيجية العلاقات العامة ، فهو يعني تجمع البيانات والمعلومات وتحليل وجمع العوامل المؤثرة في علاقة الأجهزة الحكومية مع جماهيرها من خلال إجراء مسح ميداني للإتجاهات والمواقف وتحديد إتجاهات الرأي العام ، فهناك عدة بحوث في مجال العلاقات العامة كبحوث إيجاد الحقائق وبحوث التفسير الإنتقادي والبحوث الكاملة وهي بحوث تستخدم كلا النوعين السابقين، كما هناك البحوث الإستطلاعية والبحوث الوصفية وكذا التجريبية .

ومن هنا نجد أن البحث عن الحقائق هو إلقاء نظرة فاحصة ومتأملة في الماضي لتحديد جذور المواقف والظروف التي تحيط بالأجهزة الحكومية والأبعاد الاقتصادية منها والاجتماعية واتجاهاتها نحو المستقبل.

2- **التخطيط:** تزدحم التعاريف المختلفة للتخطيط فهناك من يعتبره اختيار بين البدائل للسياسات التنظيمية وهناك من يعتبره التقرير سلفا لما يستوجب على المنظمة عمله، فبالتنبؤات والاستعدادات المستقبلية لأوضاع الدولة يعتبر التخطيط لأجهزتها هو«تحديد أهداف الجهاز الحكومي ووضع سياساته وتحديد طرق العمل وإجراءات تنفيذه وإعداد الميزانيات التقديرية لأنشطته المختلفة، ثم وضع البرامج الزمنية بناء على ذلك، ووضع السبل للتحقق من إنجازها بما يحقق الموضوعية».(صالح خليل أبو إصبع،2009،ص181) .

وتختلف خطط العلاقات العامة من جهاز لآخر بإختلاف طبيعة نشاطه ونوع جماهيره ومركزه المالي ودوافعه السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، لكن أغلبها تستند في تخطيطها إما على الخطط الوقائية أو على الخطط العلاجية .

3- **الإتصال:** فالاتصال هو نقل المعلومات بين الموظفين ورؤسائهم على مختلف الإتجاهات والمستويات الإدارية في المنظمة (Ghosheh Zahi,S A,p46)
وحسب رأي "لازويل" الذي يرى أن الاتصال هو أداة التحكم في الجماهير من جانب السلطة الحاكمة أو الصفوة، فالاتصال هو استخدام الرموز لتنفيذ السياسة بذلا من استخدام أساليب العنف التقليدية.(محمد سعد أبو عامود،2009،ص100).

فالإتصال عملية لا يمكن الإستغناء عنها إذ أنها نشاط إنساني يتغلغل في جميع نشاطات الأجهزة الحكومية ـ ويمثل أداة عمل هامة من خلالها يفهم الأفراد أدوارهم التنظيمية ويوحد أطراف الأجهزة الحكومية فهو يمدنا بوسائل صنع وتنفيذ القرارات .

وبصفة عامة الإتصال هو سلسلة من العمليات تتسم بحركة مستمرة يقوم بها المصدر بغرض الوصول إلى هدف ما في موقف ما ويكون ذلك عن طريق إرساله لرسالة تحمل بيانات أو معلومات أو أفكار أو مشاعر ، فقد تصل هذه الرسالة واضحة أو قد تتعرض للتشويش وسنتعرض له بنوع من التوسع في لاحقا بإعتباره أهم الركائز الأساسية في العلاقات العامة .

4- **التنسيق:** وهو محاولة التوفيق بين الإدارة العليا للجهاز الحكومي من ناحية ومديري إداراته الفرعية من ناحية أخرى ضمن استراتيجيه مرسومة لتحقيق الاتصال الفعال بالجمهور الداخلي والخارجي، فالعلاقات العامة تعمل على التنسيق بين الإدارات المختلفة للأجهزة الحكومية وبين الموظفين والإدارة وبين جميع المستويات في الإدارة سواء العليا أو الدنيا .

5- **التقويم:** التقويم هو التحري عن نواحي القصور، وتشخيص الأخطاء التي تصاحب عملية التنفيذ الميداني أو العملي تمهيداً للقيام بإصلاح الخطأ وإبعاد الإخفاقات أو السلبيات، ويمكن إجراء ذلك بشكل مستمر من بداية التنفيذ وحتى مرحلة النتائج وتقييم آثارها.

فالتقويم يهدف إلى إظهار مواطن القوة والضعف ليتم تحديد تخطيط لبرامج مستقبلية بناءا على الدروس المستفادة من عملية التقويم وهو الآخر سنتعرض له بنوع من التوسع .

ومنه تحقيق إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية لوظائفها بشكل سليم ومتكامل سيؤدي لتحقيق أهدافها بفعالية وكفاءة عالية لأنها غاية تسعى الدولة للوصول إليها ووظائف العلاقات العامة في أجهزتها هي الوسيلة الوحيدة التي من شأنها أن تقدر أهمية الرأي العام.

ثانيا : النشاط الاتصالي للعلاقات العامة

يعتبر الاتصال من أهم المواضيع التي شغلت اهتمام العلماء والباحثين في فروع معرفية شتى ومجالات علمية مختلفة، فالاتصال هو سبيل لديناميكية جمهور المواطنين سواء موظفين داخل الأجهزة الحكومية أو متعاملين معها، والاتصال الفعال في مجال العلاقات العامة هو الاتصال الذي يؤدي إلى خلق نوع من الاستجابة اتجاه تحقيق أهداف الدولة المسطرة بأحسن الوسائل وأقل التكاليف، حيث تقول "أندي ريكارد" في كتابها"طالما أن الاتصال هو إيصال رسالة إلى المستقبل بغية تغييره أو إقناعه بشيء ما، فإن نجاحها يتوقف على مدى إيصال المعنى الضمني لها بينما فشلها يتوقف على التضارب بين المعنى الصريح والمعنى الضمني.(مصطفى حجازي،2000،ص170)

فالاتصال عملية معقدة تتضمن جوانب كثيرة ينبغي الإحاطة بها حتى يستطيع أخصائي العلاقات العامة تحقيق النجاح الإداري ورسم أحسن صورة ذهنية للجهاز الحكومي لدى المواطنين، وأغلبها تتركز على مجموعة من المقومات.

I. مقومات الإتصال في العلاقات العامة

1. اهم النقاط الأساسية في العملية الاتصالية

- ✓ أن الاتصال سلسلة من العمليات أو الأحداث المستمرة يتم استخدامها في نقل المعاني والقيم الاجتماعية والخبرات المشتركة تجاه الموقف أو الأهداف.

- ✓ القائم بالاتصال قد يكون شخصاً عادياً موظف أو مسئول وقد يكون معنوياً (الجهاز الحكومي سواء هيئة أو مؤسسة...) وهو الطرف الذي يبادر بالاتصال ويوجه رسالته للمستقبل الذي يعنيه الأمر.
- ✓ الرسالة الاتصالية وهي المعلومات أو الآراء أو المشاعر أو الاتجاهات التي نرغب في نقلها إلى الآخرين عبر الرموز, التي قد تكون صوتية مثل الكلام, أو صورية مثل الكتابة, أو حركية مثل الإشارات أو تكون خليطاً من هذه الرموز.
- ✓ المتلقى وهو من تعنيه الرسالة سواء كان فرداً أم جماعة أم هيئة أو مؤسسة ما.
- ✓ الهدف المسطر للوصول إليه وهو التأثير في أفكار أو مشاعر أو اتجاهات أو أراء الموظفين بالجهاز الحكومي أو جماهير المواطنين المتعامل معهم أو بقية الأجهزة الخاصة التي تربطها بها مصالح سواء مصالح تعاونية أو تنافسية.
- ✓ الوسيلة والتي عن طريقها يتم نقل الرسالة, فيتم نقلها عبر وسائل الاتصال الجماهيرية في حالة الاتصال الجماهيري.
- ✓ مهما كان نوع العملية الاتصالية فإن هناك بعض عناصر التشويش التي يحتمل أن تتدخل في العملية الاتصالية مما تتمكن في أن تؤثر في نجاح أو فشل العملية الاتصالية "كالتشويش الناتج عن وجود أحكام مسبقة لدى أحد الأطراف والتي تعارض مضمون الرسالة وتقلل من نسبة فهمها وتقبلها" (Roger Mucher,S A, p19)
- ✓ رجع الصدى وذلك بإعادة المعلومات للمرسل حتى يستطيع أن يقرر ما إذا كانت الرسالة حققت أهدافها أم لا.
- ✓ الأثر وهو نتيجة الاتصال, قد يكون هذا الأثر نفسي أو اجتماعي, ويتحقق أثر الرسالة في إقناع المستقبل بهدفها وفي تحسين الصورة الذهنية.
- ✓ السياق: كل اتصال يحدث في مكان ما لا بد أن يعبر عن سياق معين، فلا يمكن فصل السياق الاجتماعي عن السياق الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي, فكلما كان للبيئة الاتصالية جوانب مشتركة بين المرسل والمستقبل كلما كانت فرصة نجاح العملية الاتصالية أفضل، وهدا ما يحدد مدى التوافق بين الدولة والشعب.

فالاتصال باعتباره شريان ينقل المعاني والخبرات والمضامين بالإضافة للثقافة والأفكار والرؤى المستقبلية، تتعدد أبعاده ضمن تبادل للمعاني والتعبيرات الفنية وسيكولوجية الإقناع وتطبيقات التكنولوجيا الرقمية وغيرها لتحقيق الاتصال الفعال الذي لا يستند على كفاءة المرسل وأهليته اللغوية فقط بل مجموعة من الدعائم يجب أن يرتكز عليها والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ✓ **مصداقية المصدر:** فالسمعة الطيبة للجهاز الحكومي ومصداقيته العالية هي أساس إنتشار الرسالة وقابلية الاقتناع بها وهذا يتوقف على نوعية الجهاز الحكومي ومهارات أخصائييه الاتصالية وقدرتهم على معالجة المواضيع بذكاء وكذا مواقع مراكزهم الاجتماعية .
- ✓ **التعبير عن الواقع:** فينبغي أن تتفق رسالة الجهاز الحكومي مع الواقع المعاش والبيئة المحيطة به سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي.
- ✓ **المعلومات التي لها هدف:** فالمستقبل سواء كان موظف حكومي أو مواطن عادي يجب أن يكون مضمون الرسالة الاتصالية يعنيه ويتفق مع عاداته وتقاليده وميوله واتجاهاته ويشبع رغباته وهذا ما تؤكده المقولة الشهيرة " لكل شعب إعلامه الخاص به"

- ✓ **وضوح الرسالة:** فيجب أن تصاغ الرسالة بعبارات سهلة مبسطة للمواضيع المعقدة وبأسلوب جذاب لخط فكري واضح يعبر عن سياسة الجهاز الحكومي، محددة في ذلك إستراتيجية ثابتة تتماشى مع كافة المواطنين المعنيين باختلاف أعمارهم وثقافاتهم وانتماءاتهم الحزبية.
- ✓ **الاستمرارية والاتساق:** فالعملية الاتصالية تتغذى من التكرار والتنويع في كيفية عرض الرسالة الاتصالية ذلك لزيادة المثيرات الإقناعية التي تتسق مع ظروف جمهور الجهاز الحكومي.
- ✓ **إمكانيات المستقبل:** التركيز في عرض الرسالة الاتصالية على الإمكانيات المادية والمعنوية لجمهور المواطنين المستهدفين من هذه الرسالة وكذا على مهاراته الاتصالية.
- ✓ **الوسائل المناسبة:** ينبغي اختيار الوسائل التي لها أكبر عدد من الجمهور المستهدف والتي تصلح لتناول الفكرة المطروحة تماشيا مع المكان والزمان وتبعا لمراحل انتشارها فالاتصال الجماهيري له دور فعال في إثارة الانتباه وخاصة في انتشار الأفكار المستحدثة التي تتبناها الدوله

- ✓ **الصحة والضبط:** بمعنى سلامة لغة الرسالة الاتصالية وخلوها من الأخطاء النحوية أو الإملائية واختيار الكلمات الصحيحة المؤثرة والمعاني الواضحة الجلية والمحسوسة وفقرات المتسلسلة المعبرة والكلمات الطيبة واللطيفة التي تضفي نوع من الاحترام والتقدير والسرور والمحبة على جو العملية الاتصالية والإجابة التامة والموجزة على جميع الأسئلة المعلقة تبين مدى حرص الجهاز الحكومي على التواصل مع موظفيه وبقية المواطنين والمتعاملين ومدى حرصه على تحقيق المصلحة العامة.

2. وسائل الاتصال في العلاقات العامة:

تشهد هذه الألفية تقدما ملحوظا في وسائل الاتصال من حيث التغطية والفعالية وسهولة الاستخدام لذلك ارتبطت امتيازاتها بالظروف التي تترتب على استعمالها، ولهذا تم تصنيف وسائل الاتصال للعلاقات العامة حسب مضمون الرسالة وحالة وموقع أخصائي العلاقات العامة في العملية الاتصالية سواء كان مرسل أو مستقبل وذلك بغية تحقيق أهداف الجهاز الحكومي وفقا لطبيعة الرموز المستخدمة إلى :

- ✓ - الوسائل المطبوعة
  - الوسائل الصوتية
  - الوسائل المرئية
  - الوسائل المرئية-الصوتية
- ✓ - وسائل الاتصال بالفعل
  - وسائل الاتصال اللفظية
  - الوسائل الإتصال غير اللفظية

وفي دراستنا سنحاول أن نتبنى التصنيف الأخير لأنه أكثر توضيح للأبعاد السوسيولوجية للجهاز الحكومي وخاصة في المجالات الدبلوماسية وفي تنظيم الأحداث الخاصة بالإضافة لتوضيحه كيفية أداء أخصائي العلاقات العامة لوظيفته التي تتطلب منه التركيز على الجزئيات أكثر من الكليات كشخص ملزم بإتقان مهارات الإتصال الفعال.

✓ **وسائل الإتصال بالفعل :**

تشارك وسائل الاتصال بالأعمال أو بالأفكار أو التصرفات بقية وسائل الاتصال في عملية نقل الرسالة، حيث يستخدمها أخصائي العلاقات العامة في علاقاته بجمهور الموظفين أو علاقته بجمهور المواطنين في تحقيق التفاهم والود بين الجهاز الحكومي وجماهيره وذلك في :

- القدوة أو النموذج الحي.
- تقديم الهدايا والمنح والتبرعات
- المشاركة في المناسبات الاجتماعية والدينية والوطنية والأحداث الخاصة
- القيام بأعمال التشهيلات والخدمات المختلفة.
- تقديم المنح والهدايا والتبرعات للهيئات المحلية والأفراد المحتاجين

(محمد منير حجاب،مرجع سابق،ص.ص208-210)

بالإضافة لمجموعة من أشكال التعبير المادية كـــــــ:

الملابس والمفروشات والحلي والمنشآت والمعدات والديكور وكذا الفنون التشكيلية والمجسمات والصور والرموز وهي أول رسالة يتم استقبالها والدالة عن المكانة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للمرسل سواء كان موظف أو جهاز إداري.

✓ **وسائل الاتصال اللفظية:** وهو يعتمد على اللغة بالدرجة الأولى وبشكليها الشفهي والكتابي، فهي من أهم وسائل الاتصال في المواقف المختلفة سواء كانت تعليمية أو إدارية أو مؤسسية أو جماهيرية

❖ **الاتصال الشفهي:** وهو الذي يتم بين أخصائي العلاقات العامة والمواطن سواء موظف أو عميل بصورة منطوقة وغير مكتوبة حيث يعتبر هذا الأسلوب أقصر الطرق لتبادل المعلومات والأفكار وأكثرها سهولة ويسر وصراحة ومن بين وسائل الاتصال الشفهي داخل العلاقات العامة مايلي:

- **<u>الإجتماعات:</u>** وهي لقاءات بين مجموعة من الأفراد في جهة تنظيمية واحدة يجتمعون معا لتبادل الأفكار والمعلومات الخاصة بموضوع معين أو لحل مشكلة عالقة أو إتحاد قرارات بشأنها.(أحمد ماهر،2000،ص162)

وليكون الاجتماع فعالا وناجحا يجب إعداد خطة سليمة تتناسب وموضوع الإجماع ومراعاة جو ومكان الإجتماع والترتيب الجيد لشكل القاعة وتجنب الضوضاء.

- **<u>اللجنة:</u>** وهي شكل متخصص من جماعات العمل تعقد بصفة رسمية لتناول موضوعات معقدة أو متخصصة أو مطلوبة على وجه السرعة،أو فيها مخاطرة إذ يتم فيها اتخاذ القرار من خلال فرد واحد، ويمكن تقسيم اللجان إلى ثلاثة أنواع رسمية هي: اللجان الدائمة واللجان التمهيدية ولجان المهام الخاصة (المرجع السابق،ص162)
- **<u>المقابلات الشخصية:</u>** وهي نوع من الاتصال يتضمن طرفين يكون لأحدهما على الأقل هدف أو غرض من المقابلة وتقوم هذه المقابلات على هدف التفاوض أو التقييم وتعتمد على طلب أو إعطاء أو تبادل معلومات.

- **الإذاعة:** وهي الإرسال أو البث المنظم للكلام والموسيقى والمعلومات عن طريق الصوت وتستقبل من قبل جمهور متعدد وفي أماكن مختلفة في نفس الوقت.(إياد البكري،2003،ص45)
- **التلفزيون:** وهو من يعني "الرؤية عن بعد "ويمكن أن نعرف نظام التلفزيون من الناحية العلمية بأنه « طريقة إرسال وإستقبال الصورة والصوت بأمانة من مكان إلى آخر بواسطة الموجات الكهرومغناطيسية ثم بواسطة الأقمار الصناعية»(أحمد بخوش،2008،ص43) .

وهو من وسائل الاتصال السمعية البصرية وأكثر الوسائل مقدرة على الإقناع لكثاف جماهيرها.

- **الحاسب الآلي :** والذي يمثل في عصرنا الحالي ثورة فرضت نفسها على كل ما يستخدمه الفرد سواء كان أخصائي في مجال العلاقات العامة أو أحد جماهيرها ، فهو عبارة عن آلة إلكترونية مصممة بطريقة تسمح بإستقبال البيانات وتخزينها ومعالجتها وبرمجتها وفق الطلب والذي يوفر لنا العديد من الخدمات في السرعة والدقة والتخزين المدمج وكذا الآلية والملائمة أي أن يكون العمل بشكل آلي وملائم للطلب .
- **خدمة الأنترنت :** وهو وسيلة إتصال واسعة الإنتشار كسلاح ذو حدين ترتبط بها مجموعة من الحواسب توفر سرعة نقل المعلومات وحرية التنقل بين المواقع المسموح بها ، بحيث تقدم معلومات هائلة وفي كافة المجالات وبدون عوائق جغرافية ، وهذا ما يعزز عمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من جهة ومن جهة ثانية عليها الآنية في ضبط أعمالها ، لأنها كما قلنا سلاح ذو حذين أي بإمكان جماهير الأجهزة الحكومية إستغلال هذه الوسيلة الإتصالية في إتصالات ليست في صالح الأجهزة الحكومية وهذا ما ينشط كثيرا في الأزمات وّإنتشار الشائعات بحيث تحفز على إستغلال المشاكل البسيطة وفي نشرها وقذ تتحول إلى أزمة تخرج عن نطاق السيطرة إن تأخر إحتوائها وحلها.

بالإضافة للعديد من أجهزة الإتصال الشفهي ومن بينها :

- **الهاتف الثابت :** وهو من أوائل وسائل الإتصال بعد التلغراف والذي تم إختراعه من طرف "إلكسندر جراهام بل" فالهاتف هو جهاز إلكتروني يستخدم للإتصال بين شخصين أو أكثر عن طريق الصوت بواسطة أسلاك معدنية وكبلات كهربائية، وعن طريق الأقمار الصناعية ويتميز كل جهاز برقم خاص به وفي مكان ثابت ، وهذا مايربط موظف العلاقات العامة بمكتبه مكان تواجد الهاتف الثابت طوال مدة عمله .
- **الهاتف النقال :** ويعتبر من أهم تقنيات التواصل الحديثة في القرن العشرين والذي تم إختراعه على يد كوبر" وهو عبارة عن جهاز إلكتروني متقدم تقنيا يستخدم للإتصال الشخصي بطرق عديدة وهي الصوت والصورة والفيديو وتتصل الأجهزة بعضها ببعض عن طريق شبكات لا سلكية متعددة ، وبدوره مر بعدة أجيال :
  - **الجيل الصفر (G0):** وهو الجيل الذي تستعمل فيه جميع وسائل الإتصالات المحمولة البسيطة التي ظهرت قبل منتصف الثمانينات مثل الهواتف اللاسلكية اليدوية المحمولة وهواتف السيارات .
  - **الجيل الأول (G1):** وهو الجيل الذي إنتشرت فيه التقنية اللاسلكية التي تقوم بنقل المعلومات الصوتية ويستطيع حمله معه أينما ذهب.
  - **الجيل الثاني (G2):** وهو الجيل الذي أضيفت فيه تقنية الرسائل النصية القصيرة وخدمات نقل البيانات وإرسال الفاكسات وإستخدام Wab لتصفح بعض المواقع وخدمة رسائل الوسائط

المتعددة ، كما واكبه الجيل الثاني المتطور (G2.5) مما زاد في سرعة نقل البيانات وإضافة خدمة جوال نت لتصفح البريد الإلكتروني وغيرها من الخدمات والترفيه .

- **الجيل الثالث (G3):** وهو جيل إنتشار التقنيات الحديثة في مجال الإتصالانت بحيث تمت إضافة الإتصال المرئي ومشاهدة القنوات التلفزيونية ونقل البيانات بسرعة تفوق 300 كيلو بايت في الثانية وتفوق 2 ميقابايت في الجيل الثالث المتطور ، بالإضافة إلى الجيل الرابع والخامس والذي أعلنت وزيرة الإتصالات عن تدعيمه .

وبصفة عامة الهاتف النقال (GSM) من أهم وسائل الإتصال الذي يمكنه توفير عدة خدمات من تحديد المتلقي للرسالة بالإضافة لتقنية الوسائط المتعددة وكذا الإتصال المرئي ،قنوات التلفزيون ، جوال نت والفيسبوك وسكايب وميسنجر ..الخ و الذي دعمته العديد من الأجهزة الحكومية ووفرته للعديد من المسؤولين لتتيح لهم فرصة متابعة أعمالهم وهم خارج مكاتبهم.

- **الاتصال الكتابي**: وهو تبادل المعلومات بطريقة غير مباشرة بين المرسل والمستقبل، ويستعمل هذا النوع من الاتصال خاصة في المنشأة الكبيرة الحجم، حيث لا تسمح الظروف للرؤساء خاصة في المراتب العليا بالالتقاء بالمرؤوسين في المستويات المختلفة عن طريق الاتصال المباشر، ومن خلال تسميته تتجلى فكرة استخدامه للوسائل الكتابية ومن بينها نذكر:

- **التقارير**: وهي عبارة عن عرض مجموعة من المعلومات الإدارية تتعلق بموضوع معين، وتتضمن قدرا من التحليل المفصل لها، ذلك للخروج بنتيجة معينة تساعد الإدارة على تنظيم والتخطيط والرقابة في العمل، وهي أنواع عدة فحسب طبيعتها تنقسم إلى تقارير إخبارية وتحليلية أو بحسب الفترة الزمنية إلى دورية وغير دورية.
- **الخطابات والمراسلات:** وهي تعتبر من الوسائل الكتابية الهامة في مجال الأعمال، وهي تتناول موضوع محدد.
- **الإعلانات:** وهي وسيلة يتناول فيها وجهة نظر المؤسسة، سهلة التسيير والاستعمال ومنتشرة تقريبا في جميع المؤسسات كما أنها غير مكلفة.
- **صندوق الاقتراحات والأفكار:** حيث تضمن هذه الوسيلة حرية التعبير للموظفين والمتعاملين، وذلك بكتابة أفكارهم واقتراحاتهم على الورق وهي تساهم في إضفاء جو التعامل الفعال والمثمر بين الإدارة والعمال الناتج عن إشعار هؤلاء الآخرين بقيمة أرائهم واقتراحاتهم .
- **جريدة المؤسسة:** هي وسيلة تطوير للموارد البشرية، تستعملها المؤسسة لتحفيز الأفراد عن طريق زرع روح المشاركة والإنتماء، وتكون همزة وصل بين مختلف المصالح والأقسام لأنها تسلط الضوء على حياة المؤسسة ونشاطاتها ونزاعاتها وحوافزها والحوادث التي تقع بداخلها.
- **كشف النتائج:** وهو عرض المعلومات حول النتائج المحققة من طرف المؤسسة بحيث يطلع من خلاله العمال على نتائج جهودهم ويكون في شكل جداول وبيانات وأرقام.

بالإضافة للعديد من وسائله كالبرقيات والأوامر والتعليمات المكتوبة والمنشورات والدوريات والمجلات والملصقات و...الخ .

- ✓ **وسائل الاتصال غير اللفظية:**

رغم أن الاتصال غير اللفظي من أقدم أشكال الاتصال إلا أن إهتمام العلاقات العامة به يعد حديثا نسبيا حيث أنه يأخذ مظاهر متعددة كالإشارات والإيماءات وصياح وكذا تعبيرات الوجه وحركات الجسم وغيرها.

فتكون وسائل الإيصال غير اللفظية أو غير الرمزية كلغة الجسد ووسائل الاتصال بالفعل أكثر أهمية في حجم المعلومات التي نستقبلها بنسبة 70%إلى 80%، في حين تنقل وسائل الاتصال الرمزية سوى النسبة الباقية، فلغة الجسد هي الجزء الأهم وأعقد في إي رسالة تنقل بواسطة المقابلة لاحتوائها تعابير دالة من نظرات أو توترات أو انفعالات وكدا ملابس الشخص المتكلم من حيث التناسق والانسجام، كما تدعمها في ذلك نبرة وطبيعة الصوت التي يمكن أن تنقل من 15% إلى 20% من الرسالة المطروحة.(محمد منير حجاب،مرجع سابق،ص.ص220-221)

فالرسائل الاتصالية لها دوما محتوى ظاهري عقلاني لفضي ومحتوى آخر خفي ضمني لا يعبر عنه بالألفاظ، فكثير من الحالات ما يحدد القصد من الكلمات ليس معناها اللغوي الشائع بل النبرة التي تلفظ بها والتي قد تقلب المعنى رأسا على عقب فقد يكون المدلول لنفس الجملة تهديد في حين قد يكون دعابة، وقد أصبح معروفا في علم الاتصال والعلاقات الإنسانية أهم المعاني للرسالة الاتصالية تكون من خلال اللغة دون اللفظ ،والتي من خلالها يستنتج اللبيب المعني الأساسي للرسالة والذي لا يكون المعنى الظاهري سوى تغطية له أو وسيلة للإشارة إليه.(مصطفى حجازي،مرجع سابق،ص178).

ومن مصادر الاتصال غير اللفظي:

II. لغة الجسد :

1. أنواع الحركات الاتصالية:

- ✓ **ملامح مادية:** تلعب الملامح الجسمانية والمنفولوجية للفرد مثل البيئة والحجم والوزن والطول ولون البشرة والملابس وغيرها وتميزها بالاعتدال والنظافة والتناسق والجاذبية دورا هاما في الاتصال
- ✓ **حركات وإيماءات جسمانية**: مثل الاتكاء للأمام والخلف والإيماءات مثل الإشارات باليدين أو الأصابع وغيرها، وهذه توحي بمعنى معين للمستقبل
- ✓ **اللمس:** يعتبر اللمس أيضا من الاتصالات غير اللفظية، وفي بعض الثقافات يعتبر اللمس أو الرتابة على الظهر دلالة على العاطفة والدفء والصداقة.
- ✓ **حركات والتقاء العينين**: وهذه تؤدي إلى تنظيم تدفق المعلومات وحدود بدء وانتهاء المحادثة بالإضافة إلى أن التحديق يسهل عملية التغذية الراجعة لأنها تعكس الانتباه والاهتمام وأن العواطف ومشاعر يتجنب الأفراد النظر إلا بعضهم البعض حين مناقشة أنباء غير سارة أو تقديم تغذية سلبية حيث أنه التحديق يرتبط بنوع من العلاقة بين أطراف الاتصال.
- ✓ **تعابير الوجه:** وهذه تحمل معاني غزيرة ومنها الابتسامة التي تشير إلى الدفء والسعادة والصداقة بينما العبوس وتقطيب الحاجبين يشير إلى الغضب وعدم الرضا، كما أن لحركات الشفاه دلالاتها فمحاولة تجنب الوجه الجامد الجليدي من أساسيات الإقناع.

فلتعبير الوجه عدة معاني تفصح عنها كـــ:

- **الإيمان:** لقول الله تعالى﴿...سيماهم في وجوههم من أثر السجود...﴾ (سورة الفتح،الآية29)
- **السعادة:** لقول الله تعالى﴿...وجوه يومئذ مسفرة ، ضاحكة مستبشرة ...﴾ (سورة عبسى،الآية38-39)
- **العبوس:** لقول الله تعالى ﴿...عبس وتولى... ﴾(سورة عبسى،الآية1)

- **الحزن:** لقول الله تعالى﴿...ظل وجهه مسودا وهو كظيم يتواره من القوم من سوء ما بشر به..﴾(سورة النحل، الآية 58-59)
- **الشقاء:** لقول الله تعالى﴿..ووجوه يومئذ،عليها غبرة ترهقها فترة ،أولائك هم الكفرة الفجرة..﴾(سورة عيسى،الآية 40-42)
- **الإجرام:** لقول الله تعالى﴿...يعرف المجرمون بسماهم فيؤخذ بالنواصي والأقدام...﴾ (سورة الرحمان،الآية 41)
- **الاستكبار:** لقول الله تعالى﴿...مرحا إن الله لا يحب كل مختار فخور...﴾ (سورة لقمان،الآية18) ولقول الله تعالى ﴿...وإذا قيل لهم تعالوا **يستغفر لكم** رسول الله لووارو ووسهم ورأيتهم يصدون وهم مستكبرون...﴾(سورة المنافقون،الآية3)
- **العجب:** لقول الله تعالى﴿...عاملة ناصبة،تصلى نار حامية،تسقى من عين ءانية...﴾(سورة الغاشية،الآية3-5)
- **الذل:** لقول الله تعالى﴿... وجوه يومئذ خاشعة ،عاملة ناصبة،تصلى نار حامية...﴾(سورة الغاشية ،الآية2-4)
- **السخرية:** لقول الله تعالى﴿...وإذا مروا بهم يتغامزون ...﴾ (سورة المطففين،الآية 30)
- **الخوف:** لقول الله تعالى ﴿...أشحة عليهم فإدا جاء الخوف رأيتهم ينظرون إليك تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت...﴾(سورة الأحزاب،الآية19)

✓ **خصائص الصوت :** فللصوت عدة معاني

- **ارتفاع الصوت:** وهو يذل على الغضب والتهديد والقوة والوضوح وعدم إحترام بعد الفارق بين المرسل والمستقبل.
- **انخفاض الصوت:** وهو يذل على عدة معاني منها الخوف والمرض والخجل والإحترام والسرية
- **سرعة الصوت:** وهي تحمل معاني متعددة كالعصبية والشعور بالخطر والفرح والدهشة وقد تؤثر على المستقبل بالإيجاب أو بالسلب.
- **الصوت البطيء:** وهي يبعث دلالات عن عدم التأكد من الشيئ أو الخوف

✓ **نوعية الصوت:**

كحدته وتواصله نبرته والوقوف أثناء الكلام تعطي إنطباع عن شخصية المتكلم من مستوى تعليمي جنسية مكانة اجتماعية ....الخ

2. **نطاق مسافة التفاعل بين الأشخاص:**

وهو يشير إلى أن الأفراد يحاولون الحفاظ على نطاق مسافة يتوافق مع توقعاتهم الثقافية وطبيعة التفاعل وأن أي اختراق لحزام المسافة يوجد نوعا من عدم الارتياح والذي يمكن أن يعيق الاتصال فالانتقال من مكان لآخر بتلقائية ونشاط وثقة لمسافات معينة من أهم عناصر لغة الجسم

فمن الحركات التأثيرية للغة الجسد الإيجابية في الإقناع بالمواضيع المطروحة في المفاوضات أو المواضيع الجدلية النقاط التالية بـ :

✓ الابتسامة بالعينين.

- ✓ تغيير نبرة الصوت واستخدام الكفين المفتوحين للإيحاء بالصدق.
- ✓ المصافحة الدالة على اكتساب الثقة.
- ✓ مراعاة الاتجاه الجيد للجسد والقدمين.
- ✓ استخدام أسلوب المنارة عند توجيه الحديث إلى مجموعة من الأشخاص أو الجمهور
- ✓ الالتزام بالمسافة الفاصلة بين الأصدقاء أو زملاء العمل أو الغرباء، كلما كان ذلك مناسبا.
- ✓ النظر إلى المنطقة المثلثية في الوجه.
- ✓ إتخاد وضع إيجابي عند الجلوس.
- ✓ والحفاظ على استقامة الظهر والاسترخاء عند المشي.

(بيتر كليتون،2005،ص.ص146-147)

فهذه الأعمال تعد وسائل اتصالية تتحدث عن نفسها للعاملين أو ضيوف الجهاز الحكومي أو الوفود أو بقية المواطنين المتعاملين معهم حيث تتسم هذه الوسائل بنقل دلالات صادقة الشعور وذات فاعلية في التعبير عن لتصرفات يلحظونها تعمل على تحسين صورة الجهاز الحكومي أو إرسال رسالة معينة تنطوي تحت طيات هذا الحدث فتعمل على نغم المشاعر دون الحاجة للتعبير بالألفاظ.

بالإضافة للعديد من تكنولوجيات الاتصال والتي تلعب دورا خطيرا في مجال تطوير العلاقات العامة كعلم وكتطبيق فالعلاقات العامة ليست إلا تطورا من تطورات تكنولوجيا الاتصال، وتتجلى أهميتها من خلال استخدامها في تطوير نشاط العلاقات العامة ورفع مستوى الأداء و بناء شبكات اتصالية واسعة حيث إنها ساهمت في تطوير اختصاصات العلاقات العامة وإمكانياتها بحيث أصبحت تؤدي دورها بصورة أكثر فعالية وصار الكومبيوتر أداة اتصالية لاغني عنها.(جمال مجاهد،2009،ص199)

وبالإضافة للعديد من وسائل الاتصال الإلكترونية كالانترنت، الفاكس، التلكس، التلتكس، كونفرنس، وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة، والتي يرى بشأنها "ليرنز" أنها تلعب دورا كبيرا في تحريك الناس حيث أنها تسهم بكفاءة في نشر التعبئة النفسية بين المواطنين حيث تلعب دور كبير في عملية الحراك الاجتماعي من حشد الخيال وإثارة الطموحات وزيادة التوقعات فتجعل الحراك الذهني الخيالي بديل للحركة المادية البدنية والتي بالضرورة تعمل على تغيير الآفاق والتكيف الإجتماعي.(مي العبد الله،2006،ص.ص295-296).

ثالثا: تخطيط برامج العلاقات العامة

حتى تحقق العلاقات العامة أهدافها وتتم العملية الإتصالية بنجاح ويحدث التأثير المنشود يستوجب عليها التخطيط لأهدافها المستقبلية، فالتخطيط كعملية فكرية نحاول بموجبها الربط بين الأهداف والوسائل والإمكانيات المادية والبشرية لرسم الطريق الذي يحدد سياسات الجهاز الحكومي فالتخطيط في أبسط معانيه" هو النشاط العقلي الذي يوجه لإختيار أمثل إستخدام ممكن لمجموعة الطاقات لتحقيق أغراض معينة في فترة زمنية محددة.(محمد شومان،2002،ص72)

I. أهمية وأنواع ومراحل العملية التخطيطية:

1. أهميـــة التخطيط :

بمـا أن بـرامج العلاقـات العامـة فـي الأجهـزة الحكوميـة تهـدف إل تحقيـق المنفعـة المتبادلـة بينهـا وبـين جماهيرها فإن رسمها لخطط تستند عليها في تنفيذ أهدافها له أهمية بالغة وذلك بـ:

- ✓ توفر الخطة ووحدة الهدف والتوجيه للمؤسسة.
- ✓ تـوفر حـوافز للمسـتخدمين إذا شـعرو باشـتراكهم فـي وضـعها ممـا يعـزز الإنتمـاء ويزيـد مـن حـافز الإنجاز.
- ✓ توفر الخطة إطارا عمليا لصناعة القرار من خلال إدراك أهداف المؤسسة وطرق تحقيقها ورجع الصدى حولها.
- ✓ يؤدي التخطيط الجيد إلى استخدام ملائم وفقا لإمكانيات المنظمة .
- ✓ يؤدي التنبؤ الدقيق في الخطة إلى تقليل عناصر المخاطرة والشك والتردد في اتخاذ القرارات
- ✓ يساعد المديرون على تفحص مؤسستهم من جميع جوانبها والتنسيق الفعال بين جميع أنشطتها
- ✓ تضع الخطة معايير للأداء ومعايير لقياس المؤسسة.
- ✓ يعزز التخطيط قدرات المؤسسة على المنافسة.
- ✓ يساعد على تحقيق أقصى استفادة من وسائل الإعلام المتاحة في الوصول إلى الجماهير المستهدفة.
- ✓ يساعد على استخدام أحسن الوسائل الاتصالية وأمثل المواضيع وبأساليب أكثر فعالية وفي أوقات ملائمة

(محمد عبده حافظ،مرجع سابق،ص.ص60-61)

2. أنواع التخطيط :

تختلف أنواع الخطط، تبعاً لاختلاف طبيعتها، وصفاتها، ومجالاتها، والمدى الزمني الذي تستغرقه، إلا أنها جميعا تشترك في كونها مشتقة من الهدف العام للجهاز الحكومي ، حيث يستند تقسيم التخطيط إلى معايير معينة وسنحاول أن نوجز البعض منها:

- ➢ **من حيث المدى الزمني إلى خطط طويلة المدى و خطط متوسطة المدى وخطط قصيرة المدى هي:**

- **خطط طويل المدى :** وهي التي يستغرق تنفيذها أكثر من خمس سنوات وهي خطط تتم في أضخم الأجهزة الحكومية أو المواضيع الأكثر أهمية كمثلا التغيير المؤقت للموقع أو إدماج وحدة جديدة مثلا .
- **خطط متوسط المدى :** وهي التي تغطي الفترة التي تتراوح ما بين سنتين إلى خمس سنوات ، وهذا النوع من الخطط يعتمد عليه أغلب الأجهزة الحكومية والإنتاجية وذلك كمرحلة أولية ليتم على أساسها دراسة متطلبات المجتمع ونسبه الإستهلكية ونوعية طلباته ليتم على أساسها ضبط خطة معينة والإعتماد عليها بإعتبار أن أغلب الأجهزة الحكومية ذات منهاج ثابت تعتمد علية رافضة التغيير مهما تغير مسؤوليها إلا أن تنظيمها ثابت كنوع من أنواع الحفاظ على التوازن و الإستقرار .

- **خطيط قصير المدى :**وهي الخطط المرتبط بالأهداف القصيرة المدى والممتد من بضعة أيام إلى أقل من سنة وهذا النوع من الخطط لا يعتمد عليه كثير في الأجهزة الحكومية إلا في إتخاذ القرارات البسيطة والآنية أو في مواجهة المشاكل المفاجئة كالإضرابات العمالية مثلا .

➢ **من حيث التدوين إلى خطط مكتوبة وخطط غير مكتوبة وهي :**

- **خطط مكتوبة :** وفيها يتم تدوين ما تم الحصول عليه من قرارات وما إتفق عليه من إجراءات بشأن هدف من أهداف الجهاز الحكومي وهي خطط تساعد في عملية المراجعة والمراقبة والتنفيذ ولتقييم ما تم من أعمال والتعرف على أسباب النجاح أو الفشل في العملية الإدارية .
- **خطط غير مكتوبة (ذهنية)** : وهي خطط تتم على مستوى الذهن كتخطيط مستقبلي للمراحل القادمة في كيفية الإدارة ولكن مساوئها غالبا تكون أكثر من إيجابياتها لأنها تتعرض الخطة للنسيان وتلهي المخطط عن تنفيذ الخطط الآنية

➢ من حيث عدد الأفراد المشتركين غي العملية التخطيطية إلى خطط فردية وخطط جماعية

- **خطط فردية** : و هي التي تبنى عادة على أساس أهداف فردية يركز عليها الموظف وأغلبها تكون أهداف خاصة .
- **خطط جماعية :** وتختص بالجماعة، ويكون أساسها أهداف جماعية وخي خطط تتم في أعلا مستويات الإداراة التي لا تعتمد على المركزية في إتخاذ القرارات بحيث أن المسؤول الأول يفكر ويخطط بصوت مرتفع ويشارك بقية المسؤولين في إتخاذ القرارات والتي تكون نتائجها أحسن بإعتبار أن بقية الأعضاء على مستوى الميدان يواكبون التغيرات التي تتم على مستوى التنفيذ لكن هذا النوع من التخطيط من أكثر سلبياته إنتشار الخطة بين بقية الموظفين خاصة إذا كان التخطيط يتم حول قضية مهمة قضية تعتمد على السرية .

II. مراحل مبادئ التخطيط لبرامج العلاقات العامة.

I. مبادئ التخطيط لبرامج العلاقات العامة :

يحدد أخصائي العلاقات العامة مجموعة من المبادئ يلتزم بها ليكون تخطيطه مجديا وفعال وهي

- ✓ **التركيز على الهدف المراد تحقيقه**: وذلك بتوجيه كافة الطاقة في التنبؤ على ذلك الشيئ المراد تحقيقه.
- ✓ **شمولية التحقيق:** فيجب أن يشمل التخطيط كافة الأنشطة والوسائل والأساليب المتعلقة بالهدف المراد تحقيقه.
- ✓ **أولوية وأسبقية التخطيط في تنفيد الهدف:** وهذا يعني أننا في سعينا للوصول إلى غاية أو هدف ما يجب أن نعتمد أولا التخطيط قبل أي وظيفة إدارية أخرى وذلك لتحديد الأنشطة والمسارات والإمكانيات المؤدية إلى الغاية والهدف.
- ✓ **فعالية وكفاية التخطيط:** وهذا يعني أن يكون التخطيط قابلا للتطبيق ويخدم الهدف بشكل يغطي كافة الأنشطة والوسائل والأساليب والإمكانيات الضرورية لتحقيق الغاية.
- ✓ **مرونة التخطيط:** وهذا يعني أن يكون التصور المستقبلي له أبعاد يمكن التحرك من خلالها بسهولة لمواجهة التغيرات المستقبلية من خلال بدائل محتملة .

(محفوظ أحمد جودة،2008،ص.ص53-54)

II. مراحل التخطيط :

- **تحديد الأهداف :** تنبع أهداف العلاقات العامة لأي جهاز حكومي من السياسة العامة التي ترسمها الدولة، بحيث تمثل هذه الأهداف السند الأساسي ولأداة الإقناع الرئيسية التي تسعى من خلالها للتغلب على المشكلات وإشباع الحاجيات الفعلية التي تكشف عنها الدراسات والمعلومات، وينبغي أن تتسم أهداف العلاقات العامة بالواقعية والوضوح والتحديد الدقيق وأن تراعى المقومات الأساسية للدولة، كما أنه من ضروري التمييز بين الأهداف الرئيسية التي تمليها الخطة العامة والأهداف الفرعية.(علي عجوة(ب)،مرجع سابق،ص.ص89-90)

فرغم أن الأهداف تختلف من جهاز حكومي لجهاز حكومي أخر باختلاف السياسات وبإختلاف الظروف والبيئة المحيطة بكل جهاز، إلا أن هناك أهداف مشتركة بين جميع الأجهزة الحكومية تتفق مع سياسات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة والصالح العام لكافة فئات الشعب,

- **الدراسة العلمية:** فإن إنجاز الأهداف العامة للمؤسسة لا يرتبط بمجرد توفر الإمكانيات والموارد الضرورية، بل دراسة إتجاهات جماهير المؤسسة وتحديد سماتها وخصائصها (حمدي عبد الحارث البخشونجي،مرجع سابق،ص133)

فمعرفة القطاعات الجماهيرية المؤثرة أو التي تتأثر بسياسة الأجهاز الحكومي ودوره في المجتمع ومعرفة خصائصه المميزة يسهل في إختيار وسائل الإتصال المناسبة في التأثير والإقناع والمخاطبة،كما أن دراسة الجمهور والتعرف على أرائه وإتجاهاته أصبحت ضرورة أساسية لتخطيط السياسة التي تتفق مع الصالح العام.

- **تصميم خطة العمل:** وتتضمن هذه الخطوة وضع برنامج خطة العلاقات العامة وتحديد الرسالة الإعلامية التي ينبغي توجيهها للجمهور والتي ترتكز على مجموعة من النقاط :

- تحديد نطاق وطبيعة المهام المفترض تنفيذها.
- تحديد فريق العامل المسؤول عن تنفيذ هذه المهام مع الأخذ بعين الإعتبار المؤهل العلمي والخبرة.
- تحديد مضمون أو محتوى الخطة المراد تنفيذها.
- جدولة الخطة وذلك بتحديد حجم المادة الإعلامية والوسيلة المناسبة وكذا عدد المرات التي تتكرر فيها المادة الإعلامية

(محفوظ أحمد جودة،مرجع سابق،ص122)

- **تنفيد الخطة:** وذلك ببدأ العمل التطبيقي لهذه الخطة مع مراعاة التوزيع الزماني والمكاني للمعلومة سواء على المستوى الداخلي بين المديريات والمصالح او على المستوى الخارجي بين كافة المواطنين.
- **المتابعة والتقويم:** وذلك بتتبع خطوات التنفيذ خطوة خطوة إبتداءا من عملية الدراسة وصولا التنفيذ الذي يتغذى بالضرورة من التقويم الذي له صدى كبير في رسم الخطة الموالية.

III. أنواع برامج العلاقات العامة وخطتها الإجرائية وصعوبتها

1. أنواع برامج العلاقات العامة

فلعملية التخطيط في العلاقات العامة بعدان **الأول بنائي** أو إعتيادي (وقائي) يعتمد على على رؤية الجهاز الحكومي والمكانة التي يرغب الوصول إليها بعد فترة من الزمن و**البعد الثاني** علاجي لمعالجة الأثار والمخلفات لذلك تنقسم أنواع برامج التخطيط في العلاقات العامة إلى نوعين وهي:

- ✓ **البرامج الوقائية:** وهي برامج طويلة المدى تعمل على الوقاية من المشاكل والمخاطر وكذا التنبؤ بالأحداث المستقبلية وتتصف بالاستمرارية تستهدف تحقيق الفهم المشترك والمشاركة في المسؤوليات الاجتماعية والمحافظة على علاقات الود والتكامل المستمر مع جمهورها بالقضاء على أي مصدر من مصادر سوء الفهم أو الإشاعات المغرضة. (شريف أحمد شريف العاصي،2006،ص347)**البرامج العلاجية:** وهي برامج تستخدم عندما يحتاج الأمر إلى بذل جهود محددة لمواجهة الأزمات الطارئة والتي تبرز فجأة في علاقة المؤسسة بجمهور معين من جماهيرها النوعية. وتتسم البرامج العلاجية بقصر المدى لأنه يستند إليها في المواجهة السريعة للمشكلات والأزمات، فهي برامج لتصحيح أوضاع خاطئة كالمشكلات والصراعات والأزمات والخلافات والنزاعات التي تتعرض لها الأجهزة الحكومية،

فالبرنامج الناجح من أهم العناصر الجوهرية في ميدان العلاقات العامة والذي تحدد نتائجه مدى تكامل بين الإدارة والموظفين ومدى إحساسهم بالإنتماء والولاء.

2. الخطة الإجرائية لتنظيم العلاقات العامة وصعوبات العملية التخطيطية :

- ✓ **الخطة الإجرائية لتنظيم العلاقات العامة :**

إن تنظيم إدارة العلاقات العامة يجب أن يتم في إطار الخطة الإجرائية التالية :

- **الخطوة الأولى:** حصر الأنشطة وكافة الأعمال التي تأخذ طابع العلاقات العامة، بناء على أسس عملية تستطيع بها التمييز بين ما هو نشاط علاقات عامة وما هو غير ذلك .
- **الخطوة الثانية:** تجميع الأنشطة والأعمال ذات الطبيعة المتجانسة في مجموعة واحدة ومتخصصة داخل النشاط العام .
- **الخطوة الثالثة:** وهو إنشاء وحدات إدارية داخل نطاق العلاقات العامة وإعطاء كل جزء أو مصلحة اسم وظيفي مناسب بحيث يتفق مع طبيعة ونوع الواجبات والمسؤوليات الموكلة إليه.
- **الخطوة الرابعة:** تعيين في كل قسم وظيفي الأفراد المناسبين له بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- **الخطوة الخامسة:** تحديد السلطات الوظيفية لكل موظف حسب حجم المسؤولية الملقات على عاتقه.
- **الخطوة السادسة:** تحديد العلاقة الوظيفية بين الأقسام التابعة للعلاقات العامة وبينها وبين الأقسام في الوحدات الإدارية الأخرى للجهاز الحكومي.

(محمد عبده حافظ،مرجع سابق،ص.ص108-109)

وكتعليق لهذه الخطوات ففي الخطوة الأولى على أن تكون لمسؤول العلاقات العامة مضامين وتوجيهات واضحة، أما في الخطوة الثانية يمكن أن تكون أساسا علميا يمكن الاعتماد عليه في.

إنشاء أقسام وظيفية فيما بعد، كما أنها تساعد في تحديد المؤهلات العلمية والعملية في من ستناط بهم مسؤوليات هذه الأقسام، أما في الخطوة الثالثة فيجب مراعاة عدم الازدواجية عند تجميع الأعمال بحيث لا يكون العمل الواحد مسؤولية أكثر من قسم، أما في الخطوة الرابعة فيتم التعيين على أساس المؤهلات العلمية والعملية، وفي الخطوة الخامسة يجب الاحتكام إلى السلطة والمسؤولية، فيما لا شك فيه أنه لا سلطة في غياب المسؤولية، ولا مسؤولية في غياب السلطة؛ فمنح السلطة لمن لا مسؤولية له يفتح مجالا للتسيب وسوء استخدام السلطة، كما أن تحميل المسؤولية لمن لا سلطة لهم يعني إجحافا وظلما لا أساس له، أما في الخطوة الأخيرة فتحدد العلاقات الوظيفية بجميع اتجاهاتها العمودية الصاعدة والنازلة وكذا الأفقية وبجميع أبعادها السوسيومهنية.

✓ **الصعوبات العملية التخطيطية في العلاقات العامة :**

- تعامل العلاقات العامة مع عناصر غير ملموسة يؤدي ذلك لصعوبة التنبؤ بدقة عن المستقبل وخاصة في التخطيط طويل المدى
- طبيعة عمل العلاقات العامة طبيعة ديناميكية يوجب على أخصائي العلاقات العامة ملاحقة الأحداث والتكيف معها لذلك قد تبرز مواقف مفاجئة وتغيرات لا يمكن ملاحقتها بالسرعة المطلوبة
- الفهم الخاطئ للعلاقات العامة ومجالات عملها من قبل بعض الإدارات يساهم في تعقيد عملية التخطيط لها.
- عدم حرص الإدارة على إشراك مسئول العلاقات العامة في أعمال رسم السياسات ووضع البرامج على مستوى الجهاز الحكومي ككل .
- عدم وجود أهداف واضحة متفق عليها لت
طبيق برامج العلاقات العامة.
- عدم كفاية الوقت الذي غالبا ما يضيع في المشاكل الروتينية البسيطة .
- الإحباط وعدم التعاون الذي يواجهه الممارسون في التنسيق مع الإدارات الأخرى.

(المرجع السابق،ص.ص61-62)

رابعا: إدارة الأزمات في الأجهزة الحكومية.

وبما أننا نعيش في عصر التقدم العلمي والتقني وتعاظمت تكنولوجيا الاتصالات وتعدد مواقع التفاعل الاجتماعي من فيسبوك وتويتر وسكايب والميسنجر ....، والتي ساهمت بدورها في إحداث هذه التغيرات وخاصة في هذه المرحلة والتي في ضوءها طالبت الكثير من الشعوب تغيير نظمها بسبب سوء إدارة حكوماتها لأجهزتها وسوء احتوائها لأزماتها والتي ما هي إلا سمى من سيم الدينامية الاجتماعية والتطور البشري، فمن الصعب تصور دولة أو جهاز حكومي يخلو من الأزمات.

فإدارة الأزمات يقصد بها من منظور العلاقات العامة «القدرة على فهم وحشد وتنسيق وتوجيه كافة الأنشطة ومهارات العلاقات العامة من أجل خلق وإيجاد مناخ إيجابي يساعد على منع الأزمات أو الحد من أثارها السلبية والتي قد يتعرض لها الجهاز الحكومي أو المسؤولين أو العاملين به» (جمال الدين، 2006،ص...)

فالأزمة كظاهرة ترافق سائر الأجهزة الحكومية وفي جميع مراحل حياتها من النشوء والارتقاء إلى الانحطاط والانهيار، فهي العنصر الرئيسي الذي يتوسط هذه المراحل بتحريك الأذهان والتحفيز على الإبداع وإشعال الصراع ، فالأزمة هي "حادث خطير يؤثر على أمن الإنسان أو البيئة أو سمعة المؤسسة، ويؤدي إلى سير العمل بشكل معاكس لما هو مقرر له"

(Michael Bland,S A, p5).

فيرى "هاريزون" Harrison الأزمة عبارة عن«تغير مفاجئ إلى الأسوأ ووضع غير مريح تجد المنظمة نفسها تواجهه نتيجة إهمال يترتب عليه مالا تحمد عقباه أو ظهور منتج معيب ، أو أن تعرض المنظمة لعمل إجرامي أو تخريب يسفر عن خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات».

(Shirly Harrison ,1995,p82)

وبالمفهوم البسيط هي « تغيرات مفاجئة تطرأ على البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة أو الدولة بسبب تصور معين سواء كان عن قصد أو غير قصد ،وقد تكون نتيجة عوامل يصعب التحكم بها مثل العوامل السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية...، وغيرها».(بشير العلاق،2009،ص59)

ولقد أثار مصطلح "أزمـــــــة" جدلا واسعا بين العلماء فمن الناحية الزمنية لحظة وقوع الأزمة يمكن وضعها كسمة فارقة بين الطوارئ والكوارث فالخطر الذي ينجم عن الأزمة، والذي بالضرورة يمكن أن ينجم عنه مشاكل اجتماعية.(إدوارد ب.بورودزيكيس،تر:أحمد المغربي،2008،ص104)

فالمشكلة الاجتماعية تمثل حالة يشترط أن تؤثر على عدد كبير من الأفراد بحيث يعتبرون هذه الحالة سلبية وغير مرغوب فيها ويكون لديهم شعور عام بضرورة فعل شئ ما أو إيجاد حلول مناسبة لهذه الظاهرة وهذا ما نلاحظه في كل من تونس، مصر،ليبيا، اليمن، سوريا...إلخ.

فالتخطيط لإدارة الأزمة يجب أن يبدأ من جهاز العلاقات العامة بالجهاز الحكومي ،مع الأخذ في الإعتبار أن التخطيط المهني والفعال يحتاج إلى مشاركة فعالة من العديد من إدارات الأجهزة الحكومية.
(Sam black,1993, p142)

1. **خصائص الأزمة وخطوات إدارتها:**

1. **خصائص الأزمة**

- ✓ **المفاجأة:** فالأزمة غالبا تنشأ فجأة وأحيانا تكون هناك مؤشرات تدل على قرب وقوع الأزمة وأحيانا تكون هناك أزمات كامنة بحاجة لمؤثر كي تنفجر مثل انقلاب النظام في كل من تونس ومصر
- ✓ **السرعة**: فأكثر ما يعيق إدارة الأزمة عامل الوقت في التصرف وإتخاد القرار خاصة مع التقدم التكنولوجي وانتشار وسائل الاتصال التي خنقت إدارة العلاقات العامة في كيفية إعادة التوازن، وذلك ما حدث في ليبيا.
- ✓ **التهديد:** تحمل الأزمة في ثناياها تهديدا لأحد مكونات النظام أو للنظام كله وتبق تشكل خطر مالم يتم التعامل معها في الوقت المناسب.

(علي برغوث،مرجع سابق،ص.ص85-86)

2. خطوات إدارة الأزمات :

دور العلاقات العامة قبل وقوع الأزمة يكمن في البحث عن الحقائق للإعلام بالخطر لإدارة القضايا والتخطيط لمواجهة الأزمة وذلك لأهمية إعداد خطة لمواجهة الأزمة ومن خطواتها ما يلي:

- ✓ **تكوين الفريق:** وذلك باختيار أعضائه من إدارة العلاقات العامة على حسب خبراتهم وخلفياتهم يرأسه مدير إدارة العلاقات العامة للمنظمة
- ✓ **إعداد السيناريوهات:** إعداد خطة اتصالات في الأزمة تقوم على مفهوم السيناريوهات الموازية لظروف الاتصالات في الأزمة وذلك بعد جمع الحقائق والمعلومات والبيانات اللازمة لعملية التخطيط
- ✓ **تعيين الناطق الرسمي**: وهو الشخص المخول للتكلم بالنيابة عن المنظمة في وقت الأزمة مع وسائل الإعلام والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمنظمة ومواجهة الرأي العام
- ✓ **تحديد الجمهور:** وهو ما يهم العلاقات العامة بحيث تتم دراسة لتحقيق المصالح المشتركة وذلك بالأخذ بعين الاعتبار :
  - مكان تواجد هذا الجمهور
  - إمكانية الوصول إليه مباشرة أم حتمية استخدام وسائل الإعلام وما هي أنسبها في هذه الحالة
  - المدة الزمنية المستغرقة للاتصال بالأطراف المعنية خلال تنفيذ برامجها
  - مدى كفاية المعلومات عن أهم فئة من جماهيرها مثل قادة الرأي لدى المنظمة.
  - مدى تقدير شكل التوزيع الديموغرافي للجمهور.
  - مستوى اللغة التي يمكن التخاطب بها في حالة اختلاف المستويات التعليمية والثقافية لجماهيرها
- ✓ **تحديد الهدف**: وذلك بتحديد الهدف من الإتصال بكل فئة من فئات الجماهير بدقة ووضوح فمثلا:
  - الهدف من وسائل الإعلام هو كسب وتأييد الرأي العام
  - الهدف من الموظفين والعاملين هو لرفع معنوياتهم
  - من الحماية المدنية أو الشرطة لطلب المساعدة
- ✓ **تأسيس مركز اتصالات:** مناسب تتوفر فيه الوسائل اللازمة يسمح للفريق بمراجعة الوقائع والخيارات والبيانات والإستراتيجيات والقيام بكل ما هو ضروري لمواجهة الأزمة بفعالية وكفاءة
- ✓ **تقييم الخطة**: وفي الخطوة الأخيرة يقوم فريق العمل بتقييم وفحص كافة جوانب الأزمة وما تحقق من نجاح أو فشل.(علي بن فايزة الجحني(ب)،مرجع سابق،ص.ص183-186)

فالتخطيط لإدارة الأزمة يجب أن يبدأ من جهاز العلاقات العامة بالأجهزة الحكومية، مع الأخذ في الإعتبار أن التخطيط المهني والفعال يحتاج إلى مشاركة فعالة في العديد من إدارات الجهاز الحكومي

وبنظرة فاحصة على خطة العلاقات العامة في إدارة الأزمات نجد أن الإعلام يلعب دورا هاما، وهذا إذا كان التعامل مع الأزمة بطريقة غير تقليدية ذات إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف.

II. نماذج إدارة الأزمات وبعض اخطاء المسؤولين في إدارة الازمات:

لقد بحث رواد إدارة الأزمات في المواضيع الرئيسية التي تنطوي تحت حقل إدارة الأزمات ومنه تم وضع عدد لا بأس به من النماذج التي فسرت للعلاقات العامة كيفية احتواء الأزمة ومنها نموذج 1992 "مارا"(Marra Modal) ونوذج 1992"هرد" (Hurd Model) ،ونموذج "الفونسو هريرو" (Alfonco Herrero) وهو الذي سنستند إليه في دراستنا هذه.

1. نموذج "الفونسوهريرو" (Alfonco Herrero) لإدارة الازمات :

أما نموذج "الفونسوهريرو" فهو نموذج يتكون من أربع مراحل أساسية وهي:

✓ **المرحلة الأولى: إدارة القضايا**

وهي تعتمد على:

1 مسح البيئة المحيطة بحثا عن الاتجاهات العامة التي قد تؤثر فيها في المستقبل القريب ـ

2 جمع البيانات عن القضايا التي يحتمل أن تثير المتاعب ومن ثم تقييمها .

3 تطوير إستراتيجيات الاتصالات وتركيز جهودها على منبع حدوث أي أزمة لإعادة توجيه مسارها,

✓ **المرحلة الثانية: التخطيط المنعي أو الوقائي**

وذلك من أجل تحذير ورصد البيئة المحيطة مع مرحلة إدارة القضايا، كما انه يستخدم المعلومات لتحذير نظم الاتصالات الداخلية، كما أنها توجه مواردها في مرحلة إدارة القضايا إلى تحديد القضية التي تمثل تهديدا، بحيث أن مرحلة التخطيط الوقائي هي نقطة البدأ في عملية إدارة الأزمة في بعض المواقف مثل: الحرائق،الإنفجارات، الأعاصير، والفيضانات حيث يحين وقتها للقيام بـــ:

- وضع سياسة تتسم بالمبادرة حيال المشكلة
- إعادة تحليل ارتباطات المنظمة بجمهورها
- اختيار الأعضاء المحتملين لفريق الأزمة
- تحديد الممثل الملائم للمنظمة لإدارة علاقاتها مع وسائل الإعلام
- تحديد الرسالة والهدف والمنافذ الإعلامية التي تستخدم في تنفيذ خطة اتصالات الأزمة

كما يجب على الإدارة في هذه المرحلة أن تقيم كل من:

- أبعاد المشكلة
- درجة تحكم المنظمة في الوقت

✓ الخيارات التي يمكن للمنظمة أن تختار من بينها في تطوير خطة نوعية لمواجهة الأزمة

المرحلة الثالثة : الأزمـــــة

فإذا لم تكن هناك خطة موجهة الأزمة أو إذا قوبلت بسوء التصرف، فإنه يتعين على المنظمة إستعمال الطوارئ التي قد تقلل من أي ضرر قد ينتج من الأزمة وتتضمن هذه المرحلة مايلي:

- تقييم استجابة المنظمة للأزمة
- إجهاض الدعاية السلبية مع إبلاغ زبائن المنظمة بالإجراءات التي اتخذت لحل المشكلة
- توجيه رسالة من المنظمة إلى جمهورها والاستعانة بالخبراء والبدا في تنفيذ برامج الاتصالات الداخلية.

✓ **المرحلة الرابعة : ما بعد الأزمة**

وحينها تحن المنظمة إلى الأيام المجيدة السابقة ولذلك عليها:

- الاستمرار في إبداء الاهتمام لجماهيرها المتنوعة.
- الاستمرار في مراقبة المشكلة إلى أن تتناقص حدتها.
- الاستمرار في إطلاع وسائل الإعلام على إجراءاتها إذا دعت الضرورة لذلك.
- تقييم كيفية عمل خطة الأزمة إدا وجدت وكيفية استجابة الإدارة والعاملين للموقف.
- دمج هده التغذية المرتدة في خطة الأزمة وتحسينها ومنع أي أزمات مستقبلية.
- تطوير إستراتيجية طويلة المدى للاتصالات لتقليل الأخطاء الناتجة عن الأزمة.

(المرجع السابق،ص.ص183-186)

2. **البعض من أخطاء المسؤولين في إدارة الازمات:**

ورغم وجود عدة نماذج لإدارة الأزمة وتحويل إتجاهها من السلبي إلى الإيجابي يمكن للإدارة العلاقات العامة أن تستند عليهم في إدارتها لإزماتها إلا أن هذا لا ينفي وجود عدة أخطاء يمكن أن يقع فيها المسئولين لذلك خصص "روبن كوهن"(2000) كتابه المعنون "بإنجيل أزمة العلاقات العامة (The PR Crisis Bible) واعتبر السبع خطايا القاتلة من أصعب الأخطاء التي يتم اقترافها وهي:

✓ **عدم توقع حصول أزمة:** من أسوأ ما يواجه الإدارة هو عدم توقعها حصول أزمة وإعتبار أن لا موقع للأزمات في إستراتجيتها، وهذا ما يستغرق وقتا طويلا في إستجابتها للأزمة مما يجعلها تظهر وكأنها غير مهتمة ولا تتحمل المسؤولية، حينها تكون وسائل الإعلام لما بالمرصاد وهذا ما يزعزع صورتها عند المواطنين, لذلك يجب التعامل مع الأزمة بإعتبارها مسألة إدارية إجرائية والتي ببساطة تتم في الظروف الإستثنائية والإطار المرجعي بالإستجابة وإدارة الأزمة عادة يقوم على بنى الإدارة القائمة مع تحسين خطوط الإتصال.(صالح خليل أبو أصبع،مرجع سابق،ص.ص219-222)

✓ **لا يهمني كيف تكون الأزمة:** البقاء خلف الأبواب وعدم المبالات بالأزمة سيقود إلى تفاقم المشكلة وانفجار لأمثالها فسياسة غلق الأبواب تجعل الموقف أكثر سوءا بحيث يمكن للقوى الخارجية من زعزعت صورة الجهاز الحكومي عند جمهورها من المواطنين، فقد يقود أسلوب الأداء في مواجهة أي حدث وتوجيهه في الإتجاه السيئ أو الاتجاه الجيد وذلك بناءا على الدور الذي تلعبه قياداتها.(المرجع السابق،ص.ص222-223)

✓ **دعهم يأكلون من الكعكة:** ويتم الحكم على القادة بأفعالهم المتصورة، ولا يكون الحكم على أعمالهم وإنما كيف يقومون بها والتصرف ببرودة وبدون عاطفة وتجاهل الضرر الذي يسببونه للإنسان أو الحيوان أو البيئة لن يكسب احترام جمهور المواطنين، فالعاطفة الإنسانية لها قوتها الفاعلة في تشكيل تصورات الجمهور للسيطرة على الرأي العام، فإدا كان هناك خطأ يقود إلى تهديد سلامة الناس يجب تحذيرهم ومحاولة إصلاح الخطأ,(المرجع السابق،ص.ص223-224)

✓ **إنه ليس خطؤنا:** فعدم تحمل المسؤولية المشكلة التي تواجه المؤسسة وهي السبب الرئيسي لفقدان الرؤساء سمعتهم، فالأمانة هي أفضل سياسة للتعامل، فيتوقع جمهور المواطنين من الأجهزة الحكومية الوثوق بها والاعتماد عليها فأكبر أخطاء إدارة الأزمات محاولة إخفاء المشكلة فالأخبار السيئة يصعب إخفاءها عن وسائل الإعلام إذ أن وراء كل خبر سيئ أناس غاضبون أو أناس لهم مصالح خاصة يناسبهم إثارة الضوضاء.(المرجع السابق،ص.ص225-226)

- ✓ **أن تقول لوسائل الإعلام لا تعليق:** كلمة لا تعليق تثير اهتمام وسائل الإعلام وتحفز الصحفيين على الاستقصاء والتسابق على صفقة صحفية وتقود إلى تعقيد الأمر، ولجوء الإعلاميين للبحث عن أجوبة لأسئلتهم في مكان آخر هذا ما يفقد الجهاز الحكومي سيطرته الفعلية على الموقف، فمن الضروري أن نعرف أنه لا يستطيع أي جهاز حكومي أن يبقى صامتا، فالاتصال ونشر الأخبار بسرعة والاعتذار ضروري للسيطرة وعليها معرفة كيفية التعامل مع وسائل الإعلام، كما أنه من الأمور الواجب أخدها بعين الاعتبار:
  - مواجهة الإعلاميين تتم من خلال الإجابة الفورية على أسئلتهم وتوفير المعلومات الممكنة بأسرع وقت.
  - الإدراك أن هناك جهات متعددة يهمها الأمر وليس الصحفيين وحدهم .
  - عمل الصحفيون بناءا على المعادلة : **FACE**

1 المشاعر	F(Feelings)
2 التحليل والتلخيص السريع	A (Analiysis)
3 جريمة، فساد ....الأزمة (المشكلة)	C(Ceime .Corruption)
4 الطاقة	E(Energy)

وهذه المعادلة ناجحة مع وسائل الإعلام، وذلك بالقيام بإظهار المشاعر (F) وتقديم تحليل سريع للمشكلة (A) والاهتمام والتعاطف مع الأزمة (C) وإضهار ذلك بالطاقة الحيوية التي تدل على الإقناع.

- الأخذ بعين الاعتبار أن القصة الإخبارية التي تقدم للإعلام تكون ذات بعد إنساني تتمتع بالألفة والبساطة.
- عدم الدفاع على موقف يجهلونه
- مراعات المراحل التي تمر بها الأزمة .

(المرجع السابق ،ص.ص226-231)

- ✓ **مجرد أرقام في بيانات الميزانية:** فالعوامل الداخلية الناتجة عن التشعب والاندماج الذي يطرأ على الجهاز الحكومي لها تأثيرات متعددة على اتجاهات المستخدمين بالأداء السلبي أو الإيجابي، فمن المهم تفكير في مستقبل نمو الجهاز الحكومي وفوائده والمحافظة على الاستقرار الداخلي ولذا فإن التعامل مع المستخدمين بإعتبارهم أساسا متينا للمؤسسة وتقدير الإدارة لهم بالإنصاف والتكريم والترقية وزيادة الرواتب إن أمكن فذلك قد يدير الأزمة ويمتص الإضرابات، فمن أكثر الأمور حدة في هدا العصر التطور التكنولوجي، فنقل الأخبار عن الجهاز الحكومي وتوزيعها أصبح أمر سهلا جدا سواء عن طريق الرسائل القصيرة (SMS) للهواتف النقالة أو عبر الرسائل الإلكترونية وتسريب الإشاعات عبر شبكات الانترنت، بحيث أصبح المستخدمون اليوم أكثر وعيا بمصالحهم وحقوقهم، وكذا بدور الجهاز الحكومي في المجتمع (المرجع السابق،ص.ص232-235)

وهذا يدخل ضمن مهام العلاقات العامة ومدى شفافيتها في التعامل ليتم تحديد أبعاد حمايتها للجهاز الحكومي فعلى إدارة العلاقات العامة حينما تواجه مشكلة في جهازها الحكومي –بغض النظر على طبيعتها- أن تقوم بالتواصل بفعالية مع المستخدمين ،وذلك بتقديم المعلومات لهم وجعلهم يشعرون أنهم ليسو مجرد أرقام.

التواصل الداخلي الفعال يحمي الجهاز الحكومي من التواصل الخارجي الضار

- ✓ **تصرف بسرعة وفكر لاحقا:** وذلك بالتصرف الفوري لمواجهة المشكلة دون التفكير بالعواقب فكثير من القرارات المتسرعة تعقد الأمور فأغلب القرارات المتسرعة تكون تحت طياتها تشعبات وعواقب متعددة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وإنسانيا وإعلاميا ....إلخ، ولعل من أهم الأمور في إدارة الأزمات هو الوقت والحصول على المعلومات الصحيحة من أجل التحرك الصحيح لذلك على الجهاز الحكومي الاستعداد للاستجابة وأن لانتظر ماذا سيحدث.

حيث أنه يقدم "جوناثان بيرنسنين Jonathan Bernstein" مجموعة من الأساليب الاتصالية التي تمارس أثناء الأزمات لتجعلها أكثر سوءا منها :

- ➢ أن تبق على أمل بأن لا أحد يعلم شيئا عن الأزمة.
- ➢ البدأ بمواجهة الأزمة بعد أن تصبح معروفة للجميع .
- ➢ دع سمعتك تتحدث عنك .
- ➢ تمسك بطريقة رد الفعل بذلا من الفعل المبادر استخدام لغة لا يفهمها جمهورك .
- ➢ لا تستمع إلى أصحاب المصلحة.
- ➢ افتراض أن الحقيقة ستنتصر فوق كل شيئ.
- ➢ خاطب القضايا وتجاهل المشاعر.
- ➢ قدم تصريحات مكتوبة فقط .

(المرجع السابق،ص.ص235-240)

فالتخطيط لإدارة الأزمة يجب أن يبدأ من إدارة العلاقات العامة للجهاز الحكومي ،مع الأخذ بعين الاعتبار أن التخطيط المهني والفعال يحتاج إلى مشاركة فعالة للعديد من الإدارات بالجهاز الحكومي.

(Sam black,1993 , p142)

فالإعلام الصادق والفعال للعلاقات العامة والسمعة الجيدة تدفع الجهاز الحكومي للاستمرار نحو اتصال ذو اتجاهين مع جمهوره والبحوث الاستكشافية للتنبؤ تقلل من فرص حدوث أزمات، فكل جهاز حكومي يتعرض لأحداث طارئة يحتاج للتصرف بشكل عاجل، والتي بالضرورة تحتاج لإدارة علاقات العامة كي تتعامل معها،

فالأزمة تعتبر إختبارا حقيقيا لنشاط لإدارة العلاقات العامة فإما أن تنجح وتعيد للمؤسسة سمعتها وإما أن تفشل وتفقد المؤسسة جماهيرها، فالأزمة في الحقيقة بلاء يبتلينا الله به لقوله:

﴿... **إن كل شيئ خلقنه بقدر** ...﴾(سورة القمر،الآية49)

﴿... **وكان أمر الله قدرا مقدورا** ...﴾(سورة الأحزاب،الآية38)

خامسا: العلاقات العامة والتنمية

فالعلاقات العامة نشاط يدرس سلوك الأفراد والجماعات من خلال الاتجاهات والقيم ولا بد لهذه السلوكات من اتصال صادق يعمل باتجاهين وهذا ينعكس على تطور وتنمية المجتمع سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء

التنمية بمفهومها العام والشامل عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاته وإبداعه، فالتنمية بهذا المفهوم تقوم أساساً على مبدأ المشاركة الجماعية الإيجابية بدأً بالتخطيط واتخاذ القرار ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات وانتهاء بالانتفاع بمردوداية وثمرات مشاريع التنمية وبرامجها وبهذا تكون التنمية تخطيطاً وتوظيفاً أمثل لجهود الكل من أجل مصالح كل أفراد المجتمع مع التركيز على مصالح القطاعات والفئات الاجتماعية التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها وزيادة كفاءتها وتحسين أوضاعها.

http://www.mosa.gov.sa/ar/about-tanmya

وتنمية المجتمع تشير للعمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية.(نور الدين زمام،2007،ص116)

والتنمية كمسؤولية إجتماعية نشاط أساسي من مبادئ العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تعمل على تحقيق التقدم الاجتماعي وللتطرق إلى ذلك يجب معرفة بعض النقاط المهمة :

- ✓ من مفاهيم التنمية إحداث تغيير اجتماعي مادي ومعنوي والانتقال لحاله مرغوبة مخطط لها تستهدف تعديل السلوك الإنساني من السلوكات غير السوية إلى السلوكات السوية ذات الطابع المجتمعي الإيجابي المتكامل.
- ✓ فالتنمية الإنسانية تعني تغليب مصلحة المواطن، فغاية التنمية الاجتماعية هي المواطنين الذين يتطلبون سلسله من التغييرات كالتعليم وتغيير الاتجاهات والأنماط السلوكية غير السوية.
- ✓ الدول النامية تنتهج التغيير الاجتماعي وهذا التغيير الاجتماعي بحاجة للإقناع لدى ثقافات تلك الدول وبالتالي فهي بحاجة إلى أداة للإقناع وذلك يأتى عن طريق العلاقات العامة والتي هي وسيلة فعالة لإقناع المواطنين على التغيير الإيجابي.
- ✓ للعلاقات العامة دور هام في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وفي كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإحداث التنمية وبناء نظام جديد تتواكب والتطورات الراهنة.

لذلك حدد الدكتور "عبد العالي دبلة" جوهر التنمية في أمرين مترابطين عضويا هما تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع وكذا تعظيم فرص الحياة أمامهم. (عبد العالي دبلة ،2004،ص147)

I. مجالات التنمية ودور العلاقات العامة في تنمية مختلف المجالات

1. مجالات التنمية :

✓ **التنميـــــــة الاداريـــــــة :**

التنمية الإدارية هي تلك التغيرات الجذرية فى هياكل ونظم واساليب عمل الجهاز الإدارى وانماط سلوك موارده البشرية من اجل زيادة فاعلية هذا الجهاز فى تحقيق اهدافه وهي عمل إداري تسعى إدارة العلاقات العامة إلى تحفيزة والتركيز عليه من خلال دراسة إتجاهات وميولات الجمهور الداخل للأجهزة الحكومية لمواكبة جميع التغيرات التي تحدث خارج الجهاز وجميع التغيرات التي تفرضها بيئة العمل حيث أن التنمية الإدارية تستمد اهميتها فى خطورة الدور الذى يلعبه الجهاز الإدارى من تخطيط وتنفيذ عمليات التنمية ومن ضخامة المسئولية الملقاه على عاتقه من التخطيط والتنفيذ

والمتابعة وتوفير القواعد والاسس والمستلزمات المطلوبة للتنمية.

الجوانب التى تغطيها التنمية الإدارية :

- **الجوانب الهيكلية والوظيفية** : وتشمل تطوير الهياكل والوظائف وإعادة تشكليها بما يحقق التناسق بين الهياكل التنظيمية والوظيفية وتحديد الصلاحيات والواجبات بدقة.
- **الجوانب الإنسانية** : تتعلق بتطوير الجوانب السلوكية للافراد المتعلقة بتخطيط القوى العاملة وتنمية الموارد البشرية وتدريبها وتطويرها وزيادة مهاراتها وكفاءتها
- **الجوانب الإجرائية :** تتعلق بتطوير ادوات التنفيذ من خلال تطوير الوسائل المؤدية الى فاعلية النظام والاداء الإدارى وتحسين اساليب ونظم العمل اليدوية.
- **الجوانب التشريعية** : تطوير القوانين واللوائح والتشريعات المتعلق بالعمل الإدارى بما يشجع الاداء وفق التشريع السليم.
- **الجوانب البيئية :** تتعلق بتهيئة الظروف الملائمة للعمل من خلال إستحداث نظم تاثيرية لتشجيع المشاركة الإيجابية لاطراف العملية الإدارية واحداث توازن شامل بين اهداف المجتمع ومنظماته والجماعات والافراد القوى العاملة فيه.

فالتنمية الإدارية عملية شاملة تهدف الى تهيئة جهاز إدارى كفِء ينهض باعباء التنمية وهى عملية منظمة مستمرة تتطلب تخطيطاً علمياً سليماً وتنفيذاً دقيقاً ومتابعةً واعية ، وهي احدى ركائز الاساسية لعملية التنمية تتضمن وضع اساليب لادارة خطط التنمية وفق سياسات واهداف وقيم إقتصادية واجتماعية وإدارة برنامجها وتنفيذها.

✓ **التنمية الإجتماعية :**

تعرف التنمية الاجتماعية " بإنها العملية الشاملة لتغير المجتمع وتحقيق نموه " وايضاً " إنها عملية تغيير يلحق بالبناء الاجتماعى ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للافراد " وتعرف التنمية الإجتماعية بمفومها الواسع على إنها " تطوير انماط العلاقات الاجتماعية والنظم والقيم والمعايير التى تؤثر فى سلوك الافراد وتحديد ادوارهم فى مختلف التنظيمات الاجتماعية التى ينتمون إليها ومعالجة المشكلات الناجمة عن التغيير والمتصلة به بهدف رفع المستوى الاجتماعى لافراد المجتمع وتوفير اجتياجهم من (التعليم - الصحة - إلسكن - التامين الإجتماعى - الثقافة - المياه .....الخ) والتى لا يمكن الوصول الى حد الإشباع منها.

مظاهر التنمية الإجتماعية : وهي تتركز في:

- تغيير فى القيم الإجتماعية : وهى القيم المؤثرة فى مضمون الادوار الإجتماعية والتفاعل الاجتماعى بين الافراد والجماعات والتى تحمى الاداء الاجتماعى العام.
- تغيير فى النظم الاجتماعية الاساسية : ويقصد بها تغيير فى البناء للمجتمع وعلاقاته الادائية كالقواعد الاخلاقية والسلوكية ونمط علاقات التركيبية العشائرية والقبلية والاجتماعية والزراعية والتجارية والصناعية.
- تغيير فى البيئة الاجتماعية : وهو تغيير المحتوى البيئى للمجتمع مثل السكان والعوامل السياسية والإقتصادية والثقافية ونظم الاتصال واسلوب الحياة والتكنولوجيا.
- تغيير فى مستوى الاداء الفردى : ويقصد به الاشخاص وادوارهم الحياتية والتطور الفردى فى المجالات المهنية والمهارات الفنية والتنقنية والتطور فى الأداء الفردي .

✓ **التنمية الإقتصادية:**

تعرف التنمية الاقتصادية بإنها " إستخدام الموارد المتاحة للمجتمع لتحقيق الزيادة فى الدخل القومى " كما عرفت ايضاً بإنها " مجموعة الوسائل المرسومة الرامية الى زيادة كمية العناصر المنتجة.

فدول العالم الثالث تعاني من التخلف الاقتصادى بسبب إرتباطها بعجز الطاقة الإنتاجية وهذا الوضع جعل مهمة هذه الدول للقيام بالدور الاكبر فى عملية القضاء على التخلف الاجتماعى والركود الاقتصادى وبالتالى تحمل مسؤلية التنمية الاقتصادية فيها صعب.

فالتنمية الاقتصادية مرتبطة بالرفاهية الاجتماعية وبرفع مستويات المعيشة وذلك من خلال رفع مستوى ونوعية حاجات الإنسان الاساسية والثانوية على المدى البعيد ولتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من التغلب على عقبات وتحديات عديدة تعمل على إعاقة التقدم الإقتصادي ، كما تهتم التنمية الاقتصادية بمايلى:

- إجراء تحويلات هيكلية فى الاقتصاد الوطنى
- بناء الإستقلال الاقتصادى والسياسي للمجتمع .
- التوزيع العادل لثمار ومكاسب التنمية الاقتصادية بين افراد المجتمع.
- زيادة إنتاجية العاملين

وبناء علية فإن التنمية الاقتصادية تعنى التوسع فى النشاط الاقتصادى ونقل المجتمع من حالة التخلف الى حالة جديدة من التقدم والرفاهية الاقتصادية.
وعلى ذلك فان التنمية الاقتصادية تقود الى تغيرات فى الحياة العامة للمجتمع باتجاه متقدم وتغير العلاقات الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية

✓ **التنمية السياسية :**

إختلف المنظرون على مفهوم التنمية السياسية بإختلاف الزوايا التي يركزون عليها وبإختلاف المجتمعات ومطالبهم وبإختلاف حكومات الدول وأنظمتها السياسية ، فالتنمية السياسية تهدف إلى بناء النظام السياسى وإجراءات عمليات التحديث ليصبح نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطياً.
والتنمية السياسية تقوم على نقاط اساسية يمكن إجمالها فى ومن اهم المقاومات للتنمية السياسية هى

- **المشاركة السياسية** :وتنطلق من مبدأ كفاية الدولة ونضجها السياسي يكمن فى مقدرتها على الإتصال الجماهيرى وإطلاق الحريات العامة وإتاحة المشاركة الجماهيرية فى إتخاذ القرار وبالرغم من ان المشاركة الجماهيرية فى دول العالم الثالث لا تقوم على الوسائل وكليات إنتخابية حقيقية إلا إنها ضرورية لتحقيق الشعور بالانتماء القومى او الوطنى ، لذلك فالعلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية البشرية علاقة طردية، حيث لا يمكن تحقيق اهداف التنمية بدون مشاركة فعلية وحقيقية من قبل كل شرائح المجتمع وبمختلف إنتماتهم الاثنية والاقليمية والاجتماية فى الدولة فزيادة المشاركة السياسية من قبل الشعب فى العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية ولكن من.

- **التعددية السياسية** : فهي ليست الامر الجديد فى المجتمع الواحد بل هى ظاهرة قديمة وأنها مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التى هى قائمة على وجود احزاب مختلفة ومن البرامج والايديولوجيات، وهذه الاحزاب تتنافس فيما بينها عن طريق الإنتخابات الحرة التى تجرى بصورة دورية ، كما أن هناك التعددية الشكلية فهى فى إطارها الخارجى او الظاهرى تحمل مظاهر التعددية السياسية اى تتكون من عدة احزاب ولكن النظام القائم اقرب الى نظام الحزب القائم والحزب المسيطر.
- **لتداول السلمى للسلطة :** مبداء تداول السلمى للسلطة يعتبر ابراز اليات الممارسة الديمقراطية فالمبداء السلمى لتدوال السلطة قائمة على اساس المنافسة الحرة مابين القوى السياسية، فهو عدم جعل الحكم فى قبضة شخص واحد ويعنى التعاقب الدورى للحكام فى ظل إنتخابات حرة وبذلك يمارس الحكام المتنخبين إختصاتهم الدستورية لفترات محددة سابقاً وبهذا التنظيم لا يتغير إسم الدولة ولا يتبدل دستورها ولا شخصياتها الإعتبارية بتغير الحكام والاحزاب الحاكمة ،
- **حماية وحترام حقوق الانسان** : إن مسالة حقوق الإنسان والاعتراف بها من قبل الدساتير والتشريعات الداخلية فى اى الدولة او فى الإتفاقيات الدولية أوالاقليمية لم يتحقق لها إحترام والفاعلية المطلوبة ما لم يكن هناك الوسائل والاساليب المتنوعة تعمل على حمايتها .

2. الدور العلاقات العامة في تنمية مختلف المجالات:

ان الدور المطلوب من العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية في الجانب التنموي هو ربط خططها التنموية بالأهداف العامة وشرحها للجمهور ليتعرف عليها وعلى برامجها وسياساتها، حيث تم تحديد بعض المجالات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية في كل من:

✓ **المجال الإداري**

العلاقات العامة تسهم في التنمية القومية من خلال المجال الإداري وذلك على النحو التالي:

- توعية العاملين في الدولة بالحرص على المصلحة العامة.
- تشجيع مبادرات بعض الإداريين لحل المشاكل التي قد تعرقل العمل.
- توعية العاملين بأهمية إقامة علاقات طيبة ومستمرة مع الجماهير.
- توعية العاملين بأعمالهم ومسؤولياتهم للتعامل الجيد مع الجمهور.
- تنشيط المنافسات الهادفة إلى التطور الإداري.

✓ **المجال الاجتماعي**

- تنشيط الجهود الرسمية واستثارة الجهود الشعبية لمحاربة الأمية والأمراض المستوطنة والآفات السيئة
- الدعوة إلى ترشيد الأنماط السلوكية السائدة في الأفراح والمآتم والأعياد الدينية والتأكيد على القيم الروحية للقضاء على العادات السيئة التي ارتبطت بهذه المناسبات (المرجع السابق،ص.ص355-356).
- التعايش والتفاعل مع الجمهور في الظروف الاجتماعية ومشاركته في أفراحه وأتراحه.
- تستطيع العلاقات العامة تغيير العادات الاجتماعية السيئة في تغيير الاتجاهات وتعديل السلوك وترشيد الأنماط الاستهلاكية التي بالضرورة تعود على الأسرة والمجتمع بالنفع.

✓ **المجال الاقتصادي**

- تنمية الوعي الادخاري عند المواطن كضرورة قومية لتوفير الاستثمارات اللازمة للمشاريع المستقبلية ولترشيد الاستهلاك
- تنمية الوعي الضريبي لدى المواطن لحماية اقتصاد الوطن
- نشر الوعي التأميني باعتباره أحد أوعية الادخار اللازمة لتمويل المشاريع التنموية
- إرشاد المواطنين للصالح العام وتشجيع الابتكار والإشادة بالعاملين المثابرين الذين يقدمون أحسن الخدمات للاقتصاد الوطني .

(هناء حافظ بدوي،مرجع سابق،ص.ص348-350)

- ترشيد الإنفاق الحكومي .
- ترشيد الإستهلاك .
- تبصر الجمهور على حقيقة الأوضاع الاقتصادية والمالية.
- نشر الوعي التأميني.
- مشاركة الأفراد بوضع الخطط التنمويةوتهيئة الجو المناسب للمشاركات الإيجابية التي تخدم الصالح العام.

✓ **المجال السياسي**

يجب أن تعمل العلاقات العامة في هذا المجال على توعية ونشر وتدعيم كل من:

- غرس الشعور بالانتماء الوطني والقومي لدى جمهور المواطنين.
- المساهمة بموضوعية تامة في إيجاد الوعي السياسي لدى المواطنين وتشجيعهم على المشاركة السياسية وإتخاد القرارات من خلال العمل الديمقراطي السليم البعيد عن الخداع والمزايدات الحزبية الرخيصة.(هناء حافظ بدوي،مرجع سابق،ص352)
- تنمية الوعي السياسي وإكساب المواطن رصيد من المعارف والمعلومات عن المحيط والمعطيات والبنى وكذا التراث السياسي لمجتمعه، ومعرفة حقوقه وواجباته السياسية.(أمل خلف،2006،ص53)
- تعميق وعي جمهور المواطنين بسياسة الدولة ومحاولة حماية التجربة الديمقراطية وحمايتها من القوى المعادية التي تحاول ضرب الوحدة الوطنية.
- نشر الوعي السياسي للجمهور.
- محاربة الإشاعات والدعايات المغرضة .
- تهيئة جماهير المواطنين للتغييرات التي ستحصل وإيضاح آثارها لغرض التكيف ولغرض توضيح موقف الجهاز الحكومي ولشرح خطته المستقبلية.

إفساح المجال لكافة الآراء الوطنية للتعبير عن ذلك ومعرفة متطلباتهم.

II. معيقات التنمية وبعض الإقتراحات

1. معيقات التنمية

✓ **معيقات إدارية** :

من أهم ما يُعيق عملية التنمية الاجتماعية هي ظاهرة الفساد الإداري، فالفساد الإداري كظاهرة يُعد من أبرز المظاهر التي تُهدد الكيان الاجتماعي، وقد سعت الكثير من الأبحاث والدراسات إلى معرفة العلاقة بين الفساد الإداري كظاهرة تُهدد عمليات التنمية الاجتماعية في الوطن العربي ،وقد لُوحظ من خلال تلك الأبحاث كيف أن الفساد الإداري يُعيق عمليات التنمية الاجتماعية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، وقد أشارت الأبحاث إلى ضرورة الحد من خطر هذا الفساد الإداري في جميع المجتمعات.

✓ **معوقات اجتماعية:**

- **العصبية** : قد يواجه المجتمع أثناء عملية التنمية ببعض الجماعات المعارضة والتي تقف أمام تنفيذ مشروعات وبرامج التنمية دون تقديم تفسير واضح لمواقفهم.
- **الاستغلال وتعارض المصالح:** يسود الاعتقاد في بعض المجتمعات ان أيه تغييرات تحدث قد تهدد إستقرارهم وشعورهم بالأمان.
- **المنزلة الاجتماعية:** وهذه الصفة تفرض على الفرد أدواراً اجتماعية معينة وتحتم عليه الابتعاد عن أداء أدوار أخرى قد تؤدي إلى ضعف منزلته الاجتماعية مثل رفض البدوي القيام بأعمال الزراعة.

✓ **معوقات ثقافية :**

من الضرورة التأكيد على دراسة البناء الاجتماعي للمجتمع قبل تخطيط أي مشروع تنموي لان كثيراً من المشروعات التنموية الاجتماعية فشلت نتيجة لجهل الباحثين بثقافة المجتمع.

✓ **معوقات نفسية :**

يتوقف قبول أو رفض المجتمع لمشروعات وبرامج التنمية على قيمتها وأهميتها ومدى الحاجة لها فعدم الشعور بأهمية المشروعات وضرورتها وفرضها على الناس دون أن يكون هناك إحساس بالحاجة إليها يمثل صعوبة في تقدم ونجاح التنمية الاجتماعية.

✓ **معوقات تخطيطية:**

- عدم مراعاة الشمول والتكامل والتوازن في مختلف قطاعات خطط التنمية.
- تجاهل المشاركة من قبل أفراد المجتمع في عملية التنمية، علماً بأن المشاركة الشعبية تزيد من الوعي بأهمية التنمية.
- نقص الوعي التخطيطي وعدم المعرفة الفنية والعلمية الكافية لوضع التخطيط الشامل.
- عدم وجود التعاون والتنسيق الكافي بين الأجهزة المختلفة وبالتحديد أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ.

(شفيق, محمد. التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع. المكتب الجامعي الحديث, 1994)

I. إقترحات في المجال التنموي:

فتلبية رغبات جماهير المواطنين وسيادة القيم والعدالة والمساواة يعطي مردودا أساسيا للشعور بالمسؤولية والتضحية في العمل انطلاقا من إيمانهم بجهود الجهاز الحكومي الذي يرعى مصالحهم بمشاريع تنموية تلبي حاجياتهم بشكل موضوعي هادف يؤدي إلى تقوية الوطن والمواطن كوحدة متلاحمة، لكن حين يتم الحديث عن ترويج حرية الرأي والديمقراطية تبقى هذه المفاهيم محل جدل ورفض في أغلب الأحيان من قبل بعض النخب السياسية التي تتعاط مع التنمية بانتقائية وأحياناً بازدواجية، مما يجعل بعض المشاريع التنموية متعثرةً أحيانا وغير قابل للإنجاز أو غير متلائمة مع خصوصية المجتمعات المحلية ، لذلك على الحكومة عامة والبرلمان الجزائري خاصة محاولة سن قوانين تضمن التوسيع في الجوانب التنموية ومحاولة تدعيم التنمية المستدامة كأرضية للمراحل المستقبلية وخاصة أن أسعار البترول في تدبدب لذلك علينا :

- الإسراع بزيادة معدلات التنمية .
- تصحيح المسار الإقتصادي والذي إعترضته بعض الإنحرافات كالفساد الإداري والإختلاس و...
- تدعيم الشباب وليس فقط بمنحهم قروض أو إعانات بل مراقبتهم وتوجيههم إن إقتض الأمر.
- تدعيم القطاع العام ومحاولة الترويج له ، وتدعيم العلاقات العامة في أغلب الأجهزة الحكومية وخاصة في ظل سياسة الانفتاح والأسواق المنفتحة وإنتشار الإستثمارات العربية والأجنبية
- محاولة المزاوجة بين القطاع العام والقطاع الخاص وخاصة أن القطاع العام يتميز بالخمول المهني ،وبهذا يشارك القطاع الخاص في تحمل بعض الأعباء التنموية .
- تهيئة المجتمعات المحلية للتنمية المحلية والمجتمع ككل للتنمية الشاملة على الأبعاد وكيفية ومكانة التنمية التي يريدون تطبيقها وكذلك كأرضية لتجاوب عامة الشعب لها وتدعيمها.

بين كل من هذا وذاك يبقى القطاع العام هو العصب الرئيسي للتنمية وتبقى إرادة الشعب هي المحك الرئيسي على نجاحها لذلك على الأجهزة الحكومية تهيئة الأرضية لذلك وهذا ببعض الإعلانات وقليل من الإشهارات مدعمة بالكثير من الإرشادات تكون كافية لأن تغرس الأجهزة الحكومية شجرة وبقية افراد الشعب تتداول على سقيها ، فالشعب الجزائري لا يجهل كيفية تدعيم التنمية ومبادئها الحسنة وعائداتها الإيجابية عليه أولا قبل الدولة الجزائرية لكن ﴿... فذكر إن الذكر تنفع المؤمنين...﴾.

سادسا: تقويم نشاطات العلاقات العامة

أولى الاهتمام بتقويم برامج وحملات العلاقات العامة في كل من جانبيها الأكاديمي والمهني، ورغم أنها المرحلة النهائية في الترتيب من حيث العرض العلمي للعملية الإدارية لوظائف العلاقات العامة في كل الأجهزة سواء الحكومية منها أو غير الحكومية، إلا أنها امتداد للوظيفة الأولى – البحوث – في سلسلة مستمرة ومتداخلة عبر بقية المراحل,

فالتقويم هو التحري عن نواحي القصور وتشخيص الأخطاء التي تصاحب عملية التنفيذ الميداني أو العملي تمهيدا للقيام بإصلاح الخطأ وإبعاد السلبيات حيث أنه يمكن إجراء ذلك من بداية التنفيذ حتى مرحلة النتائج وتقييم آثارها.(محمد منير حجاب،مرجع سابق،ص513)

يرى "جرونلند" أن التقويم يشتمل على الخصائص النوعية والكمية للسلوك مضافا إليه أحكاما قيمية تتصل بمدى ملائمة هذا السلوك.(إسماعيل محمد الفقي،2005، ص8)

I. **أهداف تقويم نشاطات العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية ومراحلها**

1. **أهداف تقويم نشاطات العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية**

يجمع الباحثون والخبراء الأكدميين على أن تقويم العلاقات العامة يهدف إلى إمداد الجهاز الحكومي بـ:

- ✓ حصيلة أنشطة العلاقات العامة في الجهاز الحكومي لتحقيق الأهداف الموضوعية لخطتها والمستمدة من السياسة العامة للدولة وفلسفتها الاجتماعية.
- ✓ دلالات هذه النتائج من الناحية الكيفية والتي توضح آثار هذه الأنشطة على صورة الجهاز الحكومي في أذهان الجماهير سواء كانوا موظفين أو مستفيدين,

(علي عجوة(ج)،دس،ص233)

- ✓ النتائج الكمية التي حققتها العلاقات العامة في المجالات المعنوية

بالإضافة للعديد من الأهداف سنتطرق لها في النقطة القادمة بنوع من الترتيب

2. **مراحل تقويم نشاطات العلاقات العامة**

فعملية التقويم عملية ديناميكية مستمرة متكاملة تتكون من ثلاثة مراحل :

- **مرحلة التنفيذ**: وهي أول خطوة في عملية التقويم بحيث يجب مراجعة مراحل وطرق تنفيذ برنامج التخطيط قبل الشروع، بحيث يتم تحديد ما سوف يترتب على تنفيذ البرنامج، ويجب تفسير هذا الاختلاف وشرحه وتحديد إمكانية تعديله أو تعديل الهدف المرسوم.
- **رصد التقدم الذي يتم إحرازه**: حيث يجب تقويم دوري لنتائج كل خطوة من خطوات البرنامج بصورة منتظمة وتعديل ما يلزم تعديله من البرامج إذا لزم الأمر، لتحديد مدى إتساق مراحل التنفيذ مع أهداف البرنامج، ويجب في هذه المرحلة تقويم أية نتائج أو أحداث غير متوقعة أثناء التنفيذ وفحص الفروق بين التقدم الفعلي والتقدم المتوقع عند التخطيط .

- **تقويم النتائج**: وتتناول هذه الخطوة النتائج النهائية للبرنامج وفيها يتم مقارنة النتائج النهائية بالأهداف المحددة في الخطة لتحديد الفرق بين ما كنا نتطلع إليه وما بلغناه فعلا وهذا يوضح أهمية المرحلتين السابقتين لشرح السياق الذي نفذ فيه البرنامج وتفسير النتائج النهائية مع إعداد تقرير للمعلومات وكذا تدعيم ذلك بمقترحات.(راسم محمد الجمال وخيرت معوض عياد،2005، ص.ص310-311)

II. أنواع ومعايير التقويم في العلاقات العامة صعباتها

1. انواع ومعايير التقويم في العلاقات العامة :

وينقسم التقويم للعلاقات العامة إلى قسمين أساسيين من حيث البرامج والأداء وهما:

✓ **تقويم برامج العلاقات العامة**:

يقصد بها قياس النتائج التي تحققت من تنفيذ برنامج معين أو نشاط معين ويتضمن تقويم برامج العلاقات العامة خطوات متعددة يمكن تحديدها على النحو التالي:

- **تحديد الهدف من التقويم:** وذلك بـ:

➢ استهداف الإطارات التخطيطية الأولى وذلك بتقويم المعلومات التي وضعت على ضوئها الخطة والمعلومات التي جمعها المخطط عن سياسة الجهاز الحكومي بجميع إداراته ومدى التنسيق بينهم وعن الإمكانيات المادية والبشرية ووسائل الاتصال المتوفرة والمعلومات عن البيئة الخارجية وكذا تقويم الإجراءات التنفيذية للبرامج المحددة والتكلفة اللازمة وفي ضوء ذلك يتم تقويم المدخلات الأساسية .

➢ تقويم الإجراءات التنفيذية للبرنامج ويترتب هدف التقويم في مناقشة إجراءات التنفيذ للوقوف على المشكلات والمعوقات التي أثرت على النتائج المستهدفة .

➢ تقويم الآثار الناتجة عن تنفيذ البرنامج: وذلك بدراسة التأثيرات الملموسة أو المستمرة للرسالة الإعلامية في تزويد الجماهير بالمعلومات ومدى تغييرها للاتجاهات والآراء حول مشكلة معينة ومدى النجاح الذي حققته لرسم صورة طيبة للمنشأة في أذهان الجماهير ومدى إمكانية تطوير البرامج المماثلة.

- **<u>تحديد إستراتيجية التقويم:</u>** وهناك مداخل عديدة تحدد الإستراتيجية المتبعة في عملية التقويم وتشمل:

➢ **التقويم بالأهداف:** وهو الذي يركز على تحقيق الأهداف التي تم وضعها

➢ **التقويم بالإجراءات:** ويركز على الإجراءات التي أتبعها الجهاز الحكومي لتحقيق برنامجه.

➢ **التقويم بالآثار:** ويركز على مدى تحقيق النتائج المتوقعة على الفئات المستهدفة .

- **<u>تحديد مجتمع الدراسة التقويمية</u>**: وهي العينة التي سيتم اختيارها للحصول على إجاباتها عن الأسئلة المحددة طبقا للأهداف السابقة .

- **<u>اختيار الأداة:</u>** وتوجد أدوات عديدة ويتوقف تصميمها وفقا لطبيعة الدراسة ووفقا لمقدرتها على تحقيق الهدف .

- **<u>إجراءات العمل الميداني:</u>** وذلك بالتأكد من مصداقية الأداة وثباتها ولمعرفة قدرتها على توفير معلومات صحيحة وبتشكيل الفريق الذي سينفذ عملية التقويم

- **<u>فرز المعلومات:</u>** وتصنيفها وتبويبها وعرضها طبقا للأسس المنهجية.

- **تحليل المعلومات:** للحصول على مؤشرات تتعلق بجوانب القوة والضعف في البرنامج .
- **إعداد التقرير النهائي:** ويعد بطريقة علمية ومتميز بالصدق والدقة ومدعما بالبيانات الإحصائية ليساعد على تحقيق الأهداف المنشودة

(محمد منير حجاب،مرجع سابق،ص.ص551-556)

✓ **تقويم أداء العاملين:**

يقصد به قياس مدى تحقيق العمال في الأجهزة الحكومية للأهداف المحددة لهم في برامج معين أو نشاط معين، كما يقصد به قياس نوعية سلوكهم بما يتناسب مع الأعمال المنوط بهم,

- **تقويم المديرين لأداء العاملين**: وذلك بتقويم أداء كل موظف على أساس الأعمال التي أتمها خلال فترة معينة وكذا سلوكياته ويتم ذلك بطريقة تجميع البيانات عن كل من الاستعداد الشخصي وإنتاجية العمل والمواظبة وإمكانية الاعتماد على هذا الموظف وقدرته العملية.

ومن خلال ذلك يتم تحديد كل من:

✓ الخصائص الرئيسية للموظف

✓ توافق الوظيفة مع استعدادات ومؤهلات الموظف .

✓ ميولاته العمليه ومؤثراته الشخصية وحالته الصحية وإحتياجاته التكوينية .

- **التقويم الذاتي:** يقوم الموظف ذاته وذلك بمراقبة تصرفاته أو بتدريبه على طرق قياس أوعلى أشكال توضيحية.(المرجع السابق،ص.ص533-537)

معايير التقويم

ويمكن تحديد معايير تقويم العلاقات العامة لنشاطاتها لمعيارين أساسيين كما يلي :

✓ **المعايير الكمية:** وهي التي يعبر عنها بالأرقام والكميات والنسب المؤوية يتم استخدامها في قياس نتائج بعض الأنشطة المادية مثل الإنتاج والتوزيع ليتم إعداد التقارير بالأرقام عن كل أداة من أدوات التي استخدمت في تنفيذ أنشطتها وعدد مواد الدعاية أو الإعلانات التي كتبت وعدد الكتيبات التي طبعت والأفلام التي أنتجت والخطابات التي أرسلت والأحاديث التي تمت وهكذا فإن هذه الأرقام توضح حجم العمل الذي تم وتكاليفه والوقت الذي أستغرقه بشكل عام أو بشكل تفصيلي طبقا لكل نشاط أو جزء من البرنامج. (محمد عبدو حافظ،مرجع سابق،ص320)

✓ **المعايير النوعية:** وهي التي لا يمكن أن يعبر عنها بالأرقام والكميات فهي معايير لغير الملموس الذي يصعب قياسه مثل ارتفاع الروح المعنوية للعاملين أو تحقيق السمعة الطيبة أو تحسين الصورة الذهنية لدى جماهيرها.(علي عجوة(ج)،مرجع سابق،ص225)

2. صعوبات تقويم أنشطة العلاقات العامة:

من بين الصعوبات التي تواجه تقويم أنشطة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية هي:

✓ أن العلاقات العامة لا تتم معزلة عن المتغيرات الأخرى التي تمارس في ظلها لذلك على أخصائي العلاقات العامة أن يكون على إطلال بكل مدخلات ومخرجات الجهاز الحكومي وكذا التغيرات التي تطرأ عليه.

✓ أن العلاقات العامة تسعى إلى تحقيق أهداف قصيرة أو متوسطة المدى وإن كان من اليسر تقويم ذلك، لكن من العسر تقويم أهداف طويلة المدى.

✓ وإذا كان من اليسر تقويم الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات الملموسة، فيصعب فعل ذلك في الخدمات غير الملموسة كالتعامل مع الأحاسيس والمعنويات.

- ✓ لحداثته كمفهوم عند بعض المسئولين، فإن أنشطة العلاقات العامة وأهدافها ليست محددة حتى الآن.
- ✓ عدم إدراك أهمية العلاقات العامة ,

(على عجوة(ج)،مرجع سابق،ص.ص231-233)

فمن ضروريات التقويم أن نضع في التقرير الوسط أو البيئة التي ينفذ فيها البرنامج المعين أو المشروع أو النشاط، فلقد تبين أن بيئة الأداء تتفاعل داخل متغيرات كثيرة تؤثر على حجم الإنجاز، كما أن المقاييس المستخدمة في التقويم تتحدد مقدرتها على إعطاء نتائج مؤكدة تتعلق بحجم الأداء ونوعيته والعوامل المؤثرة فيه، أما إذا كانت النتائج ضعيفة لا تدل إلا على مؤشرات فقط، فإن هذا يعني أن المقاييس ليست كافية وتحتاج لإدخال تطوير معين أو استخدام مقاييس أخرى أكثر قدرة على تحقيق الأغراض المستهدفة منها، فليس في كل الحالات تكفي النتائج الضعيفة أو المؤشرات لتقديم صورة حقيقية لقيمة العمل أو لكفاءة العاملين واستقرارها.

سابعا: مقومات أخصائي ومستشار العلاقات العامة

I. مقومات أخصائي العلاقات العامة

1. أخصائي العلاقات العامة

يعتبر فن التعامل مع الآخرين وإكتشاف شخصيتهم إحدى المهارات المكتسبة من خلال معرفة السلوك الانساني وتطبيق ما يتعلمه المرء من تلك المعرفة تطبيقا يتماشى مع عادات وتقاليد ونظم مجتمعنا ،والخبرة في معرفة النفس البشرية والسلوك الانساني والتركيز على مفاهيمها الايجابية ومعالجة السلبيات والنقائص الموجودة في الشخص كفرد مستقل أو كهيئة أهم أعمال رجل العلاقات العامة فمعرفة الافكار الاساسية و الاسس والمهارات الخاصة بفن التعامل مع الآخرين ومحاولة كسب تأييدهم وإقناعهم بمبادئ معينة ومحاولة الخروج بنتائج إيجابية في عملية التفاوض إمتيازات يتمتع بها أخصائي العلاقات العامة والتي تعتبر من المبادئ الأساسية لوظيفته، لذلك أخصائي العلاقات العامة يجب أن يدرس علاقات المؤسسة بجماهيرها مركزا في عمله على الجانب الانساني من خلال سعيه لتحسين الظروف الاجتماعية للعاملين وتحقيق التفاهم والانسجام .

2. شروط الواجب توفرها في أخصائي العلاقات العامة :

فهذه الشروط يجب أن تحددها إدارة العلاقات العامة في الجهاز الحكومي على حسب نوعية جمهور المواطنين الذين تتعامل معهم وعلى حسب مجال عملها وكذا التنظيم الذي تسير عليه إذا كان وظيفي أو اتصالي أو حتى وظيفي اتصالي، فيجب توفر في أخصائي العلاقات العامة عنصرين هامين وهما :

- ✓ **الصفات الجسدية** : وهي صفات يتدخل فيها عامل الإكتساب الذي يخضع لشخصية من يتم إختياره لهذا العمل وهي : الشكل الوسيم والقدرة على الإحتمال والنشاط والحيوية والصحة الجيدة وهي بدورها تفيد في تنفيذ ما يطلب منه بسرعة ودقة وإنجاز المهام بنسبة عالية ، كما تضفي نوع من الوقار والهيبة إتجاه الآخرين .

- ✓ **الصفات الأخلاقية** : ويتدخل فيها عامل الإكتساب الذي يخضع لشخصية من يتم إختياره لهذا العمل وهي تلم كل من الأناقة واللباقة والصدق والهدوء والإخلاص والتواضع والشجاعة بالإضافة للثقافة .

وسنوضح بعضا منها كالتالي :

- **النشاط :** العلاقات العامة عمل مستمر وحيوي وجهد متواصل يعمل على وتيرة الحركة المسارعة والتوجيه الصائب قوله تعالى :﴿**...وقل أعملوا فسيرى الله ورسوله والمؤمنون**...﴾(سورة التوبة،الآية105).

- **حسن المظهر والجاذبية:** من مظاهر هذه الشخصية سماحة الوجه ورقة الحديث وتناسب القوام وحسن الهندام لينال إعجاب الآخرين، وهي من الأشياء الهامة في عمل أخصائي العلاقات العامة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم﴿**...وخالق الناس بخلق حسن...**﴾، وكذا **(إن الله جميل ويحب الجمال)** فالمعروف أن الانطباع الأول في العملية الاتصالية له تأثير في نجاح أو فشل العملية الاتصالية أو المقابلة.

- **اللباقة :** ويلزم على أخصائي العلاقات العامة القدرة على استخدام الألفاظ الجيدة والابتعاد على الألفاظ السوقية أو التي يتداولها أدنى المستويات وذلك لقوله تعالى ﴿...**وأدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة،وجادلهم بالتي هي أحسن...**﴾(سورة النحل،الآية125) ولقوله

﴿**ألم ترى كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها تابث وفروعها في السماء**﴾ (سورة إبراهيم، الآية 24)

- **البدأ بالعملية الإتصالية :** فمن الأمور الهامة في عمل أخصائي العلاقات العامة أن يكون قادر على البدا بالعملية الاتصالية مع الآخرين أي أن يبدأ الحديث وأن يصنع له المناسبة والعمل على التحفيز ومواصلة الحديث والابتعاد عن النقاشات التي تمثل وجهة نظر والتي قد تكون متميزة إلى جانب دون آخر، للابتعاد عن ردود الأفعال المعاكسة لقوله تعالى﴿...**وقولو للناس حسنة**... ﴾ (سورة البقرة،الآية83) وكذا قول الرسول صلى الله عليه وسلم:﴿...**أفشو السلام بينكم**... ﴾

- **القدرة على الإقناع :** فليس كل الناس قادرين على الإقناع والقدرة على الإقناع ليس بالتسلط والعنف بل الإقناع الهادف والمنطقي البعيد عن الجفاء والصياح لقوله تعالى

- **علم النفس :** يحتاج موظف العلاقات العامة إلى مقدار من الإلهام بعلم النفس لمعرفة دوافع النفس البشرية حتى يستطيع التأثير في أفكار وشخصيات الجماهير التي يقابلها

- **الشخصية الاجتماعية الجذابة:** يعيش الفرد ضمن جماعة أو حتى جماعات متعددة ذات تأثير على سلوكه ونمط تفكيره ، لذلك على رجل العلاقات العامة أن يتفهم طبيعة هذه الجماعات وأساليب إتصالها وقوة ارتباطها ، فالشخصية الاجتماعية الجذابة وهي التي تستطيع أن تجذب الآخرين وتدفعهم لمجاراتها ولفت الأنظار وإقامة علاقات طيبة، وللشخصية القوية صفات معروفة في علم النفس والتحليل النفسي.

- **الخيال الخصب :** من الصفات المطلوبة لرجل العلاقات العامة أن يكون ذا مخيلة واسعة خصبة تجعل بمقدرته تخيل وتصور مدى تأثير القرارات التي ينوي إتخاذها على الآخرين قبل أن يتخذها

، فالعلاقات العامة نشاط دائم وإبداع وقدرة على التخيل .

- **القدرة على كسب ثقة الآخرين**: فهناك من تتعامل معهم للولهة الأولى تحس أنهم محل ثقة لدلالات في تصرفاتهم توحي بمدى صدقهم وأمانتهم ونزاهتهم وتقديرهم للآخرين، وذلك لقدرتهم على الإقناع والتأثير.

- **البعد عن الهجومية**: وذلك أن يكون أخصائي العلاقات العامة شخصية سوية طبيعية لا تهاجم الناس دون سبب ولا تستغل الفرص لتعيب وتذكر مساوئ الآخرين فالشخصية المستقرة والمتزنة تخلق انطباع طيب عند الآخرين ﴿...**وفيها رحمة من الله لنت لهم، ولو كنت فظا غليظ القلب لنفضو من حولك...**﴾ (سورة آل عمران،الآية159)

- **الشجاعة :** فقوة الشخصية والشجاعة تمكن الأخصائي من التمسك برأيه وعرض إقتراحه والدفاع عن وجهة نظره ومواجهة المشكلة بكل عزيمة لقول الله تعالى : ﴿...**وشاورهم في الامر فادا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين...**﴾ (سورة آل عمران،الآية159)

- **إتقان إحدى اللغات الأجنبية:** وذلك في المؤسسات التي تتعامل مع الأجانب كثيرا كالفنادق وشركات الطيران وكذا المثقفين العلمانيين لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (**من تعلم لغة قوم آمن شرهم**)

بالإضافة لعدة سمات كالذكاء والكياسة والتكيف والصدق و...الخ، وبصفة عامة كل ماتتميز به الشخصية المحبوبة وكذا المقدرة على الاتصال الجماهيري، وسنحاول سرد بعض الصفات الموجودة في بعض الشخصيات التي إعتمد عليها سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في نشره للدعوة المحمدية وإقناع مجتمع بديانة جديدة وهو الإسلام ومن بينها :

- أبو بكر الصديق ومفتاح شخصيته اللين.
- عمر بن الخطاب ومفتاح شخصيته العدل.
- علي بن أبي طالب ومفتاح شخصيته العلم.
- عثمان بن عفان ومفتاح شخصيته الأثرة.
- أبي ذرة الغفاري ومفتاح شخصيته الزهد.
- خالد بن الوليد ومفتاح شخصيته الشجاعة والفروسية.
- عمر بن عبد العزيز ومفتاح شخصيته التقوى.

II. مقومات مستشار العلاقات العامة :

يعتبر بعض منظري العلاقات العامة أن دور العلاقات العامة إستشاري بالأساس ، فالإستشارة هي عملية إختيارية مؤقتة يقوم بها شخص مؤهل وهو المستشار لصالح شخص أو هيئة تحتاج لتلك الخدمة

وهي الإستشارة الموجهة لحل مشكلة قائمة أو مشكل يتوقع حدوثه .

1. مستشار العلاقات العامة ومعايير إنتقائه :

تلجأ بعض المنشأة الى التعامل مع واحد أو أكثر من المستشارين في مجال العلاقات العامة وتستفيد من خبرتهم واتصالاتهم في وضع سياسة العلاقات العامة وتنظيم الحملات الإعلامية.

الشكل.(01) : يوضح موقع مستشار العلاقات العامة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

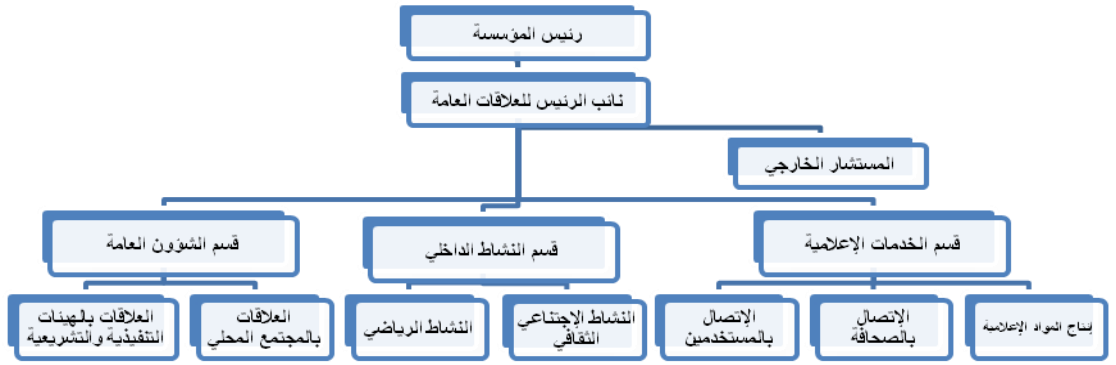

المصدر : أحمد محمد المصري ، 2006 ، ص75 .

✓ **واجبات مستشار العلاقات العامة :**

- مساعدة الإدارة في فتح قنوات الاتصال وسلامة وامتداد بقائها.
- مساعدة الإدارة في وضع أقوى البرامج وأحسنها في ميدان العلاقات العامة
- أن يكون متخصص أو يملك القدرة على السيطرة والتحكم في المشكلة الاتصالية التي يطلب منه التدخل لأجلها حتى يستطيع تعديل مسارها وحلها في الوقت المناسب (أحمد محمد المصري،مرجع سابق،ص83)

✓ **معايير إنتقاء مستشار العلاقات العامة :**

ميادين عمل مستشار العلاقات العامة كثيرة وواسعة لذلك يجب أن يتم التوخي والحذر في عملية الإنتقاء والإختيار وذلك وفق مجموعة من المعايير والتي تضمن الحصول على المهارات والخبرات المناسبة للحصول على المشورة المناسبة وسنحاول تحديد أبرز هذه المعايير.

- أن يكون المستشار معروف في مجال الإستشارة
- أن يكون المستشار من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الإستشارة .
- عدم الإغترار بالمظاهر الخداعة .
- أن تكون التكلفة على قدر الجهد المبذول ويتم تحديد مسؤولية مهامه وأجر المستشار وفقا للطرق التالية :
  - العمل بصفة دائمة لصالح المؤسسة .

- الإستعانة المؤقتة عند الحالات الطارئة .
- العمل وفقا لعقد يحدد المدة وقيمة الأجر

- قدرة المستشار على تحمل مهمات موضوع الإستشارة .
- القدرة على تقديم مشورة قوية ومميزة ، لا تتوفر لدى المؤسسة بالإمكانيات المتاحة.
- القدرة على التعاون مع إدارة العلاقات العامة بالمؤسسة والعمل جنبا إلى جنب معها .
- قدرة المستشار على تجنب الصراعات والخلافات التي قد تنشب مع العاملين في إدارة العلاقات العامة طوال فترة الإستشارة .
- القدرة والتفرغ والإنتضام في متابعة العمل .
- تخصص المستشار في مجالات محددة ، ومدى تخصصه في المجال المطلوب منه تقديم الإستشارة فيها .

(علي عجوة ، مرجع سبق ذكره، ص.ص49-50)

وهذا ما نجده في أغلب الإجهزة الحكومية الجزائرية وهي إحالة إدارة العلاقات العامة إلى مديرية الإستشراف ، وبما أن أغلب الإدارات الجزائرية تجهل مهام ووظائف العلاقات العامة فهي تجسدها في أعمالها لكن دون أن تعي أنها تقوم بمهمة إدارة العلاقات العامة ، فمثلا إدارة الإستشراف تقوم بربط علاقات وطيدة مع الجمهور الخارجي وتعمل جاهدة لكسب وذه وولائه لها وتحاول إصدار نشريات وكتيبات تحاول فيها تعريف الجهاز الحكومي ، كما أنها تستعين بأخصائي كخبير يقوم مقام المستشار وذلك في ضبط الكتيبات وتحسين مظهرها ومحاولة دمج الألوان وواجهة الغلاف كما يتم إستشارته في عدد الصفحات هذا الكتيب أو المجلة كما أنها تحاول ضبط ثمن هذه الخدمة وهذا يقوم مقام الإستشارة المؤقتة التي توكل لإستشاري العلاقات العامة، وهذا كأحد الأمثلة لذلك فإن إستشارة الأخصائيين في العلاقات العامة موجودة في الإدارات الجزائرية لكن ليست مطروحة بنفس التسمية .

2. مزايا وعيوب الاستعانة بمستشار العلاقات العامة :

✓ **مزايا الاستعانة بمستشار العلاقات العامة :**

- القدرة على النظر إلى الأمور بموضوعية تامة دون التأثر بالخلافات الشخصية التي قد تتولد داخل التنظيم الواحد.
- الابتعاد عن المشكلات المتعلقة بالخلافات اليومية التي قد يغرق فيها أخصائي العلاقات العامة.
- الخبرة الواسعة والمهارات المتعددة نظرا لتعامله مع المشكلات المتنوعة.
- زيادة علاقته واتصالاته بوسائل الإعلام والجهات السياسية والتشريعية.
- زيادة مصداقية المستشار لدى الإدارة العليا للمنظمة.
- لا يعتبر المستشار الخارجي عبئا على الميزانية، فهو لا يأخذ راتبا منتظما بل متغيرة طبقا لما يؤديه من خدمة. (علي عجوة(أ)،2004،ص56) .

✓ **عيوب الاستعانة بمستشار العلاقات العامة :**

- عدم التواجد المستمر في المنظمة وعدم ارتياح إدارة الموظفين والعمال بالمنظمة للتعامل معه.

- عدم المعرفة بالأسباب غير المعلنة للمشاكل ذلك لاعتباره شخص غريب .
- التعامل مع أكثر من منظمة في وقت واحد، قد تكون في بعض الأحيان متنافسة .

(المرجع السابق،ص57)

وحتى نزيد من مزايا مستشار العلاقات العامة فهناك مجموعة من الصفات التي ينبغي توافرها في المستشار وهي كثيرة مثل الإلمام بالمهارات العلمية في جميع المجالات والقرب من مصادر المعلومات والعلاقات الواسعة مع مختلف الشرائح وقد يكون على تطلع ببعض خصائص المنظمات المنافسة في السوق والصلة الواسعة بقادة الرأي في المجتمع .

خلاصـة:

تعمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية على تهيئة جماهيرها لتقبل المزيد من الأفكار والآراء الجديدة والتطور معها لدحر قوى التخلف ومسايرة ركب التقدم والحضارة بجميع مقتضيات التنمية الشاملة، ولا يتم هذا التكيف الاجتماعي دون نجاحها في نشاطاتها الأساسية من تنظيم مثالي واتصالات فعالة وتخطيط ناجح وإدارة الأزمات الطارئة وتقويم نهائي لنشاطاتها كأهم النشاطات الأساسية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية وأهم النقاط التي تعمل على الإجابة على التساؤلات المطروحة .

البرلمان والاحزاب السياسية

- **أولا :** الدولة الجزائرية .
- **ثانيا :** الأحزاب السياسية .
- **ثالثا :** تشكيل البرلمان .
- **رابعا :** تفعيل الاداء البرلماني في الجزائر .
- **خامسا :** معوقات العمل البرلماني في الجزائر .

تمهيد :

يساهم البرلمان في كثير من النظم لاسيما الديمقراطية منها في حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع وتحقيق الإستقرار والحفاظ على المصلحة العامة من خلال الرقابة على أعمال الحكومة ومحاربة الفساد بجميع أنواعه ، ولا يتم ذلك معزلة عن نشاط أحزابه السياسية الموالية منها والمعارضة ، والتي بدورها تعتبر المظهر الجوهري للديمقراطية في الفكر السياسي و التي تعني حرية التعبير، حرية التنقل، حرية المراسلات ، حرية تكوين الجمعيات وحرية تكوين النقابات فهي العامل الرئيسي في إيجاد التوافق الإجتماعي والأداة الخاصة في تنوير الشعب وتبصيره ، بل لا معنى للديمقراطية بدون أحزاب ولا وجود علاقات عامة في بيئة غير ديمقراطية ، لذلك سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على البرلمان الجزائري وأحزابه السياسية كآلية من آليات الحفاظ على إستقرار المجتمع الجزائري بإعتبار أعضائه من الشعب ويعمل على خدمة الشعب أي كجمهور للأجهزة الحكومية ويساهم في سن قوانينها التي بدورها تطبق عليه وعلى جميع أفراد الشعب .

أولا : الجمهورية الجزائرية

I. لمحة تاريخية على الدولة الجزائرية :

يرجع أصل تسميت الدولة الجزائرية بالجزائر إلى القرن السادس عشر قبل الميلاد ، فهي جمع لجزيرة، و قد كانت أربع جزر مشرفة على ميناء الجزائر القديم ، فهي دولة يسكنها العرب والأمازيغ التي لا يعرف بالتحديد أصولهم التاريخية غير أنهم من أوائل الشعوب التي استوطنت الجزائر بحيث كان الصيد أهم نشاطاتهم البدائية، ثم الرعي والزراعة، انتظموا في تجمعات قبلية كبيرة، والذين عرفوا عند الرومان باسم "نوميديون" و"موريسكوس."بالإضافة للعديد من الشعوب التي استقرت في الجزائر على مدى ال3000 سنة الأخيرة. كان الفينيقيون والإغريق و الرومان من أهم القادمين الجدد إلى البلاد.
ومع مجيئ العرب في القرن الثامن الميلادي أدخل هؤلاء الاسلام إلى البلاد وعرفت قيام أولى الدول الاسلامية المستقلة ومع ظهور الفاطميين تغير تدفق الفتوحات إلى الخارج ففتح هؤلاء بلاد مصر و الشام والحجاز.

عرفت البلاد نزوح العديد من القبائل العربية (هلال، سليم، بني المعقل)إليها بتشجيع من الفاطميين بحيث سيطر على البلاد العديد من السلالات البربرية (الزيريون والحماديون والموحدون والزيانيون والحفصيون والمرينيون).

أما من حيث نظامها فقد كانت خاضعة لقرطاجة في القرن السابع قبل الميلاد ثم احتلها الرومان سنة 42 ق.م. و وفتحها العرب سنة 682 م. خضعت لحكم الفاطميين وبني عبد الواد والحفصيين. وفي سنة 1518 خضعت لحكم العثمانيين ثم احتلها الفرنسيون سنة 1830 وفي سنة 1954 أعلنت جبهة التحرير الوطنية (FLN) بدأ الثورة الجزائرية ،وبعد أكثر من 7 سنين من المعارك والحروب في الحواضر و الأرياف وتقديم مليون ونصف المليون من الشهداء، (وخمسة ملايين من الشهداء منذ بدء الاستعمار سنة 1830 حتى اندلاع ثورة التحرير) نجح الثوار في إخراج الفرنسيين من البلاد، واستقلت الجزائر سنة 1962 م.

وعلى إثر ذلك تداول عليها العديد من الرؤساء وهم:

✓ **أحمد بن بلة**

ولد الرئيس أحمد بن بلة يوم 25 ديسمبر 1916 بمدينة مغنية، تأثر بعمق بأحداث 8 مايو 1945 ،فانظم إلى الحركة الوطنية باشتراكه في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية حيث انتخب سنة 1947 مستشارا لبلدية مغنية .ليصبح بعدها مسؤولا على المنظمة الخاصة حيث يشارك في عملية مهاجمة مكتب بريد وهران 1949بمعية السيدين حسين آيت أحمد و رابح بطاط.

ألقي عليه القبض سنة 1950 بالعاصمة و حكم عليه بعد سنتين بسبع سنوات سجن. هرب من السجن سنة 1952 ليلتحق في القاهرة بآيت أحمد و محمد خيذر حيث يكون فيما بعد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني .

قبض عليه مرة أخرى سنة 1956 خلال عملية القرصنة الجوية التي نفذها الطيران العسكري الفرنسي ضد الطائرة التي كانت تنقله من المغرب نحو تونس رفقة أربع قادة آخرين لجبهة التحرير الوطني (بوضياف ، بطاط ، آيت أحمد ، لشرف).

أطلق سراحه سنة 1962حيث شارك في مؤتمر طرابلس الذي تمخض عنه خلاف بينه و بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، في 15 سبتمبر 1963 انتخب أول رئيس للجمهورية الجزائرية، في 19 جوان 1965 عزل من طرف مجلس الثور ..

ظل معتقلا إلى غاية 1980 ، و بعد إطلاق سراحه أنشأ بفرنسا الحركة الديمقراطية بالجزائر . التحق نهائيا بالجزائر بتاريخ 29 سبتمبر 1990 .

✓ **هواري بومدين :**

اسمه الحقيقي محمد إبراهيم بوخروبة ، أما "هواري بومدين " فهو اسم اتخذه طيلة الكفاح التحريري، ولد يوم 23 أغسطس 1932 بهيلوبوليس (ولاية قالمة) في المكان المسمى بني عدي، زاول تعليمه باللغة العربية في المدرسة القرآنية و بالفرنسية بالمدرسة الابتدائية بمسقط رأسه ، ابتدأ حياته الثورية بالإنخراط في صفوف حزب الشعب الجزائري ، بعدها زاول دراسته في جامع الزيتونة بتونس وأخيرا بالجامع الأزهر بالقاهرة .

في عام 1955، التحق بالولاية الخامسة بالقطاع الوهراني التي عين على رأسها عام 1957و ذلك قبل أن يتسلم مركز القيادة بوجدة. ثم قام بقيادة العمليات بالغرب و أخيرا قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني. وغداة الاستقلال عين نائبا لرئيس المجلس و وزيرا للدفاع الوطني في الحكومة الأولى للجزائر المستقلة، و في 19 يونيو 1965 قاد عملية عزل الرئيس "بن بلة " و أصبح بعدها رئيسا لمجلس الثورة، و في عام 1968، انتخب رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية أحدث تغييرات كثير حيث أنه في 24 فبراير 1971، قام بتأميم المحروقات و وسائل النقل، وفي في 10 ديسمبر 1976، انتخب رئيسا للجمهورية . توفي الرئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1978.

✓ **رابح بيطاط :**

عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة و العمل و القيادة التاريخية ، من مواليد 19 ديسمبر 1925 بعين الكرمة بالشرق الجزائري، مناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية و عضو في المنظمة السرية، حيث كان عضوا مؤسسا للجنة الثورية للوحدة و العمل، و كان كذلك من بين مجموعة الإثني

وعشرين (22) و مجموعة التسعة (9) قادة التاريخيين الذين أعطوا انطلاقاة الثورة التحريرية. عين بعدها مسؤول عن منطقة الرابعة (الجزائر).
و في 1955 اعتقل من طرف السلطات الاستعمارية بعد الحكم عليه بالسجن المؤبد ليطلق صراحه بعد وقف إطلاق النار في مارس 1962 .

عين في 27 سبتمبر 1962 نائبا لرئيس مجلس أول حكومة جزائرية ليستقيل بعد ذلك بسنة في 10 يوليو 1965 ، عين وزيرا للدولة، بعدها في سنة 1972 عين وزيرا مكلفا بالنقل، ترأس المجلس الشعبي الوطني في مارس 1977، و بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في 28 ديسمبر 1978، تقلد بالنيابة رئاسة الجمهورية لمدة 45 يوم.

قام برئاسة المجلس الشعبي الوطني لمدة أربع فترات تشريعية إلى أن قدم استقالته في 02 أكتوبر 1990، تم تقليده أعلى وسام في الدولة "صدر" بمناسبة الاحتفال بالذكرى السابعة و الثلاثين لعيد الاستقلال في 05 يوليو 1999 و توفي يوم 10 أبريل 2000.

- ✓ **الشاذلي بن جديد**

ولد الرئيس الشادلي بن الجديد يوم 14 أبريل 1929 بقرية بوثلجة (ولاية عنابة) من أسرة متواضعة وإلتحق ابتداءا من عام 1954 بالتنظيم السياسي العسكري لجبهة التحرير الوطني وبعدها بسنة، التحق بجيش التحرير الوطني وفي سنة 1956 عين قائد منطقة، وفي سنة 1957 عين مساعد قائد ناحية، تم ت ترقيته إلى رتبة نقيب في مطلع سنة 1958 مع تقليده رتبة قائد منطقة.
سنة 1961، قام لفترة قصيرة بالقيادة العملية للمنطقة الشمالية وفي 1962، بعد استرجاع الاستقلال الوطني، عين قائدا للناحية العسكرية الخامسة (القطاع القسنطيني برتبة رائد) في سنة 1964 عين على رأس الناحية العسكرية الثانية (القطاع الوهراني) وفي شهر يونيو 1965 كان من بين أعضاء مجلس الثورة المؤسس في 19 يونيو و رقي إلى رتبة عقيد سنة 1969 و في سنة 1978 ، تولى تنسيق شؤون الدفاع الوطني .

وعند انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني في يناير 1979 تم اقتراحه للاطلاع بمهام أمين عام للحزب ثم رشح لرئاسة الجمهورية .

و في 07 فبراير 1979 ، انتخب رئيسا للجمهورية و أعيد انتخابه مرتين في 1984 و 1989 غداة حوادث أكتوبر 1988 نادى بالإصلاحات السياسية التي أفاضت إلى المصادقة على دستور فبراير 1989 و إقرار التعددية السياسية.

وغداة الدور الأول من الانتخابات التشريعية التعددية الأولى التي جرت يوم 26 ديسمبر 1991، استقال من مهامه يوم 11 يناير 1992 .

- ✓ **محمد بوضياف**

ولد محمد بوضياف في 23 يونيو 1919 باولاد ماضي بولاية المسيلة في سنة 1942، اشتغل بمصالح تحصيل الضرائب بجيجل و انضم إلى صفوف حزب الشعب و بعدها اصبح عضوا في المنظمة السرية

في 1950، حوكم غيابيا إذ التحق بفرنسا في 1953 حيث اصبح عضوا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
ساهم في تنظيم ميلاد اللجنة الثورية للوحدة و العمل بعد عودته إلى الجزائر، وكان من بين أعضاء مجموعة الإثني و العشرين (22) المفجرة للثورة التحريرية .

اعتقل في حادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956 من طرف السلطات الاستعمارية التي كانت تقله و رفقائه من المغرب إلى تونس و في سبتمبر 1962، أسس حزب الثورة الاشتراكية في يونيو 1963، تم توقيفه و سجنه في الجنوب الجزائري لمدة ثلاثة أشهر، لينتقل بعدها للمغرب؛ ابتداءا من 1972، عاش متنقلا بين فرنسا و المغرب في إطار نشاطه السياسي إضافة إلى تنشيط مجلة الجريدة، و في سنة 1979، بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، قام بحل حزب الثورة الاشتراكية و تفرغ لأعماله الصناعية إذ كان يسير مصنعا للآجر بالقنيطرة في المملكة المغربية و في يناير 1992، بعد استقالة الرئيس الشادلي بن جديد، استدعته الجزائر لينصب رئيسا لها و في 29 يونيو من نفس السنة اغتيل الرئيس "محمد بوضياف" في مدينة عنابة .

- ✓ **علي كافي:**

ولد علي كافي سنة 1928 بالحروش ولاية سكيكدة ، زاول دراسته بالمدرسة الكتانية بمعية هواري بومدين حيث ناضل في حزب الشعب حيث أصبح مسؤول خلية ثم مسؤول مجموعة وفي عام 1953، عين مدرسا من طرف حزبه في مدرسة حرة بسكيكدة.
وبعد اتصاله بديدوش مراد في أول نوفمبر 1954، ناضل على مستوى مدينة سكيكدة قبل أن يلتحق بجبال الشمال القسنطيني، وشارك في معارك أغسطس 1955 تحت قيادة زيغود يوسف، وفي أغسطس 1956 شارك في مؤتمر الصومام حيث كان عضوا مندوبا عن المنطقة الثانية .

قام بقيادة المنطقة الثانية بين 1957 و 1959، عين بعد الاستقلال سفيرا في تونس ثم مصر و سوريا و لبنان و العراق و إيطاليا، في يناير 1992 ، عين عضوا في المجلس الأعلى للدولة ثم رئيسا له في 02 يوليو ، بعد اغتيال محمد بوضياف .

- ✓ **اليمين زروال**

من مواليد 3 يوليو 1941 بمدينة باتنة ، التحق بجيش التحرير الوطني و عمره لا يتجاوز 16 سنة .
شارك في حرب التحرير بين 1957 و 1962.
تلقى تكوينا عسكريا في الاتحاد السوفيتي ثم في المدرسة الحربية الفرنسية سنة 1974، تقلد عدة مسؤوليات على مستوى الجيش الوطني الشعبي .

اختير قائدا للمدرسة العسكرية بباتنة فالأكاديمية العسكرية بشرشال ثم تولى قيادة النواحي العسكرية السادسة ، الثالثة و الخامسة. و عين بعدها قائدا للقوات البرية بقيادة أركان الجيش الوطني الشعبي . وفي سنة 1989 قدم استقالته للرئيس الشاذلي بن جديد ،و بعدها عين سفيرا في رومانيا سنة 1990 ، غير أنه قدم استقالته عام 1991 .

في 10 يوليو 1993 ، عين وزيرا للدفاع الوطني، في 30 يناير 1994، عين رئيسا للدولة لتسيير شؤون البلاد طوال المرحلة الإنتقالية .يعد أول رئيس للجمهورية انتخب بطريقة ديمقراطية في 16 نوفمبر 1995،و في 11 سبتمبر 1998 أعلن الرئيس زروال إجراء انتخابات رئاسية مسبقة و بها أنهى عهدته بتاريخ 27 أفريل 1999 .

✓ **عبد العزيز بوتفليقة**

ولد عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 2 مارس 1937 و دخل مبكرا الخضم النضالي من أجل القضية الوطنية. ثم التحق، في نهاية دراسته الثانوية، بصفوف جيش التحرير الوطني و هو في التاسعة عشرة من عمره في 1956.

و كان له أن أنيط بمهمتين، بصفة مراقب عام للولاية الخامسة، أولاهما سنة 1957، و الثانية سنة 1958، وبعدئذ مارس مأمورياته، ضابطا في المنطقتين الرابعة و السابعة بالولاية الخامسة. ألحق، على التوالي، بهيئة قيادة العمليات العسكرية بالغرب، و بعدها، بهيئة قيادة الأركان بالغرب ثم لدى هيئة قيادة الأركان العامة، و ذلك قبل أن يوفد، عام 1960، إلى حدود البلاد الجنوبية لقيادة " جبهة المالي" التي جاء إنشاؤها لإحباط مساعي النظام الاستعماري الذي كان مرامه أن يسوم البلاد بالتقسيم. و من ثمة أصبح الرائد عبد العزيز بوتفليقة يعرف باسم "عبد القادر المالي ".

و في عام 1961، انتقل عبد العزيز بوتفليقة سريا إلى فرنسا ، و ذلك في إطار مهمة الاتصال بزعماء الثورة التاريخيين المعتقلين بمدينة (أولنوا) في 1962، تقلد عبد العزيز بوتفليقة العضوية في أول مجلس تأسيسي وطني، ثم ولي، وهو في الخامسة و العشرين من عمره، وزيرا للشباب و السياحة في أول حكومة جزائرية بعد الإستقلال .وفي سنة 1963، تقلد العضوية في المجلس التشريعي قبل أن يعين وزيرا للخارجية في نفس السنة

II. مقومات الدولة الجزائرية :

الموقع : تقع الدولة الجزائرية في شمال القارة الأفريقية، يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط، وغربا المغرب وشرقا ليبيا وفي الجنوب الغربي موريتانيا و مالي وفي الجنوب الشرقي النيجر وفي الشمال الشرقي تونس .

المساحة : تتربع الجزائر على مساحة 2.381.741 كلم² من حيث مساحتها فهي ثاني أكبر بلد أفريقي بعد السودان والحادي عشر في العالم.

المناخ : متوسطي معتدل شمالاً، صحراوي حار وجاف في الداخل والجنوب وهناك تفاوت كبير في درجات الحرارة ومعدّل الحرارة في حين يسود الجزء الشمالي من الجزائر مناخ البحر الأبيض المتوسط. بينما تتميز الجهات الجنوبية بمناخها الصحراوي الجاف.

أرض الجزائر عبارة عن صحراء واسعة، وثمة أربع أنواع من التضاريس متباينة من ناحية الامتداد و التي تتابع من الشمال إلى الجنوب وثمة سهل ساحلي في الشمال على امتداد المتوسط ، تمتد الصحراء الجزائرية التي تمثل لوحدها أكثر من 80 %من المساحة الكلية للجزائر. تتمثل الصحراء في عدة هضاب صخرية و سهول حجرية.

النظام الرسمي: في الجزائر نظام ذو طابع ديموقراطي، تم منذ 1990 م، إقرار التعددية الحزبية. رئيس الجمهورية هو أعلى سلطة في الدولة، يتم انتخابه عن طريق الاقتراع العام لعهدة واحدة مدتها 5 سنوات، يمكن أن تتجدد مرة واحدة فقط (حسب الدستور الحالي)، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الحكومة ، والذي يقوم بدوره بتعيين مجلس الوزراء.

بعد استقلال الجزائر في بداية الستينيات قامت بمساندة العديد من الحركات التحررية في العالم، فأصبحت من أقطاب حركة عدم الانحياز. رغم القواسم التاريخية والثقافية المشتركة للشعبين الجزائري والمغربي، اتسمت علاقات البلدين بالتوتر، وهذا منذ السنوات الأولى لاستقلال الجزائر. ترجع أحد الأسباب الأولى لهذه التوترات إلى مطالبة المغرب بجزء من التراب الجزائري الواقع في شرق المملكة أو ما يعرف بمنطقة تندوف، مما أدى إلى اندلاع نزاع مسلح سنة 1963 م، بعدها بسنوات أعلنت الجزائر مساندتها لحركة بوليزاريو الصحراوية، والتي تهدف إلى استقلال الصحراء الغربية. استعادت العلاقات الثنائية نوعا من الحيوية في أواخر الثمانينيات، فتم الإعلان عن ميلاد اتحاد المغرب العربي، إلا أن القرارات السياسية التي تم اتخاذها بقيت تراوح مكانها. بعد اندلاع أحداث العنف في الجزائر في التسعينيات اتهمت الأخيرة المغرب بتقديم يد العون لبعض الجماعات المسلحة، وبعدها أعلنت الجزائر إغلاق حدودها مع المغرب ردا على فرض المغرب التاشيرة على الجزائر ينبعد احداث الدار البيضاء استمرت أحداث العنف في الجزائر حتى 1999 تاريخ انتخاب بوتفليقة.

الاقتصاد : يشكل قطاع المحروقات الركيزة الأساسية لاقتصاد البلاد، يمثل حوالي 60% من الميزانية العامة ، و 30 من الناتج الإجمالي المحلي ، 95 من إجمالي الصادرات. تملك الجزائر خامس احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي ، وتحتل المرتبة الثانية في قائمة مصدري الغاز الطبيعي في العالم ، والرابعة عشر (14) في تصدير البترول.

ارتفعت المؤشرات الاقتصادية في الجزائر في النصف الثاني من سنوات التسعينيات ، ويرجع ذلك إلى دعم البنك الدولي لسياسة الإصلاحات وعملية إعادة جدولة الديون التي أقرها نادي باريس.

اللّغة الرسمية : هي العربية، ويتحدث حوالي 70% من الجزائريين باللّهجة الجزائرية أو الدارجة، وتختلف هذه اللّهجة نظرا لاتساع رقعة البلاد ، فيستعمل سكان العاصمة والمدن الكبرى لهجة تختلط فيها العربية بالفرنسية بنسبة كبيرة ، فيما يحافظ سكان المناطق الداخلية والصحراء على لهجتهم العربية الأصيلة ، كما يتكلم باقي السكان (30% على الأقل) لهجات بربرية متعددة ، و يتركز أهلها في منطقة القبائل (اللهجة القبائلية) والأوراس (الشاوية) في الشمال الشرقي وادي ميزاب (المزابية) وتمنراست (الطرقية لغة الطوارق) في الجنوب، بالإضافة إلى مجموعات صغيرة في مناطق متفرقة من البلاد. ويجيد غالبية البربر التحدث باللغة العربية، بالإضافة إلى اللغة الفرنسية (أهل القبائل بالخصوص.(إلى جانب اللغة العربية يتم تداول اللغة الفرنسية بشكل واسع في الإدارات العمومية والهيئات الحكومية ، وهذا راجع لسيطرة الجيل القديم (الجيل الذي تعلم في عهد الاحتلال الفرنسي) على المناصب الحساسة في الدولة وهيئاتها، كما تم إعلان اللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية في دستور فيفري 2016.

مذاهب الدينية : يعتنق أغلب الجزائريين الدين الإسلامي مع وجود أقليات صغيرة جدا من أديان أخرى

- **الإسلام** : يشكل الإسلام حوالي 99 % من بين حوالي 33.5 مليون عدد السكان الإجمالي للبلد
- **المسيحية :** هناك أقليات مسيحية (كاثوليكوبروتستانت)ويجهل العدد الحقيقي الذي وصلت إليه نسبتهم.
- **الكاثوليك** أغلبيتهم الساحقة هم من اصول أوروبية لاسيما الفرنسيين ،أما البروتستانت فغالبيتهم من الجزائريين الأصليين واتباعهم لهذه الديانة حديث العهد نظرا للتبشير الذي انتشر في البلاد خاصة في التسعينات من القرن ال 20 ويتركز تواجدهم في العديد من المدن وخاصة منها منطقة القبائل التي يقال بأن نصف البروتستانت من تلك المنطقة.
- **اليهودية :** لم يبقى في الجزائر سوى عدد قليل جدا من اليهود فحسب بعض المصادر أن عددهم يتراوح بين 50 و 100 يهوديا في كامل التراب الوطني يتواجدون بالأخص في العاصمة والبليدة
- **البوذية :** صار في الأعوام الأخيرة وجودا للبوذية في الجزائر بسبب العمالة الصينية ويجهل عددهم بالتحديد لكن هناك من يقول أن نسبة لا باس بها من الصينيين البوذيين اعتنقت الإسلام حتى يمكنهم ذلك من الزواج بجزائريات مسلمات.
- **المذهب المالكي :** الأغلبية الساحقة من المسلمين في الجزائر هم أصحاب المذهب السني كما تتبع الدولة المذهب المالكي مع وجود بعض المناطق في البلاد لاسيما في المناطق الغربية والصحراوية من أتباع الطرق الصوفية لكن يجهل نسبة متبعي هذه الطرق لكنها في كل الأحوال لا تتعدى نسبا قليلة.
- **المذهب الإباضي :** يتبع هذا المذهب بنو ميزاب وهم من الأمازيغ المنتشرين في شتى أنحاء البلاد ويتواجدون بشكل مكثف في مدينة غرداية في منطقة شمال الصحراء ولا يوجد إحصاء حقيقي عن عدد متبعي هذا المذهب لكن عددهم يقدر بحوالي ال 500000 شخص (نصف مليون)
- **الشيعة الإمامية :** لم تكن الشيعة الإمامية في فترة سابقة من المكونات المذهبية للجزائر لكن نظرا لحملة التشييع التي انتقلت إلى العديد من البلدان الإسلامية صار لهم تواجد في الجزائر لكن عددهم لا يبعد كثيرا عن ال 300 شخص في كامل التراب الوطني.

ثانيا: الأحزاب السياسية

تمثل الأحزاب السياسية أحد أهم مظاهر ومقومات الحياة السياسية في الدولة وفي المجتمعات البشرية ، والتي بدورها تأثر على الحياة الإجتماعية وذلك من خلال ما تتبناه من مبادئ وأهداف تسعى لتحقيقها ، لذلك تتضارب الآراء حول ظاهرة تعدد الأحزاب السياسية بإعتبارها حق مضمون في الجزائر(*): فمنها من القائل بأنها ثمرة التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر1988 ومنها من يرى أنها وليدة الأزمات التي عاشتها العشائر عشية الإستقلالها وبين هذا وذاك سنحاول تصنيفها وإبراز وظائفها بالنسبة للمجتمع الجزائري .

I. تعريف الأحزاب السياسية وتصنيفاتها :

1. تعريف الاحزاب السياسية:

حزب يعني الطائفة ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا,والاحزاب تعني ايضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الانبياء ومن هنا نرى أن كلمة حزب تعني الجمع بين الناس وهو ما يدل على شئ ما.(ناجي عبد النور،2006، ص26)

وفي لسان العرب لابن منظور: الحزب جماعة الناس و الجمع احزاب وحزب الرجل اصحابه و جنوده اللذين على رأيه.(ديندار شفيق الدوسكي،2009،ص10)

أما كلمة سياسي مأحوذة من كلمة سياسة والسياسة تغير القيام بشؤون الرغبة و استخدام العرب لفظ السياسة للرشد و الهداية التي تشمل أنظمة الدولة وقانونها الأساسي ونظام الحكم فيها فهي تعني السلطة

يعرف إيهاب زكي سلام الحزب السياسي انه "مجموعة منظمة تهدف الى المشاركة في وظائف المؤسسات للوصول الى السلطة وجعل افكارها ومصالحها الشخصية متميزة.(ايهاب زكي سلام ،1983،ص262). وهو مركزا على الوظائف التي يقوم بها الحزب

أما الدكتور رمزي طه الشاعر فانه يعرف الحزب السياسي بأنه "جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم وسيادتهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها.(رمزي طه الشاعر،1979،ص104).

اما "فرانسوا بوريلا" (Francoi Borella) ثلاثة عناصر لابد من وجودها في كل حزب سياسي وهي:

- مجموعة منظمة من الافراد قادرة على التعبير عن مطالبهم
- وجود مجموعة اقتراحات تمس سياسة الحكومة
- وجود نشاط يهدف الى السيطرة على السلطة و ممارستها.

(françois borella،1981،p16)

(*) نص المادة 42 من الدستور الجزائري 1996: حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة، و في ظل احترام أحكام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، و لا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة.

* يُحظَر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية.

* لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما.

* تحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب قانون.

وهنا يركز الكاتب يركز على الجانب العلمي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب للوصول الى السلطة والمشاركة في صنع القرار فهو له فكر ليبرالي، كما أن "جورج بيردو" (G.Burdeau) فيعرف الحزب السياسي بقوله « هو كل تجمع بين اشخاص يؤمنون ببعض الافكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها وذلك بجمع اكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول الى السلطة، او على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة».(امين البار،1997،ص16)
أما الدكتورة "سعاد الشرقاوي" فتعرف الحزب بأنه « تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي ويسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول الى السلطة وممارستها من اجل تنفيذ سياسة محددة» (سعاد الشرقاوي،1982،ص200).
وهنا الدكتورة تركز على الجانب التنظيم اكثر من اي شيئ ، ويقول السيد خليل في كتابه «الحزب عبارة عن مجموعة من الافراد في تنظيم بغرض تحقيق اهداف معينة عن طريق استعمال حقوقهم السياسية» (بلقيس احمد منصور،2004،ص15).
كما يعرف الحزب أنه «تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي». (طارق فتح الله خضر،1986،ص40). وهو فكر ماركسي متزمت.
لقد تعددت التعاريف بين علماء الفكر السياسي و الاجتماعي و القانوني للاحزاب السياسية ويرجع هذا التعدد الى اختلاف الايديولجيات والى تطور النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه، والى الزاوية التي يركز عليها.
ومنه فانا نعتبر ان الحزب السياسي عبارة عن تنظيم رسمي يظم مجموعة من الافراد يحملون طموحات وآمال و رئ سياسية موحدة ولهم نفس الإديولوجيات والافكار ويعملون بشكل متكامل من أجل الوصول إلى السلطة وممارستها بطريقة مشروعة لتحقيق المبادئ والأهداف المتفق عليها

2. تصنيف الأحزاب السياسية:

نظرا لإختلاف معايير التصنيف يصعب إيجاد تصنيفات موحدة لتقسيم الأحزاب السياسية، وهذا راجع إلى اختلافات في طبيعة الحزب وتنظيمه وأهدافه ويرجع ذلك إلى اختلافات في الأنظمة السياسية المتنوعة ،وسوف نتطرق لبعض هذه التصنيفات:
فمن أوائل المحاولات المهمة والتي بذلت لتصنيف الأحزاب السياسية "موريس دوفرجيه "(Miurice Duvergu) حيث صنفه إلى مايلي :

أ. أحزاب العقيدة : والتي تركز على عقيدة موحدة تقدم تفسيرا متكاملا ومعقولا للواقع الإجتماعي وتضع تصورا محددا للمجتمع المنشود والأفراد ينظمون هذا النوع من الأحزاب ويلتفون حوله بسبب التصديق والإيمان بأفكار العقيدة والتي تتجسد بوضوح في برامج الحزب وتكون بمثابة المحرك لنشاطات ومحددة لسياساته ومواقفه، وهذه الأحزاب قد تنظم صفوة وذلك للمحيط الإجتماعي والسياسي والإقتصادي الذي توجد فيه ، كما تميل هذه الأحزاب إلى الإنفراد بالسلطة كي يتسنى لها تطبيق عقيدتها مثل أحزاب الإخوان المسلمين في مصر والدول العربية ومثل الأحزاب الشيوعية في الإتحاد السوفياتي (نظام بركات،1999،ص.ص236-240) .

ب. الأحزاب العملية : وهي أحزاب البرامج كما يسميها البعض فليس لها إرتباط بعقيدة وليست ثابتة في مواقفها وسياساتها العامة فقد تتغير من فترة إلى فترة تماشيا مع الظروف المتغيرة ولها القدرة على

التكيف مع الظروف المحيطة بها كما أنها تتأثر بنوعية وإتجاهات القيادات التي تسيطر عليها (المرجع السابق،ص241).
فهي تتسم بالمرونة ولا تتمسك بعقيدة جامدة تقيد حركاتها

ج. أحزاب المصالح : توجد هذه الأحزاب في نظام تعدد الأحزاب ، وقد توجد كأحزاب صغيرة في نظام الحزبين ، وهي تمثل مصالح محددة لجماعة كبيرة منظمة من الأفراد الذين يصرون على تحقيق أهدافهم وخدمة مصالحهم من خلال المشاركة المباشرة في الحكومة (عبد النور سيد،دس، ص.ص148-149).

كما صنفها نفس العالم "الموريس دوفرجيه" تصنيف كلاسيكي إلى :

أ. أحزاب الإطارات :وهي بدورها تنقسم إلى نوعين أحزاب الإطارات التقليدية وتظم صفوفها الطبقات البرجوازية التي كانت موجودة في القرن التاسع عشر والتي تعرف في عصرنا الحاضر بأحزاب المحافضين والأحرار وتضم هذه الأخيرة بعض الشخصيات المرموقة والمؤثرة ، كما تمتاز بمرونة التنظيم وهشاشة الإنضباط وبفقدان الصلة بالناخبين إلا في المراحل الإنتخابية وبواسطة لجان تتمتع بحرية الحركة والإستقلالية .

ب. أحزاب الجماهير : نشأ هذا النوع بفضل حق الإنتخاب العام المباشر والسري ، وبدأ بنائه التنظيمي في القرن العشرين وتسعى هذه الأحزاب إلى ضم أكبر عدد من الناس للمشاركة عن طريق الإنتساب والانضمام ، ويتم تحديد سياسة الحزب في مؤتمرات دورية وتأخذ الأحزاب الجماهيرية ثلاثة أشكال .

كما اقترح عالم السياسة "جون شارلو" تصنيف ثلاثي جديد يأخذ بعين الاعتبار، ليس الإيديولوجية والتنظيم الظاهري للحزب، ولكن بالأخص أهداف الحزب وإستراتيجيته، ويميز هذا التصنيف بين أحزاب الأعيان، أحزاب المناضلين، أحزاب التجمع وهم:

-**أحزاب الأعيان:** تشبه أحزاب الأطر، تظم شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية و اقتصادية تتمتع بثروة تؤهلها لتمويل المعركة الانتخابية لمرشحي الحزب وهو شبيه بحزب الإطارات

-**أحزاب المناضلين:** تقوم بإعطاء اهتمام أكبر للمنتسبين في صفوفها، والذين يدفعون اشتراكا ويبذلون نشاطا لمصلحة الحزب، وهؤلاء المناضلين يمارسون تأثيرا كبيرا في نجاح الحزب واتخاذ قراراته .

-**أحزاب التجمع:** تهتم بالناخبين الذين يناصرون الحزب في المعركة الانتخابية، فهذه الأحزاب غير طبقية و تهدف إلى تعبئة الناخبين من أصول اجتماعية ومهنية وعرقية مختلفة، وقد تسمى بأحزاب الناخبين وهي أحزاب شعبية وجماهيرية ، فهي أحزاب شبيهة إلى حد ما بالحزب الجماهيري

(محمد السويدي ،1999،ص103).

كما هناك تصنيف آخر الأحزاب السياسية العربية التي تعتمد على معايير إيديولوجية وشكل العضوية وطبيعة القوى المؤيدة ودرجة المؤسسية وأساليب العمل و هي:

- **أحزاب الأشخاص:** تدعو إلى التغيير المعتدل و تقبل المنافسة، يتم تجنيد قيادتها من أبناء الطبقة العليا من ملاك الأراضي الزراعية، كبار التجار، شعبيتها محدودة، قليلة الانتشار على مستوى الطبقة الوسطى، تعتمد على أسلوب الحوار والخطابة.

- **أحزاب الكوادر:** ظهرت لتعارض النظام القائم، اتسمت إيديولوجيتها بالثورة، ورفضت المنافسة الحزبية، تجند نخبتها من المثقفين والموظفين.

- **أحزاب الحركة الوطنية:** ظهرت كرد فعل على الاحتلال، كان هدفها الاستقلال، انتشرت في الريف أكثر من الحضر وكان للشخصية الكاريزمية دورا هاما في إطارها .

- **أحزاب النظام الحاكم:** كونتها النظم العسكرية في عقدي الخمسينيات والستينيات عندما شعرت بحاجتها إلى قاعدة شعبية منظمة، و بحكم نشأتها ارتبطت بالنظام و عارضت المنافسة الحزبية.

- **الحركات الدينية**: ظهرت في العشرينيات لتكون أوائل التنظيمات ذات القاعدة الجماهيرية العريضة ثم انتشرت في السبعينيات، تدعو إيديولوجيتها إلى التغيير الثوري السريع وتتصدى للنظام ولا تتحمس للمنافسة الحزبية.

II. وظائف الأحزاب السياسية :

يوجد بعض التمايزات و الاختلافات في الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث مقارنة بالوظائف التقليدية التي تؤديها الأحزاب في النظم الديمقراطية المستقرة في الغرب و التي تتمثل في تجميع المصالح و التعبير عنها و المشاركة في صنع القرارات و السياسات و مراقبة تنفيذها للحكم الراشد، و تجنيد الكوادر السياسية للمناصب الحكومية، و تنظيم العلاقة بين الحاكم و المحكوم أو بين المجتمع و الدولة، و تحقيق التوافق داخل المجتمع من خلال إشباع مطالب الجماعات و التوفيق بينها والمساهمة في التنشئة السياسية، أما فيما يخص الوظائف الموكلة للأحزاب السياسية في دول العالم الثالث خمس وظائف سواء كانت أحزاب موالية أو معارضة والجزائر أحدهم وهي كالتالي:

1. وظيفة التعبئة السياسية

تعني التعبئة حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي ، من قبل المواطنين وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها، وظيفة أحادية الاتجاه ، بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين وليس العكس ،كما أنها تلعب دور الوسيط .

وبالرغم من أن البعض يربط بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي، من حيث كونه ديمقراطيا أو شموليا أو سلطويا، إلا أن الاتجاه العام هو قيام النظم السياسية الديمقراطية أيضاً بأداء تلك الوظيفة ،وتتطلع وهي في مرحلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، إلى قيام الأحزاب بلعب دور فاعل لحشد التأييد لسياستها الداخلية والخارجية .

وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لآخر في النظم التعددية المقيدة ، كما أنها تختلف داخل نفس النظام السياسي المقيد وفقا لطبيعة المرحلة التي يمر بها ، متأثرا دون شك بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة به والنظم السياسية تسعى دائما لتجديد سياساتها نتيجة لطبائع الأمور التي تتسم بالتبدل المستمر للأفكار والإيديولوجيات وهذا التغير بشكل عام يحمل قيما ومبادئ تسعى النظم

السياسية القائمة إلى ترسيخها ، عبر تبادل الحوار الديمقراطي المفتوح بين الحكومة والمواطنين إذا كانت نظماً ديمقراطية وتسعى لإيصالها عبر وسائل غرس القيم السياسية في النظم السياسية الشمولية والسلطوية، وفي جميع الأحوال تلعب الأحزاب دورا مهماً في أداء هذا الوظيفة

وظيفة دعم الشرعية

تعرف الشرعية بأنها ، مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي ، وخضوعهم له طواعية ، لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة . ويعتبر الإنجاز والفاعلية والدين والكارزما والتقاليد والإيديولوجية ، ضمن المصادر الرئيسية للشرعية في النظم السياسية المختلفة . على أن الديمقراطية تعد المصدر الأقوى للشرعية في النظم السياسية في عالم اليوم . وهناك العديد من الوسائل التي تهدف إلى دعم الشرعية . وتلعب الأحزاب وغيرها من المؤسسات دورا بارزا في هذا المضمار . وتتميز الأحزاب عن تلك الوسائل ، بأنها ليست فقط من وسائل دعم الشرعية ، بل أنها في النظم السياسية المقيدة تسعى إلى أن يكون تطور أحوالها وأوضاعها وإيديولوجياتها هي نفسها مصدرا للشرعية .

والحديث عن علاقة الأحزاب بالشرعية الديمقراطية ، يفترض أن الأحزاب تتضمن هياكل منتخبة من بين كل أعضائها ، وتستمد الأحزاب الحاكمة شرعيتها من تلك الانتخابات ومن تداول السلطة داخلها ، ربما قبل الانتخابات العامة التي تأتي بها إلى السلطة ، إضافة إلى تطلعها باستمرار إلى التنظيم الجيد ، ووجود دورة للمعلومات داخلها .

3. وظيفة التجنيد السياسي

يعرف التجنيد السياسي بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد . وتختلف النظم السياسية في وسائل التجنيد السياسي للنخبة ، فالنظم التقليدية والأوتوقراطية يعتمد التجنيد بها بشكل عام على معيار المحسوبية أو الوراثة ..الخ . أما في النظم التعددية المقيدة ، فإنها تسعى – دون أن تنجح في كثير من الأحيان- لأن تكون أداء تلك الوظيفة بها يماثل أدائها في النظم الأكثر رقيا وتقدما ، فيكون هناك ميكانزمات محددة للتجنيد . ويفترض أن تكون الأحزاب في هذه النظم أحد وسائل التجنيد السياسي، وهي تؤدي تلك الوظيفة ليس فقط بالنسبة إلى أعضائها بل وأيضا بالنسبة إلى العامة . فمن خلال المناقشات الحزبية ، والانتخابات داخل هياكل وأبنية الأحزاب، والتدريب على ممارسة التفاعل الداخلي ، وبين الأحزاب بعضها البعض ، والانغماس في اللجان والمؤتمرات الحزبية ، تتم المساهمة في توزيع الأدوار القيادية على الأعضاء ، ومن ثم تتم عملية التجنيد بشكل غير مباشر .

ويتسم أداء الأحزاب في النظم التعددية المقيدة لوظيفة التجنيد السياسي ببعض القيود ، إذ أن أعضاء الأحزاب لم يكن قد خرجوا بعد من الميراث الثقافي السلطوي ، الذي خلفته تجربة التنظيم الواحد ، والذي كان الحزب فيه مجرد أداه للتعبئة لكسب الشرعية للنظام السياسي .

4. الوظيفة التنموية

تتمثل تلك الوظيفة في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع ، الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية ، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية المقيدة .

وقد طرحت العديد من الأدبيات المتخصصة في دراسة الأحزاب السياسية، مسألة وجود الأحزاب ،وكيف أنها تلعب دوراً فاعلاً في عملية التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات ، وكذلك دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني ممثلاً في مؤسسات عديدة كالنقابات المهنية والعمالية ، وتقديم الخدمات

بشكل مباشر للمواطنين من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم . ناهيك عن قيام الأحزاب بلعب دور مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمانات ، خاصة في عمليتي التشريع والرقابة .

5. وظيفة الاندماج القومي

تنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في البلدان النامية حيث تبرز المشكلات القومية والعرقية والدينية والنوعية وغيرها في ظل ميراث قوى من انتهاكات حقوق الإنسان حيث أن عملية التكامل القوي ترتبط بهدف أكبر وهو بناء الأمة من ناحية وبناء الدولة من ناحية ثانية ، بحيث يتجه الولاء الأعلى للمواطنين وليس لأعلى كيانات الدولة

(على الدين هلال الدسوقي،1999،ص.ص183-184)

من أسس تقييم الحزب السياسي هومدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة المنوطة به التي يقوم بها في ظل البيئة التي ينشأ فيها والتي يعبر من خلالها عن جملة من المصالح في المجتمع ، وهو في هذا الشأن يسعى إلى تمثيل تلك المصالح في البيئة الخارجية ، الأمر الذي يعرف في أدبيات النظم السياسية بتجميع المصالح والتعبير عنها .

ثالثا: تشكيل البرلمان الجزائري

قبل التطرق لتشكيلة البرلمان سنقدم بعض التعريفات للبرلمان ، فهو مجلس النواب في النظام الرأسي الأمريكي او مجلس الشعب بانه هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية، ويكون مختصا حسب الاصل بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقا لمبدا الفصل بين السلطات.

(www.wikipédia.org/wiki /05-06-2016 /11h25m)

وتختلف بعض التسميات للبرلمان فهو في النظام الامريكي بالكونغرس le congress والذي يتالف من مجلس النواب(house of representatives) ومجلس الشيوخ(le sénat) اما في النظام الشبه رئاسي الفرنسي فهو يتالف من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ اما في النظام المجلس السويسري فهو يتالف من المجلس الوطني ومجلس المقاطعات (conseil des états. Le conseil national le)

تعريف البرلمان: هو هيئة تشريعية مركزية ينتخب اغلب اعضائه لمدة محددة والذي يتكون من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة وذلك بغرض مزاولة مهامه التشريعية

فالأنظمة السياسية تختلف فيما بينها من حيث تكوين برلمانها , فقد يتكون من مجلس واحد أو من مجلسين يختص بالوظيفة التشريعية كما هو الحال في الدولة الجزائرية حسب ما أقرته المادة 98 من دستور 1996 (*) هنا حدد الدستور الجزائري المجلس الشعبي الوطني كغرفة أولى ومجلس الأمة كغرفة ثانية اللذان لهما حق إعداد القوانين وعرضها على النواب للتصويت عليها فان حصلت على الأغلبية أرسلت إلى رئيس الجمهورية لإصدارها ونشرها والسهر على تطبيقها.

(*) والتي نصت على أنه يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وله السيادة في اعداد القانون والتصويت عليه

يمثل البرلمان السلطة التشريعية في الجزائر، وينقسم بحسب التعديل الدستوري لسنة 1996 إلى غرفتين : المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة .ويضم المجلس الشعبي الوطني 462 مقعدا. ومقياس التمثيل المعتمد في المجلس الشعبي الوطني هو مقعد واحد لكل 80 ألف نسمة يضاف إليه مقعد واحد لكل شريحة متبقية يزيد عددها على 40 ألف نسمة. ولا يمكن أن يقل عدد المقاعد عن أربعة في الولايات التي لم تبلغ كثافتها السكانية 350 ألف نسمة في حين يضم مجلس الأمة144 مقعدا ،وسنحاول التسليط الضوء في كل منهما على حدى مستنيدين في معلوماتنا على المواقع الإلكترونية لكل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة .

I. المجلس الشعبي الوطني :

وهو الغرفة السفلى كما يسمى بمجلس النواب وهو الغرفة الأولى في البرلمان وينتخب أعضاؤه بالاقتراع العام والمباشر والسري لمدة 5 سنوات , كما جاء ذلك في المادة 101 و 102 من دستور 1996. وتم تشكيله من خلال إجراء أول انتخابات تشريعية في الجزائر بتاريخ 20سبتمبر1962 ، أي غداة الاستقلال الوطني بأشهر قلائل. وكانت الغاية من إنشاء المجلس المنتخب لعهدة مدتها سنة واحدة، إنما هي سنّ القانون الأساسي للبلاد، كما فقد سمح ذلك بإصدار دستور 10سبتمبر 1963 الذي كرس على الخصوص مبدأ أحادية الغرفة بالنسبة للبرلمان الجزائري، وبعد ذلك مددت عهدة هذا المجلس بسنة واحدة وفقا للمادة 77 من ذات الدستور. وقد أدى لجوء رئيس الجمهورية بتاريخ 3أكتوبر 1963 ، لممارسة كامل سلطاته طبقا للمادة 59 من الدستور إلى تجميد نشاطات هذا المجلس الوطني. ومن سنة 1965 إلى 1976، تأسس على هرم الدولة مجلس للثورة أصبح هو المؤتمن على السلطة السيادية، بحيث شهدت الساحة الوطنية في إطار استكمال مؤسسات الدولة الجزائرية صدور دستور جديد تأسست بموجبه(المادة 126) غرفة واحدة تحت تسمية المجلس الشعبي الوطني أنيطت به السلطة التشريعية. وقد انتخب هذا المجلس بتاريخ 25 فيفري 1977 لعهدة مدتها خمس (05) سنوات، وتجدد بانتظام سنتي 1982 و1987، ومنه أبقي التعديل الدستوري ليوم 28 فيفري 1989 على مبدأ أحادية الغرفة من خلال الحفاظ على المجلس الشعبي الوطني، ولو أنه كرس من جهة أخرى، مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وقد أدت استقالة رئيس الجمهورية إلى توقيف عملية تجديد تشكيلة المجلس التي انتهت عهدتها، وترتب عن ذلك حالة فراغ قانوني أدى إلى تنصيب هياكل انتقالية (المجلس الأعلى للدولة والمجلس الاستشاري الوطني ثم المجلس الوطني الانتقالي)، وذلك إلى غاية إجراء التعديل الدستوري بتاريخ 28نوفمبر 1996 الذي أدخل تغييرات على الواجهة المؤسساتية الجزائرية بإحداث برلمان ثنائي الغرفة ، يتكون من المجلس الشعبي الوطني والذي يتكون من 389عضوا ومجلس الأمة والذي يتكون من 144 عضوا. وقد انتخبت هاتان المؤسستان يوم 5 يونيو 1997 وتشكلان اليوم أول برلمان تعددي للجزائر المستقلة.

يتكون المجلس الشعبي الوطني من 462 نائبا يتم اختيارهم عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر وذلك بعد توفر الشروط في المترشح التي نصت عليها المادة 5 من قانون الانتخابات , ويتم تقديم كل قائمة مترشحين اما تحت رعاية حزب سياسي أو أكثر و إما كقائمة مترشحين أحرار على أن يدعمها على الأقل 400 توقيع من ناخبي الدائرة الانتخابية المعينة . وتجري الانتخابات في ظرف ثلاثة أشهر السابقة الانقضاء المدة النيابية الجارية ومن خلال المدة النيابية يجتمع المجلس الشعبي الوطني في دورتين عاديتين كل سنة مدة كل دورة أربعة أشهر على الأكثر.

ويقوم المجلس الشعبي الوطني بمهامه من خلال هياكله المتمثلة في رئيس المجلس ويتم انتخابه من بين زملائه على أساس الاقتراع السري كما نصت عليه المادة 114من دستور 96 ومكتب المجلس ويتألف هذا المكتب من رئيسي وثمانية نواب ينتخبون لمدة سنة قابلة للتجديد ويعمل على تنظيم سير الجلسات ولجانه الدائمة وهي الهيئة القاعدية في المجلس الشعبي الوطني وتنقسم الى لجان دائمة و أخرى خاصة :

أ-**اللجان الدائمة** : وعددها أثني عشر (12) لجنة ولكل لجنة اختصاصات معينة وتشكلت هذه اللجان طبقا للمادة 107 من الدستور متكونة من 20 إلى 30 عضوا وانتخبت كل لجنة مكتبها المتكون من رئيس ونائب له ومقرر ونجد اللجان الدائمة للمجلس الشعبي الوطني وفقا للنظام الداخلي وتتكون من

1. لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات.
2. لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية.
3. لجنة الدفاع الوطني.
4. لجنة المالية والميزانية.
5. لجنة الشؤون الإقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط.
6. لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية.
7. لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة.
8. لجنة الثقافة والإتصال والسياحة.
9. لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتكوين المهني.
10. لجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية.
11. لجنة النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.
12. لجنة الشباب والرياضة والنشاط الجمعوي.

ب-**اللجنـــة الخاصـــة** : وتنشأ عند الضرورة حيث يكون ذلك بناءا على لائحة يصادق عليها المجلس ، وهي لجنة أقرها المجلس الشعبي الوطني من أجل انشاء لجان التنسيق مؤقتة للنظر في مسائل التي يعود اختصاصها للجان المختلفة ويكون هذا الانشاء من قبل مكتب المجلس وهذه اللجان تقوم بدراسة وإبداء الرأي في موضوعات متخصصة تتطلب دراسة معمقة من قبل النواب المختصين .

ج- **لجان التحقيق :** نجد هذه اللجان تختلف عن ما ذكرناه من اللجان لأن هدف هذه الأخيرة هو الحصول على المعلومات حول موضوع وموضوعات معينة وتقديم نتائج أشغالها للمجلس الشعبي الوطني.

كما أقر الدستور كما أن المجلس الشعبي الوطني اجتماعات وجوبية في ثلاث حالات هي:

- لدى لجوء رئيس الجمهورية إلى استعمال المادة 87 من الدستور التي تخوله تقرير الحالة الاستثنائية.
- لدى استعمال السلطات المخولة لرئيس الجمهورية بموجب المادة 89 التي تسمح له بإعلان حالة الحرب .

- تعلق بافتتاح الفترة التشريعية التي تعقد جلستها الأولى وجوبا في اليوم العاشر الموالي لتاريخ انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني(*) .

الجلسات : وهي جلسات علانية تدون مداولاتها في ثلاثة محاضر تنشر وفقا لما يحدده القانون ويجوز للمجلس الشعبي الوطني أن يعقد جلسات مغلقة يطلب من رئيسه أو من أغلبية أعضائه الحاضرين أو بطلب من الحكومة .

اختصاصات المجلس الشعبي الوطني :

للمجلس الشعبي الوطني مجموعة من الاختصاصات وتتمثل فيما يلي :

- ✓ **الاختصاص التشريعي :**

أي الاختصاص الأصلي للمجلس الشعبي الوطني هو الوظيفة التشريعية وهذا ما نصت عليه المادة 98 من دستور 96, وطبقا للمادة 122من دستور 96 نجده أضاف الى الميادين التي خصصها الدستور للبرلمان اضافة لذلك التشريع في 30نقطة زيادة على المجالات المخصصة للقوانين العضوية بموجب الدستور .

- ✓ **الاختصاص المالي :** يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها 75 يوما من تاريخ ايداعه.
- ✓ **الاختصاص السياسي :** نجد أنه في ظل دستور 96 يمكن التماس الوظيفة السياسية في مجالات المراقبة المخولة للمجلس نظرا للطابع التعددي.

II. **مجلس الأمة :**

مجلس الأمة وهو الغرفة العليا كما يسمى بالمجلس الأعلى التشريعي النواب وهو الغرفة الثانية في البرلمان، وتحدد مهمة مجلس الأمة بمدة 6 سنوات, كما نصت عليه المادة 102 من دستور 96 هذا المجلس تأسس الأول مرّة بموجب دستور 28 نوفمبر 1996 المادة 98 ، فمجلس الأمة كغرفة برلمانية عليا جاء أيضا لترقية الديمقراطية الشعبية المحلية والسمو بتمثيلها في أسمى المؤسسات الدستورية والبرلمانية حيث أن نظام مجلس الأمة الدستوري والبرلماني والقانوني يجعل تشكيلته تتكون من 144عضو من بينهم نسبة الثلثين يتم انتخابهم من بين ومن طرف أعضاء مجالس الشعبية البلدية والبالغ عددهم 1541 مجلسا والمجالس الشعبية البلدية المحلية عن طريق الاقتراع الحر والمباشر بينما يعين ثلث أعضاء مجلس الأمة من قبل رئيس الجمهورية وطبقا للمعايير والشروط المنصوص عليها في أحكام المادة 101 من الدستور وذلك من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية لمدة ستة (06) سنوات قابلة للتجديد ويجدد نصف أعضاء مجلس الأمة كل ثلاثة (03) سنوات. (هيئة التحرير،أفريل2010،ص.ص8-9)

وفي الواقع أن مجلس الأمة باختلاف توجهات أعضائه وحيويتهم يبقى، رغم حداثته، أحد أهم الأنظمة الحيوية للنسيج المؤسساتي للبلاد لما يقدمه من خدمات استنادا على خبرة وكفاءة أعضائه.

(www.marefa.org/18-10-2010/11h 36m)

(*) فقد نصت المادة 107من الدستور: تبتدي الفترة التشريعية وجوبا في اليوم العاشر الموالي لتاريخ انتخاب المجلس الشعبي تحت رئاسة أكبر النواب سنا بمساعدة أصغر نائبين منهما ينتخب المجلس الشعبي الوطني مكتبه ويشكل لجانه.

تشكيلة مجلس الأمة يتكون من الأعضاء المنتخبين بالنسبة للثلثين (2/3)من طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبي الولائي عن طريق الاقتراع غير المباشرة والسري والأعضاء المعينين بالنسبة للثلث (3/1)الآخر من طرف رئيس الجمهورية من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية ,وتجدد تشكيلة مجلس الأمة كل 03 سنوات بالنصف(1/2).

شروط الترشح:

يجب لكل عضو من المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي أن تتوفر فيه الشروط القانونية . وأي يبلغ أربعون سنة كاملة يوم الاقتراع.

ويقوم مجلس الأمة بمهامه من خلال هياكله المتمثلة في رئيس المجلس ويتم انتخابه من بين الأعضاء المنتخبين بالاقتراع السري , وكذلك عند كل تجديد جزئي لتشكيلة المجلس

ويتألف هذا المكتب من رئيسي وثمانية نواب ينتخبون لمدة سنة قابلة للتجديد ويعمل على تنظيم سير الجلسات ولجانه الدائمة وهي لجان دائمة يبلغ عددها 9 لجان من مختلف المجالات : اللجان الدائمة في مجلس الأمة : وهي

1. لجنة الشؤون القانونية و الإدارية وحقوق الإنسان
2. لجنة الدفاع الوطني
3. لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج
4. لجنة الفلاحة والتنمية الريفية
5. لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية
6. لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية
7. لجنة التجهيز والتنمية المحلية
8. لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني
9. لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة.

ومن أهم الوظائف المخولة له:

- تحديد تاريخ توزيع النصوص المحالة على مجلس الأمة.
- تنظيم سير الجلسات.
- ضبط جدول أعمال الدورة.

اختصاصات مجلس الأمة:

ان اختصاصات مجلس الأمة هي نفسها المقررة للمجلس الشعبي الوطني ماعدا المبادرة بالقوانين حيث بينت المادة 119 من دستور 96 أن حق المبادرة بالقوانين موكل الى المجلس الشعبي الوطني بينما التصويت والمصادقة فقد أوكلتهما الى غرفتي البرلمان على أن يصادق على النصوص المعروضة أمام البرلمان في المجلس الشعبي الوطني باعتباره الغرفة الأولى بنصاب الأغلبية ثم تمرر الى مجلس الأمة ليصادق عليها بأغلبية (3/4) ثلاثة أرباع وفق المادة 120فقرة 03 من دستور 96.

يمثل مجلس الأمة بمعية المجلس الشعبي الوطني السّلطة التشريعية. و بهذا الصّدد، فهو يصوّت على القوانين بأغلبية ثلاثة أرباع (4/3) عدد أعضائه. و لا يمكن إخطار مجلس الأمة إلاّ بالنصوص التي تمت المصادقة عليها على مستوى المجلس الشعبي الوطني، علماً أنه لا يتمتع بسلطة تعديلها. و في حالة عدم

الاتفاق بين المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة، تُنشأ لجنة متساوية الأعضاء تكلف باقتراح نصّ معدّل يعرض على موافقة الغرفتين من دون أية إمكانية لتعديله ، ويتكون مجلس الأمة من مجموعة من اللجان الدائمة وهي :

رابعا: تفعيل الاداء البرلماني في الجزائر

وسوف نتطرق الى المراكز الحساسة التي يجب على البرلمان التركيز عليها ليتم تحسين أدائه ومن اجل ان يكون لديه القدرة على اداء وظائفه، في جميع المجالات وحتى يستطيع التاثير الصالح العام وعلى الاصلاحات الشاملة.

I. تفعيل عمل مؤسسات البرلمان

حتى يستطيع البرلمان القيام بجميع وظائفه لابد من التحسين في عمل اجهزته وهياكله ولتكون لديها القدرة على اداء وظائفها، وهذا ما يفتقر اليه البرلمان في الجزائر لذا لابد من التحسين استحداث وتطوير الاجهزة الداخلية الخاصة بالبرلمان، وجعل العملية التشريعية تقوم على الاحترافية، من حيث القوانين، وكذا التشريعات التي تساهم في مكافحة الفساد بجميع انواعه، «والواقع المعاش يدل على عجز البرلمان في مكافحة الفساد في الجزائر، واذا جئنا الى التجربة البرلمانية في الجزائر نلاحظ انه لا توجد الفعالية في تطبيق القوانين بالاساس».(دلال لوشن،دس،ص385)

فليس الاشكال في الجزائر بصفة عامة والبرلمان الجزائري بصفة خاصة في عدم وجود القوانين اللازمة أو في سن القوانين التي تحاسب الحكومة، الإشكال في كيفية تطبيق هذه القوانين بصفة أو في الثغرات القانونية التي تتغلغل بين القوانين العامة أو المصطلحات القانونية الفضفاضة التي يصعب ضبطها على فئة دون أخرى.

جعل البرلمان كمؤسسة تشريعية ورقابية على اعمال الحكومة، يكون منفتحا على مختلف التنظيمات الاخرى، واضفاء الشفافية والمصداقية على الاداء البرلماني، حتى تكون لديه القدرة على تلبية مطالب العامة من الشعب وتفعيل العلاقات العامة لتحسين عمل الكتل البرلمانية، وزيادة فاعليتها داخل البرلمان وضرورة التحسين في تصرفات النواب داخل البرلمان، حتى تكون لديهم القدرة على اداء وظائفهم.

1. تفعيل الاداء الرقابي للبرلمان

اهم الاليات الضرورية التي تمكن البرلمان في الجزائر للقيام بجميع وظائفه سواء كانت من الناحية الرقابية او التشريعية.

- ✓ **تفعيل الشفافية داخل البرلمان**

إن أهم شيء يساعد البرلمان في القيام بوظائفه هي الشفافية، خاصة في جانبي المعلومات وهذا ما يفتقر إليه البرلمان في الجزائر، عدم قدرته في الاستفادة من المعلومات التي تفعل من دوره الرقابي لذا لابد من تفعيل الاعلام البرلمان وذلك أن الاعلام البرلماني لديه دور فعال في نقل جميع أشغال ودورات البرلمان على المباشر(سمير بارة، 2012، ص8).

لذلك نرى أن البرلمان المنفتح هو الذي تكون لديه القدرة على اشراك كافة وسائل الإعلام والصحافة بهدف الاستفادة من المعلومات، وزيادة العلاقة التي تربط فيما بين الاعلام والبرلمان في الجزائر والحرية

في الاستفادة من المعلومات، وكذا الانترنيت والتي تعتبر من اهم الوسائل الحديثة والمساهمة في تحسين الأداء البرلماني فتقوم على ضرورة التفعيل في التصميم والخدمة الخاصة بموقع البرلمان الخاص بالمجلسين، فتوفير المعلومات هو مطلب اساسي وضروري يساعد البرلمان على مساءلة الحكومة وكبث الفساد، وكذلك ضرورة وجود حرية التعبير من حيث استفادة المواطن من جميع المعلومات وهذا ما يحتاجه البرلمان في الجزائر من جهة أخرى، ولا يتم ذلك إلا بتدعيم العلاقات العامة على جميع المستويات سواء على مستوى المجالس أو على مستوى الأجهزة الحكومية الخاضعة لقوانينها الدستورية .

2. دعم وتطوير قدرات البرلمانيين:

وهي ضرورة زيادة قدرات النواب من اجل مراقبة الجهاز الحكومي وهذا عن طريق التدريب الفعال للبرلمانيين، والعمل على تزويدهم بالمعلومات اللازمة والتي تمكنهم من أداء وظيفتهم الرقابية وهذا ما يحتاج له البرلمان في الجزائر، إن ما يعاني منه البرلمان في الجزائر عدم قدرته على الوصول الى مصادر المعلومة، حيث يظهر أن هذا يؤثر على دوره الرقابي والتشريعي في جميع جوانبه، لذا لابد من توفير جميع الاليات التي تمكن، البرلمانيين من الوصول الى مصادر المعلومة.

(mifa.site40met.www.latreche)

والكشف عن تجاوزات الجهاز الحكومي حتى نحقق الديمقراطية.

II. تفعيل العلاقة بين البرلمان والتنظيمات الأخرى

وسوف نحاول توضيح العلاقة الموجودة بين البرلمان ومختلف التنظيمات الاجتماعية الأخرى وكيفية تنميتها وهذا عن طريق:

- الارتقاء بمستوى الحملات الانتخابية وبرامج التعليم المدني، مما يساهم في تحقيق الشفافية وحكم القانون

  وهذا ما يعزز العمل البرلمانيفي جميع المجالات .
- مساهمة البرلمان في نشر جميع قضايا الفساد وايصالها الى الرأي العام.

(برلمانيون ضد الفساد،2004،ص23-27).

وهذا ما يساهم في القضاء على الفساد ومساندة البرلمان في جميع القضايا والى الوصول الى تحقيق الاصلاح الشامل مما يزيد من ثقة الشعب في منتخبيهم .

- زيادة دور منظمات المجتمع المدني حتى تكون لدينا القدرة على مساعدة البرلمانيين، وتساندهم في وظيفتهم التمثيلية وهذا عن طريق باب الحوار والنقاشات المستمرة مما يساهم في تقوية البرلمان

،فالبرلمان لديه دور ايجابي في ديمقراطية النظام السياسي وفي تجسيد دولة الحق والقانون وهذا كله في اطار الديمقراطية التشاركية وخضوع البرلمان للمساءلة من طرف جميع الافراد، من اجل اضفاء الشفافية على عمل البرلمان.

فترقية وتعزيز العلاقة التي تربط البرلمان بمختلف تنظيمات المجتمع المدني الاخرى، بواسطة مراكز بحوث وغيرها، وتظهر العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر من خلال اللجان الدائمة الخاصة بالمجلس الشعبي الوطني، وفي دورها في استدعاء بعض الاشخاص الذين لديهم الخبرة والكفاءة في نشاطاتهم واعمالهم، وفي اطار تفعيل الاداء البرلمان في الجزائر كذلك نجد أن

الاحزاب السياسية تعدمت الفواعل غير الرسمية في تفعيل الاداء البرلماني في الجزائر بهدف المساهمة في ابراز الاصلاحات التي تهدف المؤسسة البرلمانية في الجزائر الى تفعيلها.

وتكمن هذه الفعالية في اطار تعيين برامج الاحزاب السياسية وهذا بهدف وضع برامج تكون او تهدف الى تحقيق المصلحة العامة، والشفافية، والمساهمة في مكافحة الفساد الذي يحدث خاصة وان الاحزاب السياسية لديها دورا كبير في تكوين ممثلين منتخبين تكون لديهم القدرة على مراقبة اعمال وتصرفات الجهاز الحكومي، خاصة ونحن نعرف ان الاحزاب السياسية في الجزائر تعرف بانها غير فعالة، وليس لديها اي مساهمة في التأثير على عمل البرلمان خاصة في التعريف بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع. بالاضافة (المرجع السابق ،ص24).

لذلك نجد ان البرلمان القوي هو الذي ينشأ عن طريق الانتخابات النزيهة التي تساهم في تكوين برلمان قوي يكون شفاف يقوم على أساس ديمقراطي.

- إن تفعيل عمل الأحزاب السياسية في الجزائر، أصبح ضرورة بهدف تجاوز الأداء السلبي الذي تعرفه الأحزاب السياسية، الذي ساهم إنتاج ممثلين ليس لديهم القدرة على فهم العمل البرلماني مما ساهم في إفراغ البرلمان من محتواه، وأصبح مجرد مؤسسة تمثيلية لا تساهم في التعبير عن مطالب العامة الشعب، مما ساهم في التأثير على عمليات الإصلاح السياسي وهو مرتبط بفعالية البرلمان.

في نفس الاطار نستطيع تطوير وتفعيل الاداء البرلماني في الجزائر من حيث الارتقاء بالبرلمان كمؤسسة في حد ذاته، وهذا بالانتقال من البرلمان العادي الذي يقوم على اساس ممارسات غير شفافة وغير فاعلة الى برلمان الكتروني متطور، والذي يساهم في الارتقاء بالعملية التشريعية ويساهم في تحقيق المصداقية والشفافية وحسن المساءلة والمحاسبة على اعمال الجهاز الحكومي، وبالطبع هذا ما اخذت به الجزائر في اطار ما يسميه بالتصويت الالكتروني وغيره.(علي الصاوي،2008،ص143)

إن تفعيل الاداء البرلماني في الجزائر أصبح ضرورة حتمية بهدف اعادة الاعتبار الى المؤسسات البرلمانية، وتفعيل دورها في الاصلاح السياسي.

فالاحزاب السياسية حتى وإن كانت من الفواعل غير الرسمية فهي الاخرى تساهم في نقل مطالب وحاجات العامة من افراد الشعب، خاصة وأن الاحزاب السياسية في بلادنا هي احزاب ظرفية وتظهر في اوقات معينة، بهدف التعبير عن مطالبها وتحقيق مصالح واهداف شخصية.

إن البرلمان يعد الاساس في عملية البناء الديمقراطي، في أي نظام سياسي لما له من مؤهلات تمكنه من تحقيق مطالب العامة والتأثير على الاصلاحات الاقتصادية والقانونية والإجتماعية والثقافية وغيرها، التي تساهم في حل مشاكل ومطالب عامة الشعب، ومن اهم المسؤوليات الملقاة على عائق الاحزاب السياسية في الجزائر، هي المساهمة في تكوين اطارات وقيادات تكون لديها القدرة والخبرة والكفاة اللازمة التي تمكنها من القيام بوظيفتها الرقابية والتشريعية اللازمة،لا يزال يحتاج الى ضرورة تفعيله وتحسينه في الكثير من الحالات وأن دور هذه النخب التي يكونها البرلمان هو الوصول الى الارتقاء بالبرلمان في حد ذاته كمؤسسة تحتاج الى ضرورة تفعيلها.

خامسا: معوقات العمل البرلماني

إن البرلمان في الجزائر لديه الكثير من العوائق التي تحول دون تفعيل أدائهم، ونجد أن هذه العوائق كثيرة وتختلف حسب طبيعة المجالات، فهناك عدة عوامل تعيق إنجازات الخطط والبرامج الخماسية التي يتم التخطيط لإنجازها أو حتى الفي عملية التخطيط في حد ذاتها.

I. العوامل السياسية

تعتبر العوامل السياسية أهم العوامل التي تغيب البرلمان كمؤسسة فاعلة في الإصلاحات السياسية وتعيق عمله السياسي في التشريع وفي الرقابة ومن أهمها:

1. طبيعة الثقافة السياسية:

طبيعة شخصية النواب وثقافتهم السياسية التي تغيب عليهم دورهم الأساسي وتصم أذانهم وتلهيهم عن الإستماع لإنشغالات المواطنين ليتحول إلى إنجاز مصالح شخصية وهذا ما هو سائد عندنا في الجزائر وفي الكثير من الدول العربية وهذا ما يغير الوظيفة الأساسية للبرلمان من التشريع والرقابة إلى التبعية مما أثر على طبيعة الأداء البرلماني ويكون الإتصال في إتجاه واحد والإبتعاد كل البعد عن إحتياجات المواطنين وتحقيق مطالب العامة من الشعب .

كما أن بعض الأعضاء ممن يتم وصولهم إلى البرلمان على أساس أنهم من المعارضة لكن المادة التي تسمح لهم بحق الانضمام إلى أحزاب أخرى يؤدي بهم لنوع من التبعية، وذلك للفارق الكبير في عدد الأعضاء الموالين والمعارضين وهذا ما يميل الكفة إلى الأعضاء الموالين وشبه تلاشي الأداء الفعلي لأصوات المعارضة وذلك لنوع من لا توازن في الشخصية للعضو البرلماني وعدم تباته في الجهة التي أنتخبه الشعب ليمثلها.

2. سيطرة السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية

هذا ماهو موجود في الجزائر حيث نجد ان السلطة التنفيذية لديها السيطرة في الكثير من المجالات وهذا يعيق الاداء البرلماني في الجزاير، مما يمكن ان يؤثر على عمليات الاصلاح السياسي، ، وتظهر سيطرة السلطة التنفيذية على البرلمان في الجزائر على النحو التالي:

التدخل في تشكيل البرلمان وهذا يؤثر على عمل البرلمان، كهيئة معبرة عن الارادة الشعبية ويظهر من حيث تدخل الحكومة في تعيين ثلث اعضاء مجلس الامة (مولود ديدان، مرجع سابق، ص451)

وهذا يجعل البرلمان يعاني من عدم الاستقلالية، وكذلك يظهر تدخل الحكومة في حل البرلمان في بعض الحالات، وكذلك دعوة البرلمان الى الانعقاد في بعض الدورات الاستثنائية وفق ما تقضيه الضرورة، وكذلك لديها الحق مع البرلمان بالمشاركة في اقتراح القوانين، وهذا كله يوضح ويبين لنا أنه يوجد تداخل كبير بين السلطة التنفيذية، والبرلمان يعاني في الجزائر من عدم الاستقلالية في أداء وظائفه خاصة التشريعية.

3. تأثير النظام الانتخابي في الأداء البرلماني في الجزائر:

إن النظام الانتخابي لديه تأثير كبير على الأداء البرلماني في الجزائر، والذي يظهر في العناصر التالية:

- وصول أفراد الى العضوية في البرلمان دون ان تكون لديهم الكفاءة والمهارة اللازمة.
- من أهم عيوب النظام الانتخابي في الجزائر هو أنه يساوي بين الناخب والمنتخب من حيث العضوية والترشح في الانتخابات، وهذا يؤكد على أنه يؤدي الى إفراغ البرلمان من محتواه، وجعله مجرد سلطة دون أن تكون لها معنى وفعالية وهذا ما حدث في الانتخابات التشريعية (2007-2012) والتي تؤكد أن الجامعيين أخذوا ما نسبة 22,44% في الترشح، مقارنة بعديمي المستوى الذين مثلوا ما نسبته 59,1% (احمد بنيني، ب س،ص291).

وهذا عامل فعال يدل على أن الاحزاب السياسية في الجزائر يسيرها من لا مستوى تعليمي لهم . ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل السياسية التي تؤثر على الاداء البرلماني في بلادنا، والاصلاح بجميع أنواعه خاصة السياسي ولا تنشئة السياسية وغياب الديمقراطية وكذا وانعدام التنمية الحقيقة ويدل هذا على أن الاحزاب السياسية غير مواكبة لمختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المجتمع الجزائري.

- وكذلك يظهر ضعف الاداء البرلماني في الجزائر وعدم قدرته على القيام بوظائفه، خاصة التشريعية، وهذا ما نصت عليه المادة124 من الدستور (*) وهذا ما أدى إلى تغيب المجلس الشعبي الوطني باعتباره معبر على الارادة الشعبية، في القيام بوظيفته، وهذا عامل يبرر تراجع الاداء البرلماني

4. ضعف المعارضة السياسية:

نجد المعارضة السياسية والتي هي الأحزاب السياسية التي تتعارض مع الأداء البرلماني والحكومي، تعاني من عدم الفعالية وضعف القدرة في التأثير على القرار السياسي، وفي الكشف عن مختلف التجاوزات والتهاونات التي من الممكن إن تحدث .

II. العوامل الاقتصادية والاجتماعية

توجد مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تعطل من الاداء البرلماني في الجزائر ومن أهمها:

1. ضعف تأثير منظمات المجتمع المدني، والذي يعد من الفواعل غير الرسمية التي لها تأثير على العمل البرلماني . مما أدى الى فقدان الثقة في الكثير من التنظيمات السياسية والاجتماعية، كانت لها آثار سلبية على مستوى الحوارات النقاشات (طارق عشور، مرجع سابق، ص98).

(*) وهي تعطي رئيس الجمهورية الحق في التشريع عن طريق الأوامر

الموجودة داخل البرلمان، وهذا ما يدل على ضعف الاداء البرلماني في بلادنا، وعدم قدرته على تمثيل العديد من الفئات الاجتماعية وتحقيق المطالب العامة، وقد أصبح واقع المؤسسة البرلمانية في بلادنا غير واضح ويعرف الكثير من العوائق وبالتالي فإن

2. تدخل الحكومة في تكوين البرلمان إنما يدل على ضعفه وعدم قدرته على تمثيل الارادة الشعبية ، واعادة تثبيت علاقتها مع مختلف المؤسسات السياسية، حتى نستطيع الحديث عن وجود اصلاحات حقيقية، التي تساهم في الحفاظ على المجتمع، وتساهم في تطويره ورفاهيته.

3. الاقتصاد الوطني الذي يتميز بالضعف والذي يؤدي إلى نقص التمويل المالي والمادي لمختلف التنظيمات الاجتماعية، وهذا سوف يؤثر على فعالية منظمات المجتمع المدني، والبرلمان في آن واحد.

خلاصة :

بين الكر والفر للأداء البرلماني الجزائري يبقى أهم جماهير الأجهزة الحكومية كجماهير داخلية تساهم في سن القوانين والتنظيم ، وكجماهير خارجية منتخبة من عامة الشعب تتعامل مع هذه الأجهزة لها إسهامات وعليها نقائص، 0كما أنه أساس العلاقة الإتصالية بين عامة الشعب والحكومة والتي على أساسها يتم التعرف على رد الفعل للأداء الحكومي ، فنشاط الأداء الإتصالي للبرلمان الجزائري هو بدوره نشاط العلاقات العامة في الحكومة الجزائرية ، فالحكومة الجزائرية كتنظيم سياسي على أساس علاقتها مع شعبها يتم تحديد مكانة الدولة الجزائرية محليا وعالميا.

الجانب التطبيقي

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

- **أولا :** منهج الدراسة .

- **ثانيا :** حدود الدراسة .

- **ثالثا :** العينة وكيفية إختيارها .

- **رابعا :** أداة جمع البيانات .

- **خامسا :** الخصائص السوسيومترية للأداة .

- **سادسا :** أساليب التحليل .

أولا : منهج الدراسة

تفرض طبيعة الموضوع على الباحث نوع المنهج الذي يعتمد عليه خلال دراسته ليحدد به الخطوات التي يتبعها في معالجة إشكالية بحثه لتحقيق الهدف المنشود من هذه الدراسة الميدانية، والمتمثلة في الوصول الى إجابة تتميز بالدقة العلمية والموضوعية للمشكلة البحثية ، فالمنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.(بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني،2004،ص31)

لذلك إعتمدنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتبره محمد شفيق الطريقة المنتظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد أو أوضاع معينة قصد اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة وآثارها والعلاقات التي تتصل بها ولتفسرها وتكشف الجوانب التي تحكمها(محمد شفيق ،1985،ص84)

واختيار المنهج المناسب للدراسة يرتبط بمشكلة المبحوث والمجال الذي ينتمي إليه وطبيعة تشخيص العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من خلال تحليل اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري تفرض علينا استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب الذي يعتمد على دراسة العلاقات العامة كما توجد في الواقع بتشخيصها وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة بجمع البيانات اللازمة عنها من خلال فهم وتحليل اتجاهات جمهورها.

فالمنهج الوصفي التحليلي هو«مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستخلاص دلالتها للوصول إلى نتائج وتعليمات عن الظاهرة أو موضوع البحث.(بشير صلاح الرشيدي،2000،ص59). والذي بدوره يعمل على وصف الظاهرة وصفا دقيقا ومتعمقا بما يتيح الفهم على نحو أفضل للوصول لنتائج دقيقة .
وذلك من خلال نظرة تفحيصية على إمكانية وجود إختلافات في إتجاهات أعضاء جمهورها من خلال الفوارق في المتغيرات النوعية لمجتمع الدراسة وإمكانية وجود فوارق في إتجاهات عينة الدراسة وإمكانية رجوع هذه الفوارق لأسباب جوهرية أم للصدفة ،ومن خلا ل ذلك يمكننا معرفة خصائص الظاهرة وتشخيصها بمعرفة المتغيرات والعوامل التي تتسبب في وجودها.

ثانيا: حدود الدراسة

ويمكن توضيح حدود هذه الدراسة في :

- ✓ **الحدود المكانية :** وهو مقر تجمع أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومقر تجمع أعضاء مجلس الأمة واللذان يقعان في: **07 شارع زيروت يوسف: الجزائر العاصمة.**
- ✓ **الحدود البشرية :** شملت الدراسة على 182 عضوا من أعضاء المجلس الشعبي الوطني وكذا 43 من أعضاء مجلس الأمة .
- ✓ **الحدود الزمانية :** تمت الدراسة خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 2010 وجوان2011 وبين سبتمبر 2012 وفيفري 2016 وذلك عبر عدة مراحل موزعة على النحو التالي:
  - **المرحلة الأولى** : من شهر سبتمبر2010 إلى شهر جوان 2011 وهي في البحث الميداني الذي تم إجرائه في الدراسة المكملة لنيل شهادة الماجستير والذي بدوره كان على مستوى مجلس الأمة وكانت عبارة عن دراسة إستطلاعية عن مجتمع الدراسة وعلى إمكانية توسيع العينة لتشمل جميع

أعضاء البرلمان الجزائري وعن المستوى الثقافي والأساليب الإتصالية ليتم على أساس ذلك ضبط أدوات جمع البيانات.

والتي كان لها أثر كبير في ضبط أداة جمع البيانات وبدورها أوضحت لنا عدة نقاط كانت مهمة في كشف مجتمع البحث عن كتب وذلك بـ :

- معرفة أنه يستحيل الحصر الشامل للإتجاهات الفكرية والسلوكية والوجدانية لمجتمع البحث نحو موضوع الدراسة .
- عدم جدوى للإستبيان الإلكتروني لأن أغلب الأعضاء لا يستعملون وسائل الإتصال الإلكترونية عدى الفئة المثقفة والتي هي الأخرى يرفض بعض أعضائها التعامل مع النت بذريعة الالتزامات الوطنية أو فتح مواقع إلكترونية تسير من طرف أشخاص آخرين يكونون كناطق رسمي مخول للإبحار في النت والإجابة عن الرسائل الموجه للعضو وبالتالي التصريحات التي نتحصل عليها تكون بالنيابة ولا تكون صادقة ودقيقة وهذا يس في صالح الباحث .
- المستوى الثقافي لبعض الأعضاء يفرض علينا إعتماد المصطلحات السهلة وذات المعاني البسيطة بإعتبار أن البرلماني منتخب من عامة الشعب وليس من نخبة الشعب.

- **المرحلة الثانية:** من سبتمبر 2012 إلى غاية فيفري 2016 والتي تعددت فيها الزيارات إلى مجلس الشعبي الوطني بموجب الصداقة التي تربطني ببعض الموظفات وأغلبهم يعملن كأمانة لدى رأساء الكتل البرلمانية والتي بدورها تسمح لي بالتعرف عن مجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة عن كثب وذلك من خلال عدة زيارات كانت آخرها ممتدة من الفترة :

- 02 فيفري إلى غاية 09 فيفري والتي كانت فترة تم تجمع جميع أعضاء البرلمان الجزائري بكل من غرفتيه أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة يوم 07 فيفري 2016 للمصادقة على الدستور الجزائري وبموجب ذلك كان الأعضاء متواجدين على مستوى المجالس منذ الثلاثاء 02 فيفري للإجتماعات التي تتم على مستوى الكتل البرلمانية وذلك ليتم تحديد موقفهم من الدستور الجديد الذي تتراوح مواقفهم بين المؤيدين وكان أغلبهم والمعارضين التي تحاول الإتفاق على الطرقة التي تراها أنسب في طرقة المعارضة بين الرفض أو المقاطعة، والتي أكدها FFS من بدايتها وذلك بتوجيه إهتمامه بالأربعينية لوفاة المؤسس للحزب السيد "أيت أحمد".

ومن خلال هذا الحدث الهام على مستوى الدولة الجزائرية من خلال التغيير الذي سيتم في السياسة الوطنية بالمصادقة على الدستور الجديد والتي بدورها تؤثر على الجانب الإجتماعي والإقتصادي والثقافي وبإعتبار أن التغيير في الدستور يتم المصادقة عليه كليا أو الرفض كليا مما يضيق الفجوة على الأحزاب المعارضة.

بحيث أن هذه الفترة كانت من أهم الفترات التي ساعدتنا في تقسيم الإستبيان على مستوى الأعضاء وكانت فترة كافية لتسمح للعضو بأخذ الوقت الكافي في دراسة الإستبيان والمحاولة الإجابة عليه وإعاة تسليمه من جديد وذلك إما تسليمه شخصيا أو تركه على مستوى أمانة الكتل الحزبية سواء في المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة .

وقد تم إعتمادنا على هذه الفترة وذلك لعدة أسباب :

- ✓ تزامن هذه الفترة مع ضبطنا للأداة التي اعتمدنا عليها في جمع البيانات .

- ✓ تواجد جميع أعضاء البرلمان الجزائري في المقر مما يسمح بجمع أكبر عدد ممكن من الإجابات على الإستبيان.
- ✓ توزع أفراد المجتمع الكلي على 48 ولاية ، وبالتالي يصعب التنقل والتعامل معهم، وبالتالي محاولة العدل والمصداقية في محاولة تغطية 48 ولاية من توزيع الإستبيان لكن جمع الإجابات على هذا الإستبيان يتوقف على شخصية هؤلاء الأعضاء ومدى تجاوبهم في خدمة البحث العلمي .
- ✓ عدم جدوى في إستعمال الإستمارة الإلكترونية.

- **المرحلة السادسة:** وبعد المصادقة على الدستور تمت المقابلة المفتوحة مع بعض رؤساء الكتل البرلمانية على شكل دردشة في إبداء أرائهم حول تأييدهم للأداء على مستوى الأجهزة الحكومية ومدى قوة الإتصالات التي تتم بين هذه الأجهزة وجماهيرها من عامة الشعب سواء كانوا طلبة أو أساتذة على مستوى الجامعات والمدارس ومدى تغطية الدولة بين حقوقهم وواجباتهم أو كشباب من الوظيفة العمومية أو كوكالات التشغيل ومدى تغطيتها للبطالة أو كمرضى أو أطباء أو ممرضين على مستوى المستشفيات والقائمة طويلة ومتنوعة بين إختصاصات الأجهزة الحكومية ونوعية جماهيرها سواء الداخلية أوالخارجية .

ثالثا: العينة وكيفية إختيارها

تعتمد دراسة المجتمع على أساس أخذ كل مفرداته للتعرف على خصائصه ومعالمه والتي توضح الصفات التي تميزه عن غيره، لكن في كثير من الأبحاث العلمية يصعب دراسة جميع مفردات المجتمع في إطار أسلوب الحصر الشامل لذلك تجرى الدراسة في جزء من المجتمع الكلي وفقا لما يسمي بالمعاينة في سبيل التغلب على صعوبات الحصر الشامل، وذلك بدراسة عدد محدود من المفردات أو الحالات بصورة أفضل من خلال جمع معلومات دقيقة عن كل حالة لاستخلاص نتائج ذات دقة معينة بأقل تكلفة وبأقل جهد وفي وقت قياسي.(محمد محمود مهدلي،2002،ص33)

فإختيار عينة البحث يعتبر من الإجراءات الأساسية والمهمة لإنجاز أي دراسة علمية حيث يقوم الباحث بإختيار جزء من المجتمع الكلي بهدف تمثيل وتحقيق غرض معين من ورائه ،

فتعد العينة النقطة الأساسية التي تدور حولها الدراسة والتي تحدد مدى مصداقية ودقة البيانات الإحصائية، وبما أن هدفنا هو تشكيل عينة موضوعية تمثل مجتمع البحث تمثيلا جيدا إعتمدنا في دراستنا هذه على العينة الطبقية التناسبية وفي هذه الحالة يتم اختيار العينة من كل فئة من فئات المجتمع بنسبة تتناسب مع حجم عددها في المجتمع الأصلي(موريس أنجرس تر:بوزيد صحراوي وآخرون،2006،ص305)

وهي عينة طبقية تمثيلية إخترناها بنسب ، بحيث حددنا نسبة أفراد العينة من كل طبقة بما يتناسب مع عدد أعضائها وعدد الإستمارات المتحصل عليها حيث يبلغ عدد أعضاء المجتمع الكلي بـــ: 14+ 462 =606

الجدول (01): يبين توزيع عدد أعضاء البرلمان حسب الغرف البرلمانية

أعضاء البرلمان الجزائري	العدد	النسبة%
أعضاء المجلس الشعبي الوطني	462	% 76.24
أعضاء مجلس الأمة	144	%23.76
المجموع	606	%100

1. عينة الدراسة الأساسية :

تعتبر هذه الدراسة من الخطوات الهامة لإنجاز أي بحث علمي ،وفي بحثنا هذا يمثل مجتمع الدراسة بعينة من أعضاء البرلمان الجزائري تقدر بـ 606 عضو.

منها :

- ✓ 462 عضو المجلس الشعبي الوطني
- ✓ 144 عضو مجلس الأمة

تم تمثيل عينة الدراسة الأساسية بإختيار العينة بالطريقة طبقية النسبية وهناك من يطلق عليها العينة التمثيلية النسبية حسب ما ذكر أنفا

حيث تم توزيعنا لـ 400 إستبان بنسبة 66% وذلك بتوزيع 130 إستبيان في مقر مجل الأمة موزعين بين الكتل الثلاثة كتلة جبهة التحرير الوطنيFLN وكتلة تجمع الوطني الديمقراطي RND والكتلة المعينة من طرف رئيس الجمهورية وكذا 270إستمارة موزعة في مقر المجلس الشعبي الوطني وذلك بين كل من رؤساء الكتل حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب التاج و تكتل الجزائر الخضراء والذي يضم كل من (حزب النهضة وحزب حمس وحزب الإصلاح) والتنمية والعدالة وقوائم الأحرار وحزب العمال وحزب AFFS .

وتم جمعنا لحوالي 212 إستبيان تم عزل الإستبيانات دات المعلومات الشخصية دون إجابات عن موضوع الدراسة كم تم عزل الإستبيانات التي أجيب عليها بالنيابة وذلك ما تم ملاحظته عند تواجدنا على مستوى الكتل البرلمانية .

و إستكفينا بنسبة 20 %

بالنسبة لأعضاء المجلس الشعبي الوطني :

$$n = \frac{462 \times 20}{100} = 92.40$$

حيث: n: عدد الأعضاء الذين تم إعتمادهم في الدراسة

462 : المجتمع الكلي لأعضاء المجلس الشعبي الوطني

ومنه: n= 92.40 والعدد الصحيح لـــ:n هو 92 لذلك إعتمدنا في بحثنا على 92 عضو من أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

وبما أن أعضاء المجلس الشعبي الوطني ينقسم لعدة أحزاب ويختلف عدد مقاعدهم على مستوى البرلمان الجزائري من حزب لحزب ،لذلك تم إعتماد عدد الأعضاء المبحوثين من كل حزب في هذه الدراسة بنفس النسب المحدد في المجتمع الكلي لمجتمع البحث حسب إعلان المجلس الدستوري وذلك كالتالي :

بحيث أنه إعتمد على أن :

$$n = \frac{\text{نسبة التمثيل في المجلس} \times \text{عدد المبحوثين من المجلس الشعبي الوطني}}{100}$$

حيث ان :

n: عدد الأعضاء المبحوثين الذين تم إعتمادهم في الدراسة من كل حزب من المجلس الشعبي الوطني
وكمثال على ذلك :

$$\text{عدد الأعضاء المبحوثين من حزب جبهة التحرير الوطني} = \frac{92 \times 45.02}{100} = 41.41$$

ومنه: n = 41.41 والعدد الصحيح لـــ: n هو 41 لذلك إعتمدنا فى بحثنا على 41 عضو من

$$\text{عدد الأعضاء المبحوثين من التجمع الوطني الديمقراطي} = \frac{92 \times 14.72}{100} = 13.54$$

ومنه: n= 13.54 والعدد الصحيح لـــ:n هو 14 لذلك إعتمدنا في بحثنا على 14 عضو من أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي.
وبنفس الطريقة تم إستكمال ملأ بقية خانات الجدول .

الجدول(02): **يبين عدد المقاعد وعدد أعضاء البحوثين حسب تصنيف الإنتماء السياسي في المجلس الشعبي الوطني وذلك حسب إعلان المجلس الدستوري الأعلى**

الرقم	الحزب	الرمز	عدد المقاعد	نسب التمثيل	قيمة عدد الأعضاء المبحوثين	العدد عدد الأعضاء المبحوثين
01	حزب جبهة التحرير الوطني	FLN	208	45.02	41.41	41
02	التجمع الوطني الديمقراطي	RND	68	14.72	13.54	14
03	تكتل الجزائر الخضراء	AAV	49	10.61	9.76	10
04	جبهة القوى الإشتراكية	FFS	27	5.84	5.37	5
05	حزب العمال	PT	24	5.19	4.77	5
06	القوائم الحرة	Indpen	18	3.90	3.58	4
07	الجبهة الوطنية الجزائرية	FNA	09	1.95	1.79	2
08	جبهة العدالة والتنمية	El Adala	08	1.73	1.59	2
09	الحركة الشعبية الجزائرية	MPA	07	1.52	1.39	1
10	حزب فجر الجزائر	PFJ	05	1.08	0.99	1
11	جبهة التغير	FC	04	0.87	0.80	1
12	الحزب الوطني للتضامن والتنمية	PNSD	04	0.87	0.80	1
13	عهد 54	AHD 54	03	0.65	0.59	1
14	التحالف الوطني الجمهوري	ANR	03	0.65	0.59	1
15	إتحاد القوى الديمقراطيةوالإجتماعية	El Ittihad	03	0.65	0.59	1
16	الجبهة الوطنية للعدالة الإجتماعية	FNJS	03	0.65	0.59	1
17	حزب الكرامة	El Karama	02	0.43	0.39	
18	جبهة المستقبل	FM	02	0.43	0.39	
19	الحركة الوطنية للأمل	NNE	02	0.43	0.39	
20	حزب النور الجزائري	PED	02	0.43	0.39	1
21	حزب الشباب	PJ	02	0.43	0.39	
22	التجمع الجزائري	RA	02	0.43	0.39	
23	التجمع الوطني الجمهوري	RPR	02	0.43	0.39	
24	الجبهة الوطنية الديمقراطية	FND	01	0.22	0.20	/
25	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	FNIC	01	0.22	0.20	/
26	حركة المواطنين الأحرار	MCL	01	0.22	0.20	/
27	حركة الإنفتاح	ME	01	0.22	0.20	/
28	حزب التجديد الجزائري	PRA	01	0.22	0.20	/
المجموع			462	100	100	/

وذلك بإرتياب خطأ القياس (-0.01،+0.01)

بالنسبة لأعضاء مجلس الأمة :

$$n = \frac{20 \times 144}{100} = 28.80$$

حيث: n: عدد الأعضاء الذين تم إعتمادهم في الدراسة
144: المجتمع الكلي لأعضاء مجلس الأمة
ومنه: n= 28.80 والعدد الصحيح لـــ:n هو 28 + 1 لذلك إعتمدنا في بحثنا على 29عضو من أعضاء مجلس الأمة ، وذلك بإرتياب خطأ القياس (-0.01،+0.01)

وبما أن أعضاء مجلس الأمة ينقسم لقسمين غير متساويين : 1/3 أعضاء معينين من طرف رئيس الجمهورية و2/3 أعضاء منتخبين من طرف ممثلي الشعب ويختلف عدد مقاعدهم على مستوى البرلمان الجزائري ، لذلك تم إعتماد عدد الأعضاء المبحوثين من كل منهما في هذه الدراسة بنفس النسب المحدد في المجتمع الكلي لمجتمع البحث ، وكذا الأعضاء المنتخبين من طرف ممثلي الشعب تختلف نسب مقاعدهم على حسب النسب المنتخبة حسب إعلان المجلس الدستوري ولذلك تم حساب عدد المبحوثين كالتالي :

بحيث أنه إعتمد على :

$$n = \frac{\text{نسبة التمثيل} \times \text{عدد المبحوثين من أعضاء مجلس الأمة}}{100}$$

n: عدد الأعضاء المبحوثين الذين تم إعتمادهم في الدراسة.

$$n = \frac{33.33 \times 29}{100} = 9.66$$

ومنه: n = 9.66 والعدد الصحيح لـــ:n هو 9 +1 لذلك إعتمدنا في بحثنا على 10 عضو من الأعضاء المعينين من طرف رئيس الجمهورية.
حيث أن :

$$n = \frac{29 \times 66.66}{100} = 19.33$$

ومنه: n= 19.33 والعدد الصحيح لـــ:n هو 9 +1 لذلك إعتمدنا في بحثنا على 19 عضو من الأعضاء امنتخبين من طرف ممثلي الشعب.

وبالمثل تم تحديد عدد هذه الأعضاء حسب نسب تمثيلهم على مستوى الأحزاب وذلك كالتالي:

نسبة عدد أعضاء كل حزب على مستوى مجلس الأمة :

$$\text{نسبة عدد أعضاء المبحوثين من حزب جبهة التحرير الوطني} = \frac{100 \times 43}{96} = \% \ 44.79$$

$$\text{نسبة عدد أعضاء المبحوثين من حزب جبهة التحرير الوطني} = \frac{100 \times 40}{96} = \% \ 41.66$$

أما 13 عضو من أعضاء مجلي الأمة ملم نحدد لحد الأن إنتمائهم السياسي لأنهم أولا نسبة قليلة وثانيا يصعب تحديد تواجدهم ، لذلك فحسب تصريح وزارة الداخلية فأن بقية الأعضاء تتأرجح نسبها بين أعضاء قوائم الأحرار وأعضاء من حزب القوى الإشتراكية وحزب الفجر الجديد لذلك سنحاول تحديد عدد الأعضاء أولا ونترك تحديد الإنتماء الحزبي إما لمن له الأغلبية في نسبة التمثيل وهي القوائم الحرة أو للعشوائية في تحديد من هم المبحوثين قابلين في التجاوب والمساعدة وتقديم المعلومات، وسنحدد نسبت تمثيلم في المجتمع الكلي كالتالي:

$$\text{نسبة عدد أعضاء المبحوثين المتبقية} = \frac{100 \times 13}{96} = \% \ 13.54$$

ومن هنا تم تحديدنا لنسب كل حزب على مستوى مجلي الامة وعليه سنحول تحديد عدد الأعضاء المبحوثين من كل حزب من مجلس الأمة وذلك كالتالي "

$$n = \frac{\text{نسبة التمثيل} \times \text{عدد المبحوثين من أعضاء مجلس الأمة}}{100}$$

$$n = \frac{19 \times 44.79}{100} = 8.51$$

ومنه: n = 8.51 والعدد الصحيح لـ n: هو 8 +1 لذلك إعتمدنا في بحثنا على 9 أعضاء من حزب جبهة التحرير الوطني .

وعدد أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي المبحوثين هم :

$$n = \frac{19 \times 41.66}{100} = 7.91$$

ومنه: n = 7.91 والعدد الصحيح لـ n: هو 7 +1 لذلك إعتمدنا في بحثنا على 8 أعضاء من التجمع الوطني الديمقراطي .

أما عدد أعضاء بقية الأحزاب المتبقية المبحوثين هم :

$$n = \frac{19 \times 13.54}{100} = 2.57$$

ومنه : n = 2.57 والعدد الصحيح لـ: n هو 2 لذلك إعتمدنا في بحثنا على 2 أعضاء من بقية الأعضاء التي تنتمي لقوائم الأحرار بإعتبار أن عضوين من أعضاء مجلي الأمة من قوائم الأحرار تم إنضمامهم للتجمع الوطني الديمقراطي ، وبذلك يسهلعلينا التواصل معهم بإعتبار أن مجلس الأمة يحتوي على ثلاثة تكتلات متموقعة على مستوى مجلس الأمة وهم تكتل المعينين وتكتل حزب جبهة التحرير الوطني وتكتل التجمع الوطني الديمقراطي وسنحاول تلخيص نسب وعدد المبحوثين على مستوى مجلس الأمة في الجدول التالي :

الجدول(03): **يبين عدد المقاعد وعدد أعضاء البحوثين حسب تصنيف انتماءات الأعضاء في مجلس الأمة**

الرقم	نوعية العضوية		عدد المقاعد		نسب التمثيل	قيمة عدد الأعضاء المبحوثين	العدد عدد الأعضاء المبحوثين
01	معين من طرف رئيس الجمهورية		48		33.66	9.66	10
02	منتخب من طرف ممثلي الشعب	حزب جبهة التحرير الوطني	40	96	66.66	7.91	8
		التجمع الوطني الديمقراطي	43			8.51	9
		قوائم الأحرار	13			2.57	2
		جبهة القوى الإشتراكية					
		حزب الفجر الجديد					
المجموع	28	100	144		100		29

رابعا: أداة جمع البيانات

بغية الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، التي توصلنا إلى إيجاد إجابات عن التساؤلات والقضايا المطروحة، من أجل ذلك استخدمنا في هذه الدراسة الأدوات التالية:

1- **الاستبيان** :

يعد أداة هامة لجمع البيانات الخاصة بفروض وتساؤلات الدراسة ميدانيا فهو«عبارة عن نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى أعضاء البرلمان الجزائري من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، بحيث تغطي أسئلتها جميع محاور البحث». (رشيد زرواتي،2008، ص182).

وباعتبار موضوع دراستنا يرتكز على مبدأ تحليل الاتجاهات والتي تعتمد على مقاييس محددة تم جمع في هذا الإستبيان قسمين :

- **القسم الأول**: يضم التعليمات وكذا التعريف الإجرائي للعلاقات العامة والأجهزة الحكومية والإشكالية العامة والإشكاليات الجزئية والبيانات الشخصية لكل عضو من الأعضاء من جنس ،فئات السن ،الولاية،الحالة الإجتماعية،المستوى التعليمي والشهادات المتحصل عليها، الإنتماء الحزبي، مدة العضوية،ونوعية العضوية، مزاولة وظيفة ما في مؤسسة من المؤسسات الحكومية، والتي تساعدنا في التحليل بالإضافة لثمانية أسئلة مفتوحة

1. **القسم الثاني**: وبما أن تقسيم إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري فقد إعتمدنا على طريقة ليكارت والتي انتشرت هذه الطريقة سنة 1932 لقياس الإتجاهات نحو شتى الموضوعات وغالبا ما يتكون هذا المقياس من خمسة سلالم كل سلم يعبر عنه بعبارة القبول أو الرفض أو القبول المطلق أو الرفض المطلق أو الحياد مثل: غير موافق مطلقا–غير موافق-محايد-موافق-موافق جدا، ويطلب من المفحوص أن يضع علامة (x) في المكان الذي يوافق إتجاهه بالنسبة لكل عبارة إبتداءا من الموافقة التامة إلى عدم الموافقة، والعلامة الموضوعة بين قوسين تبين تقدير درجة الإستجابة وعلى هذا فالدرجة المرتفعة تدل على الإتجاه الموجب والدرجة المنخفضة تدل على الإتجاه السالب، ويمكن جمع الدرجات التي يحصل عليها الفرد على كل عبارة من المقياس لتوضيح الدرجة الكلية العامة التي تبين إتجاهه العام مثال ذلك إذا كان لدينا عشر عبارات في المقياس فإن أعلى درجة يحصل عليها الفرد هي 50 وتدل على الموافقة التامة على الموضوع وأقل درجة يحصل عليها الفرد هي 10 وتدل على المعارضة التامة، ويجب أن تختار عبارات مقياس "ليكرت" من عدد كبير من العبارات التي يمكن جمعها من إختبارات أخرى بحيث تكون محددة للمعنى وتوضح نوع الإتجاه سواء كان موجبا أو سالبا، ويفضل عدد متساوي من العبارات الموجبة والسالبة وتحسب معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة وبين الدرجة الكلية للمقياس.(سلوى محمد عبد الباقي،د س،ص.ص89)

يضم مقياس ليكارت لقياس عبارات وبدائل الإجابة والذي تم الإعتماد عليه كمقياس للإتجاهات لسهولة حساب قيم عباراته، فقد قلصت البدائل من خمس(05) بدائل لثلاثة بدائل(03) وذلك لدقة عبارات الأداة حيث يصعب على المفحوص التمييز بين موافق بشدة وموافق ،وكذا غير موافق بشدة وغير موافق، فلقد صيغت عبارات المقياس وفق ومؤشرات قابلة لقياس، متضمنة الأبعاد الثلاثة {بعد معرفي وبعد سلوكي وبعد وجداني} موزعة على المحاور الخمسة حيث تضم عبارات موجبة وعبارات سالبة فتصحح الإجابات التي يدلي بها المفحوص حسب مفتاح تصحيح معد لذلك:

في العبارات الموجبة:

- ✓ 1 درجة للإجابة موافق.
- ✓ 2 درجة للإجابة محايد.
- ✓ 3 درجة للإجابة غير موافق.

في العبارات السالبة :

- ✓ 3 درجة للإجابة غير موافق.
- ✓ 2 درجة للإجابة محايد.
- ✓ 1 درجة للإجابة موافق.

الجدول (04): يحدد العبارات الموجبة والعبارات السالبة حسب فرضيات الدراسة

الرقم	تصنيف المحور	عدد العبارات	العبارات الموجبة	العبارات السالبة
01	التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	18	01، 02، 06 ،07، 08، 09، 12، 13، 14، 15، 18،	03، 04، 05، 10، 11، 16، 17،
02	النشاط الإتصالي المعتمد للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	20	01، 02، 04، 05، 06، 08، 10، 11، 13، 14، 17، 18، 19، 20،	03، 07، 09، 12، 15، 16،
03	التخطيط للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	20	03، 04، 05، 06، 07،09، 10، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20،	01، 02، 08، 11،
04	الجوانب التنموية في العلاقات العامة للأجهزة الحكومية.	15	01، 02، 03، 04، 05، 06، 07، 08، 09، 10، 11، 12، 13، 14، 15،	/
	المجمـــــــــوع	73	56	17

2. **المقابلة الحرة:** وهي حوار لفظي وجها لوجه بين باحث قائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو مجموعة أشخاص ، وعن طريق ذلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات التي تعبر عن الأراء والإتجاهات أو الإدراكات أو المشاعر أو الدوافع أو السلوك في الماضي والحاضر. (محمد علي محمد ،البحث الإجتماعي : دراسة في طرائق البحث وأساليبه،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995،ص336) .

وهي كالمناقشة العادية، لأنها تسمح للباحث التفرع في حديثه إلى أي اتجاه يراه مهما كما أنها تتيح للمفحوص الشعور بالارتياح والاطمئنان أثناء المقابلة، فضلا عن أي سير بالمناقشة في أي اتجاه يساعد على كشف ما لدى الفرد من مميزات قد لا تظهر إذا ما حددت أسئلة المقابلة.(جازية كيران، 2008،ص51)

وقمنا بإجراء مقابلات حرة ومفتوحة مع رأساء الكتل البرلمانية وتتمحور أسئلتها حول إتجاهاتهم نحو كل من :

- ✓ التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
- ✓ النشاط الاتصالي المعتمد للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
- ✓ تخطيط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
- ✓ التنموية في العلاقات العامة للأجهزة الحكومية.

وكانت تهدف لتدعيم تحليل وتفسير نتائج فرضيات الدراسة، بحيث آرائهم كانت لا تصب في في نفس المسار وخاصة في الأسئلة المفتوحة التي وجهت للأعضاء الذين ينتمون للأحزاي التي كانت تعارض مع الدستور الجديد والتي بدورها تم تبويبها على شكل فئات تضم كل فئة مجموعة الآراء المتشابهة.

3- **الوثائق والسجلات الإدارية:** وهي إحدى أدوات جمع البيانات وفيها يرجع الباحث إلى جمع البيانات حول موضوع الدراسة أو بعض المحاور من الوثائق والسجلات الإدارية لتكون البيانات المجمعة من الوثائق والسجلات الإدارية بيانات تكميلية للإستمارة والمقابلة والملاحظة أو لبعضهم لوظيفة تكميلية في التحليل والتفسير والتعليل. (رشيد زرواتي، مرجع سابق،ص223)

ومن بينها :

- ✓ مجلات ودوريات تصدر عن مجلس الأمة
- ✓ مجلات ودوريات تصدر عن المجلس الشعبي الوطني
- ✓ كتيبات تصدرها الكتل البرلمانية
- ✓ وثائق تضم أسماء الأعضاء والإنتماء الولايئي والحزبي ونوعية العضوية.

خامسا: الخصائص السيكومترية للأداة:

تم تعيين الخصائص السيكومترية في تحديد أداة الإختبار وشكل بنودها وتحليلها كميا وكيفيا وذلك بحساب صدق البنود وثباتها بإستعمال الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية SPSS النسخة21 (0.21 Version)

1. **الصدق** : لقد تم حساب صدق الأداة بالطرق التالية :

- ✓ **صدق المحكمين :**

ويقصد به مدى قدرة الاستبيان على قياس ما وضع لقياسه، أو السمة المراد قياسها، كما يهدف إلى الحكم على مدى تمثيل الاستبيان للميدان المراد قياسه

وللتحقق من صدق محتوى الاستبيان بعرضه في صورته الأولى على مجموعة من الأساتذة المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في كل من أقسام علم الإجتماع والإعلام والإتصال وكذا العلوم السياسية ويوضح الملحق رقم .. قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين مرتبة حسب المرتبة العلمية ، وذلك للتعرف على أرائهم في الإستبيان من حيث :

- ✓ مدى ملائمة الإستبيان للهدف المنشود .
- ✓ صحة صياغة العبارات علميا .

وقد أبدى المحكمين بعض الملاحظات والتعليمات العلمية التي أخذت بها الباحثة من حيث إعادة الصياغة لبعض العبارات وبذلك يكون الإستبيان قد خضع لصدق المحكمين

عرضت أداة الإستبيان التي تشخص واقع العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من خلال إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري على عشر (10) محكمين من أساتذة علم الإجتماع وأساتذة الإعلام والإتصال وكذا أساتذة العلوم السياسيةوذلك مندرجة بروفسور لإبداء رأيهم حول كل من :

- مدى كفاية المعلومات الشخصية.
- مدى كفاية عدد الفقرات في كل محور
- مدى ملائمة بدائل الأجوبة.
- مدى إنتماء الفقرات لكل محور
- مدى قياس الفقرات لما وضعت لأجله.

أما فيما يخص التعليمات والمعلومات الشخصية والبدائل وعدد الفقرات ، فكانت نتائج التحكيم كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (05) يبين نتائج صدق المحكمين حول الإستبيان.

عدد المحكمين / معلومات الإستبيان	10 محكمين	7 محكمين	4 محكمين	3 محكمين
البيانات الشخصية	/	تغيير جملة منتخب من طرف الشعب بجملة منتخب من طرف ممثلي الشعب	/	كافية
البدائل	/	كافية	كافية مع ذكر سبب تقليص عدد البدائل من 5 إلى 3	/
عدد الفقرات	كافية	/	/	/
قياس الفقرات لما وضعت لأجله	%100	%100	%100	%100

يتضح من الجدول رقم (02) أنه تم الموافقة على البيانات الشخصية مع تغيير كلمة الشعب بممثلي الشعب وكفاية عدد البدائل وذكر سبب التقليص عددها من خمسة إلى ثلاثة ، فعند ذكر السبب بطل العجب، اما فيما يخص عدد الفقرات فالأغلبية الساحقة تتراوح أرائهم بين كافية وكثيرة وسوف تتعبني في التحليل، أما فيما يخص قياس الفقرات لما وضعت لأجله فكل المحكمين تقر على أنها تقيس جميع مؤشرات الفرضيات وتغطي الجانب الميداني للدراسة ، وبناء على ذلك تم الإمتثال لآراء المحكمين وإجراء تعديلات على الأداة لتكون صالحة للقياس(الملحقI).

✓ **صدق المقارنة الطرفية (الصدق التمييزي) :**

تقوم هذه الطريقة على حساب معامل التمييز بين طرفي درجات المجموعة العليا ودرجات المجموعة الدنيا وذلك بإستخدام اختبار"ت" لقياس دلالة الفروق بين متوسطات المجموعات المرتبطة .

- **عبارات الإستبيان بجميع محاوره:** وبعد تطبيق المعادلة على الإستبيان بجميع عباراته قدرت قيمة "sig" بـ :0،035 عند كل من مستوى الدلالة 0,05 وهي أقل من 0,05 وهي دالة إحصائيا وبالتالي الإختبار صادق لقياس 73 عبارة مع بعض.

هذا على مستوى الأداة بجميع محاورها فتم التاكد من صدق المقارنة الطرفية على مستوى المحاور كل على حدى فكانت النتائج كالتالي:

- **تنظيم إدارة العلاقات العامة في الاجهزة الحكومية**: عباراته قدرت قيمة "sig" بـــــ:0،027 عند كل من مستوى الدلالة0,05 وهي أقل من 0,05 وهي دالة إحصائيا وبالتالي الإختبار صادق لكل 18 عبارة من المحور الأول.

- **الإتصال التنظيمي المعتمد للعلاقات العامة في الاجهزة الحكومية**: عباراته قدرت قيمة "sig" بـــــ:0،041 عند كل من مستوى الدلالة0,05 وهي أقل من 0,05 وهي دالة إحصائيا وبالتالي الإختبار صادق لكل 20 عبارة من المحور الثاني.

- **تخطيط برامج العلاقات العامة في الاجهزة الحكومية**: عباراته قدرت قيمـــــــة "sig" بـــــ:0.026 عند كل من مستوى الدلالة0,05 وهي أقل من 0,05 وهي دالة إحصائيا وبالتالي الإختبار صادق لكل 20 عبارة من المحور الثالث.

- **الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الاجهزة الحكومية**: عباراته قدرت قيمـــــــة "sig" بـــــ:0.031 عند كل من مستوى الدلالة0,05 وهي أقل من 0,05 وهي دالة إحصائيا وبالتالي الإختبار صادق لكل 15 عبارة من المحور الثالث.

ومنه الإختبار صادق على مستوى جميع عبارات الأداة وكذا صادق على وستوى كل محور على حد، وهذا ما يؤكد صلاحية الأداة للقياس.

الجدول(06): يبين نتائج صدق المقاربة الطرفية حسب جوانب الدراسة

جوانب الدراسة	عدد الفقرات	صدق المقارنة الطرفية	نتيجة الإختبار
تنظيم إدارة العلاقات العامة في الاجهزة الحكومية:	18	0.027	صادق
الإتصال التنظيمي المعتمد للعلاقات العامة في الاجهزة الحكومية	20	0.041	صادق
تخطيط برامج العلاقات العامة في الاجهزة الحكومية	20	0.026	صادق
الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الاجهزة الحكومية	15	0.035	صادق

✓ **الصدق الذاتي :**

يتم قياس هذا النوع من الصدق على أساس حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات بوصفه معاملا لصدق الاختبار وذلك على النحو التالي :

معامل الصدق الذاتي = $\sqrt{\text{معامل الثبات}}$ (سعد عبد الرحمن،1998،ص186).

معامل الصدق الذاتي = $\sqrt{0,62}$

= 0.78 وهي قيمة موثوق بها على قدر عالي من الصدق.

2. الثبـات :

لتقدير ثبات الإستبيان استخدمت الطرق التالية :

✓ **معامل ألفـا لكرونباخ :**

يعتبر معامل ألفـا لكرونباخ الذي يرمز له عادة بالحرف اللاتيني œ من أهم مقاييس الإتساق الداخلي للإختبار المكون من درجات مركبة، فهو يربط ثبات الإختبار بثبات بنوده. فتم حسابه وكانت النتيجة: معامل ألفا œ = 0.69 وهو معامل على قدر جيد من الثقة يدل على ثبات الإختبار.

ومن خلال ما سبق ذكره تم التأكد من صدق وثبات الأداة المستخدمة في الدراسة مما يدفعنا إلى الإعتماد عليها في الدراسة الأساسية بكل ثقـة.

سادسا: أساليب التحليل :

الدراسة الراهنة اعتمدت في تحليلها للمعطيات على أسلوبين هما:

1. **الأسلوب الكمي**:

من حيث تكميم البيانات وصدق بنودها وثباتها وتبويبها في جداول وحساب التكرارات ونسبها المئوية معتمدين في عملية تكميم البيانات على بعض الأساليب الإحصائية تمثلت في:

✓ **معامل الإختبار"ت" للعينات الزوجية:** لقياس دلالات الفروق بين طرفي المجموعة العليا والمجموعة السفلة ويستخدم في مقارنة المتوسطات للعينات المتزاوجة أي أنه ستخدم عندما يكون المتغير يدرس تشخيصيين لنفس العينة.

✓ **معامل الإختبار"ت" للعينات المستقلة:** ويستخدم في مقارنة متغير عبر مجموعات مستقلة أي أنه يستخدم عندما يكون يدرس عينات مستقلة في مدى التشابه والإختلاف

✓ **معامل الإرتباط بيرسون**: لمعرفة مدى صدق الأداة

✓ **معامل ألفاكرونبخ**: لقياس ثبات الأداة

✓ **التكرارات والنسب المؤوية:** لوصف خصائص أفراد مجتمع الدراسة للمتغيرات وتكرارات بدائل فقرات الاستبيان

✓ **الوسط الحسابي:** لمعرفة متوسط كل فقرة من فقرات الإستبيان بالنسبة للمحور الذي تنتمي إليه

✓ **الإنحراف المعياري:** وقد أستخدم الإنحراف المعياري في الدراسة لتحديد درجة تشتت إستجابات أفراد عينة الدراسة بين بدائل الفقرات

2. **الأسلوب الكيفي** :

استخدام في التعليق والتحليل على الجداول بالاعتماد على الواقع المعاش في الحياة الإجتماعية وكذا الدراسات السابقة في الجانب النظري.

خلاصـــة :

تعتبر الإجراءات المنهجية من أهم الركائز الإمبريقية للدراسة الميدانية والأسس الرئيسية في تحديد مدى صدق الفرضيات والتي تدعم الخلفية النظري لذلك تضمن هذا الفصل وصفا كاملا لمنهج الدراسة المستخدم، حيث تم فيه تحديد المجتمع الذي تم تطبيق الدراسة عليه وكيفية اختيار عينة الدراسة وكيفية بناء الأداة المستخدمة في جمع البيانات والإجراءات التي استخدمت في معالجتها الإحصائية.

عرض وتحليل النتائج

- **أولا :** عرض وتحليل البيانات الشخصية .

- **ثانيا :** عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى .

- **ثالثا :** عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية .

- **رابعا :** عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة .

- **خامسا :** عرض وتحليل بيانات الفرضية الرابعة .

- **سادسا :** النتائج النهائية للدراسة والإستنتاج العام .

أولا : عرض وتحليل البيانات الشخصية

بعد جمع الاستمارات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة تم عرض وتحليل بيانات كل من:

✓ **الجنس :**

الجدول رقم (07): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	64	52.89
أنثى	17	14.05
دون إجابة	40	33.06
المجموع	121	100

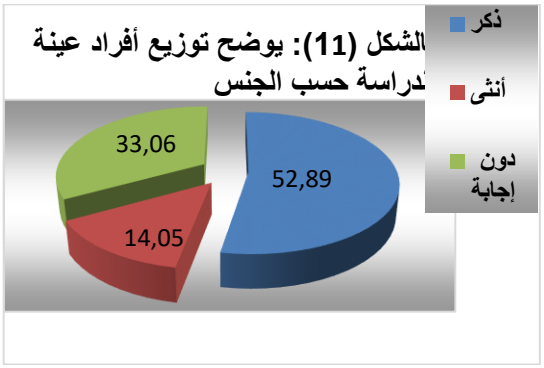

من خلال بيانات الجدول المتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس نلاحظ أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة ذكور بنسبة(52.89%) تليها نسبة أفراد عينة الدراسة الذين لم يدلوا بإجاباتهم بنسبة(33.06%) في حين نجد نسبة الإناث (14.05%).

✓ **الولاية :** تتوزع أفراد عينة الدراسة على كل من الولايات التالية وقد تم تصنيفها بين ولايات الجنوب وولايات الشمال كالتالي :

ولايات الجنوب : تمنراست ،الجلفة ،أدرار ، عين صالح ، بسكرة ،ورقلة ، غرداية ، الواد ، تندوف

ولايات الشمال : باتنة ،سكيكدة ، تيزي وزو ، بجاية ، الجزائر ، عنابة الطارف ، نعامة ، الشلف ، قسنطينة ، سطيف ،

✓ **الحالة الإجتماعية:**

الجدول رقم (08) :يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الإجتماعية

الحالة الإجتماعية	التكرار	النسبة %
أعزب	0	0
متزوج	79	65.30
مطلق	0	0
أرمل	2	1.65
دون إجابة	40	33.06
المجموع	28	100

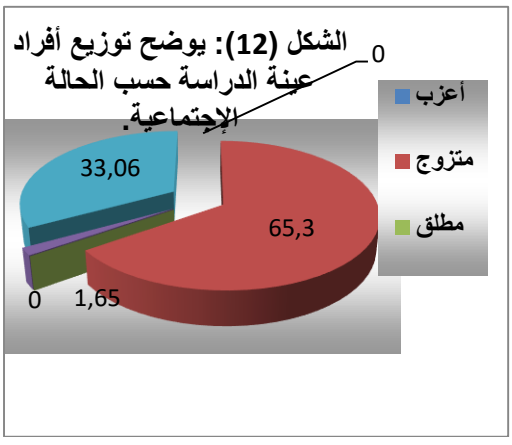

من خلال بيانات الجدول المتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الإجتماعية نلاحظ أن النسبة (65.30%) لأفراد عينة الدراسة المتزوجين ونسبة (33.06%) لأفراد عينة الدراسة الذين لم يدلوا بإجاباتهم، في حين نجد النسبة (1.65%) لكل من أفراد عينة الدراسة الأرامل.

✓ \المستوى التعليمي:

الجدول رقم (09): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
دون الثانوي	0	0
ثانوي	6	4.96
جامعي	75	61.98
دون إجابة	40	33.06
المجموع	121	100

الشكل (13): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

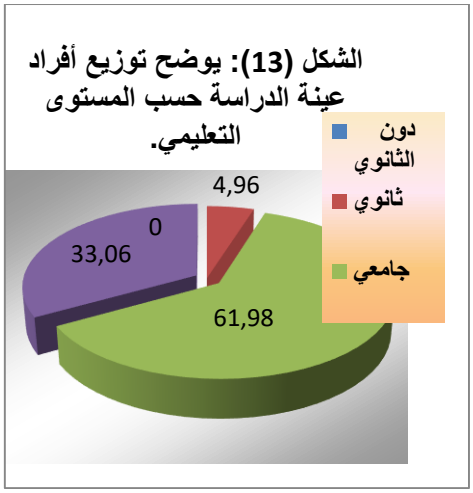

من خلال بيانات الجدول المتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي نلاحظ أن النسبة(61.98%) من أفراد عينة الدراسة ذوي المستوى الجامعي والنسبة(33.06%) لأفراد عينة الدراسة الذين لم يدلوا بإجاباتهم، في حين نجد نسبة (4.96%) لأفراد العينة دوي المستوى الثانوي.

✓ الشهادات المتحصل عليها

الجدول رقم (10): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادات المتحصل عليها.

الشهادات المتحصل عليها	التكرار	النسبة%
ليسانس	29	23.97
ماجستير	31	25.62
دكتوراه	18	14.88
دون إجابة	40	33.06
المجموع	121	100

الشكل (14): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادات المتحصل عليها

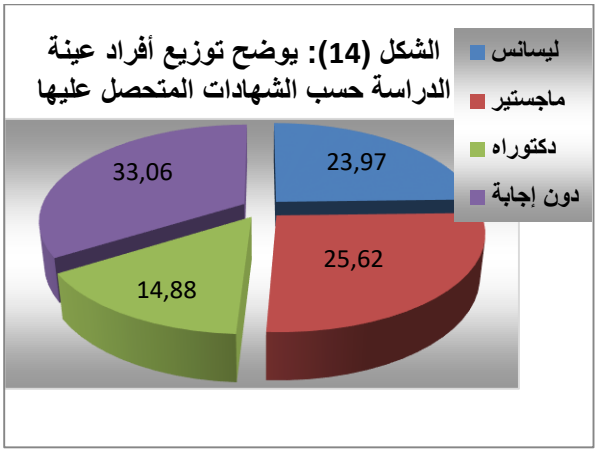

خلال بيانات الجدول المتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادات المتحصل عليها نلاحظ أن النسبة (33.06%) لأفراد عينة الدراسة الذين لم يدلوا بإجاباتهم، ونسبة (25.62%) لإفراد العينة الذين يحملون شهادة الماجستير، وكذا نسبة(23.97%) من أفراد عينة الدراسة الذين يحملون شهادة ليسانس، في حين نجد أن نسبة(14.88%) من أفراد عينة الدراسة الذين يحملون شهادة دكتوراه.

- ✓ **الإنتماء الحزبي:**

و إعتمادا على التوزيع الدي إعتمده المجلس الشعبي الوطني في توزيعه للأحزاب السياسية الموضح في الشكل التالي :

أما فيما يخص توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الإنتماء الحزبي فقد إعتمدنا على التوزيع الذي وضحه المجلس الشعبي الوطني في الشكل التالي :

الشكل (15): يوضح توزيع أعضاء المجلس الشعبي الوطني حسب الإنتماء الحزبي

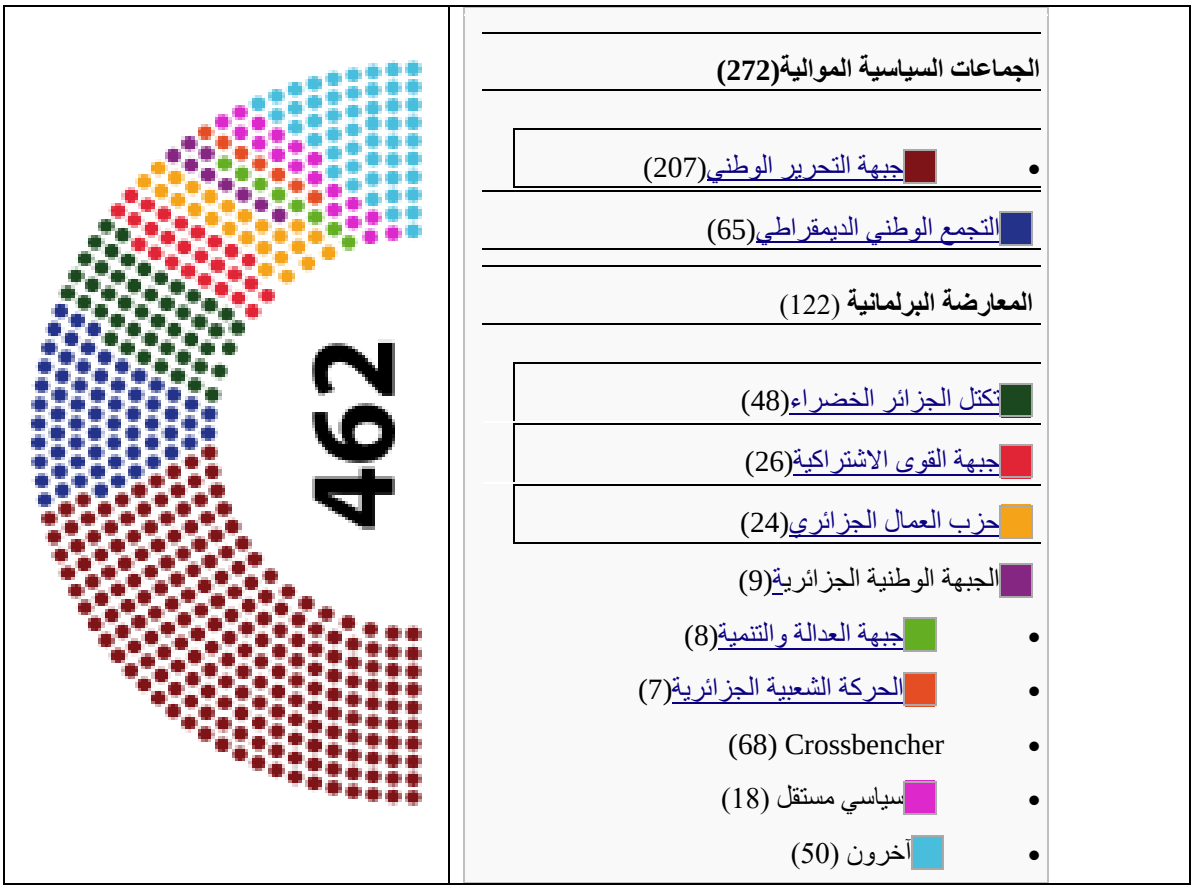

المصدر : www.apn-dz. org. **15/11/2015 – 11h 20m**

وعلى أساس ذلك تم توزيع أفراد عينة الدراسة على الأساس التالي :

الجدول (11): يبين توزيع أعضاء البرلمان حسب الإنتماء الحزبي (موالي ، معارض ، مستقل)

الإنتماء الحزبي	الأحزاب السياسية
الأحزاب الموالية لسياسة النظام	جبهة التحرير الوطني
	التجمع الوطني الديمقراطي
	الأعضاء المعينين من طرف رئيس الجمهورية
الاحزاب المعارضة لسياسة النظام	تكتل الجزائر الخضراء
	جبهة القوى الاشتراكية
	حزب العمال الجزائري
	الجبهة الوطنية الجزائرية
الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي	سياسي مستقل
	آخرون

- فالأحزاب الموالية لسياسة النظام هي الاحزاب التي تؤيد سياسة الحكومة في جميع خططها التي تسير بها شؤون البلاد وتدير بها أجهزتها
- الأحزاب المعارضة سياسة النظام هي الأحزاب التي تتعارض مع سياسة الحكومة في جميع أغلبية خططها التي تسير بها شؤون البلاد وتدير بها أجهزتها
- الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي هي التي ليس لها توجه سياسي محدد في خططها فقد تؤيد سياسة الحكومة في مواد وقد تعارضها في مواد وهي تشمل المقاعد الأحرار وبعض من الأحزاب البسيطة والتي أغلبية مقاعدها تنظم لبقية الأحزاب القوية مثل جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطية لذلك حاولنا تفاديها وذلك بحسابها كميا وإهمالها كيفيا.وذلك لسببين :
- لأن أغلب أعضائها أنظمت لحزب جبهة التحرير وحزب التجمع الديمقراطي علما أن في الدستور الجديد منع عنهم التحول من حزب لحزب، فكل عضو يبقى على مستوى حزبه.
- أننا إعتمدنا في دراستنا على معامل الإختبار "ت"للعينات المستقلة وذلك في مقارنة جوانب الدراسة عبر مجموعة كتل الأحزاب : كتلة الأحزاب الموالية للنظام وكتلة الأحزاب المعارضة للنظام ، أما الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي فقد تم تجاهلها لأن معامل الإختبار يقوم بتحديد عينتين ويتجاهل العينة الثالثة أليا لذلك حددنا العينة الموالية للنظام والعينة المعارضة للنظام للمقارنة وعينا العينة المستقلة في تةجهها السياسي للتجاهل .

الجدول رقم (12): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الإنتماء الحزبي

الإنتماء الحزبي	التكرار	النسبة%
الأحزاب الموالية لسياسة النظام	61	51.24
الاحزاب المعارضة لسياسة النظام	14	11.57
الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي	6	4.13
دون إجابة	40	33.06
المجموع	121	100

الشكل(16): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسةحسب نوعية العضوية

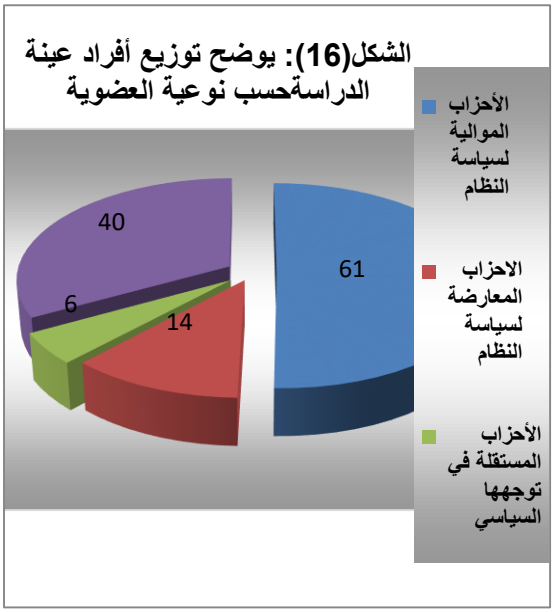

من خلال بيانات الجدول المتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الإنتماء الحزبي نلاحظ أن النسبة (51.24%) من أفراد عينة الدراسة الذين ينتمون للأحزاب الموالية لسياسة النظام وكذا النسبة (37.19%) من أفراد عينة الدراسة دون إجابة، في حين نجد نسبة (11.57%) من أفراد العينة ينتمون للأحزاب المعارضةلسياسة النظام.

- ✓ **نوعية العضوية :**

الجدول رقم (13): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوعية العضوية في مجلس الأمة

الإنتماء الحزبي	التكرار	النسبة%
معين من طرف رئيس الجمهورية	10	34.48
منتخب من طرف ممثلي الشعب	14	48.28
دون إجابة	5	17.24
المجموع	29	100

الشكل(18): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسةحسب نوعية العضوية

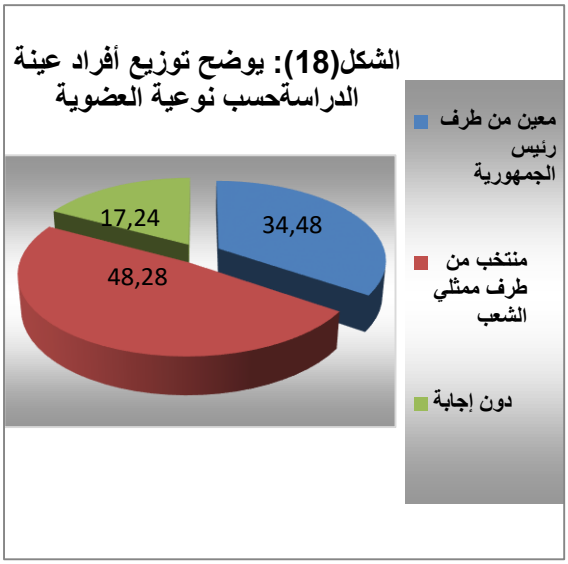

من خلال بيانات الجدول المتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوعية العضوية في مجلس الأمة نلاحظ أن النسبة (48.28%) من أفراد عينة الدراسة منتخبين من طرف ممثلي الشعب ونسبة

(34.48%) معينين من طرف رئيس الجمهورية ، في حين نجد نسبة (17.24%) لإفراد عينة الدراسة لم تحدد إنتمائها السياسي.

✓ **مزاولة وظيفة في مؤسسة ما:**

الجدول رقم (14): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب إمكانية مزاولة وظيفة في مؤسسة ما؟

مزاولة وظيفة في مؤسسة ما	التكرار	النسبة%
نعم	72	59.50
لا	9	7.44
دون إجابة	40	33.06
المجموع	121	100

الشكل(18): يوضح توزيع افراد عينة الدراسة حسب إمكانية مزاولة وظيفة في مؤسسة ما

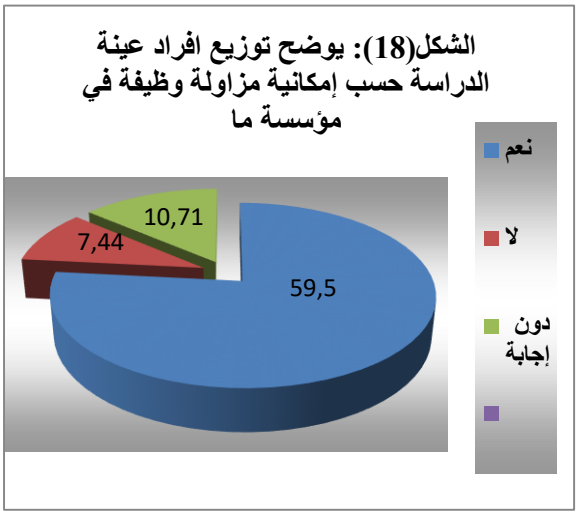

من خلال بيانات الجدول المتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب إمكانية مزاولة وظيفة في مؤسسة ما نلاحظ أن النسبة (59.50%) لأفراد عينة الدراسة الذين كانت لهم وظائف في إحدى المؤسسات، في حين نجد نسبة (33.06%) لإفراد العينة الذين لم يدلوا بإجاباتهم، في حين نسبة (7.44%) من أفراد عينة الدراسة لم تزاول أية وظيفة في إحد المؤسسات .

✓ **تصنيف المؤسسة**

الجدول رقم (16): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تصنيف المؤسسة.

مزاولة الوظيفة	التكرار	النسبة%
حكومية	50	41.32
غير حكومية	21	17.36
دون إجابة	50	41.32
المجموع	121	100

الشكل(19): يوضح توزيع افراد عينة الدراسة حسب تصنيف المؤسسة

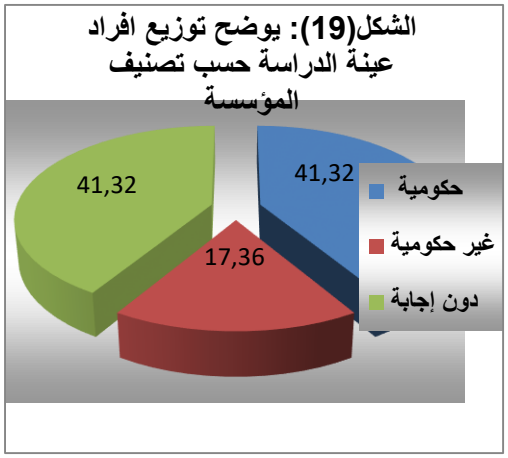

من خلال بيانات الجدول المتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب تصنيف مؤسسة مزاولة الوظيفة نلاحظ أن النسبة (41.32%) لأفراد عينة الدراسة الذين زاولوا وظائفهم في المؤسسات الحكومية و كذا أفراد عينة الدراسة التي لم تدلي بإجاباتها، في حين نجد نسبة (17.36%) لإفراد العينة الذين زاولو وظائف في مؤسسات غير حكومية .

✓ **الإنتماء السوسيومهني:**

الجدول رقم (17): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الإنتماء السوسيومهني

الإنتماء السوسيومهني	التكرار	النسبة%
رئيس	58	47.93
مرؤوس	13	10.74
دون إجابة	50	41.32
المجموع	121	100

الشكل(20): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الإنتماء السوسيومهني

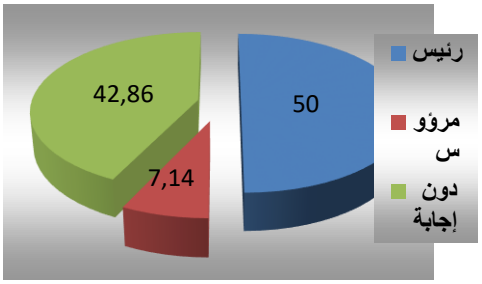

من خلال بيانات الجدول المتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الانتماء السوسيومهني نلاحظ أن النسبة (47.93%) لأفراد عينة الدراسة الذين كانوا رؤساء، في حين نجد نسبة (41.32%) من أفراد العينة الذين لم يدلوا بإجاباتهم، أما نسبة أفراد عينة الدراسة الدين كانوا مرؤوسين فكانت(10.47%)

ومن خلال عرض نتائج البيانات الشخصية لعينة الدراسة نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة التي قبلت أن تساهم في إنجاز هذا البحث هم من الذكور ، فنسبة إجابات الذكور تقارب أربع أضعاف إيجابات الإناث وهي نسبة كبيرة مقارنة مع نسبة التمثيل في البرلمان الجزائري التي هي ثلثين ذكور مقابل ثلث من الإناث وهذا يدل على إجحاف الإناث على التجاوب والإدلاء بآرائهم وذلك راجع لتخوفهم من أي مشكل قد يطرأ من جراء التجاوب وخاصة في الأبعاد السياسية التي ليس النساء لهم تخوف في ذلك فقط بل أغلب أفراد الشعب الجزائري وذلك راجع للعشرية السوداء التي تركت أثر كبير في نفوس أفراد هذا المجتمع ،كما يعود تخوف النساء من التجاوب مع البحث العلمي للمدة القصيرة في عضويتهم وتخوفهم من الضغوطات الخارجية كالأهل وأراء أفراد المجتمع المحلي ، كما قد تعود لنقص ثقافتهم التي إما تعود لبساطة المستوى التعليمي أو الثقافة المتخصصة التي تنشط على مستوى تخصصهم بعيدة كل البعد عن

الثقافة العامة ويعود كل ذلك لنقص في التنشئة السياسية وتبني الدولة قوانين دون أن تأخذ بالخلفية الإجتماعية والثقافية لهذه القوانين وتحديد الأرضية لذلك ، كما أن أغلب أفراد عينة الدراسة متزوجيتن مما يميز عينة الدراسة بتمتعها بالإستقرار النفسي والثقل والرزانة كما أن أغلب أفراد عينة الدراسة الذين أدلوا بإجاباتهم يتمتعون بمستوى تعليمي عالي وحسب الشهادات التي تحصلوا عليها فأغلبهم جامعيين إما ليسانس أو ماجستير أو دكتوراه وأغلب هذه الفئة معينين من طرف رئيس الجمهورية وهذا ما يوضح تدعيم رئيس الجمهورية للفئة المتعلمة ومحاولة توجيهها للمناصب التشريعية والرقابية وذلك لأبعادها الثقافية والعلمية والمنهجية في عملية التخطيط والتوجيه والتصرف السوي ، كما أن أغلب أفراد عينة الدراسة ينتمون للأحزاب الموالية للنظام ويعود ذلك لكبر عدد مقاعدهم في البرلمان أما النسبة الضعيفة من إدلاءات أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام فهي ضعيفة بالنسبة لعينة الدراسة ولكن لها أثر بالنسبة لهم كأعضاء وتعاملهم مع الأبحاث والدراسات العلمية ويرجع تجاوبهم مع موضوع الدراسة إلى فترة توزيع الإستبيان تجاوبت مع الشحنة الداخلية ضد الدستقر الجديد وعدم جدوى من رفضهم للدستور وإقتناعهم أن نتائج التصويت ستكون إيجابية وتجاوبهم مع هذا الإستبيان ماهو إلا طريقة لخمد الشحنة الداخلية ، كما أن النسبة العالية لأفراد عينة الدراسة الدين أدلو بإيجاباتهم قد زاولو وظائف في الأجهزة الحكومية وأغلبها بمناصب رؤساء وبالتالي قريبين من مراكز صنع القرار أو هم من بيدهم أمر إتخاذه وذلك حسب إقرار أغلب أفراد العينة عن المناصب التي تقلدوها وذلك دون أن نهمل الفئة الكبيرة نوعا ما من افراد عينة الدراسة التي رفضت ان تدلي ببياناتها الشخصية خوفا من الوصول إليه.

وقبل الغوص في عرض وتحليل نتائج فرضيات الدراسة سنوضح بعض النقاط المهمة في دراستنا هذه :

- ✓ الإشارة السالبة في نتائج الإختبار "ت" لا تأخذ بعين الإعتبار لأنها تدل على من من المجموعات كانت مرقمة بالرقم 1 ومن المرقمة بالرقم 2 وبالتالي تدل على الإتجاه فنحن لم نأخذ بها ولكن الفرق بين متوسطات المجموعتين يتحدد لصالح المجموعة التي كان متوسطها الحسابي أكبر .
- ✓ الموقع الجغرافي نعني بها الموقع الجغرافي لمقر الحزب المسجل فيه العضو لذلك تناولنا لفظ "الأعضاء الذين يسكنون ....." فنحن نقصد المنطقة الأصلية التي تم تسجيل عضويتهم على أساسها ،أما الإقامة المؤقتة فلم نأخذها بعين الإعتبار لأن العضو البرلماني حددناه إحصائيا على أساس المنطقة المسجل إنتمائه الجغرافي إليها لذلك تم البحث في إشكاليات الإختلاف في الموقع الجغرافي فنقصد الموقع الجغرافي لمكتب الحزب المسجل فيه لأنه يمثل أحد أعضاء المجتمع المحلي لتلك المنطقة إلا في حالات خاصة مثل الأعضاء الأحرار أو المعينين ونتعامل معهم بالمثل للمنطقة الجغرافية التي إنتخب منها أو تم تعيينهم على أساسها .
- ✓ الأحزاب الموالية للنظام نقصد بها الأحزاب المؤيدة لسياية الدولة في جميع تعاملاتها مع شعبها سواء في توزيع الميزانية المالية أو في كيفية إدارتها لأجهزتها الحكومية من قبل الوزارات الممثلة للحكومة الجزائرية ، أما الأحزاب المعارضة وهي الاحزاب التي ترى هناك خلل في إدارة الحكومة لأجهزتها والتي بالضرورة تكون فجوة بين الخكومة وعامة الشعب كمعاملين مع أجهزتها وبالتالي عذم نشاط العلاقات العامة في أجهزتها .
- ✓ في عملية الكشف عن وجود إختلاف بين مجموعتين لا يتم إلا بالكشف عن إحتمال وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين من المجموعتين حول المسألة المطروحة.
- ✓ النظام الإحصائي يكشف عن وجود أو عدم وجود فروق بين مجموعتين ، أما في حالة وجود مجموعة ثالثة فإنه يهملها آليا ذلك ما تم تطبيقه في الإشكاليات التي تكشف عن الفرق بإختلاف الإنتماء الحزبي فإننا نحاول تحديد الفروق بين متوسطات أعضاء الكتلة الحزبية الموالية للنظام والكتلة الحزبية المعارضة للنظام أما الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي فقد أهملها النظام الإحصائي ، وركزنا في هذه النقطة على ذلك لأن أغلب أعضاء هذه الأحزاب إنضموا للأحزاب القوية الأخرى مثل حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي كما أنه قد هيكل لحزب تجمع أمل الجزائر موقع على مستوى المجلس الشعبي الوطني وذلك لإنضمام عدد كبير من أعضاء المجلس الشعبي

الوطني لهذا الحزب،لذلك نسبة تواجد أعضار الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي قمنا بتحليلها إحصائيا فقط.

ثانيا : عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى للدراسة

سنحاول التذكير أولا بفرضيات الدراسة

1. **الفرضية الأولى للدراسة** : في الجانب التنظيمي

- ⇦ هناك إختلاف في هذه الإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة).
- ⇦ هناك إختلاف في هذه الإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي (الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال)
- ⇦ هناك إختلاف في هذه الإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (الأعضاء التي تنتمي للأحزاب الموالية للنظام والأعضاء التي تنتمي للأحزاب المعارضة للنظام)

تجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إيجابية

وللتحقق من هذه الفرضية تم الإعتماد على عدة مؤشرات ساعدتنا في الدراسة محددة في مجموعة من العبارات – ثمانية عشر عبارة – وهي موضحة حسب الجدول الذي يحدد نتائج الدراسة

الجدول (19): يبين نتائج تطبيق الإختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية (عضوالمجلس الشعبي الوطني –عضو مجلس الأمة)

	العبارة	إختبار ليفني	مستوى الدلالة(sig)	قيمة الإختبار د	درجة الحرية (dt)	مستوى الدلالة(sig)	الفرق بين الوسط	الخطأ في الفرق
01	توجد إدارة العلاقات العامة في الهيكل الإداري للأجهزة الحكومية	111,701	,000	-5,050	119	,000	-,58283	,11542
				-3,330	30,587	,002	-,58283	,17503
02	هناك إهتمام بإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	,017	,896	,246	119	,006	,02586	,10521
				,260	51,634	,796	,02586	,09956
03	هناك فصل بين أنشطة المصالح الإدارية في الأجهزة الحكومية.	22,687	,000	3,832	119	,000	,67166	,17528
				4,751	72,704	,000	,67166	,14136
04	العلاقات العامة إدارة مستقلة عن باقي الإدارات الموجودة في الجهاز الحكومي.	21,521	,000	-2,646	119	,009	-,38906	,14706
				-3,455	82,827	,001	-,38906	,11262
05	لا يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوظائف التي يقومون بها.	57,395	,000	-2,819	119	,000	-,43291	,15355
				-4,706	113,339	,000	-,43291	,09200
06	يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوجهات الإتصالية التي يتعاملون معها.	31,490	,000	8,066	119	,000	1,16454	,14437
				11,036	93,345	,977	1,16454	,10552
07	يتميز رجل العلاقات العامة بمواصفات معينة .	,003	,953	-,029	119	,000	-,00300	,10223
				-,029	46,605	,000	-,00300	,10277
08	العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تكفل الرعاية الإجتماعية لموظفيها.	4,294	,040	-,961	119	,338	-,10645	,11074
				-1,078	57,933	,003	-,10645	,09874
09	لا توجد محددات تعيق عمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	28,633	,000	6,638	119	,000	1,09370	,16476
				8,945	89,795	,115	1,09370	,12227
10	لم يتغير الهيكل التنظيمي داخل العلاقات العامة للأجهزة الحكومية منذ زمن بعيد.	,879	,350	-1,432	119	,000	-,22751	,15884
				-1,450	47,927	,000	-,22751	,15693
11	ميزانية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية غير كافية.	32,814	,000	4,923	119	,000	,85120	,17290
				6,407	82,105	,000	,85120	,13286
12	تنظيم إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية جيد.	21,254	,000	-2,287	119	,024	-,31484	,13765
				-2,971	81,712	,004	-,31484	,10597
13	أغلب أعمال الأجهزة الحكومية خدماتية.	1,092	,298	,540	119	,005	,04385	,08123
				,511	43,291	,612	,04385	,08579
14	توجد عوامل تؤثر في إختيار الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	58,490	,000	-2,677	119	,008	-,25525	,09534
				-3,340	73,816	,001	-,25525	,07642
15	تتعدد أقسام العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتعدد مديريات الإدارة العامة	19,180	,000	1,939	119	,055	,20090	,10361
				2,520	81,832	,014	,20090	,07972
16	لا يتمتع الموظف في الجهاز الحكومي بالسلطات الكافية للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليه .	17,074	,000	2,496	119	,014	,20165	,08078
				2,132	38,024	,040	,20165	,09459
17	لا أرى علاقة بين ما يقوم به الموظف في الأجهزة الحكومية أوبين أهداف الجهاز .	914,444	,000	6,366	119	,000	,58696	,09220
				11,372	91,000	,783	,58696	,05162
18	نظام الإمتيازات المعمول به في الأجهزة الحكومية يتسم بالعدالة والموضوعية.	,317	,574	-,276	119	,000	-,02324	,08423
				-,281	48,510	,000	-,02324	,08262

154

الجدول (18): يبين نتائج اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو التنظيم لإداري باختلاف نوعية العضوية (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة)

الرقم	الفقرة	نوعية العضوية	موافق			محايد			غير موافق			المتوسط الحسابي		الإنحراف المعياري	
			ت	%		ت	%		ت	%					
1	توجد إدارة العلاقات العامة في الهيكل الإداري للأجهزة الحكومية	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	0	0	7.4	13	10.7	14.1	79	65.3	85.9	2,858	2,719	0,35	0,594
		أعضاء مجلس الأمة	9	7.4	31.0	3	2.5	10.3	17	14.0	58.6	2,275		0,921	
2	هناك إهتمام بإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	72	59.5	76.9	17	14.0	18.5	3	2.5	3.3	1,25	1,256	0,505	0,492
		أعضاء مجلس الأمة	21	17.4	72.4	8	6.6	27.6	0	0	0	1,275		0,454	
3	هناك فصل بين أنشطة المصالح الإدارية في الأجهزة الحكومية.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	32	26.4	28.1	20	16.5	21.7	40	33.1	43.5	2,087	2,247	0,885	0,868
		أعضاء مجلس الأمة	2	1.7	6.9	3	2.5	10.3	24	19.8	82.8	2,758		0,576	
4	العلاقات العامة إدارة مستقلة عن باقي الإدارات الموجودة في الجهاز الحكومي	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	49	40.5	58.7	28	23.1	30.4	15	12.4	16.3	1,63	1,537	0,751	0,707
		أعضاء مجلس الأمة	22	18.2	75.9	7	5.8	24.1	0	0	0	1,241		0,435	
5	لا يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوظائف التي يقومون بها.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	68	56.2	78.3	5	4.1	5.4	19	15.7	20.7	1,467	1,363	0,818	0,741
		أعضاء مجلس الأمة	28	23.1	96.6	1	0.8	3.4	0	0	0	1,034		0,185	
6	يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوجهات الإتصالية التي يتعاملون معها.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	46	38.0	38.0	31	25.6	33.7	15	12.4	16.3	1,663	1,942	0,745	0,839
		أعضاء مجلس الأمة	0	0		5	4.1	17.2	24	19.8	82.8	2,827		0,384	
7	يتميز رجل العلاقات العامة بمواصفات معينة .	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	60	49.6	65.3	32	26.4	34.8	0	0	0	1,347	1,347	0,478	0,478
		أعضاء مجلس الأمة	19	15.7	65.5	10	8.3	34.5	0	0	0	1,344		0,483	
8	العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تكفل الرعاية الإجتماعية لموظفيها.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	63	52.1	70.2	26	21.5	28.3	3	2.5	3.3	1,347	1,322	0,543	0,52
		أعضاء مجلس الأمة	22	18.2	75.9	7	5.8	24.1	0	0	0	1,241		0,435	
9	لا توجد محددات تعيق عمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	56	46.3	46.3	14	11.6	15.2	22	18.2	23.9	1,63	1,892	0,847	0,901
		أعضاء مجلس الأمة	0	0		8	6.6	27.6	21	17.4	72.4	2,724		0,454	
10	لم يتغير الهيكل التنظيمي داخل العلاقات العامة للأجهزة الحكومية منذ زمن بعيد	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	48	39.7	57.0	29	24.0	31.52	15	12.4	16.3	1,641	1,586	0,749	0,749
		أعضاء مجلس الأمة	21	17.36	72.41	4	3.31	13.79	4	3.31	13.79	1,413		0,732	
11	ميزانية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية غير كافية.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	35	28.9	30.6	21	17.4	22.8	36	29.8	39.1	2,01	2,214	0,883	0,887
		أعضاء مجلس الأمة	2	1.6	6.7	0	0	0	27	22.31	93.10	2,862		0,516	
12	تنظيم إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية جيد	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	55	45.5	64.5	26	21.5	28.3	11	9.1	12.0	1,521	1,446	0,702	0,657
		أعضاء مجلس الأمة	23	19.0	79.3	6	5.0	20.7	0	0	0	1,206		0,412	
13	أغلب أعمال الأجهزة الحكومية خدماتية.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	77	63.6	82.6	15	12.4	16.3	0	0	0	1,163	1,173	0,371	0,38
		أعضاء مجلس الأمة	23	19.0	79.3	6	5.0	20.7	0	0	0	1,206		0,412	
14	توجد عوامل تؤثر في إختيار الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	59	48.5	70.2	33	27.3	35.9	0	0	0	1,35	1,297	0,482	0,459
		أعضاء مجلس الأمة	26	21.5	89.5	3	2.5	10.3	0	0	0	1,103		0,309	
15	تتعدد أقسام العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتعدد مديريات الإدارة العامة	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	3	2.5	2.5	22	18.2	23.9	67	55.4	72.8	2,695	2,743	0,529	0,492
		أعضاء مجلس الأمة	0	0	0	3	2.5	10.3	26	221.5	89.7	2,896		0,309	
16	لا يتمتع الموظف في الجهاز الحكومي بالسلطات الكافية للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليه .	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	83	68.6	85.1	8	6.61	8.70	1	0.83	1.09	1,108	1,157	0,346	0,387
		أعضاء مجلس الأمة	20	16.5	69.0	9	7.4	31.0	0	0	0	1,31		0,471	
17	لا أرى علاقة بين ما يقوم به الموظف في الأجهزة الحكومية أوبين أهداف الجهاز .	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	0	0	0	.54	44.6	58.7	38	31.4	41.3	2,413	2,553	0,495	0,499
		أعضاء مجلس الأمة	0	0	0	0	0	0	29	24.0	100	3		0	
18	نظام الإمتيازات المعمول به في الأجهزة الحكومية يتسم بالعدالة والموضوعية.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	74	61.1	81.0	18	14.88	19.57	0	0		1,195	1,19	0,398	0,394
		أعضاء مجلس الأمة	24	19.8	82.75	5	4.13	17.24	0	0	0	1,172		0,384	

155

✓ حسب نوعية العضوية (عضو المجلس الشعبي الوطني وعضو مجلس الأمة)

وحسب النتائج المتحصل عليها والموضحة في كلا الجدولين(18) و(19) نلاحظ في كل من:

العبارة الأولى :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " توجد إدارة العلاقات العامة في الهيكل الإداري للأجهزة الحكومية " أن نسبة (79.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (65.3%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (14.0%) ، و كذا نسبة (13.2%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (10.7%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (2.5%) ، في حين كانت نسبة (7.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء مجلس الأمة ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.719 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.594 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (85.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة في حين بقية الأعضاء كانت أراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.858 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.350 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (58.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة (31.0%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة، في حين نسبة (10.3%) محايدة في رأيها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.275 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.921.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 111.701 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وب ض>الي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 3.330 بدرجة حرية مقدارها 30.587 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.582 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.175 .

فتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند غير موافق وبتشتت وإنتشار ضعيف ، ومن خلال ذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري سلبي نحو هذه العبارة.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.02 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الثانية :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "هناك إهتمام بإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من " أن نسبة (76.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (59.5%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (17.4%) ، و كذا نسبة (20.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (14.1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (6.6%) ، في حين كانت نسبة (2.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.256 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.492 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (78.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (18.5%) من الأعضاء كانت أراءها محايدة ،في حين نسبة (3.3%) من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.250و إنحراف معياري يقدر بـ 0.505 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (72.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (27.6%) من أفراد عينة الدراسة كانت محايدة في رأيها على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.275 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.454 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.017 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.896 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 0.246$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.025 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.105 .

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية، لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت وإنتشار ضعيفين ،ولذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.006$ هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الثالثة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "هناك فصل بين أنشطة المصالح الإدارية في الأجهزة الحكومية" أن نسبة (52.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (33.1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (19.8%)، و كذا نسبة (28.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (26.4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (1.7%) ،في حين كانت نسبة (19.0%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (16.5%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (2.5%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.247 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.868
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (43.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة و نسبة (34.8%) من الأعضاء كانت موافقة على العبارة ،في حين نسبة (21.7%) من الأعضاء كانت أراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.087 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.885
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (82.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة (10.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت محايدة في رأيها في حين (6.9%) من الأعضاء كانت موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.758 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.576
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 22.687 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 4.751$ بدرجة حرية مقدارها 72.704 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.671 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.141

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية، لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة ضعيفة نحو البند غير موافق وبتشتت كبير وإنتشار كبير، ولذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري سلبي نحو هذه العبارة .

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.000$ هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الرابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "العلاقات العامة إدارة مستقلة عن باقي الإدارات الموجودة في الجهاز الحكومي" أن نسبة (58.7%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (40.5%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (18.2%) ، و كذا نسبة (28.9%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (23.1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (5.8%) ، في حين كانت نسبة (12.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.537وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.707 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (53.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (23.1%) من الأعضاء كانت محايدة في رأيها على العبارة ،في حين نسبة (16.3%) من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.630و إنحراف معياري يقدر بـ 0.751 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (75.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت أراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.241 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.435.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 21.521 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 3.455$ بدرجة حرية مقدارها 82.827 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.389 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.112 .

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة متوسط نحو البند الموافق على العبارة وذلك بتشتت ضعيف وقليل الإنتشار لأراء أعضاء البرلمان الجزائري، ومنه الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق **ذات** دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.001$ هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الخامسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوظائف التي يقومون بها" أن نسبة (78.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (56.2%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (23.1%) ، و كذا نسبة (15.7%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، في حين كانت نسبة (5.0%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (4.1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (0.8%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــــ 1.363 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.741.
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (73.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (20.7%) من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة ،في حين نسبة (5.4%) من الأعضاء كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.467 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.818
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (96.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.034 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.185 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 57.395 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 4.706$ بدرجة حرية مقدارها 113.339 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.432 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.092

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة عالية نحو البند موافق على العبارة وذلك بتشتت المتوسط وقليل الإنتشار لأراء أفراد عينة الدراسة، ومنه الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.000$ هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة السادسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوجهات الإتصالية التي يتعاملون معها " أن نسبة (38.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، و كذا نسبة (32.2%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء مجلس الأمة بنسبة (19.8%) و أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (12.4%) ، في حين كانت نسبة (29.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (25.6%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (4.1%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.942 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.839
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (50.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (33.7%) من الأعضاء كانت آراءها محايدة ،في حين نسبة (16.3%) من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.663 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.745
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (82.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.827 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.384 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 31.490 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 11.036$ بدرجة حرية مقدارها 93.345 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 1.164 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.105 .

وعدم التوافق بين إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 1.164 وهذا الفارق يفوق 93 درجة وهو لصالح أعضاء مجلس الأمة ورغم ذلك يبقى الإتجاه إيجابي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ،لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيف نحو البند موافق وذلك بتشتت قوي وكبير الإنتشار لآراء أعضاء البرلمان الجزائري.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.977$ هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية

العبارة السابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "يتميز رجل العلاقات العامة بمواصفات معينة " أن نسبة (65.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (49.6%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (15.7%) ، و كذا نسبة (34.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (26.4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (8.3%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.347 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.478
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (65.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (34.8%) من الأعضاء كانت محايدة في رأيها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.347 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.478
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (65.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.344 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.483 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.003 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.953 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 0.029$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.003 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.102 .

وتوافق أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة كبير نحو البند موافق، وذلك بتشتت كبير وواسع الإنتشار ،و عليه إتجاهات أعضاء البرلمان إيجابية نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.000$ هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة الثامنة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تكفل الرعاية الإجتماعية لموظفيها " أن نسبة (70.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (52.1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة

(18.2%) ، و كذا نسبة (27.3%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (21.5%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (5.8%)، في حين كانت نسبة (2.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.322وإنحراف معياري يقدر بـ 0.519.

- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (68.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (28.3%) من الأعضاء كانت محايدة في رأيها على العبارة ،في حين نسبة (3.3%) من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.347 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.543 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (75.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.241 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.435 .

كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 4.294 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.040 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 0.961$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.106 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.110.

وتوافق أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة توزيع كبير نحو البند موافق، وذلك بتشتت ضعيف وقليل الانتشار، وعليه إتجاهات أعضاء البرلمان إيجابية نحو هذه العبارة .

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.003$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة التاسعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا توجد محددات تعيق عمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية " أن نسبة (46.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، و كذا نسبة (35.5%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (18.2%) و أعضاء مجلس الأمة

بنسبة (17.4%) ، في حين كانت نسبة (18.2%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (11.6%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (6.6%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.892وإنحراف معياري يقدر بـ 0.901

- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (60.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (23.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة في حين نسبة (15.2%)من الأعضاء كانت محايدة في رأيها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.630 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.854
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (72.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.724 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.454.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (10) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 28.633 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 8.945$ بدرجة حرية مقدارها 89.795 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 1.093 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.122 .

وإختلاف أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 1.093 وهو فارق عالي بحيث أن هذا الفارق يفوق 89 درجة ، ورغم ذلك يبقى الإتجاه إيجابي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.115$ هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية

العبارة العاشرة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لم يتغير الهيكل التنظيمي للأجهزة الحكومية منذ زمن بعيد" أن نسبة (57.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (39.7%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (17.36%) ، و كذا نسبة (27.3%) من افراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (24.0%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (3.3%) ، في حين كانت نسبة (15.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على

كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (12.4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (3.3%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.586وإنحراف معياري يقدر بـ 0.749 .

- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (52.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (31.5%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة في حين نسبة (16.3%) من الأعضاء كانت غير موافقة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.641 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.749 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (72.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين كانت نسبة (13.7%) من أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة المحايدة في رأيها و غير الموافقة على العبارة في حد سواء ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.413 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.732 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.879 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.350 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 1.432$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.227 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.158

وتوافق أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة توزيع متوسط نحو البند موافق، وذلك بتشتت متوسط انتشار متوسط، ومنه الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.000$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة الحادي عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "ميزانية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية غير كافية" أن نسبة (52.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (29.8%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (22.3%) ، وكذا نسبة (30.6%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (28.9%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (1.6%) ، في حين كانت نسبة (17.4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.214 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.887

- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (39.1%) و(38.0%) من أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة غير الموافقة على العبارة والفئة الموافقة على العبارة على التوالي و بقية الأعضاء كانت محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.010 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.883
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (93.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، في حين (6.7%) فقط من النسبة كانت موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.862 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.517
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 32.814 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 6.407 بدرجة حرية مقدارها 82.105 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.851 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.132 .

وتوافق أيضا أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة توزيع ضعيف نحو البند موافق، وذلك بتشتت متوسط انتشار واسع، ومنه إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.000 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة الثاني عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تنظيم إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية جيد " أن نسبة (64.5%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (45.5%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (19.0%) ، و كذا نسبة (26.4%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (21.5%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (5.0%)، في حين كانت نسبة (9.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.446 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.657
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (59.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (28.3%) من الأعضاء كانت

محايدة في رأيها على العبارة ،في حين نسبة (12.0%) من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.521 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.702

- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (79.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.206 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.412
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 21.254 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 2.971$ بدرجة حرية مقدارها 81.712 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.314 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.105 .

وتوافق أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية الت ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة توزيع متوسطة نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط انتشار متوسط ، لذلك كانت إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري إيجابية نحو هذه العبارة.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.004$ هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة الثالثة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " أغلب أعمال الأجهزة الحكومية خدمانية " أن نسبة (82.6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (63.6%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (19.0%) ، في حين بقية أفراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (12.4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (5.5%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.173 وإنحراف معياري يقدر بـــــ 0.380 ، أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (83.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (16.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في رأيها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.163 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.371
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (79.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.206 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.412 .

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.092 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.298 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.540 بدرجة حرية مقدارها 119 وأن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.043 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو0.081

وتوافق أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة عالي نحو البند موافق وذلك بتشتت ضعيف الإنتشار ضعيف ،لذلك كانت إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري إيجابية نحو هذه العبارة.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.005 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة الرابع عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "توجد عوامل تؤثر في إختيار الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية " أن نسبة (70.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (48.5%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (21.5%)، وكذا نسبة (29.8%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (27.3%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (2.5%)، ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.297 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.459
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (64.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (35.9%) من الأعضاء كانت محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.35 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.482
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (89.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.103 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.459 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 58.490 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 3.340

بدرجة حرية مقدارها 72.816 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.255 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.764 .

وتوافق أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة توزيع عالي نحو البند موافق ،وذلك بتشتت ضعيف انتشار ضعيف ، لذلك كانت إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري إيجابية نحو هذه العبارة.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.001 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة الخامسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة" تتعدد اقسام العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتعدد مديريات الإدارة العامة" أن نسبة (76.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (55.4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (21.5%) ، وكذا نسبة (20.7%) أفراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (18.2%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (2.5%) والنسبة الموافقة على العبارة فكانت (2.5%) وهم من أعضاء المجلس الشعبي الوطني وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.743 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.492 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (72.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (23.9%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في رأيها في حين نسبة (2.5%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.695 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.529 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (89.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.896 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.309
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 19.180 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.520 بدرجة حرية مقدارها 81.832 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.200 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.079 .

وتوافق أيضـا أراء أعضـاء المجلس الشـعبي الوطني وأعضـاء مجلس الأمة وتثبته أيضـا المتوسـطات الحسابية التي ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة توزيع عالي نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت متوسط انتشار متوسط ، لذلك كانت إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري سلبية نحو هذه العبارة.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضـاء المجلس الشـعبي الوطني وأعضـاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.014 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة السادسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسـب العبارة " لا يتمتع الموظف في الجهاز الحكومي بالسـلطات الكافية للقيام بالمسـؤوليات الموكلة إليه " أن نسبة (85.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (68.6%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (16.5%) ، و كذا نسبة (14.0%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (6.61%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (7.4%) ، في حين كانت فقط نسـبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسـة غير الموافقة على العبارة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.157 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.387
- ✓ أما أعضـاء المجلس الشـعبي الوطني كمجتمع بحث مسـتقل عن أعضـاء مجلس الأمة فكانت نسـبه كالتالي (90.2%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة ،وكذا النسب (8.7%) و (1.1%) من أفراد عينة الدراسـة لكل من الفئة المحايدة وغير الموافقة على العبارة على التوالي ، وذلك بمتوسـط حسابي يقدر بـ 1.108 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.346
- ✓ أما أعضـاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مسـتقل عن أعضـاء المجلس الشـعبي الوطني فكانت نسـبه كالتالي (69.0%) من أفراد عينة الدراسـة موافقة على العبارة ، في حين نسـبة (31.0%) من من أفراد عينة الدراسة كانت محايدة في أرائهاعلى العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.310 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.470 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتسـاوي 17.074 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متسـاوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السـطر الثاني أن قيمة T = 2.132 بدرجة حرية مقدارها 38.024 و أن الفرق بين متوسـطي عينتين أعضـاء المجلس الشـعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.201 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.094 .

وتوافق أيضـا أراء أعضـاء المجلس الشـعبي الوطني وأعضـاء مجلس الأمة وتثبته أيضـا المتوسـطات الحسـابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسـة توزيع متوسـطة نحو البند موافق، وذلك بتشـتت متوسط انتشار متوسط ، ومنه إتجاهات أعضاء البرلمان إيجابية نحو هذه العبارة.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضـاء المجلس الشـعبي الوطني وأعضـاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.040 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضـية الصـفرية ونقبل بالفرضـية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسطات إجابات أعضـاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة السابعة عشر :

- ✓ نلاحظ نسـب العبارة " لا أرى علاقة بين ما يقوم بـه الموظف في الأجهزة الحكومية أو بين أهداف الجهاز" أن نسبة (55.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غيرموافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضـاء المجلس الشـعبي الوطني بنسبة (31.4%) وأعضـاء مجلس الأمة بنسبة (24.0%) ، في حين نسبة (44.6%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي من أعضـاء المجلس الشـعبي الوطني ،وذلك بمتوسط حسـابي يقدر بـــــ 2.553 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.499
- ✓ أما أعضـاء المجلس الشـعبي الوطني كمجتمع بحث مسـتقل عن أعضـاء مجلس الأمة فكانت نسـبه كالتالي (58.7%) من أفراد عينة الدراسـة محايدة في رأيها على العبارة على العبارة في حين نسـبة (41.3%) من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 2.413 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.499
- ✓ أما أعضـاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مسـتقل عن أعضـاء المجلس الشـعبي الوطني فكان كل أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 3.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتســاوي 914.444 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 11.372 بدرجة حرية مقدارها 91.000 و أن الفرق بين متوسـطي عينتين أعضـاء المجلس الشـعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.586 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.051 .

ورغم الإختلاف في أراء أعضـاء المجلس الشـعبي الوطني وأراء أعضـاء مجلس الأمة وتثبته أيضـا المتوسـطات الحسـابية والتي يوضـحها الفرق بين متوسـطي عينتين أعضـاء المجلس الشـعبي الوطني وأعضـاء مجلس الأمة هو 0.586 وهذا الفارق يفوق 11 درجة ، وذلك بتشـتت متوسـط انتشـار متوسـط ،

لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة ضعيف نحو البند غير موافق ، ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.783 هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة الثامن عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " نظام الإمتيازات المعمول به في الأجهزة الحكومية يتسم بالعدالة والموضوعية" أن نسبة (81.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (61.1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (19.8%) ، في حين نسبة (19.1%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (14.9%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (4.1%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.190 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.394 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (80.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و بقية أفراد عينة الدراسة كانت محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.195 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.394
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (82.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.172 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.384.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (19) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.317 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.574 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.276- بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.023 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.084.

وتوافق أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة توزيع عالي نحو البند موافق، وذلك بتشتت ضعيف انتشار ضعيف ، لذلك كانت إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري إيجابية نحو هذه العبارة .

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل

بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة .

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو كل من العبارات (01)،(02)،(03)،(04)،(05)،(07)،(08)،(10)،(11)،(12)،(13)،(14)،(15)،(16)،(18) أي لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارات ، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو كل من العبارات (06)،(09)،(17)، أي يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارات، ورغم وجود هذه الإختلافات إلا أن سببها لا يعتبر من الأسباب الجوهرية بل يعود للصدفة والتي قد يرجع سببها إلا أن مجتمع أعضاء مجلس الأمة يتعامل بنوع من البساطة بعيدين كل البعد عن التكلف وإجتماعيين أكثر من أعضاء البرلمان الجزائري وقد يعود ذلك لشبه الديمومة في المنصب وخاصة الفئة المعينة من طرف رئيس الجمهورية والذين يتعاملون بنوع من التحفظ ذلك من بينالأسباب التي أذت إلا الإختلاف في هذه النقاط .

وبما ان عدد العبارات الموافق عليها أكبر من عدد العبارات غير الموافق عليها ومنه:

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أنه لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة).

الجدول (21): يبين نتائج تطبيق الإختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي (جنوب- شمال)

	العبارة	إختبار ليفني	مستوى الدلالة(sig)	قيمة الإختبار د	درجة الحرية (dt)	مستوى الدلالة(sig)	الفرق بين الوسط	الخطأ في الفرق
01	توجد إدارة العلاقات العامة في الهيكل الإداري للأجهزة الحكومية	60,049	,000	3,418	119	,001	,36637	,10720
				2,859	53,988	,006	,36637	,12814
02	هناك إهتمام بإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	1,573	,212	-,561	119	,005	-,05205	,09283
				-,535	79,837	,005	-,05205	,09721
03	هناك فصل بين أنشطة المصالح الإدارية في الأجهزة الحكومية.	1,710	,193	-,182	119	,008	-,02982	,16407
				-,178	86,849	,859	-,02982	,16737
04	العلاقات العامة إدارة مستقلة عن باقي الإدارات الموجودة في الجهاز الحكومي.	4,439	,037	1,380	119	,170	,18304	,13260
				1,448	106,260	,015	,18304	,12638
05	لا يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوظائف التي يقومون بها.	2,399	,124	,852	119	,039	,11901	,13966
				,875	100,082	,384	,11901	,13606
06	يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوجهات الإتصالية التي يتعاملون معها.	1,088	,299	-3,159	119	,155	-,48129	,15233
				-3,218	97,853	,146	-,48129	,14955
07	يتميز رجل العلاقات العامة بمواصفات معينة .	9,297	,003	1,431	119	,002	,12807	,08953
				1,466	99,646	,002	,12807	,08735
08	العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تكفل الرعاية الإجتماعية لموظفيها.	4,816	,030	1,271	119	,206	,12398	,09753
				1,306	100,349	,019	,12398	,09493
09	لا توجد محددات تعيق عمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	2,132	,147	,242	119	,009	,04123	,17031
				,238	87,539	,813	,04123	,17331
10	لم يتغير الهيكل التنظيمي داخل العلاقات العامة للأجهزة الحكومية منذ زمن بعيد.	19,926	,000	1,619	119	,108	,22661	,13996
				1,798	117,872	,007	,22661	,12602
11	ميزانية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية غير كافية.	10,108	,002	,564	119	,005	,09444	,16732
				,542	81,405	,005	,09444	,17417
12	تنظيم إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية جيد.	8,015	,005	1,755	119	,000	,21520	,12264
				1,861	109,083	,006	,21520	,11564
13	أغلب أعمال الأجهزة الحكومية خدماتية.	8,839	,004	1,395	119	, 616	,09942	,07125
				1,489	110,551	,013	,09942	,06679
14	توجد عوامل تؤثر في إختيار الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	1,365	,245	,567	119	,025	,04912	,08659
				,574	95,892	,567	,04912	,08559
15	تتعدد أقسام العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتعدد مديريات الإدارة العامة	56,856	,000	4,282	119	,000	,37047	,08652
				3,686	58,315	,001	,37047	,10051
16	لا يتمتع الموظف في الجهاز الحكومي بالسلطات الكافية للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليه .	,019	,889	,032	119	,032	,00234	,07319
				,033	99,367	,974	,00234	,07148
17	لا أرى علاقة بين ما يقوم به الموظف في الأجهزة الحكومية أوبين أهداف الجهاز .	1,565	,213	1,483	119	,014	,13860	,09343
				1,474	90,647	,144	,13860	,09403
18	نظام الإمتيازات المعمول به في الأجهزة الحكومية يتسم بالعدالة والموضوعية.	13,925	,000	1,710	119	,090	,12573	,07352
				1,843	112,870	,000	,12573	,06822

174

الجدول (20): يبين نتائج اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم الإداري باختلاف الموقع الجغرافي (جنوب، شمال)

الرقم	الفقرة	الموقع الجغرافي	موافق				محايد				غير موافق				المتوسط الحساب		الإنحراف المعياري	
			ت		%		ت		%		ت		%					
1	توجد إدارة العلاقات العامة في الهيكل الإداري للأجهزة الحكومية	جنوب	0	9	0,0	7,4	11	16	9,1	13,2	65	96	53,7	79,3	2,855	2,719	0,354	0,594
		شمال	9		7,4		5		4,1		31		25,6		2,488		0,815	
2	هناك إهتمام بإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	جنوب	59	93	48,8	76,9	16	25	13,2	20,7	1	3	0,8	2,5	1,236	1,256	0,458	0,492
		شمال	34		28,1		9		7,4		2		1,7		1,288		0,548	
3	هناك فصل بين أنشطة المصالح الإدارية في الأجهزة الحكومية.	جنوب	20	34	16,5	28,1	18	23	14,9	19,0	38	64	31,4	52,9	2,236	2,447	0,846	0,868
		شمال	14		11,6		5		4,1		26		21,5		2,266		0,914	
4	العلاقات العامة إدارة مستقلة عن باقي الإدارات الموجودة في الجهاز الحكومي.	جنوب	42	71	34,7	58,7	22	35	18,2	28,9	12	15	9,9	12,4	1,605	1,537	0,749	0,707
		شمال	29		24,0		13		10,7		3		2,5		1,422		0,621	
5	لا يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوظائف التي يقومون بها.	جنوب	58	96	47,9	79,3	5	6	4,1	5,0	13	19	10,7	15,7	1,407	1,367	0,769	0,741
		شمال	38		31,4		1		0,8		6		5,0		1,288		0,694	
6	يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوجهات الإتصالية التي يتعاملون معها.	جنوب	37	46	30,6	38,0	20	36	16,5	29,8	19	39	15,7	32,2	1,763	1,942	0,830	0,839
		شمال	9		7,4		16		13,2		20		16,5		2,244		0,773	
7	يتميز رجل العلاقات العامة بمواصفات معينة .	جنوب	46	79	38,0	65,3	30	42	24,8	34,7	0	0	0,0	0,0	1,394	1,347	0,492	0,478
		شمال	33		27,3		12		9,9		0		0,0		1,266		0,447	
8	العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تكفل الرعاية الإجتماعية لموظفيها.	جنوب	50	85	41,3	70,2	24	33	19,8	27,3	2	3	1,7	2,5	1,368	1,322	0,537	0,519
		شمال	35		28,9		9		7,4		1		0,8		1,244		0,484	
9	لا توجد محددات تعيق عمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	جنوب	33	56	27,3	46,3	17	22	14,0	18,2	26	43	21,5	35,5	1,907	1,892	0,882	0,901
		شمال	23		19,0		5		4,1		17		14,0		1,866		0,943	
10	لم يتغير الهيكل التنظيمي داخل العلاقات العامة للأجهزة الحكومية منذ زمن بعيد.	جنوب	43	69	35,5	57,0	15	33	12,4	27,3	18	19	14,9	15,7	1,671	1,586	0,838	0,749
		شمال	26		21,5		18		14,9		1		0,8		1,444		0,545	
11	ميزانية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية غير كافية.	جنوب	19	37	15,7	30,6	19	21	15,7	17,4	38	63	31,4	52,1	2,250	2,214	0,834	0,887
		شمال	18		14,9		2		1,7		25		20,7		2,155		0,975	
12	تنظيم إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية جيد.	جنوب	45	78	37,2	64,5	22	32	18,2	26,4	9	11	7,4	9,1	1,526	1,446	0,701	0,657
		شمال	33		27,3		10		8,3		2		1,7		1,311		0,556	
13	أغلب أعمال الأجهزة الحكومية خدماتية.	جنوب	60	100	49,6	82,6	16	21	13,2	17,4	0	0	0,0	0,0	1,210	1,173	0,410	0,380
		شمال	40		33,1		5		4,1		0		0,0		1,111		0,317	
14	توجد عوامل تؤثر في إختيار الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	جنوب	52	85	43,0	70,2	24	36	19,8	29,8	0	0	0,0	0,0	1,315	1,297	0,467	0,459
		شمال	33		27,3		12		9,9		0		0,0		1,266		0,447	
15	تتعدد أقسام العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتعدد مديريات الإدارة العامة	جنوب	0	3	0,0	2,5	9	25	7,4	20,7	67	93	55,4	76,9	2,881	2,743	0,325	0,492
		شمال	3		2,5		16		13,2		26		21,5		2,511		0,626	
16	لا يتمتع الموظف في الجهاز الحكومي بالسلطات الكافية للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليه	جنوب	65	103	53,7	85,1	10	17	8,3	14,0	1	1	0,8	0,8	1,157	1,157	0,401	0,387
		شمال	38		31,4		7		5,8		0		0,0		1,155		0,366	
17	لا أرى علاقة بين ما يقوم به الموظف في الأجهزة الحكومية أوبين أهداف الجهاز .	جنوب	0	0	0,0	0,0	30	54	24,8	44,6	46	67	38,0	55,4	2,605	2,553	0,492	0,499
		شمال	0		0,0		24		19,8		21		17,4		2,466		0,504	
18	نظام الإمتيازات المعمول به في الأجهزة الحكومية يتسم بالعدالة والموضوعية.	جنوب	58	98	47,9	81,0	18	23	14,9	19,0	0	0	0,0	0,0	1,236	1,190 2,719	0,427	0,394
		شمال	40		33,1		5		4,1		0		0,0		2,855		0,354	

- **الجدول رقم (20) :** يبين إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوي

✓ **الموقع الجغرافي (الأعضـــاء التي تســـكن في ولايات الجنوب والأعضـــاء التي تســـكن في ولايات الشمال)**

وحسب النتائج المتحصل عليها والموضحة في كلا الجدولين(20) و(21) نلاحظ في كل من:

العبارة الأولى :

- ✓ نلاحظ نســـب العبارة " توجد إدارة العلاقات العامة في الهيكل الإداري للأجهزة الحكومية " أن نسبة (79.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نســـبة موزعة على كل من الأعضـــاء التي تســـكن في ولايات الجنوب بنســـبة (53.7%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (25.6%) ، و كذا نسبة (13.2%) من افراد عينة الدراســـة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضـــاء التي تســـكن في ولايات الجنوب بنسبة (9.1%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (4.1%) ، في حين كانت نسبة (7.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.719 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.594 .
- ✓ أما الأعضـاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضـاء ، فكانت نسبها كالتالي (85.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (14.5%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.855 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.354 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء فكانت نسبها كالتالي (68.9%) من أفراد عينة الدراســـة غير موافقة على العبارة وكذا نســـبة (20.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (11.1%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.488 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.815.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتســـاوي 60.049 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نســتطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضـــاء البرلمان الجزائري الذين يســكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في الســـطر الثاني أن قيمة T = 2.859 بدرجة حرية مقدارها 53.988 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الشـمال هو 0.366 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.128 .

توافق أراء أعضـاء البرلمان الجزائري الذين يسـكنون في ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك

كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة عالي نحو البند غير موافق وذلك بتشتت ضعيف و إنتشار ضعيف.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.006 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضا أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الثانية :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "هناك إهتمام بإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية" أن نسبة (76.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (48.8%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (28.1%) ، و كذا نسبة (26.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (13.2%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (7.4%) ، في حين كانت نسبة (2.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (1.7%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (0.8%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.719 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.594 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (77.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (21.1%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكدا نسبة (1.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.236 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.458 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (75.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وكذا نسبة (20.0%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ،في حين نسبة (4.4%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.288 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.548
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.573 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.212 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.561 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب

والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.052 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.092 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة عالي نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.005 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الثالثة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "هناك فصل بين أنشطة المصالح الإدارية في الأجهزة الحكومية " أن نسبة (52.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (31.4%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (21.5%) ، و كذا نسبة (28.1%) من افراد عينة الدراسة موافقة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (16.5%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (11.6%) ، في حين كانت نسبة (19.0%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (14.9%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (4.1%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.247 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.868 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (50.0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (26.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة ، في حين نسبة (1.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.236 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.846.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (57.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (31.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ،في حين نسبة (11.1%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.266 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.914
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.710 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.193 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في

ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.182 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.029 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.164 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.008 هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الرابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " العلاقات العامة إدارة مستقلة عن باقي الإدارات الموجودة في الجهاز الحكومي " أن نسبة (58.7%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (34.7%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (24.0%) ، و كذا نسبة (28.9%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (18.2%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (10.7%) ، في حين كانت نسبة (12.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (9.9%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (2.5%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.537وإنحراف معياري يقدر بـ 0.707 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (55.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (28.9%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكدا نسبة (15.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.605 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.749 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (64.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (28.9%) من أفراد

عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ،في حين نسبة (6.7%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.422 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.621

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 4.439 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.037 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 1.448$ بدرجة حرية مقدارها 106.260 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.183 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.126 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.015$ هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الخامسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوظائف التي يقومون بها " أن نسبة (79.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (47.9%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (31.4%) ، وكذا نسبة (15.7%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (10.7%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (5.0%) ، في حين كانت نسبة (5.0%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (4.1%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (0.8%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.367 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.741 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (76.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (17.1%) من

أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة ،في حين نسبة (6.6%) من افراد عينة الدراسة آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.407 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.769 .

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (84.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (13.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ،وكذا نسبة (2.2%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.288 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.694.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.399 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.124 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 0.852$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.119 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.139

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة عالية نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.039$ هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة السادسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوجهات الإتصالية التي يتعاملون معها " أن نسبة (38.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (30.6%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (7.4%) ، و كذا نسبة (32.2%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (15.7%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (16.5%) ، في حين كانت نسبة (29.8%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في رأيها على

العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (16.5%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (15.7%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.942 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.839.

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (48.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (26.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكدا نسبة (25.0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.763 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.830 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (44.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (35.6%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ،في حين نسبة (20.0%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.244 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.773
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.088 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.299 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 3.159$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.481 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.152 .

والإختلاف أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.155$ هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

العبارة السابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يتميز رجل العلاقات العامة بمواصفات معينة " أن نسبة (65.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (38.0%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (27.3%) ، و كذا نسبة (34.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (24.8%)

والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (9.9%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.347 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.478 .

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (60.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (39.5%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.394 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.478
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (73.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (26.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.266 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.447
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 9.297 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.003 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 1.466$ بدرجة حرية مقدارها 99.646 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.128 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.873.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة عالية نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.002$ هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الثامنة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تكفل الرعاية الإجتماعية لموظفيها" أن نسبة (70.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (41.3%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (28.9%) ، و كذا نسبة (13.2%) من افراد عينة

الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (21.1%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (20.0%) ، في حين كانت نسبة (2.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (4.4%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (1.3%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.719 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.594 .

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (65.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (31.6%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكذا نسبة (2.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.368 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.537 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (77.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (20.0%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ،في حين نسبة (2.2%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.244 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.484
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 4.816 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.030 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 1.306$ بدرجة حرية مقدارها 100.349 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.123 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.094.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة عالية نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.019$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة التاسعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا توجد محددات تعيق عمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية " أن نسبة (46.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (27.3%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (19.0%) ، و كذا نسبة (35.5%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (21.5%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (14.0%) ، في حين كانت نسبة (18.2%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (14.0%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (4.1%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.892وإنحراف معياري يقدر بـ 0.901 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (43.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (34.2%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، وكدا نسبة (22.4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة على العبارة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.907 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.882 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (51.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (37.8%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة ،في حين نسبة (11.1%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.866وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.943
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.132 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.147 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.242 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.041 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.170 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت كبير وإنتشار كبير.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في

ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الشـمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول قيمة sig = 0.009 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضـية الصـفرية ونقبل بالفرضـية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـطات إجابات أعضـاء البرلمان الجزائري الذين يسـكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة العاشرة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لم يتغير الهيكل التنظيمي داخل العلاقات العامة للأجهزة الحكومية منذ زمن بعيد " أن نسـبة (57.0%) من أفراد عينة الدراسـة من أعضـاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (35.5%) الأعضـاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (21.5%) ، وكذا نسبة (27.3%) من افراد عينة الدراسـة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضـاء التي تسـكن في ولايات الجنوب بنسـبة (12.4%) والأعضـاء التي تسـكن في ولايات الشـمال بنسـبة (14.9%) ، في حين كانت نسـبة (15.7%) من أفراد عينة الدراسـة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضـاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسـبة (14.9%) الأعضـاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (0.8%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.586وإنحراف معياري يقدر بـــــ 0.749
- ✓ أما الأعضـاء التي تسـكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الأعضـاء ، فكانت نسـبها كالتالي (56.6%) من أفراد عينة الدراسـة موافقة على العبارة وكذا نسـبة (23.7%) من أفراد عينة الدراسـة غير موافقة وكدا نسـبة (19.7%) من أفراد عينة الدراسـة محايدة في أرائها على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.671 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.838
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (57.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (40.4%) من أفراد عينة الدراسـة كانت آراءها محايدة ،في حين نسـبة (2.2%) من افراد عينة الدراسـة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.444 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.545
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتســاوي 19.926 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نسـتطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضـاء البرلمان الجزائري الذين يسـكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السـطر الثاني أن قيمة T = 1.798 بدرجة حرية مقدارها 117.872 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الشـمال هو 0.226 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.126.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة عالي نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.007 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الحادي عشر :

- ✓ لاحظ نسب العبارة " ميزانية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية غير كافية " أن نسبة (52.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (31.4%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (20.7%) ، و كذا نسبة (30.6%) من افراد عينة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (15.7%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (14.3%) ، في حين كانت نسبة (17.4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (15.7%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (1.7%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.214 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.887 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (50.0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (25.0%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها وكذا الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.250 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.834 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (55.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (40.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ،في حين نسبة (4.4%) من افراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.155 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.975
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 10.108 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.002 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 0.542 بدرجة حرية مقدارها 81.405 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات

الجنوب والأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الشـمال هو 0.094 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.174 .

توافق أراء أعضـاء البرلمان الجزائري الذين يسـكنون في ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الشـمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضـا المتوسـطات الحسـابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.005 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الثاني عشر :

- ✓ نلاحظ نسـب العبارة " تنظيم إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية جيد " أن نسـبة (64.5%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضـاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (37.2%) الأعضـاء التي تسـكن في ولايات الشـمال بنسـبة (27.3%) ، و كذا نسـبة (26.4%) من افراد عينة الدراسـة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضـاء التي تسـكن في ولايات الجنوب بنسـبة (18.2%) والأعضـاء التي تسـكن في ولايات الشـمال بنسـبة (8.3%) ، في حين كانت نسـبة (9.1%) من أفراد عينة الدراسـة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضـاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (7.4%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (1.7%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.446 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.657 .
- ✓ أما الأعضـاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الأعضـاء ، فكانت نسـبها كالتالي (59.2%) من أفراد عينة الدراسـة موافقة على العبارة وكذا نسـبة (28.9%) من أفراد عينة الدراسـة محايدة في أرائها وكدا نسـبة (11.8%) من أفراد عينة الدراسـة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.526 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.701 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (73.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (22.2%) من أفراد عينة الدراسـة كانت آراءها محايدة ،في حين نسـبة (4.4%) من افراد عينة الدراسـة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.311 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.556
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتسـاوي 8.015 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.005 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضـاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات

الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.861 بدرجة حرية مقدارها 109.083 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.215 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.115 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.006 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الثالثة عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " أغلب أعمال الأجهزة الحكومية خدمانية " أن نسبة (82.6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (49.6%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (33.1%) ، و كذا نسبة (17.4%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (13.2%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (4.1%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.173 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.380 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (78.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (21.1%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.210 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.701
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (88.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (11.1%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.111وإنحراف معياري يقدر بـ 0.317

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 8.839 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.004 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.489 بدرجة حرية مقدارها 110.551 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.099 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.066.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة عالي نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.013$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال حول هذه العبارة.

العبارة الرابع عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " توجد عوامل تؤثر في إختيار الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية " أن نسبة (70.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (43.0%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (27.3%) ، و كذا نسبة (29.8%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (19.8%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (9.9%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.297 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.459.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (68.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (31.6%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.315 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.467 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (73.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (26.7%) من أفراد

عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.266وإنحراف معياري يقدر بـ 0.447

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (00) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.365 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.245 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 0.567$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.049 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.086 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة عالي نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.025$ هي أقل من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الخامسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تتعدد اقسام العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتعدد مديريات الإدارة العامة " أن نسبة (76.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (55.4%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (21.5%) ، وكذا نسبة (20.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (13.2%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (7.4%) ، في حين كانت نسبة (2.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.881 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.325.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (88.2%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (11.8%)

من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.236 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.458 .

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (57.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (35.6%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ،في حين نسبة (2.5%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.511 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.626
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 56.856 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 3.686 بدرجة حرية مقدارها 58.315 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.370 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.100 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غبر موافق وذلك قليل متوسط إنتشار قليل

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.001 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة السادسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا يتمتع الموظف في الجهاز الحكومي بالسلطات الكافية للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليه " أن نسبة (85.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (53.7%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (31.4%) ، و كذا نسبة (14.0%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (8.3%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (5.8%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي من الأعضاء

التي تسكن في ولايات الجنوب ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.157 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.387.

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (85.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (13.2%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكدا نسبة (1.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.157 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.401 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (84.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (15.6%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.155 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.366

كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.019 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.889 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 0.032$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.002 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.073 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.032$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة السابعة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا أرى علاقة بين ما يقوم به الموظف في الأجهزة الحكومية أو بين أهداف الجهاز " أن نسبة (55.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (38.0%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (17.4%) ، و كذا نسبة (44.6%)

من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (24.8%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (19.8%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.553 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.499 .

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (60.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (39.5%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.605 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.492.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (53.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، و كذا نسبة (46.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.466 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.504
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.565 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.213 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 1.483$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال هو 0.138 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.093 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون قيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.014$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.

العبارة الثامنة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " نظام الإمتيازات المعمول به في الأجهزة الحكومية يتسم بالعدالة والموضوعية " أن نسبة (81.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب

بنسبة (47.9%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (33.1%) ، وكذا نسبة (19.0%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (14.9%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (4.1%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.190 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.394 .

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (76.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (23.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.236 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.427
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (88.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (11.1%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.11 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.317
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (21) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 13.925 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال.
- ✓ غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 1.843$ بدرجة حرية مقدارها 112.870 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.125 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.068.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة عالي نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.000$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

ومن نتائج العبارات السابقة نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال نحو كل من العبارات (01)،(02)، (03)، (04)،(05)، (07)،(08)، (09)،(10)،(11)،(12)،(13)،(14)، (15)،(16)،(17)،(18) أي لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال نحو هذه العبارات ، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال نحو العبارة (06) أي يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال نحو هذه العبارات ، وغم وجود هذا الإختلاف في هذه العبارة إلا أن هذه الغختلافات غير مقصودة بل تعود لسبب الصدفة ويعود سبب الغختلاف في هذه العبارة إلى أن سبب تقسيم مهام الموظف على أساس الوجهات الإتصالية ذلك أن سكن الجنوب يتعاملون مع بعضهم بنوع من التضامن والتكافل وأكثر تمسك بالتكتلات العصبية والتي أوضحها بن خلدون في كتابه لذلك تجد أكثر توجها إلى الموافقة على تقسيم مهام موظف العلاقات العامة على أساس الوجهات الإتصالية أكثر من سكان الجنوب ودلك لتوظيف العلاقات الإنسانية والعلاقات الإجتماعية في مهامهم أكثر من موظفي سكان الشمال الذين يتعاملون بنوع من الآلية ونوع من الجفى لذلك نجد أن العلاقات غير الرسمية ضعيفة جدا جدا مقارنة مع موظفي سكان الجنوب.

ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أنه لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي (جنوب شمال).

الجدول (23): يبين نتائج تطبيق الإختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (موالي - معارض)

	العبارة	إختبار ليفني	مستوى الدلالة(sig)	قيمة الإختبار د	درجة الحرية (dt)	مستوى الدلالة(sig)	الفرق بين الوسط	الخطأ في الفرق
01	توجد إدارة العلاقات العامة في الهيكل الإداري للأجهزة الحكومية	,755	,387	-,114	113	,000	-,01484	,13017
				-,135	68,864	,000	-,01484	,10965
02	هناك إهتمام بإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	2,934	,089	-,734	113	,.000	-,07779	,10604
				-,636	39,112	,528	-,07779	,12224
03	هناك فصل بين أنشطة المصالح الإدارية في الأجهزة الحكومية.	5,269	,024	-2,238	113	,027	-,41259	,18437
				-2,462	57,968	,017	-,41259	,16757
04	العلاقات العامة إدارة مستقلة عن باقي الإدارات الموجودة في الجهاز الحكومي.	,858	,356	-1,335	113	,018	-,20128	,15075
				-1,264	44,142	,213	-,20128	,15925
05	لا يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوظائف التي يقومون بها.	6,580	,012	1,263	113	,209	,20008	,15843
				1,408	59,641	,016	,20008	,14210
06	يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوجهات الإتصالية التي يتعاملون معها.	4,313	,040	1,975	113	,051	,35686	,18070
				1,844	43,245	,072	,35686	,19351
07	يتميز رجل العلاقات العامة بمواصفات معينة .	47,048	,000	2,541	113	,012	,25782	,10144
				2,886	62,107	,005	,25782	,08933
08	العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تكفل الرعاية الإجتماعية لموظفيها.	2,011	,159	-,904	113	,036	-,10024	,11088
				-,854	43,982	,398	-,10024	,11741
09	لا توجد محددات تعيق عمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	,163	,688	2,549	113	,.873	,48316	,18957
				2,498	46,644	,979	,48316	,19343
10	لم يتغير الهيكل التنظيمي داخل العلاقات العامة للأجهزة الحكومية منذ زمن بعيد.	,025	,875	-,027	113	,009	-,00441	,16307
				-,027	47,138	,012	-,00441	,16534
11	ميزانية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية غير كافية.	,692	,407	,439	113	,009	,08340	,19005
				,425	45,725	,673	,08340	,19630
12	تنظيم إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية جيد.	3,320	,071	-2,518	113	,013	-,35204	,13979
				-2,280	41,373	,028	-,35204	,15440
13	أغلب أعمال الأجهزة الحكومية خدماتية.	19,040	,000	1,843	113	,068	,15196	,08246
				2,313	78,992	,023	,15196	,06571
14	توجد عوامل تؤثر في إختيار الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	6,961	,010	-1,827	113	,070	-,18083	,09901
				-1,713	43,543	,049	-,18083	,10554
15	تتعدد أقسام العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتعدد مديريات الإدارة العامة	51,922	,000	-2,834	113	,005	-,29110	,10270
				-4,295	112,925	,000	-,29110	,06777
16	لا يتمتع الموظف في الجهاز الحكومي بالسلطات الكافية للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليه	1,756	,188	,638	113	,025	,04771	,07484
				,687	55,537	,495	,04771	,06944
17	لا أرى علاقة بين ما يقوم به الموظف في الأجهزة الحكومية أوبين أهداف الجهاز .	,016	,900	1,683	113	,095	,17923	,10649
				1,671	47,675	,101	,17923	,10725
18	نظام الإمتيازات المعمول به في الأجهزة الحكومية يتسم بالعدالة والموضوعية.	4,324	,040	,962	113	,338	,08300	,08630
				1,048	56,814	,029	,08300	,07919

الجدول (22): يبين نتائج اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم لإداري باختلاف الانتماء الحزبي (موالي، معارض ومحايد)

الرقم	الفقرة		موافق				محايد				غير موافق				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			ت		%		ت		%		ت		%			
1	توجد إدارة العلاقات العامة في الهيكل الإداري للأجهزة الحكومية	موالي	9	74	10,5	7,4	7	58	6,7	5,8	70	479	81,4	57,9	2,709	0,648
		معارض	0	0	0,0	0,0	8	189	22,8	6,6	21	170	72,4	17,4	2,724	0,454
		مستقل	0	0	0,0	0,0	1	11	13,8	0,8	5	33	83,3	4,1	2,833	0,408
2	هناك إهتمام بإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	موالي	67	539	77,9	55,4	18	172	17,3	14,9	1	8	1,2	0,8	1,232	0,451
		معارض	22	176	75,9	18,2	5	141	14,2	4,1	2	54	6,9	1,7	1,310	0,603
		مستقل	4	32	66,7	3,3	2	22	27,5	1,7	0	0	0,0	0,0	1,333	0,516
3	هناك فصل بين أنشطة المصالح الإدارية في الأجهزة الحكومية.	موالي	30	241	34,9	24,8	17	162	16,3	14,0	39	362	45,3	32,2	2,104	0,894
		معارض	4	32	13,8	3,3	6	170	17,1	5,0	19	523	65,5	15,7	2,517	0,737
		مستقل	0	0	0,0	0,0	0	0	0,0	0,0	6	30	100,0	5,0	3,000	0,000
4	العلاقات العامة إدارة مستقلة عن باقي الإدارات الموجودة في الجهاز الحكومي.	موالي	53	426	61,6	43,8	24	230	23,1	19,8	9	84	10,5	7,4	1,488	0,681
		معارض	14	112	48,3	11,6	10	283	28,5	8,3	5	172	17,2	4,1	1,689	0,760
		مستقل	4	32	66,7	3,3	1	11	13,8	0,8	1	8	16,7	0,8	1,500	0,836
5	لا يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوظائف التي يقومون بها.	موالي	66	529	76,7	54,5	5	48	4,8	4,1	15	173	17,4	12,4	1,407	0,772
		معارض	26	207	89,7	21,5	0	0	0,0	0,0	3	103	10,3	2,5	1,206	0,619
		مستقل	4	32	66,7	3,3	1	11	13,8	0,8	1	8	16,7	0,8	1,500	0,836
6	يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوجهات الإتصالية التي يتعاملون معها.	موالي	26	208	30,2	21,5	30	288	28,8	24,8	30	349	34,9	24,8	2,046	0,810
		معارض	18	143	62,1	14,9	2	57	5,7	1,7	9	310	31,0	7,4	1,689	0,929
		مستقل	2	16	33,3	1,7	4	531	55,1	3,3	0	0	0,0	0,0	1,666	0,516
7	يتميز رجل العلاقات العامة بمواصفات معينة .	موالي	64	511	74,4	52,9	20	192	19,2	16,5	2	23	2,3	1,7	1,430	0,498
		معارض	19	151	65,5	15,7	9	256	25,6	7,4	1	34	3,4	0,8	1,172	0,384
		مستقل	2	16	33,3	1,7	4	531	55,1	3,3	0	0	0,0	0,0	1,000	0,000
8	العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تكفل الرعاية الإجتماعية لموظفيها.	موالي	64	511	74,4	52,9	20	192	19,2	16,5	2	23	2,3	1,7	1,279	0,500
		معارض	19	151	65,5	15,7	9	256	25,6	7,4	1	34	3,4	0,8	1,379	0,561
		مستقل	2	16	33,3	1,7	4	531	55,1	3,3	0	0	0,0	0,0	1,666	0,516
9	لا توجد محددات تعيق عمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	موالي	31	248	36,0	25,6	21	202	20,2	17,4	34	392	39,5	28,1	2,034	0,873
		معارض	21	167	72,4	17,4	0	0	0,0	0,0	8	267	27,6	6,6	1,551	0,909
		مستقل	4	32	66,7	3,3	1	11	13,8	0,8	1	8	16,7	0,8	1,500	0,836
10	لم يتغير الهيكل التنظيمي داخل العلاقات العامة للأجهزة الحكومية منذ زمن بعيد.	موالي	47	376	54,7	38,8	25	240	24,0	20,7	14	157	16,3	11,6	1,616	0,754
		معارض	16	127	55,2	13,2	8	228	22,8	6,6	5	165	17,2	4,1	1,620	0,775
		مستقل	6	48	100,0	5,0	0	0	0,0	0,0	0	0	0,0	0,0	1,000	0,000
11	ميزانية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية غير كافية.	موالي	24	191	27,9	19,8	16	154	15,4	13,2	46	510	53,5	38,0	2,255	0,870
		معارض	10	80	34,5	8,3	4	114	11,4	3,3	15	496	51,7	12,4	2,172	0,928
		مستقل	3	24	50,0	2,5	1	11	13,8	0,8	2	16	33,3	1,7	1,833	0,987
12	تنظيم إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية جيد.	موالي	60	479	69,8	49,6	20	192	19,2	16,5	6	70	7,0	5,0	1,372	0,614
		معارض	13	103	44,8	10,7	11	314	31,3	9,1	5	165	17,2	4,1	1,724	0,751
		مستقل	5	40	83,3	4,1	1	11	13,8	0,8	0	0	0,0	0,0	1,166	0,408
13	أغلب أعمال الأجهزة الحكومية خدماتية.	موالي	67	534	77,9	55,4	19	183	18,3	15,7	0	0	0,0	0,0	1,220	0,417
		معارض	27	215	93,1	22,3	2	57	5,7	1,7	0	0	0,0	0,0	1,069	0,257
		مستقل	6	48	100,0	5,0	0	0	0,0	0,0	0	0	0,0	0,0	1,000	0,000
14	توجد عوامل تؤثر في إختيار الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية	موالي	63	505	73,3	52,1	23	221	22,1	19,0	0	0	0,0	0,0	1,267	0,445
		معارض	16	127	55,2	13,2	13	385	37,0	10,7	0	0	0,0	0,0	1,448	0,506
		مستقل	6	48	100,0	5,0	0	0	0,0	0,0	0	0	0,0	0,0	1,000	0,000
15	تتعدد أقسام العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتعدد مديريات الإدارة العامة	موالي	3	24	3,5	2,5	22	221	21,1	18,2	61	707	70,9	50,4	2,674	0,541
		معارض	0	0	0,0	0,0	1	11	2,8	0,8	28	241	96,6	23,1	2,965	0,185
		مستقل	0	0	0,0	0,0	2	16	27,5	1,7	4	32	66,7	3,3	2,666	0,516
16	لا يتمتع الموظف في الجهاز الحكومي بالسلطات الكافية للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليه	موالي	73	582	84,9	60,3	13	125	12,5	10,7	0	0	0,0	0,0	1,151	0,360
		معارض	26	207	89,7	21,5	3	89	8,5	2,5	0	0	0,0	0,0	1,103	0,309
		مستقل	4	32	66,7	3,3	1	11	13,8	0,8	1	8	16,7	0,8	1,500	0,836
17	لا أرى علاقة بين ما يقوم به الموظف في الأجهزة الحكومية أوبين أهداف الجهاز .	موالي	0	0	0,0	0,0	35	345	33,6	28,9	51	597	59,3	42,1	2,593	0,494
		معارض	0	0	0,0	0,0	17	497	48,4	14,0	12	347	41,4	9,9	2,413	0,501
		مستقل	0	0	0,0	0,0	2	16	27,5	1,7	4	32	66,7	3,3	2,666	0,516
18	نظام الإمتيازات المعمول به في الأجهزة الحكومية يتسم بالعدالة والموضوعية.	موالي	67	534	77,9	55,4	19	183	18,3	15,7	0	0	0,0	0,0	1,220	0,417
		معارض	25	199	86,2	20,7	4	114	11,4	3,3	0	0	0,0	0,0	1,137	0,350
		مستقل	6	48	100,0	5,0	0	0	0,0	0,0	0	0	0,0	0,0	1,000	0,000

✓ حسب الإنتماء الحزبي (موالي للنظام ومعارض للنظام ومستقلة في توجهها السياسي)

وحسب النتائج المتحصل عليها والموضحة في كلا الجدولين(22) و(23) نلاحظ في كل من:

العبارة الأولى :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " توجد إدارة العلاقات العامة في الهيكل الإداري للأجهزة الحكومية " أن نسبة (79.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (57.9%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (17.4%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (4.1%) ، و كذا نسبة (13.2%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (6.6%) وأعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (5.8%) وأعضاء المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (7.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.719 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.594 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (81.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (10.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (8.1%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.709 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.648 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (72.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (27.6%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.709 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.648
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (83.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، في حين نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.833 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.408.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.755 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.387 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 0.114$ بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.014 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.130 .

التوافق القوي لأراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي تثبت الإتجاه السلبي نحو

العبارة كما يثبته الفارق بين متوسطات العينتين صغير جدا ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة قوي نحو البند غير موافق وذلك بتشتت وإنتشار ضعيف ضعيفين .

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ،

فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثانية :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "هناك إهتمام بإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية" أن نسبة (76.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (55.4%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (18.2%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (3.3%) ، و كذا نسبة (20.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (14.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (4.1%) و أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) ، في حين كانت نسبة (2.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (1.7%) ونسبة (0.8%) من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.256 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.492.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (77.9%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وكذا نسبة (20.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (1.2%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.232 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.451 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (75.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (17.2%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة وكذا نسبة (1.7%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ1.310 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.603 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (66.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، في حين نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.333 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.516.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.934 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.089 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا

يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.077 بدرجة حرية مقدارها 113 وأن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.465 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.106 .

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثالثة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " هناك فصل بين أنشطة المصالح الإدارية في الأجهزة الحكومية " أن نسبة (52.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (32.2%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (15.7%) وأعضاء الأحزاب المستقلة التوجه السياسي بنسبة (5.0%) وكذا نسبة (28.1%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (24.8%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (3.3%) وكذا نسبة (19.0%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (14.0%) ونسبة (5.0%) من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.247 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.868.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (34.9%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وكذا نسبة (32.2%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة في حين نسبة (19.8%) كانت أرائها محايدة في أرائها، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.104 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.894 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (65.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة (20.7%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة وكذا نسبة (13.8%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.517 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.737.

- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت أراء كل إتجاهات كل أعضائها غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 5.269 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.024 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 2.462$ بدرجة حرية مقدارها 57.968 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.412 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.167 . !

إختلفت أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي كان الفارق بين متوسطي العينتين هو0.412 وذلك بقيمة أكبر من 57 درجة وهو لصالح أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كما تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ،

فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.007 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

العبارة الرابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " العلاقات العامة إدارة مستقلة عن باقي الإدارات الموجودة في الجهاز الحكومي " أن نسبة (58.7%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (43.8%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (11.6%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (3.3%) ، و كذا نسبة (28.9%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (19.8%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (8.3%) و أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (12.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (7.4%) ونسبة (4.1%) من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام وكذا نسبة (3.3%) أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.537 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.707.

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (61.6%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وكذا نسبة (27.9%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها ،في حين نسبة (10.5%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.488 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.681 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (48.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (34.5%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة وكذا نسبة (17.2%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.689 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.760.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (66.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، في حين نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة التي آراءها محايدة والفئة غير الموافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.500 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.836.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.858 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.356 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 1.335$ بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.201 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.150 .

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول قيمة $sig = 0.018$ هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة.

العبارة الخامسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوظائف التي يقومون بها " أن نسبة (79.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (54.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (12.5%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها

السياسي بنسبة (3.3%) ، و كذا نسبة (15.7%) من افراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (12.4%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (2.5%) و أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (5.0%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (4.1%) ونسبة (0.8%) من أعضاء المستقلة في توجهها السياسي ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.363 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.741.

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (76.7%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وكذا نسبة (17.4%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ،في حين نسبة (5.8%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.407 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.772.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (89.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (10.3%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.206 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.619.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (66.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، في حين نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة التي آراءها محايدة والفئة غير الموافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.500 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.836.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 6.580 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.12 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.263 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.200 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.158

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام بنسبة عالية نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة عالي نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار ضعيف.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول الجدول أن قيمة $sig = 0.016$ هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

العبارة السادسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوجهات الإتصالية التي يتعاملون معها " أن نسبة (38.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (21.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (14.9%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) ، و كذا نسبة (32.2%) من افراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (24.8%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (7.4%) ، في حين كانت نسبة (29.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (24.8%) ونسبة (3.3%) من أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي و نسبة (1.7%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.942 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.839.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (34.9%) من أفراد عينة الدراسة التي أرائها و من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وكذا نسبة (30.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.046 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.810 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (62.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (31.0%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وكذا نسبة (6.9%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.689 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.929 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (66.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، في حين نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة 33.3، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.666 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.516.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 4.313 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.040 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 1.844$ بدرجة حرية مقدارها 43.245 وأن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.356 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.193 .

وإختلاف أراء أعضاء الاحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام وذلك ما تثبته المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الموالية والمعارضة للنظام وهو 1.844 وهذا الفارق يفوق 43 درجة وهو لصالح الأعضاء الموالية للنظام ورغم ذلك يبقى الإتجاه

إيجابي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.072 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

العبارة السابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يتميز رجل العلاقات العامة بمواصفات معينة " أن نسبة (70.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (52.9%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (15.7%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) ، و كذا نسبة (27.3%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (16.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (7.4%) و أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (3.3%) ، في حين كانت نسبة (2.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (1.7%) ونسبة (0.8%) من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.347 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.478.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (74.4%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وكذا نسبة (23.3%) من أفراد عينة الدراسة الحايدة في أرائها في حين نسبة (3.2%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.430وإنحراف معياري يقدر بـ 0.498.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (65.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (31.0%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة وكذا نسبة (3.4%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.172 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.384.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (66.7%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آراءها ، في حين نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 47.048 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر

الثاني أن قيمة T = 2.886 بدرجة حرية مقدارها 62.107 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.257 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.089.

وافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية وتوضح الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة كبير نحو البند موافق وذلك بتشتت إنتشار ضعيفين.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.005 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثامنة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تكفل الرعاية الإجتماعية لموظفيها" أن نسبة (70.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (52.9%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (15.7%) وأعضاء بنسبة (1.7%) ، و كذا نسبة (27.3%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (16.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (7.4%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (3.3%) ، في حين كانت نسبة (2.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (1.7%) ونسبة (0.8%) من أعضاء الأحزاب العارضة للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.322 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.519.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (74.4%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وكذا نسبة (23.3%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (2.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.279 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.500 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (65.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (31.0%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة وكذا نسبة (3.4%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.379وإنحراف معياري يقدر بـ 0.519 .

- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (66.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، في حين نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.666 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.516
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.011 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.159 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 0.904$ بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.100 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.110.

توافقت أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.036$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة التاسعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا توجد محددات تعيق عمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية " أن نسبة (46.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (25.6%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (17.4%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (3.3%) ، و كذا نسبة (35.5%) من افراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (28.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (6.6%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (18.2%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (17.4%) ونسبة (0.8%) من أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.892 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.901.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (39.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (36.1%)

من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (24.4%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.034 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.873.

- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (72.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (27.6%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.551 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.909 .
- ✓ أما أعضـــاء الأحزاب الأخرى المســتقلة في توجهها الســياســي كمجتمع بحث مســتقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (66.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، في حين نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت لكل من الفئة التي آراءها محايدة والفئة غير الموافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.500 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.836
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتســاوي 0.163 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.688 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نســتطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 2.549 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوســطي عينتين أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام هو 0.483 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.189

الإختلاف في أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي في العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام وهو 0.483، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.873$ هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة العاشرة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لم يتغير الهيكل التنظيمي داخل العلاقات العامة للأجهزة الحكومية منذ زمن بعيد " أن نسبة (57.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نســبة موزعة على كل من أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام بنســبة (38.8 %) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (13.2%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (27.3%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام بنســبة (20.7%) وأعضـــاء الأحزاب

المعارضة للنظام بنسبة (6.6%) ، في حين كانت نسبة (15.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (11.6%) ونسبة (4.1%) من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.586 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.749.

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (54.7%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وكذا نسبة (29.1%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، في حين نسبة (16.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.616 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.754 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (55.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (27.6%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة وكذا نسبة (17.2%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.620 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.749.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.025 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.875 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.027 بدرجة حرية مقدارها 113 وأن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.004 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.163.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.009$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الحادي عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " ميزانية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية غير كافية " أن نسبة (52.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (38.0%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (12.4%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) ، و كذا نسبة (30.6%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (19.8%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (8.3%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (2.5%) ، في حين كانت نسبة (17.4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (13.2%) ونسبة (3.3%) من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام ، وكذا نسبة (0.8%) من أعضاء الأحزاب المعارضة ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.214 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.887.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (53.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (27.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، في حين نسبة (18.6%) كانت أرائها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.255 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.870.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (51.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة (34.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وكذا نسبة (13.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.172 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.887.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (50.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.833 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.987.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.692 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.407 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.439 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.083 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.190 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو

العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.013 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثاني عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تنظيم إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية جيد " أن نسبة (64.5%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة لى كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (49.6%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (10.7%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (4.1%) ، و كذا نسبة (26.4%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (16.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (9.1%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (9.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (5.0%) ونسبة (4.1%) من أعضاء الأحزاب العارضة للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.446 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.657.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (69.8%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وكذا نسبة (23.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، في حين نسبة (5.0%) كانت أرائها غير موافقة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.372 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.614.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (44.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (37.9%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة وكذا نسبة (17.2%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.446 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.657.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (50.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.166 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.408.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 3.320 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.071 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا

يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 2.518 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.352 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.139.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت كبير إنتشار كبير.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.013 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثالثة عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " أغلب أعمال الأجهزة الحكومية خدمانية " أن نسبة (82.6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (55.4 %) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (22.3%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (17.4%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (15.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (1.7%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.173 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.380.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (77.9%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وكذا نسبة (22.1%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.220 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.417.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (93.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (6.9%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.069 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.257 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000.

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 19.040 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.313 بدرجة حرية مقدارها 78.992 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.151 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.065.
- ✓ أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.023 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الرابع عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " توجد عوامل تؤثر في إختيار الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية " أن نسبة (73.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (60.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (13.2%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (2.5%) ، و كذا نسبة (29.8%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (19.0%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (10.7%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.322 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.519.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (73.3%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وكذا نسبة (26.7%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.297 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.459 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (55.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (44.8%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.267وإنحراف معياري يقدر بـ 0.445 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة كالتالي (100%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 6.961 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.010 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا

يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.713 بدرجة حرية مقدارها 43.543 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.180 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.105 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.049 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة.

العبارة الخامسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تتعدد اقسام العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتعدد مديريات الإدارة العامة " أن نسبة (76.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (50.4%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (23.1%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (3.3%) ، و كذا نسبة (20.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (18.2%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (2.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.743 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.492.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (70.9%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وكذا نسبة (25.6%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (3.5%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.674 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.541 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (96.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة (3.4%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.965 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.185 .

- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (66.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وكذا نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، في حين ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.666 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.516.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 51.922 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.010 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 4.295 بدرجة حرية مقدارها 112.925 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.291 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.067 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت ضعيف وإنتشار ضعيف.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.000$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة السادسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا يتمتع الموظف في الجهاز الحكومي بالسلطات الكافية للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليه " أن نسبة (85.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (60.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (21.5%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (3.3%) ، و كذا نسبة (14.0%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (10.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (2.5%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الأخرى المجهولة التوجه السياسي ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.157 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.387.

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (84.9%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وكذا نسبة (15.1%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.151 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.360 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (89.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (10.3%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.103 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.309 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب ال المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (66.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، في حين نسبة (16.7%) لكل أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة وكذا المحايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.500 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.836.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.756 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.188 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 0.638$ بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.047 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.074 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحوالرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.025 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة السابعة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا أرى علاقة بين ما يقوم به الموظف في الأجهزة الحكومية أو بين أهداف الجهاز " أن نسبة (55.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة

على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (42.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (9.9%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (3.3%) ، و كذا نسبة (44.6%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (28.9%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (14.0%) وأعضاء الأحزاب بنسبة (1.7%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.553 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.499 .

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (59.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة (40.7%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.593 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.494.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (58.6%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة ونسبة (41.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.413 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.501.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الأخرى المستقلة في توجهاتها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (66.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، في حين نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.666 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.516.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.016 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.900 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 1.683$ وبدرجة حرية مقدارها 113 وأن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.179 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.106.

وإختلاف أراء أعضاء الاحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام وذلك ما تثبته المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الموالية والمعارضة و هو 0.179 وهذا الفارق يساوي 113 درجات ورغم ذلك يبقى الإتجاه إيجابي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.095$ هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

العبارة الثامن عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " نظام الإمتيازات المعمول به في الأجهزة الحكومية يتسم بالعدالة والموضوعية " أن نسبة (81.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (55.4%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (20.7%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (19.0%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (15.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (3.3%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (3.3%) ، في حين كانت نسبة (2.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (1.7%) ونسبة (0.8%) من أعضاء الأحزاب العارضة للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.190 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.394.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (77.9%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وكذا نسبة (22.1%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.220 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.417 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (86.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (13.8%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.137وإنحراف معياري يقدر بـ 0.350 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.000وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (23) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 4.324 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.040 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 1.048$ بدرجة حرية مقدارها 56.814 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.083 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.079

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ،لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.029 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

ومن نتائج العبارات السابقة نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام نحو كل من العبارات (01)،(02)،(03)،(04)،(05)،(07)،(08)، (10)،(11)،(12)،(13)،(14)،(15)،(16)،(18) أي لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارات ، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام نحو كل من العبارات (06)،(09)،(17) أي يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارات، ورغم وجود بعض الإختلافات إلا أن سبب هده الإختلافات يعود لمجرد الصدفة وهي إختلافات غير مقصودة وذلك أن الأحزاب المعارضة للنظام لا تركز كثيرا في الجوانب التنظيمية أو الأسس الركيزة على القضايا بقدر أنها تركز على النتائج ولا تحاول الدخول في الجانب الهيكلي أو القوانين والمراسيم بقدر ما تحاول أن تغير قيم النواتج وأسباب التدهور أو في نقاش كيفية توزيع الميزانية المالية في حين لو كان يبذل ولو جهد بسيط في القوانين والعمليات التي تساغ بها المدخلات اكيد أن نواتج المخرجات تكون احسن بكثير مما يتوقع وهذه اهم عيوب الإدارة الجزائرية الروتين تم الروتين في جميع الخطط .

ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أنه لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (موالي ، معارض ، مستقل).

أما في ما يخص أسباب الإختلاف بين إتجاهات أعضاء البرلمان الموافقة على العبارة والأعضاء غير الموافقة على العبارة فذلك يعود إلى مايلي :

العبارة الأولى :

وفي هذه العبارة يتفق أعضاء البرلمان الجزائري على أنه لا توجد إدارة العلاقات العامة في الهيكل الإداري للأجهزة الحكومية وقد أعتمدت إجاباتهم على الهيكل التنظيمي ، حيث أنه في أغلب الإدارات الحكومية لا توجد إدارة العلاقات العامة في هياكلها التنظيمية على عكس ما تحصل الباحث "وليد خلف الله دياب " في دراسته والتي يقر فيها بوجود جهاز العلاقات العامة متخصص لممارسة أنشطتها، في حين الفئة التي ترى أنها توجد إدارة العلاقات العامة في الهيكل الإداري للأجهزة الحكومية فقد يعود ذلك لخبرتهم الإدارية ولإعتبارهم أن العلاقات العامة متواجدة في أي مؤسسة ولها مسؤول مباشر ولها منفذين ولكن لا يشترط وجودها كإدارة في الهيكل الإداري للجهاز الحكومي ، فإحتمال أن تكون مصلحة تابعة

لأحدى الإدارات الأخرى (أنظر لكل من الأشـكال (02)و (03) و (04) في الجانب النظري) أو إحتمال أن تكون كإدارة قائمة بذاتها لكن تحت إسم آخر كخلية الإعلام والإتصال أو مديرية الإستشراف مثلا أو قد تكون مقسمة إلى قسمين قسم يضم العلاقات الخارجية وقسم يضم العلاقات الداخلية تحت إدارة الأمين العام أو قد تكون تدار من طرف المدير العام للجهاز في حين أراء الأعضـاء المحايدة في رأيها يعود لتأرجح آرائهم بين الفئة الأولى الموافقة على العبارة والفئة الثانية غير الموافقة على العبارة أي بين وجودها كنشاط وعدم وجودها أو لعدم وضوح مفهوم العلاقات العامة لديهم وذلك ما أثبته الباحث "هشام محمد على حسـين" في دراسـته أن موقع العلاقات العامة في الهيكل التنظيمي غير واضـح وفي معظم الأحيان يكون قسم العلاقات العامة والمشرف عليه تابعا لإدارة أخرى.

العبارة الثانية :

وهنا يتفق أعضـاء البرلمان الجزائري على أن هناك إهتمام إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية مستندين في ذلك لإعتبارها الشريان الرئيسي للجهاز الحكومي من فعاليتها في تماسك جمهورها الداخلي والخارجي إلى تحسين الصـورة الذهنية للجهاز عند جمهورها الخارجي وخاصـة في هذه الفترة الموالية للحراك السياسي غير المنظم على مستوى الدولة العربية وكذا إنخفاض قيمة البترول بإعتباره المصدر الرئيسي للميزانية القومية للدولة الجزائرية وكذا قلة تواصل السلطة العليا وإختفائها على الساحة الإعلامية والتي تثير الكثير من الجدل الداخلي وخاصة أن كل الشعب يعرف عن الحالة الصحية للرئيس والتي تثير الكثير من التساؤلات عن مستقبل الجزائر ومستقبل الشعب من خلالها والذين بدورهم يؤثروا سلبا على المجتمع الجزائري كجماهير للأجهزة الحكومية وعلى أساسها تكون حالة الشعب وفئة الشباب بالأخص تحت الضغوط النفسية القابلة للإلتهاب والمطالبة بتحسين الأوضاع الإقتصادية منها والإجتماعية لذلك تزايدت أهمية العلاقات العامة في الإتصالات المتبادلة بين شرح السياسات الداخلية وبين دراسة إتجاهات الرأي العام ومطالب جماهيرها للوصول لمعادلة متوازنة بين حقوق وواجبات الموظفين ومطالب الشعب بصفة عامة كجمهور خارجي وبين الإمكانيات المادية للجهاز في سلسلة من العلاقات الإنسانية ذات الأبعاد الإجتماعية ولزيادة مهام الدولة وإتساع أجهزتها وتعقيد وظائفها ،وذلك ما أكدته دراسة"وليد خلف الله محمد دياب" في دراسته على أن السفارات العربية تتفهم طبيعة عمل العلاقات العامة ووظائفها وتقدير السفارة لمكانتها وجهودها ، في حين كانت أراء أعضاء البرلمان الجزائري المحايدة وغير الموافقة على العبارة تعود لعدم وضـوح مفهوم العلاقات العامة أو لإدراجها في بعض الأجهزة الحكومية تحت أقسام أخرى أو مسميات وعلى الرغم من عدم وجودها في الهيكل الإداري إلا أن الجهاز الحكومي يقوم بوظائفه وذلك ما تثبته الدراسة التي قدمها "هشام محمد علي حسين" والتي تقر على أن الإدارة لا تهتم بالعلاقات العامة ولا تغطي حتى عدد موظفيها .

العبارة الثالثة :

نلاحظ عدم موافقة أعضـاء البرلمان الجزائري على مسألة الفصل بين أنشطة المصالح الإدارية في الأجهزة الحكومية ويعتبر أنه لا يوجد فصل بين الأنشطة بل هناك تواصل وتكامل لذلك يعتبرون أن من أهم المبادئ الأساسية في الإدارة العامة هي بما يسمى بالدورية والتي على أساسها يجب أن يتم تغيير موظفي الإدارة في عملية دورية والتي على أساسها يجب أن يتم تغيير موظفي الإدارة في عملية دورية بين بقية المصالح ليكتسب ثقافة على كيفية القيام بقية المصالح بأعمالهم وذلك كي لا يقوم بتعطيل بقية المصالح عن وظيفتها لأسباب بسيطة ذلك أن المصالح مرتبطة بتسلسل مع بعضها حيث أن مصلحة

الإعلام مثلا مرتبطة بالإستشراف مرتبطة بالمالية والمالية مرتبطة بالمستخدمين والمستخدمين مرتبطة بالضمان الإجتماعي وهكذا لإعتبارهم أن أغلب الإدارات الحكومية الجزائرية تعمل عمل جماعي وغالبا في مكاتب جماعية لذلك تجد نوع من التضامن بين الموظفين في عمليات التستر في الغيابات والهروب من العمل لا يكتشفها المسؤول المباشر في حين نجد نسبة الأعضاء الموافقة على العبارة والمحايدة في أرائها والتي تحيز لها أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة كبيرة مقارنة مع أعضاء مجلس الأمة فالموافقة على العبارة يعود على الأجهزة التي تعتمد على اللامركزية في إتخاد القرار لكل إدارة فرعية ولها خصوصياتها ومبادئها في إتخاد قراراتها لذلك يحاول كل مدير إدارة فرعية فصل أنشطة إدارته على بقية المديريات الأخرى ويحاول التواصل معهم في النقاط العريضة فقط لينفرد بقراراته على مستوى موظفيه ولترتكز جهود موظفيه على مستوى إدارته وهنا يحاول التفنن والإبداع من الناحية العملية لكن تكثر فيها البيروقراطية ، وفي هذه الحالة لا بد أن تنشط العلاقات العامة لتمتص الفجوة بين العمال كجمهور داخلي من قلة التواصل والروتين والملل ومن البيروقراطية مع الجمهور الخارجي

العبارة الرابعة :

فنلاحظ موافقة أعضاء البرلمان الجزائري على مسألة إستقلالية إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية عن باقي الإدارات فذلك أن ما يتم في الأجهزة الكبيرة كالوزارات لضخامة أعمالها وتعقد وظائفها أو بالنسبة للأجهزة التي تهتم بعلاقاتها مع جماهيرها الخارجية وتهمل جماهيرها الداخلية حيث تجد العلاقات العامة تنشط في مصلحة العلاقات الخارجية فقط ،أما عن نسبة أفراد العينة التي أقرت بعدم موافقتها أو محايدة في الإدلاء عن العبارة فذلك لأنها تعتبر العلاقات العامة غير موجودة أصلا كإدارة أو أنها مقسمة بين الأمانة العامة والعلاقات الخارجية وهذا ما تنشط به أغلب إدارات الأجهزة الحكومية.

العبارة الخامسة :

فالإتفاق الكبير بين أراء أعضاء البرلمان الجزائري التي أقرت بعدم موافقتها على أن تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة لا يتم على أساس الوظائف ذلك لأخذها بعين الاعتبار تخصصات موظفي العلاقات العامة ليكون التوزيع عقلاني كل في مكانه وحسب تخصصه ولتكون التغطية المهنية على أسس علمية وأن بعض الأجهزة الحكومية تعتمد على التقسيم الإتصالي أو إدخالها لجانب العلاقات الاجتماعية والعلاقات غير الرسمية ومدى فعاليتها في أداء المهمة وذلك ما تقره دراسة "هشام محمد علي حسين" على أن مهام ووظائف العلاقات العامة لم تتعدى عملية التنسيق مع وسائل الإعلام أما فيما يخص أفراد العينة التي أقرت بموافقتها على تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوظائف والفئة القليلة التي أقرت على محايدتها في رأيها فذلك لإعتمادها في قرارها إما لتأرجحها بين التنظيم الإتصالي والتنظيم الوظيفي وإغفالها على التنظيم الإتصالي الوظيفي أو عدم وضوح مهام إدارة العلاقات العامة الذي أكدته نتائج دراسة "هشام محمد علي حسين"

العبارة السادسة :

وهنا نلاحظ أن أعضاء البرلمان الجزائري الموافقة على العبارة وكذا غير الموافقة والمحايدة في أرائها والتي لا تتباعد كثيرا نسبها ، فالفئة الموافقة يعود لسبب توظيف العلاقات الإجتماعية للفئات الإتصالية كل حسب مستواه العلمي أو انتمائه الحزبي أو ثقافته المحلية في حين نجد النسبة التي كانت محايدة في إدلائها

فكان إما لعدم وضوح الفقرة أو لإطلاعه على نوعية التقسيمات التي تعتمد عليها العلاقات العامة، في حين أن النسبة التي أقرت بعدم موافقتها على الفقرة فذلك لإعتماد الأجهزة على تقسيم أخر كالتقسيم الوظيفي مثلا . وذلك ما يقره الباحث "هشـــام محمد علي حســـين" أن مهام الموكلة العلاقات العامة فإن دورها لا يتعدى نموذج الدعاية والتنسيق مع وسائل الإعلام وضمان الدعاية والأخبار والمعلومات الإيجابية .

العبارة السابعة :

يتفق أعضـــاء البرلمان الجزائري على أن رجل العلاقات العامة يتميز بمواصـــفات معينة لعتبارهم أن المجتمع الجزائري مجتمع مسلم وأن من صفات ممارسي العلاقات العامة كلها منبثقة من الدين الإسلامي والصفات الحميدة لقوله تعالى﴿...لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة...﴾ (سورة الأحزاب،الآية21) وبما أن الرسول صلى الله عليه وسلم قدوة الأمة العربية فلقد كانت كل صفات أخصائي العلاقات العامة من مبادئ التربية في مرحلة التنشـــئة الإجتماعية، لذلك أغلب الموظفين يكونون قد تغدو بهذه الصـــفات والمبادئ لقول الله تعالى ﴿... لقد خلقنا الإنســـان في أحســـن تقويم... ﴾(ســـورة التين،الآية 04) فأعضـــاء البرلمان الجزائري لا يرونها مواصفات معينة بل مواصفات عادية عامة يجب أن يتحلي بها كل من ينتمي للدين الإسـلامي أما أعضـاء التي لا ترى أن هناك مواصـفات معينة يتميز بها أخصـائي العلاقات العامة فذلك أن عليه أن يتفوق على بني أفراد مهنته بامتيازات تجعله مؤهل لهذا المنصب بالإضافة لأن العلاقات العامة ليست وظيفة فقط بل هي أيضـا فن وعلم وبالتالي الجانب المنهجي في كيفية أداءه للوظيفة لها دور في نجاح المهمة الموكلة للعامل وأن هناك أيضا فوارق فردية وفي السمات الشخصية بين الموظفين تأهل موظف على الأخر لهذا المنصب، بالإضافة لوجود مؤشرات تتحكم في الصفات مثل القلق، البيئة المحلية، الضـــغوط العائلية، المســـؤولية ،تعدد الأدوار...الخ وبالتالي وجود الصـــفة يتوقف على مدى التحلي بها وخاصة الصفات المكتسبة.

العبارة الثامنة :

فتوافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري وبنسبة العالية والتي تقر أن العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تكفل الرعاية الإجتماعية لموظفيها ذلك أن النقابات العمالية التي توصـــل للإدارة العامة مطالب الموظفين أدت مهامها وكذلك الخدمات الإجتماعية التي كان لها الدور الفعال في ذلك من تنشـــيط البيع بالتقســـيط أو الإعانات أو الرحلات الصيفية وكذلك المبادرات الفعلية في الأفراح والأتراح التي لها بعد سيكولوجي كبير على نفسـية الموظف، في حين نجد أن النسـبة التي كانت محايدة وغير موافقة على العبارة، فذلك إحتمال أنها ترى أن لموظفيها مطـالب أخرى عجز الجهـاز الحكومي على تلبيتهـا، فتعدد وإختلاف المطالب يقلل من نسبة الإنجاز سواء نوعي أو كمي و إختلاف مطالب الموظفين والعمال تكون أغلبها بإختلاف المواقع الجغرافية للجهاز الحكومي أو بإختلاف القوانين التنظيمية الداخلية الخاصـــة بكل جهاز"أو لســـبب عدم إسقاطهم لموازنة بين جهد العامل ومطالبه والمركز المالي للجهاز أو لعدم التسيير الأمثل للعلاقات العامة في الجهاز الحكومي وفقدها توازن التحكم في إتجاهات جماهيرها المتباينة وغير المحددة أو يعود لســـبب عدم الموافقة على العبارة في حد ذاتها.

العبارة التاسعة :

الموافقة البسيطة في نسبة عدد اعضـاء البرلمان الجزائري على عدم وجود محددات تنظيمية تعيق عمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بحيث مســـتندة في أرائها إما لعدم وضـــوح مفهوم العلاقات العامة وظائفها وذلك ما نجده في دراسـة (هشـام محمد على حسين) أو لإهمال العلاقات العامة الجمهور الداخلي

والبحوث المتعلقة به أو لإرتكاز عمل العلاقات العامة على شخص واحد وهو إما المكلف بالعلاقات الخارجية أو غالبا ما يكون المدير أو إحتمال وجود مركزية في إتخاد القرار وعدم مشاركة المتخصصين أو المقربين من الأحداث في صنع القرار، في حين نجد نسبة من أراء عينة الدراسة غير موافقة على وجود محددات تعيق عمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية ذلك أنها ترى أن العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تقوم بجميع وظائفها وأنها تعتمد على خطة محكمة وتدرس إتجاهات جماهيرها بطريقة دقيقة، أما النسبة المحايدة في إدلائها فإحتمال عدم وضوح مفهوم المحددات التي تعيق عمل العلاقات العامة.

العبارة العاشرة :

فموافقة أعضاء البرلمان الجزائري على العبارة و التي تقر أنه لم يتغير الهيكل التنظيمي للأجهزة الحكومية منذ زمن بعيد سواء كانت كمصلحة أو إدارة محددة في الهيكل التنظيمي أو كإدارة معنوية في الجهاز الحكومي ذلك أنه على المستوى المحلي لم تتغير إلا بنسب قليلة وأن خضوع إدارتها لنفس التنظيم ونفس رتبة المسؤولين لم تتغير أيضا وهذا ما يدخل ضمن المحددات التنظيمية التي تعيق عمل العلاقات العامة وفي الحقيقية أراها من سلبيات أغلب الإدارات الجزائرية، فرغم الإنتكاسات المالية التي تثقل كاهل المؤسسات فلا ينظر لمسألة هيكلة الإدارة على حسب الأوضاع، ورغم خضوع بعض المؤسسات من مؤسسات عمومية إلى الخصخة إلا أن هيكلتها الإدارية والبشرية تبقي على ما هي عليه فلم يتغير منها سوى الإسم لذلك من قوانين الإدارة الرشيدة القيام بدورة تحويلية للموظفين على مستوى بقية المصالح وذلك ما تدعمه العلاقات العامة لتوسيع إتصالات وتعاملات الموظفين وإطلاعهم على الإيجابيات أو السلبيات التي قد يتم إحداثها أو التورط فيها من خلال إنجاز أو التأخر في أعمالهم أما في حالة نسبة أفراد العينة التي تعتبر أن موقع العلاقات العامة للأجهزة الحكومية قد تغير أو قابل للتغيير ويعود ذلك أن أغلب إدارات العلاقات العامة يتم إدارتها في أغلب المؤسسات الجزائرية من طرف المدير أو من طرف رئيس مصلحة العلاقات الخارجية أو الإدارة العامة والمتمثلة في الأمين العام للمؤسسة وذلك ما يجعل هيكلتها تتداول بين هذه المناصب، وكل حسب نوع النشاط الموكل إليه أو على حسب السياسة الجزائرية للتحويلات التي تحدث على مستوى المراكز الحساسة أما فيما يخص النسبة التي كانت محايدة في رأيها فيعود ذلك إما لكونها كمصلحة أو إدارة غير موضحة في الهيكل التنظيمي إلا في الهياكل الضخمة كالوزارات مثلا، أو إما لعلاقاتها البسيطة بإدارات الأجهزة الحكومية.

العبارة الحادية عشر :

فعدم موافقة أعضاء البرلمان الجزائري على العبارة والتي تقر على أن ميزانية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية كافية ذلك أن أغلب إدارات العلاقات العامة قريبة من المدير أو تحت وصايته فكيف لها أن لا تكون كافية وهي قريبة أو تحت وصاية المسؤول المباشر الذي له الصلاحية الكاملة في التوزيع المالي وكيفية إدارتها وماهي إحتياجاتها وكيفية تغطية نقائصها بتدعيمها ماليا من ميزانية أبواب أخرى إن أمكن في التوزيع المالي المحاسبي، أما فيما يخص النسبة التي كانت محايدة في الرأي وغير الموافقة فذلك يعود إما لعدم إطلاعها على الميزانية المالية للجهاز الحكومي وكيفية توزيعها أو لبعدها من مراكز إتخاذ القرار وعدم علمها عن أنشطة العلاقات العامة التي تم تغطيتها والنشاطات التي رفضت لسبب عدم الكفاية المالية أو لأن المسؤولين يقومون بتحويل الرصيد المالي من أبواب تخدم العلاقات العامة إلى أبواب أخرى مثلا إلغاء الطبع والملتقيات وتدعيم باب التجهيز مثلا .

العبارة الثانية عشر :

فموافقة أعضـــاء البرلمان الجزائري التي تقر أن تنظيم إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية جيد، فالنسـبة العالية التي تعبر برضـاها على تنظيم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية لسـرورها وموافقتها على نشـاطات ووظائف العلاقات العامة ولإتجاه جماهيرها الإيجابي نحوها، في حين نجد النسـبة التي تقر علي عدم رضاها على تنظيم العلاقات العامة، فذلك يعود لعدم ظهورها كإدارة في الهيكل التنظيمي لأغلب الأجهزة الحكومية أو لتسـميتها بإسـم مخالف كالإعلام أو قد تكون في أغلب الأجهزة لمصـالح تابعة لإدارة التجهيز والإسـتشـراف أو ما شـابه ذلك من العراقيل التي تعيق ظهور نتائج نشـاطاتها وتغطيتها لوظائفها بأكمل وجه وعدم رضى جماهيرها على نشاطاتها .

العبارة الثالثة عشر :

فتوافق أراء أعضـاء البرلمان الجزائري والتي تقر أن أغلب أعمال الأجهزة الحكومية خدمانية فنلاحظ أن النســبة التي توافق على أن أغلب الأجهزة الحكومية خدماتية ذلك ما تحدده من خفة ثقل العبء على العلاقات العامة بحيث أن النشـاطات الخدمية لا تتطلب من العلاقات العامة نشـاط ضـخم وخاصـة وأن الجزائر كدولة تعتمد على مجانية خدماتها لشـعبها أو بمبالغ رمزية إن اقتضـت الضـرورة لذلك، وذلك ما إسـتقطب عامة الشـعب لقصـد خدمات الأجهزة الحكومية على غرار بقية الخدمات الخاصـة، خاصـة وأن الحكومة الجزائرية موفرة كل الضـــروريات من تجهيزات مادية ومواد وقائية أو موارد بشـــرية فما على العلاقات العامة إلا التركيز على النصـوص الإرشـادية والاتصـالات الإقناعية. أما فيما يخص النسب التي تقر على طبيعة عمل أغلب الأجهزة الحكومية غير خدمية ذلك لعملية التزاوج بين القطاع العام والقطاع الخاص مما يكسب الجهاز نوع من الإجتهاد وزيادة مردودية العمل كالمؤسسات الإقتصادية العمومية مثل مديرية النقل والســونلغاز والســونتراك بجميع فروعهم وكذا مديرية التربية والتي أقرت بالتعليم الخاص وأهلت المؤسـسـات المعتمدة لإجتياز الإمتحانات الرسمية .والعديد من الاسباب التي تون عائق أمام موافقة الأعضـاء على هذه العبارة وذلك لتشجيع بعض الأحزاب على الرأسمالية الحادة على عكس حزب العمال والذي إتجاهه عكس ذلك.

العبارة الرابعة عشر :

وموافقة اعضـــاء البرلمان الجزائري على انـه توجد عوامل تؤثر في إختيـار الشـــكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية وكانت أرائها تســـتند على أن طبيعة عمل الجهاز الحكومي هو من يتحكم في نوعية الشـكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة كما أن المركز المالي للجهاز الحكومي يؤثر في نوعية الهيكل التنظيمي كما أن شخصية المدير العام وإتجاهه وأهداف المؤسسة هي تحدد الهيكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة ، في حين الأعضاء التي ترى أنه لا توجد عوامل تؤثر في إختيار الهيكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة أو المحايدة فهي تســتند على أن أغلب الأجهزة الحكومية خدماتية تعتمد على المجانية في تعاملاتها وان الأجهزة الحكومية في حالة توازن إقتصـــادي لا تحاول أن تنشـط لتحســن في مواقفها وميزانياتها لذلك ليس لها حتى خبرة عن الهياكل التنظيمية لمديرياتها الفرعية أو مصـــالحها وقلت الإهتمام به.

العبارة الخامسة عشر :

تتوافق أراء أعضـــاء البرلمان الجزائري على أن اقســـام العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية لا تتعدد بتعدد مديريات الإدارة العامة وذلك ماهو موضـح في الشـكل (03) من الجانب النظري حيث أن هذه الفئة قد تكون نفس الفئـة التي تقر أن إدارة العلاقات العـامة لا يوجد في الهيكل الإداري للجهاز الحكومي تعتمد في أرائها على أن العلاقات العامة ليس لها أصـــلا مصـــلحة خاصـــة بها فكيف لها أن تتعدد بتعدد مديريات الإدارة العـامة أمـا الفئة التي تقر أن العلاقات العامة تتعدد بتعدد المديريات أو المحايدة في أرائها هي الفئة التي ترى أن العلاقات العامة تعتبر فن التعامل الجيد و لا تحتاج إلى مصـــالح بتعدد المديريات على إعتبار أن الشـــعب الجزائري مســـلم وقد تشـــبع من المبادئ الدينية التي تحث على التعامل الجديد فالدين معاملة والثقافة التنظيمية يتعلمها ويكتســـبها الموظف من خلال التكوينات الداخلية وإعادة تجديد المعلومات كحق من حقوق الموظف ،كما أن العلاقات العامة تنشـط كنشـاط على مسـتوى كل مصـلحة في محاولة تغطية أهدافها وحل مشـــاكلها على مســـتواها الداخلي وهذا ينشـــط في الإدارات التي تعتمد على اللامركزية في إتخـاذها لقراراتها وكذا المديريات التي تعطي للموظف حرية التصـــرف وإتخاذ القرارات التي فيها فائدة للصالح العام.

العبارة السادسة عشر :

موافقة أعضـاء البرلمان الجزائري على أن الموظف في الجهاز الحكومي لا يتمتع بالسلطات الكافية للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليه وذلك أنه وفي أغلب الإدارات الجزائرية الموظف عبارة عن ألة ناسخة لما يقدم إليـه لـه أوامر محـددة يجب الإمتثـال لهـا وذلـك مـا يكثر في الإدارات التي تعتمد على المركزيـة في إتخـاذ القرارات وكذا التي تعتمد على الأجهزة التي تعتمد على الإتصـال النازل دون أن تنشط الإتصـال الصـاعد وكذا الإدارات التي لا يهمها الإرتقاء بالجهاز الحكومي وكل ما يهمها المحافظة على الســـيرورة في عمل الجهاز في حين نجد أن النســبة التي تقر بأن الموظف في الجهاز الحكومي يتمتع بالســلطات الكافية للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليه فهي إما من المسؤولين أصـحاب إتخاذ القرارات وبالتالي لا يعلمون ماذا يحدث في الكواليس ومدى رضـــى الموظف وولائه للإدارة أو من الأعضـــاء التي ترى أن الموظف يتمتع بكل حريتـه في التعامل إنجاز مهامه دون الرجوع للمســـؤول المباشـــر بإعتبار أن أغلب الإدارات الجزائرية هيكلها هرمي وليس قاعدي أي يتعدد المسؤوليين بين كل مصـلحة أو إثنين يكون هناك مسؤول وهذا مما يعيق حرية الموظف في عمله.

العبارة السابعة عشر :

موافقة أعضـــاء البرلمان الجزائري في وجود علاقة بين ما يقوم به الموظف في الأجهزة الحكومية أو بين أهداف الجهاز الحكومي ذلك أن اغلب أراء أعضـــاء المجلس الشـــعبي الوطني محايدة وذلك رغم دخول العولمة والمنافسـة الإلكترونية من تسـويق إلكتروني إلى مؤسـسـات إفتراضـية ورغم أن العالم أصـبح في لمسـة إصـبع إلا أن المؤسـسـات الجزائرية مازالت على حالها لم يتغير فيها إلا الجدار الخارجي من ضـمن الترميمـات المتكررة على عـاتق الميزانيـة العـامـة للـدولـة فكل مـا تمكنت منه هو أن تتوســـع فيه الأنترانت وقليلا من التعاملات بالإكسـترانت والإعلانات في مواقعها الإلكترونية لأنه من التحسـينات في الإنجازات على مســـتوى الأجهزة يبقى حبيس الأوراق في رفوف المكـاتب في حين ترى بقيـة الأعضـــاء أن جملـة الإصـــلاحات التي تبنتها الوزارات وطبقتها أجهزتها الحكومية غيرت وســتغير ومن المعادلة : المدخلات التساوي وفي بعض الأحيان تقل عن المخرجات لتكون المخرجات أكبر تماما من المدخلات وبهذه المعادلة

يكون ما يقوم الموظف في الأجهزة الحكومية له علاقة وطيدة بأهدافها ليس فقط له علاقة بل يكون قد حقق هذه الpاهداف .

العبارة الثامنة عشر :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن نظام الإمتيازات المعمول به في الأجهزة الحكومية يتسم بالعدالة والموضوعية و موافقتها على ذلك لإعتبار أن القوانين على مستوى الوظيفة العمومية تغطي تقريبا جميع المواقف وخاصة المستخدمين الإداريين من فئة الأسلاك المشتركة والتي تقنن المردودية وكذا الأولوية في التكوينات وتحسين المستوى وتجديد المعلومات وكذا العطل الإستثنائية لذلك يتفق أغلب أعضاء البرلمان الجزائري على هذا البند إلا أن هناك الفئة المحايدة في أرائها والتي تعتبر أن رغم القوانين الجزائرية التي تغطي جل الحالات إلا أنها لا تخلو من الثغرات القانونية والأسلوب الفضفاض في سن القوانين مما يسمح بالتلاعب بكل طلاقة وبكل حرية تحت إسم القانون وخاصة في الإدارات الجزائرية التي تتيح للمسؤول المخول حرية تطبيق بعض النقاط .

ومنه إتجاهات أعضاء البرلمان الإيجابية نحو كل من العبارات التالية (02)،(04)،(05)،(06)،(07)،(08)،(09)،(10)،(12)،(13)،(14)، (16)، (18) والتي تدل عليها المتوسطات الحسابية التي تنتمي للمجال]2،1[، في حين كانت إتجاهاتهم سلبية نحو كل من العبارات التالية (01)، (03) ، (11)، (15) ، (17) والتي تدلي بها المتوسطات الحسابية التي تنتمي للمجال]3،2[والتي توضح أن إتجاهاتهم إيجابية نحو أغلب العبارات للفرضية الأولى بحيث تحدد أن :

الاتجاه الإيجابي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية وذلك حسب الشكل التالي:

<u>الشكل (21) :</u> يوضح إنتشار المتوسطات الحسابيةوالإنحرافات المعيارية لأعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

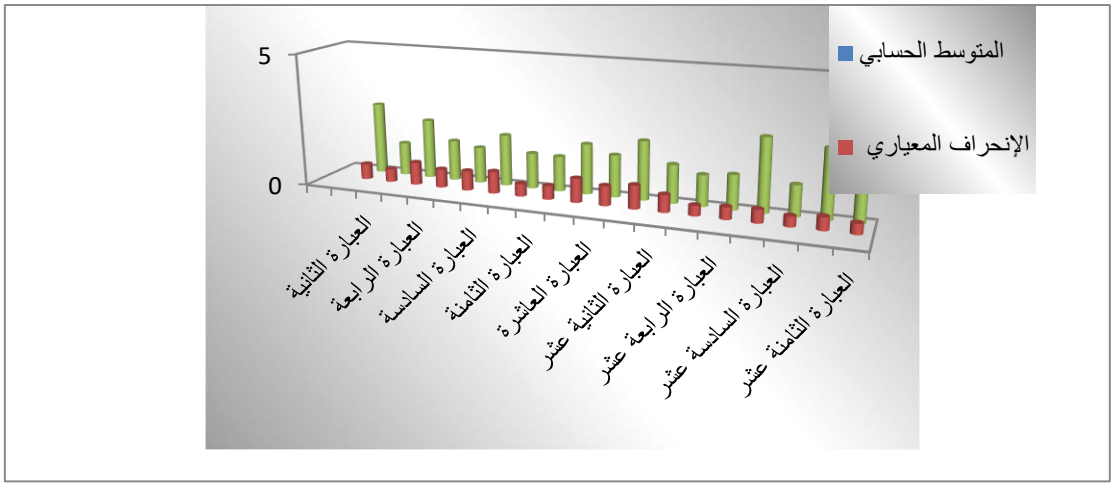

ثالثا : عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية للدراسة

وقبل الغوص في عرض وتحليل نتائج فرضية الثانية للدراسة سنحاول التذكير بالفرضية

1. **الفرضية الثانية للدراسة** : في الجانب الإتصالي

- ⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة).
- ⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي (الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال)
- ⇦ هناك إختلاف في هذه الإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (الأعضاء التي تنتمي للأحزاب الموالية للنظام والأعضاء التي تنتمي للأحزاب المعارضة للنظام)

تجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إيجابية

وللتحقق من هذه الفرضية تم الإعتماد على عدة مؤشرات ساعدتنا في الدراسة محددة في مجموعة من العبارات – عشرون عبارة – وهي موضحة حسب الجدول الذي يحدد نتائج الدراسة.

الجدول (25): يبين نتائج تطبيق الإختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية(عضو المجلس الشعبي الوطني –عضو مجلس الأمة)

	العبـــارة	إختبار ليفني	مستوى الدلالة(sig)	قيمة الإختبار د	درجة الحرية (dt)	مستوى الدلالة(sig)	الفرق بين الوسط	الخطأ في الفرق
01	تعتمد العلاقات العامة على الوسائل المناسبة في توجيهها لرسائلها.	2,119	,148	-,704	119	,000	-,05060	,07185
				-,833	65,042	,000	-,05060	,06074
02	يتميز أخصائي العلاقات العامة بإتقانه الحركات الإتصالية من ملامح مادية وإيماءات جسمانية.	10,308	,002	-1,456	119	,148	-,09595	,06592
				-1,944	87,786	,005	-,09595	,04935
03	الرسائل التي تصدر من إدارة العلاقات العامة غير صادقة.	3,273	,073	,841	119	,040	,08658	,10300
				,933	56,675	,355	,08658	,09283
04	تعتمد العلاقات العامة في كسب رضى جماهيرها على وسائل الإتصال الرسمي.	13,826	,000	-1,672	119	,097	-,12856	,07691
				-2,376	102,386	,019	-,12856	,05411
05	يحتل الإتصال اللفضي (الكتابي والشفهي) مكانة بارزة في تعامل الأجهزة الحكومية مع جماهيرها.	9,343	,003	1,674	119	,097	,13456	,08039
				1,462	39,025	,015	,13456	,09202
06	تولي مصالح العلاقات العامة إهتماما كبيرا للجمهور الخارجي أكثر من الموظفين.	9,261	,003	3,565	119	,001	,60457	,16960
				4,064	59,951	,000	,60457	,14876
07	الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة ليست من سياق الواقع.	24,885	,000	2,754	119	,007	,39093	,14196
				3,628	84,768	,000	,39093	,10774
08	يحترم أخصائي العلاقات العامة مسافات التفاعل .	11,404	,001	-1,504	119	,135	-,21327	,14183
				-1,889	75,086	,036	-,21327	,11290
09	لا تصل الرسائل الإعلامية كافة الجماهير المستهدفة.	,694	,406	,294	119	,000	,03223	,10956
				,339	61,240	,736	,03223	,09515
10	تبذل إدارة العلاقات العامة جهدا كبير في ربط صلات وطيدة مع جماهيرها	/	/	/	/	/	/	/
		/	/	/	/	/	/	/
11	الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة تعتمد على إستراتيجية الإقناع.	,776	,380	-,405	119	,000	-,03598	,08875
				-,453	57,534	,652	-,03598	,07939
12	إتجاهات الرأي العام لجمهور الأجهزة الحكومية سلبي	12,258	,001	1,604	119	,111	,16829	,10494
				2,097	83,094	,039	,16829	,08027
13	تربط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية علاقة قوية مع وسائل الإعلام	50,338	,000	-2,941	119	,004	-,40930	,13917
				-4,536	117,593	,000	-,40930	,09023
14	أنا راضي على نظام الإتصال داخل الأجهزة الحكومية.	59,392	,000	-3,916	119	,000	-,64468	,16461
				-5,806	111,604	,000	-,64468	,11103
15	لا تصل المعلومات للموظفين في وقتها.	19,648	,000	1,902	119	,060	,28223	,14835
				2,556	89,146	,012	,28223	,11041
16	إتجاهات الرأي العام لجمهور الأجهزة الحكومية سلبي .	21,771	,000	1,893	119	,061	,28598	,15111
				2,728	105,606	,007	,28598	,10484
17	تقدر الإدارة العامة دور العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	13,430	,000	1,786	119	,077	,30885	,17292
				2,203	71,799	,031	,30885	,14017
18	تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الأحداث الخاصة(مؤتمرات ،ندوات ،محاضرات) بالجهاز الحكومي .	22,800	,000	-1,999	119	,048	-,19903	,09955
				-2,389	66,553	,020	-,19903	,08331
19	تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الزيارات وإستقبال الوفود	8,503	,004	-1,358	119	,177	-,13756	,10132
				-1,892	97,652	,026	-,13756	,07272
20	تسعى إدارة العلاقات العامة على تنظيم الإتصال بالهيئات والمنظمات الأخرى.	42,438	,000	-2,602	119	,010	-,34783	,13365
				-4,649	91,000	,000	-,34783	,07482

229

الجدول (24): يبين نتائج اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الاتصال التنظيمي باختلاف نوعية العضوية (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة)

الرقم	الفقرة		موافق			محايد			غير موافق			المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
			ك	%		ك	%		ك	%			
1	تعتمد العلاقات العامة على الوسائل المناسبة في توجيهها لرسائلها.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	82	89.1	67.8	9	9.8	7.4	1	1.1	0.8	1,119	0,358
		أعضاء مجلس الأمة	27	93.1	22.3	2	6.9	1.6	0	0	0	1,069	0,257
			109	90.1		11	9.1		1	0.8		1,107	0,336
2	يتميز أخصائي العلاقات العامة بإتقانه الحركات الإتصالية من ملامح مادية وإيماءات جسمانية.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	80	87.0	66.1	12	13.0	9.9	0	0	0	1,13	0,338
		أعضاء مجلس الأمة	28	96.5	23.1	1	3.4	0.8	0	0	0	1,034	0,185
			108	89.3		13	10.7		0	0		1,107	0,31
3	الرسائل التي تصدر من إدارة العلاقات العامة غير صادقة.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	2	2.2	1.7	67	25.0	19.0	67	72.8	55.4	2,706	0,503
		أعضاء مجلس الأمة	0	0	0	23	20.7	5.0	23	79.3	19.0	2,793	0,412
			2	1.7		29	24.0		90			2,727	0,483
4	تعتمد العلاقات العامة في كسب رضى جماهيرها على وسائل الإتصال الرسمي.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	78	84.8	64.5	13	14.1	10.7	1	1.1	0.8	1,163	0,399
		أعضاء مجلس الأمة	28	96.6	23.1	1	3.4	0.8	0	0	0	1,034	0,185
			106	87.6		14	11.6		1	0.8		1,132	0,363
5	يحتل الإتصالاللفضي (الكتابي والشفهي) مكانة بارزة في تعامل الأجهزة الحكومية مع جماهيرها.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	79	58.9	65.3	13	14.1	10.7	0	0	0	1,141	0,35
		أعضاء مجلس الأمة	21	72.41	17.36	8	27.6	6.61	0	0	0	1,275	0,454
			100	82.6		21	17.4		0	0		1,173	0,38
6	تولي مصالح العلاقات العامة إهتماما كبيرا للجمهور الخارجي أكثر من الموظفين.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	27	29.3	22.3	27	29.8	22.3	38	41.3	31.4	2,119	0,836
		أعضاء مجلس الأمة	3	10.3	2.5	2	6.90	1.65	24	82.8	19.8	2,724	0,648
			30	24.8		29	24.0		62			2,264	0,834
7	الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة ليست من سياق الواقع.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	13	14.1	10.7	29	31.5	24.0	50	54.3	41.3	2,402	0,727
		أعضاء مجلس الأمة	0	0	0	6	20.69	4.96	23	79.30	19.01	2,793	0,412
			13	10.7		35	28.9		73			2,495	0,684
8	يحترم أخصائي العلاقات العامة مسافات التفاعل.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	59	64.1	48.8	21	22.8	17.4	12	13.0	9.9	1,489	0,718
		أعضاء مجلس الأمة	21	72.4	17.4	8	27.58	6.61	0	0	0	1,275	0,454
			80	66.1		29	24.0		12			1,438	0,669
9	لا تصل الرسائل الإعلامية كافة الجماهير المستهدفة.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	5	5.4	4.1	12	13.0	9.9	75	81.5	62.0	2,76	0,542
		أعضاء مجلس الأمة	0	0	0	6	20.7	5.0	23	79.30	19.0	2,793	0,412
			5	4.13		18	14.9		98			2,768	0,512
10	تبدل إدارة العلاقات العامة جهدا كبير في ربط صلات وطيدة مع جماهيرها	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	92	100.0	76.0	0	0	0	0	0	1.00	1	0
		أعضاء مجلس الأمة	29	100.0	23.9	0	0	0	0	0	0	1	0
			121	0		0	0		0			1	0
11	الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة تعتمد على إستراتيجية الإقناع.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	78	84.8	64.5	12	13.0	9.9	2	2.2	1.7	1,173	0,434
		أعضاء مجلس الأمة	25	86.2	20.66	4	13.79	3.31	0	0	0	1,137	0,35
			103	85.2		16	13.2		2	1.7		1,165	0,415
12	إتجاهات الرأي العام لجمهور الأجهزة الحكومية سلبي .	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	4	4.3	3.3	17	18.5	14.0	71	77.2	58.7	2,728	0,536
		أعضاء مجلس الأمة	0	0	0	3	10.3	2.5	26	89.65	21.49	2,896	0,309
			4	3.3		20	16.5		97			2,768	0,495
13	تربط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية علاقة قوية مع وسائل الإعلام	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	61	66.3	50.4	18	19.6	14.9	13	14.1	10.7	1,478	0,733
		أعضاء مجلس الأمة	27	93.1	22.3	2	6.9	1.7	0	0	0	1,069	0,257
			88	72.7		20	16.5		13	10.7		1,38	0,674
14	أنا راضي على نظام الإتصال داخل الأجهزة الحكومية.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	46	50.0	38.0	20	21.7	16.5	26	28.3	21.5	1,782	0,862
		أعضاء مجلس الأمة	25	86.2	20.7	4	13.8	3.3	0	0	0	1,137	0,35
			71	58.7		24	19.8		26			1,628	0,817
15	لا تصل المعلومات للموظفين في وقتها.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	15	16.3	12.4	15	16.3	12.4	62	67.4	51.2	2,51	0,763
		أعضاء مجلس الأمة	0	0	0	6	20.7	5.0	23	79.30	19.01	2,793	0,412
			15	12.4		21	17.4		85			2,578	0,704
16	الرأي العام سلبي نحو الأجهزة الحكومية.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	17	18.48	14.05	5	7.4	5.4	4.1	76.09	57.85	2,576	0,787
		أعضاء مجلس الأمة	0	0	0	4	13.8	3.3	25	86.2	20.7	2,862	0,35
			17	14.05		9	7.4		95			2,644	0,717
17	تقدر الإدارة العامة دور العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	28	30.4	23.1	20	21.7	16.5	44	47.8	36.4	2,173	0,872
		أعضاء مجلس الأمة	1	3.45	0.83	13	44.82	10.74	15	51.72	12.37	2,482	0,574
			29	24.0		33	27.3		59			2,247	0,819
18	تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الأحداث الخاصة(مؤتمرات ،ندوات ،محاضرات) بالجهاز الحكومي .	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	62	67.4	51.2	29	31.5	24.0	1	1.1	0.8	1,337	0,497
		أعضاء مجلس الأمة	25	86.2	20.7	4	13.8	3.31	0	0	0	1,137	0,35
			87	71.9		33	27.3		1	0.8		1,289	0,473
19	تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الزيارات وإستقبال الوفود	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	78	84.8	64.6	9	9.8	7.4	5	5.4	4.1	1,206	0,524
		أعضاء مجلس الأمة	27	93.1	22.3	2	6.9	1.65	0	0	0	1,069	0,258
			105	86.8		11	9.1		5	4.1		1,173	0,477
20	تسعى إدارة العلاقات العامة على تنظيم الاتصال بالهيئات والمنظمات الأخرى	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	73	79.3	60.3	6	6.5	5.0	13	14.1	10.7	1,347	0,717
		أعضاء مجلس الأمة	29	100.0	24.0	0	0	0	0	0	0	1	0
			102	84.3		6	5.0		13	10.7		1,264	0,642

230

✓ حسب نوعية العضوية (عضو المجلس الشعبي الوطني وعضو مجلس الأمة)

وحسب النتائج المتحصل عليها والموضحة في كلا الجدولين(24) و(25) نلاحظ في كل من:

العبارة الأولى :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تعتمد العلاقات العامة على الوسائل المناسبة في توجيهها لرسائلها " أن نسبة (90.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (67.8%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (22.3%) ، و كذا نسبة (9.1%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (7.4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (1.7%) ، في حين كانت النسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.107 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.336
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (89.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (9.8%) من الأعضاء كانت أراءها محايدة ،في حين نسبة (1.1%) فقط من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.119و إنحراف معياري يقدر بـ 0.358
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (93.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية أفراد عينة الدراسة كانت محايدة في رأيها على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.069 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.257 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.119 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.148 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.704 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.050 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.071.

وتوافق أيضا أراء الكبير بين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة توزيع متوسطة نحو البند موافق ، ولذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة إيجابي .و توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسطة نحو البند موافق وذلك بتشتت ضعيف وقليل الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الثانية :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يتميز أخصائي العلاقات العامة بإتقانه الحركات الإتصالية من ملامح مادية وإيماءات جسمانية " أن نسبة (89.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (66.1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (23.1%) ، وكذا نسبة (10.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (9.9%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (0.8%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.107 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.310
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (87.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (13.0%) من الأعضاء كانت أراءها محايدة وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.130وإنحراف معياري يقدر بـ0.338
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (96.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (3.4%) من أفراد عينة الدراسة كانت محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.034و إنحراف معياري يقدر بـ 0.185
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 10.308 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.002 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.944 بدرجة حرية مقدارها 87.786 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.095 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.049

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية كما تثبت الإتجاه الإيجابي نحو البند موافق لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ،ولذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.005 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الثالثة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " الرسائل التي تصدر عن إدارة العلاقات العامة غير صادقة " أن نسبة (74.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (55.4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (19.0%) ، وكذا نسبة (24.0%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (19.0%) وأعضاء

مجلس الأمة بنسبة (5.0%) ، في حين كانت نسبة (1.7%) فقط من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء المجلس الشعبي الوطني وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 2.727 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.483.

- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (72.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة و نسبة (25.0%) من الأعضاء كانت محايدة في رأيها على العبارة ،في حين نسبة (2.2%) من الأعضاء كانت أراءها ألاءها بغير المواقفة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.706 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.503
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (79.3%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ونسبة (20.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت محايدة في رأيها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.793 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.412 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 3.273 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.073 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.841 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.865 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.103.

وتوافق أيضا أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة غير موافق ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة توزيع متوسطة نحو البند غير موافق، لذلك كان توزيع أراء أفراد عينة الدراسة ضعيف نحو البند موافق وذلك بإنتشار وتشتت كبيرين.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.040 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الرابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تعتمد العلاقات العامة في كسب رضى جماهيرها على وسائل الإتصال الرمزي" أن نسبة (87.6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (64.5%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (23.1%) ، و كذا نسبة (11.6%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (10.7%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافق

على العبارة وهي الأخرى من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.132وإنحراف معياري يقدر بـ 0.363.

- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (84.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (14.1%) من الأعضاء كانت محايدة في رأيها على العبارة ،في حين نسبة (1.1%) من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.163 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.399.
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (96.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت أراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.034 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.185.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 13.826 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.376 بدرجة حرية مقدارها 102.386 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.128 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.054.

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.019 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة الخامسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يحتل الإتصال اللفضي (الكتابي والشفهي) مكانة بارزة في تعامل الأجهزة الحكومية مع جماهيرها " أن نسبة (82.6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (65.3%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (17.36%) ، و كذا نسبة (17.4%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (10.7%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (6.6%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.173 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.380
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (58.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (14.1%) من الأعضاء كانت محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.141 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.350 .

- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (72.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.274 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.454 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 9.343 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.003 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 1.462$ بدرجة حرية مقدارها 39.025 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.134 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.092

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.152$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة السادسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تولي مصالح العلاقات العامة إهتماما كبيرا للجمهور الخارجي أكثر من الموظفين" أن نسبة (51.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (31.4%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (19.8%) ، وكذا نسبة (24.8%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (22.3%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (2.5%) ، في حين كانت نسبة (24.0%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (22.3%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (1.6%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.264 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.834.
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (41.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة و النسبة (29.3%) من الأعضاء كانت لكل من الفئة الموافقة على العبارة والفئة المحايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.119 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.836 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (82.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة والنسب (10.3%) و (6.9%) لفئة الأعضاء الموافقة على العبارة والفئة المحايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.724 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.648 .

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 9.261 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.003 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 4.064 بدرجة حرية مقدارها 59.951 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.604 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.148.

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية كما تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند غير موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري سلبي نحو هذه العبارة.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة السابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة ليست من سياق الواقع " أن نسبة (60.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (41.3%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (19.0%) ، وكذا نسبة (28.9%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (24.0%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (5.0%) ، في حين كانت نسبة (10.7%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.495 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.684.
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (54.3%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة و نسبة (31.5%) من الأعضاء كانت محايدة في رأيها ، في حين نسبة (14.1%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.402 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.727 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (79.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.793 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.412 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 24.885 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 3.628 بدرجة حرية مقدارها 84.768 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس

الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.390 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.107 . وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية كما تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند غير موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري سلبي نحو هذه العبارة

وتوافق أيضا أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة موافق ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة توزيع متوسطة نحو البند موافق، وذلك بتشتت متوسط انتشار متوسط ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة الثامنة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يحترم أخصائي العلاقات العامة مسافات التفاعل" أن نسبة (66.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (48.8%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (17.4%) ، و كذا نسبة (24.0%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (17.4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (6.6%)، في حين كانت نسبة (9.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.438 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.669.
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (64.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (22.8%) من الأعضاء كانت محايدة في رأيها على العبارة ،في حين نسبة (13.0%) من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.489 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.718
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (72.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.275 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.454.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 11.404 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.001 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة

T = 1.889 بدرجة حرية مقدارها 75.086 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.213 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.112.

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية كما تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.036 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة التاسعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا تصل الرسائل الإعلامية كافة الجماهير المستهدفة " أن نسبة (81.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (62.0%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (19.0%) ، و كذا نسبة (14.9%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (9.9%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (5.0%) ، في حين كانت نسبة (4.13%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 2.768 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.512.
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (81.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة و نسبة (13.0%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة في حين نسبة (5.4%) موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.760 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.542
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (79.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.793 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.412 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.694 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.406 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.294 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.032 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.109 .

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية كما تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند غيرموافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري سلبي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة العاشرة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تبدل العلاقات العامة جهدا كبير في ربط صلات وطيدة مع جماهيرها " أن نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (76.0%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (24.0%) ، في حين لم تسجل أي نسبة من أفراد عينة الدراسة المحايدة أو غير الموافقة على العبارة ،وكان المتوسط الحسابي يقدر بـ 1.000 والإنحراف المعياري يقدر بـ 0.000
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه (100%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.000 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه (100%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.000 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ أما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة لا يمكن حسابه لأنه لا يو جد فروفق ولو نسبية بين إتجاهات الأعضا في البند بين الموافق والمحايد والمعارض وبما أنه لا يوجد أراء مختلفة بين الأعضاء لا يمكن وضع المقارنة بينهم .

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة التام تثبته المتوسطات الحسابية كما تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية جدا نحو البند موافق وبتشتت معدوم ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

العبارة الحادي عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة تعتمد على إستراتيجية الإقناع" أن نسبة (85.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (64.5%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (20.7%) ،وكذا نسبة (13.2%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (9.9%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (3.3%) ، في حين كانت نسبة (1.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي

من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.165 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.415

- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (84.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا النسب (13.0%) (2.2%) لأفراد عينة الدراسة المحايدة وغير الموافقة على العبارة ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.173 و إنحراف معياري يقدر بـــ 0.434
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (86.2%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة ، في حين (13.8%) نسبة أفراد عينة الدراسة المحايدة في رأيها على ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.137 و إنحراف معياري يقدر بـــ 0.350 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.776 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.380 وهي قيمة كبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.405 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.035 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.088 .

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية كما تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة..

العبارة الثاني عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " إتجاهات الرأي العام لجمهور الأجهزة الحكومية سلبي " أن نسبة (80.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (58.7%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (21.5%) ، و كذا نسبة (16.5%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (14.0%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (2.5%)، في حين كانت نسبة (3.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.768 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.495
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (77.2%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة و نسبة (18.5%) من

الأعضاء كانت محايدة في رأيها على العبارة ، في حين نسبة (4.3%) من الأعضاء كانت موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.728 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.536

- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (89.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.890 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.309.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 12.258 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.001 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 2.097$ بدرجة حرية مقدارها 83.094 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.168 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.080.

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند غير موافق وبتشتت ضعيف ، ولذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري سلبي نحو هذه العبارة.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.039$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة الثالثة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تربط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية علاقة قوية مع وسائل الإعلام" أن نسبة (72.7%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (50.4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (22.3%) ، وكذا بنسبة (16.5%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (14.9%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (1.7%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.380 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.674 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (72.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (16.5%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وكذا نسبة (14.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.478 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.733 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (93.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا (6.9%) من أفراد عينة

الدراسة محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.060 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.257.

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 50.338 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 4.536$ بدرجة حرية مقدارها 117.593 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.409 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.090 .

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية كما تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة الرابع عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " أنا راضي على نظام الإتصال داخل الأجهزة الحكومية " أن نسبة (58.7%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (38.0%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (20.7%) ، و كذا نسبة (21.5%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ،وكذا نسبة (19.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (16.5%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (3.3%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.628 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.817 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (50.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (28.3%) من الأعضاء كانت غير موافقة في حين نسبة (21.7%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.782 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.862.
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (86.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.137 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.350.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 59.392 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا

يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 5.806 بدرجة حرية مقدارها 111.604 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.644 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.111.

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية كما تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة الخامسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا تصل المعلومات للموظفين في وقتها " أن نسبة (70.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (51.2%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (19.0%) ، وكذا نسبة (17.4%) أفراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (12.4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (5.0%) ، أما النسبة الموافقة على العبارة فكانت (12.4%) وهم من أعضاء المجلس الشعبي الوطني وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.578 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.704 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (67.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة و نسبة (16.3%) من أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة المحايدة في رأيها والموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.510 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.763 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (79.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في رأيها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.793 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.412.
- ✓ توافق أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأراء أعضاء مجلس الأمة على أن لا تصل المعلومات للموظفين في وقتها
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 19.648 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة

T = 2.556 بدرجة حرية مقدارها 89.146 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.282 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.110.

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند غير موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري سلبي نحو هذه العبارة.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.012 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة السادسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " الرأي العام سلبي نحو الأجهزة الحكومية " أن نسبة (78.5%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (57.9%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (20.7%) ، و كذا نسبة (14.0%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، في حين كانت نسبة (7.4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (4.1%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (3.3%)، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.644 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.717.
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (76.1%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ، وكذا النسب (18.5%) و (5.4%) من أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة الموافقة والمحايدة في رأيها على العبارة على التوالي ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.570 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.787
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (86.2%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ، في حين نسبة (13.8%) من أفراد عينة الدراسة كانت محايدة في أرائها على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.862 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.350 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 21.771 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.728 بدرجة حرية مقدارها 105.606 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.285 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.104 .

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية كما تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند غير موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري سلبي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.007 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة السابعة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تقدر الإدارة العامة لا دور العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية" أن نسبة (48.8%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (36.4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (12.4%) ، في حين نسبة (27.3%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (16.5%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (10.4%) في حين نسبة (24.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (23.1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (0.8%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.247 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.819 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (47.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسب كل من(30.4%) و (21.7%) من أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة الموافقة على العبارة والمحايدة في رأيها على التوالي ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.173 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.819
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (51.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة (44.8%) لعينة الدراسة المحايدة ، في حين نسبة (3.45%) للفئة الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.480 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.819.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 13.430 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.203 بدرجة حرية مقدارها 71.799 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.308 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.140.

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند غير موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري سلبي نحو هذه العبارة.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة الثامنة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الأحداث الخاصة (مؤتمرات ، ندوات ، محاضرات) " أن نسبة (71.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (51.2%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (20.7%) ، و كذا نسبة (27.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (24.0%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (3.3%) ، في حين النسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة و كانت من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.289 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.473 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (67.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (24.0%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في رأيها ،في حين كانت فقط نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.337 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.497 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (86.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.137 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.350
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 22.800 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.389 بدرجة حرية مقدارها 66.553 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.199 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.083.

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة .

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.020 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة التاسعة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الزيارات وإستقبال الوفود " أن نسبة (86.8%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (64.6%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (22.3%) ، في حين نسبة (9.1%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (7.4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (1.7%) ، في حين كانت نسبة الأعضاء غير الموافقة على العبارة (4.1%) وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.173 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.477
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (84.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و بقية أفراد عينة الدراسة موزعة بين الفئة المحايدة في رأيها والفئة غير الموافقة على العبارة وذلك بالنسب (9.8%) (5.4%) على التوالي ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.206 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.524
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (93.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.069 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.257 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 8.503 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.004 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.892 بدرجة حرية مقدارها 97.652 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.137 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.072.

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ، كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.026 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة العشرين :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تسعى إدارة العلاقات العامة على تنظيم الإتصال بالهيئات والمنظمات الأخرى" أن نسبة (84.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (60.3%) وأعضاء

مجلس الأمة بنسبة (24.0%) ، وكذا نسب (10.7%) و (5.0%) من أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة غير الموافقة على العبارة والفئة المحايدة في رأيها على العبارة وكلاهما من أعضاء المجلس الشعبي ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.264 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.642 .

- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (79.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة والنسبة (14.1%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ،في حين كانت نسبة أفراد عينة الدراسة المحايدة في رأيها (6.5%)، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.347 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.717
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت كل أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.000 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.000.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (25) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 42.438 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 4.649 بدرجة حرية مقدارها 91.000 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.347 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.074.

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة .

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو كل العبارات (01)،(02)،(03)،(04)،(05)،(06)،(07)،(08)، (09)،(10)،(11)،(12)، (13)،(14)،(15)،(16)،(17)،(18)،(19)،(20) أي لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارات

ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أنه لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة).

الجدول (27): يبين نتائج تطبيق الإختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي

	العبـــارة	إختبار ليفني	مستوى الدلالة(sig)	قيمة الإختبار د	درجة الحرية (dt)	مستوى الدلالة(sig)	الفرق بين الوسط	الخطأ في الفرق
01	تعتمد العلاقات العامة على الوسائل المناسبة في توجيهها لرسائلها.	,685	,410	-,465	119	,034	-,02953	,06354
				-,453	85,500	,651	-,02953	,06514
02	يتميز أخصائي العلاقات العامة بإتقانه الحركات الإتصالية من ملامح مادية وإيماءات جسمانية.	1,041	,310	-,503	119	,016	-,02953	,05867
				-,519	101,619	,091	-,02953	,05686
03	الرسائل التي تصدر من إدارة العلاقات العامة غير صادقة.	1,381	,242	,494	119	,026	,04503	,09115
				,515	104,538	,060	,04503	,08742
04	تعتمد العلاقات العامة في كسب رضى جماهيرها على وسائل الإتصال الرسمي.	3,682	,057	-1,008	119	,031	-,06901	,06843
				-1,015	94,339	,031	-,06901	,06800
05	يحتل الإتصال اللفضي (الكتابي والشفهي) مكانة بارزة في تعامل الأجهزة الحكومية مع جماهيرها.	1,343	,249	,587	119	,045	,04211	,07173
				,572	85,446	,056	,04211	,07355
06	تولي مصالح العلاقات العامة إهتماما كبيرا للجمهور الخارجي أكثر من الموظفين.	,297	,587	2,805	119	,006	,42807	,15263
				2,840	96,188	,005	,42807	,15071
07	الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة ليست من سياق الواقع.	24,524	,000	2,732	119	,007	,34269	,12544
				3,086	118,960	,014	,34269	,11105
08	يحترم أخصائي العلاقات العامة مسافات التفاعل .	43,735	,000	-3,435	119	,001	-,41433	,12062
				-3,996	117,142	,000	-,41433	,10370
09	لا تصل الرسائل الإعلامية كافة الجماهير المستهدفة.	2,549	,113	-,949	119	,034	-,09152	,09644
				-,922	84,401	,035	-,09152	,09927
10	تبدل إدارة العلاقات العامة جهدا كبير في ربط صلات وطيدة مع جماهيرها.	/	/	/	/	/	/	/
		/	/	/	/	/	/	/
11	الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة تعتمد على إستراتيجية الإقناع.	19,487	,000	-2,036	119	,044	-,15702	,07711
				-2,359	117,706	,020	-,15702	,06657
12	إتجاهات الرأي العام لجمهور الأجهزة الحكومية سلبي	19,983	,000	2,081	119	,040	,19152	,09203
				2,382	118,745	,019	,19152	,08039
13	تربط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية علاقة قوية مع وسائل الإعلام	1,909	,170	,806	119	,042	,10234	,12696
				,782	83,989	,436	,10234	,13088
14	أنا راضي على نظام الإتصال داخل الأجهزة الحكومية.	15,477	,000	-2,407	119	,018	-,36316	,15085
				-2,592	112,705	,011	-,36316	,14009
15	لا تصل المعلومات للموظفين في وقتها.	,487	,487	-1,078	119	,028	-,14269	,13236
				-1,084	93,993	,021	-,14269	,13168
16	إتجاهات الرأي العام لجمهور الأجهزة الحكومية سلبي .	,820	,367	-,525	119	,001	-,07105	,13530
				-,516	87,400	,002	-,07105	,13776
17	تقدر الإدارة العامة دور العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	1,788	,184	-3,389	119	,600	-,50088	,14780
				-3,253	81,226	,607	-,50088	,15395
18	تقوق إدارة العلاقات العامة بتنظيم الأحداث الخاصة (مؤتمرات ، ندوات ، محاضرات) بالجهاز الحكومي.	6,353	,013	-1,201	119	,007	-,24094	,08744
				-1,256	105,296	,021	-,10673	,08498
19	تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الزيارات وإستقبال الوفود	40,033	,000	-2,756	119	,007	-,24094	,08744
				-3,465	91,031	,001	-,24094	,06952
20	تسعى إدارة العلاقات العامة ‘لى تنظيم الإتصال بالهيئات والمنظمات الظاخرى	,007	,935	,029	119	,029	-,24094	,08744
				,029	90,958	,072	-,24094	,06952

الجدول (26): يبين نتائج اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع الإتصال التنظيمي باختلاف الموقع الجغرافي (جنوب، شمال)

الرقم	الفقرة	الموقع الجغرافي	موافق				محايد				غير موافق				المتوسط الحسابي		الإنحراف المعياري	
			ت		%		ت		%		ت		%					
1	تعتمد العلاقات العامة على الوسائل المناسبة في توجيهها لرسائلها.	جنوب	109	67	55,4	88,2	11	9	7,4	11,8	1	0	0,8	0,0	1,118	1,107	0.335	0,336
		شمال		42	34,7	93,3		2	1,7	4,4		1		0,8	1.088		0.358	
2	يتميز أخصائي العلاقات العامة بإتقانه الحركات الإتصالية من ملامح مادية وإيماءات جسمانية.	جنوب	108	67	55,4	88,2	13	9	7,4	11,8	0	0	0,0	0,0	1.118	1,107	0.325	0,31
		شمال		41	33,9	91,1		4	3,3	8,9		0		0,0	1.088		0.287	
3	الرسائل التي تصدر من إدارة العلاقات العامة غير صادقة.	جنوب	2	2	1,7	2,6	29	18	14,9	23,7	90	56	74,4	73,7	2.710	2.727	0.511	0,483
		شمال		0	0,0	0,0		11	9,1	24,4		34		75,6	2.755		0.434	
4	تعتمد العلاقات العامة في كسب رضى جماهيرها على وسائل الإتصال الرسمي.	جنوب	106	64	52,9	84,2	14	12	9,9	15,8	1	0	0,8	0,0	1.157	1.132	0.367	0,363
		شمال		42	34,7	93,3		2	1,7	4,4		1		2,2	0.088		0.558	
5	يحتل الاتصالاللفظي (الكتابي والشفهي) مكانة بارزة في تعامل الأجهزة الحكومية مع جماهيرها.	جنوب	100	64	52,9	84,2	21	12	9,9	15,8	0	0	0,0	0,0	1.157	1.173	0.367	0,38
		شمال		36	29,8	80,0		9	7,4	20,0		0		0,0	1.200		0.404	
6	تولي مصالح العلاقات العامة إهتماما كبيرا للجمهور الخارجي أكثر من الموظفين.	جنوب	30	22	18,2	28,9	29	24	19,8	31,6	62	30	51,2	39,5	2.105	2.264	0.825	0,834
		شمال		8	6,6	17,8		5	4,1	11,1		32		71,1	2.533		0.786	
7	الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة ليست من سياق الواقع.	جنوب	13	13	10,7	17,1	35	22	18,2	28,9	73	41	60,3	53,9	2.368	2.495	0.763	0,684
		شمال		0	0,0	0,0		13	10,7	28,9		32		71,1	2.711		0.458	
8	يحترم أخصائي العلاقات العامة مسافات التفاعل.	جنوب	80	43	35,5	56,6	29	21	17,4	27,6	12	12	9,9	15,8	1.592	1.438	0.751	0,669
		شمال		37	30,6	82,2		8	6,6	17,8		0		0,0	1.177		0.386	
9	لا تصل الرسائل الإعلامية كافة الجماهير المستهدفة	جنوب	5	3	2,5	3,9	18	9	7,4	11,8	98	64	81,0	84,2	2.802	2.768	0.490	0,512
		شمال		2	1,7	4,4		9	7,4	20,0		34		75,6	2.711		0.548	
10	تبدل إدارة العلاقات العامة جهدا كبير في ربط صلات وطيدة مع جماهيرها	جنوب	121	76	62,8	100,0	0	0	0,0	0,0	0	0	0,0	0,0	1.000	1.000	0.000	0
		شمال		45	37,2	100,0		0	0,0	0,0		0		0,0	1.000		0.000	
11	الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة تعتمد على إستراتيجية الإقناع.	جنوب	103	61	50,4	80,3	16	13	10,7	17,1	2	2	1,7	2,6	1.223	1.165	0.478	0,415
		شمال		42	34,7	93,3		3	2,5	6,7		0		0,0	1.066		0.252	
12	إتجاهات الرأي العام لجمهور الأجهزة الحكومية سلبي .	جنوب	4	4	3,3	5,3	20	15	12,4	19,7	97	57	80,2	75,0	2.697	2.768	0.566	0,495
		شمال		0	0,0	0,0		5	4,1	11,1		40		88,9	2.888		0.317	
13	تربط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية علاقة قوية مع وسائل الإعلام	جنوب	88	57	47,1	75,0	20	12	9,9	15,8	13	7	10,7	9,2	1.342	1.380	0.644	0,674
		شمال		31	25,6	68,9		8	6,6	17,8		6		13,3	1.444		0.724	
14	أنا راضي على نظام الإتصال داخل الأجهزة الحكومية	جنوب	71	40	33,1	52,6	24	14	11,6	18,4	26	22	21,5	28,9	1.763	1.400	0.877	0,817
		شمال		31	25,6	68,9		10	8,3	22,2		4		8,9	1.400		0.653	
15	لا تصل المعلومات للموظفين في وقتها	جنوب	15	10	8,3	13,2	21	8	6,6	10,5	85	58	70,2	76,3	0.631	2.578	0.708	0.704
		شمال		5	4,1	11,1		13	10,7	28,9		27		60,0	2.488		0.694	
16	الرأي العام سلبي نحو الأجهزة الحكومية .	جنوب	17	10	8,3	13,2	9	5	4,1	6,6	95	61	78,5	80,3	2.671	2.644	0.700	0.717
		شمال		7	5,8	15,6		4	3,3	8,9		34		75,6	2.600		0.750	
17	تقدر الإدارة العامة دور العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية .	جنوب	29	11	9,1	14,5	33	21	17,4	27,6	59	44	48,8	57,9	2.434	2.247	0.736	0.819
		شمال		18	14,9	40,0		12	9,9	26,7		15		33,3	1.933		0.663	
18	تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الأحداث الخاصة (مؤتمرات ، ندوات ،محاضرات) بالجهاز الحكومي	جنوب	87	18	43.0	68.4	3	23	19.0	30.3	1	1	0.8	0.3	1.328	1.289	0.500	0.473
		شمال		52	28.9	77.8		10	8.3	22.2		0		0	0.222		0.420	
19	تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الزيارات وإستقبال الوفود	جنوب	105	61	50,4	80,3	11	10	8,3	13,2	5	5	4,1	6,6	1.263	1.173	0.574	0.477
		شمال		44	36,4	97,8		1	0,8	2,2		0		0,0	1.022		0.149	
20	تسعى إدارة العلاقات العامة على تنظيم الإتصال بالهيئات والمنظمات الأخرى	جنوب	102	64	52.9	84.2	6	4	3.3	5.3	13	8	10.7	10.5	1.263	1.264	0.640	0.642
		شمال		38	31.4	84.4		2	1.7	4.4		5		11.1	1.266		0.653	

- **الموقع الجغرافي (الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال)**

وحسب النتائج المتحصل عليها والموضحة في كلا الجدولين (26) و(27) نلاحظ في كل من:

العبارة الأولى :

- نلاحظ نسب العبارة " تعتمد العلاقات العامة على الوسائل المناسبة في توجيهها لرسائلها " أن نسبة (90.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (55.4%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (34.7%) ، وكذا نسبة (9.1%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (7.4%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (1.7%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.107وإنحراف معياري يقدر بـ 0.336
- أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (88.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (11.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.118 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.335
- أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (93.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (4.4%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ،في حين نسبة (2.2%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.088 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.358
- كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.685 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.410 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.465 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.029 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.063.

التوافق الكبير لأراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول قيمة sig =

0.034 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.

العبارة الثانية :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يتميز أخصائي العلاقات العامة بإتقانه الحركات الإتصالية من ملامح مادية وإيماءات جسمانية" أن نسبة (89.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (55.4%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (33.9%) ، و كذا نسبة (10.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (7.4%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (3.3%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.107 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.310 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (88.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (11.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.118 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.325 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (91.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (8.9%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.088 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.287
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.041 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.310 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.465 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.029 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.058 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.016 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نقبل نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات

دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الثالثة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " الرسائل التي تصدر عن إدارة العلاقات العامة غير صادقة " أن نسبة (74.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (46.3%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (28.1%) ، و كذا نسبة (24.0%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (23.7%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (9.1%) ، في حين كانت نسبة (1.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.727 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.483.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (73.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (23.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.710 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.511.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (75.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (24.4%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.755 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.434
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.381 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.242 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 0.494$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.045 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.091

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.026 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة

إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الرابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تعتمد العلاقات العامة في كسب رضى جماهيرها على وسائل الإتصال الرسمي" أن نسبة (87.6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (52.9%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (34.7%) ، و كذا نسبة (11.6%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (9.9%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (1.7%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (4.4%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.157 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.363 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (84.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (15.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.157 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.367 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (93.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (4.4%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ،في حين نسبة (2.2%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 0.088 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.558
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 3.682 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.057 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.008 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.069 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.068.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.031 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الخامسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يحتل الإتصال اللفضي (الكتابي والشفهي) مكانة بارزة في تعامل الأجهزة الحكومية مع جماهيرها" أن نسبة (82.6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (52.9%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (29.8%) ، و كذا نسبة (17.4%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (9.9%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (7.4%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.173 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.380 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (84.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (15.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.157 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.367
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (80.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (20.0%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.200 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.404
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.343 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.249 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.587 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.042 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.071 .

توافق أراء الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.045 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة السادسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تولي مصالح العلاقات العامة إهتماما كبيرا للجمهور الخارجي أكثر من الموظفين" أن نسبة (51.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (26.4%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (24.8%) ، وكذا نسبة (24.8%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (18.2%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (6.6%) ، في حين كانت نسبة (24.0%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (19.8%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (4.1%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.264 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.834.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (39.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (31.6%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكذا نسبة (28.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.105 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.825 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (71.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (17.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ،في حين نسبة (11.1%) من افراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.533 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.786
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.297 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 3.086 بدرجة حرية مقدارها 118.960 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.342 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.111.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.006هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد

فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة السابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة ليست من سياق الواقع " أن نسبة (60.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (33.9%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (26.4%) ، و كذا نسبة (28.9%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (18.2%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (10.7%) ، في حين كانت نسبة (10.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في الجنوب ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.495 وإنحراف معاري يقدر بـ 0.684 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (53.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (28.9%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكذا نسبة (17.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.368 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.763 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (71.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (28.9%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.711 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.458
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 24.524 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 3.086 بدرجة حرية مقدارها 118.960 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.342 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.111 .

توافق أراء الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.014 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة

إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الثامنة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "يحترم أخصائي العلاقات العامة مسافات التفاعل" أن نسبة (66.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (35.5%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (30.6%) ، وكذا نسبة (24.0%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (17.4%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (6.6%) ، في حين كانت نسبة (9.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.438 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.669 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (56.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (27.6%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكذا نسبة (15.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.592 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.751 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (82.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (17.8%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.177 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.386
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 43.735 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 3.996$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.414 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.103

توافق أراء الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.000$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة

إحصائية بين متوسطات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة التاسعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا تصل الرسائل الإعلامية كافة الجماهير المستهدفة " أن نسبة (81.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (52.9%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (28.1%) ، و كذا نسبة (14.9%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة بنفس النسبة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال ، في حين كانت نسبة (4.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (2.5%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (1.7%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.768 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.512 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (84.2%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (11.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكدا نسبة (3.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.802 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.490 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (75.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وكذا نسبة (20.0%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ،في حين نسبة (4.4%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.711 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.548
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.549 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.113 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.949 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.091 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.099 .

توافق أراء الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.034 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد

فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة العاشرة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تبدل العلاقات العامة جهدا كبير في ربط صلات وطيدة مع جماهيرها " أن نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (62.8%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (37.2%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــــ 1.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال والأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمعين بحتيين مستقلين عن بعضهما ، نسبهما (100%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ أما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة لا يمكن حسابه لأنه لا يو جد فروق ولو نسبية بين إتجاهات الأعضاء في البند بين الموافق والمحايد والمعارض وبما أنه لا يوجد أراء مختلفة بين الأعضاء لا يمكن وضع المقارنة بينهم .

وتوافق إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال التام تثبته المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية جدا نحو البند موافق وبتشتت معدوم ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

العبارة الحادي عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة تعتمد على إستراتيجية الإقناع" أن نسبة (85.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (50.4%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (34.7%) ، و كذا نسبة (13.2%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (10.7%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (2.5%) ، في حين كانت نسبة (1.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.165 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.415 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (85.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (17.1%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكدا نسبة (2.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.223وإنحراف معياري يقدر بـ 0.478 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (93.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (6.7%) من أفراد

عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ،ء، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.066 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.252

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتســـاوي 19.487 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نســـتطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضـــاء الذين يســـكنون في ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الشـمال غير متسـاوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.359 بدرجة حرية مقدارها 117.706 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.157 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.665 .

توافق الأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الشـمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضـا المتوسطات الحسابية التي ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضـية الصـفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الشـمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـطات إجابات الأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.020 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـطات إجابات الأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الثاني عشر :

- ✓ نلاحظ نســب العبارة " إتجاهات الرأي العام لجمهور الأجهزة الحكومية ســلبي " أن نســبة (80.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (47.1%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (88.9%) ، و كذا نسبة (16.5%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضـــاء التي تســـكن في ولايات الجنوب بنســـبة (12.4%) والأعضـاء التي تسـكن في ولايات الشـمال بنسـبة (4.1%) ، في حين كانت نسـبة (3.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 2.768 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.415 .
- ✓ أما الأعضـاء التي تسـكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الأعضـاء ، فكانت نسبها كالتالي (75.0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (19.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكدا نسبة (5.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 2.697 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.566 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (88.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (11.1%) من

أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.888 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.317

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 12.983 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أ الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.382 بدرجة حرية مقدارها 118.745 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.191 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.080 .

توافق أراء الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.019 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الثالثة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تربط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية علاقة قوية مع وسائل الإعلام" أن نسبة (72.7%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (47.1%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (25.6%) ، و كذا نسبة (16.5%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (9.9%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (6.6%) ، في حين كانت نسبة (10.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (5.8%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (5.0%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.380 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.674 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (75.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (15.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكدا نسبة (9.2%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.342 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.644 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (68.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (17.8%) من أفراد

عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ،في حين نسبة (13.3%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.444 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.724

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.909 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.170 وهي قيمة أكبرمن مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.806 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.102 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.126.

توافق أراء الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.042 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال.

العبارة الرابع عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " أنا راضي على نظام الإتصال داخل الأجهزة الحكومية " أن نسبة (58.7%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (33.1%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (25.6%) ، و كذا نسبة (21.5%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (18.2%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (3.3%) ، في حين كانت نسبة (19.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (11.6%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (8.3%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.628 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.817 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (52.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (28.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكدا نسبة (18.4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.763 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.877 .

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (68.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (22.2%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ،في حين نسبة (8.9%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.400 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.653
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 15.477 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.592 بدرجة حرية مقدارها 112.705 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.363 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.140.

توافقت أراء الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.011 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة الخامسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا تصل المعلومات للموظفين في وقتها " أن نسبة (70.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (47.9%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (22.3%) ، و كذا نسبة (17.4%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (10.7%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (6.6%) ، في حين كانت نسبة (12.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (8.3%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (4.1%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.578 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.704 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (76.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (13.2%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكدا نسبة (10.5%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.631 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.708 .

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (60.0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (28.9%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ،في حين نسبة (11.1%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.488 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.694
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.487 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.487 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.078 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.142 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.132.

توافقت أراء الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غيرموافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.028 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة السادسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " الرأي العام سلبي نحو الأجهزة الحكومية " أن نسبة (78.5%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (50.4%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (28.1%) ، و كذا نسبة (14.0%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (8.3%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (5.8%) ، في حين كانت نسبة (7.4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (4.1%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (3.3%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.644 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.717 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (80.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (13.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكدا نسبة (6.6%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.671وإنحراف معياري يقدر بـ 0.458

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (75.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (15.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ،في حين نسبة (8.9%) من افراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.600 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.750
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.820 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.367 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.525 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.071 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.135 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة كبير نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار ضعيف.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.001 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.

العبارة السابعة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تقدر الإدارة العامة دور العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية" أن نسبة (48.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (36.4%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (12.4%) ، و كذا نسبة (27.3%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (17.4%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (9.9%) ، في حين كانت نسبة (24.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (14.9%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (9.1%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.247 وإنحراف معياري يقدر بـــــ .0.819
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (57.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (27.6%)

من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكدا نسبة (14.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.434 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.736 .

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (40.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (33.3%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ،في حين نسبة (26.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.933 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.663
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.788 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.184 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 3.389 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.500 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.147.

وإختلاف أراء الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال وذلك ما تثبته المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال وهو 0.500 وهذا الفارق يقارب119 درجة ورغم وعلى ذلك يكون الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت وإنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.600 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية

العبارة الثامنة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الأحداث الخاصة(مؤتمرات ، ندوات، محاضرات) " أن نسبة (71.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (43.0%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (28.9%) ، و كذا نسبة (27.3%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (19.0%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (8.3%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.289 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.473.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (68.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (30.3%) من

أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكدا نسبة (1.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.328 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.500 .

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (77.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (22.2%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.222 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.420
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 6.353 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.013 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 1.256$ بدرجة حرية مقدارها 105.296 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.106 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.084.

توافق الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.021$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

العبارة التاسعة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الزيارات وإستقبال الوفود " أن نسبة (86.8%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (50.4%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (36.4%) ، و كذا نسبة (9.1%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (8.3%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (4.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.173 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.477.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (80.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (13.2%) من

أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكدا نسبة (6.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.263 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.574 .

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (97.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (2.2%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.022 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.149
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 40.033 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 3.465 بدرجة حرية مقدارها 91.031 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.240 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.069

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.001 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.

العبارة العشرين :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تسعى إدارة العلاقات العامة على تنظيم الإتصال بالهيئات والمنظمات الأخرى" أن نسبة (84.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (52.9%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (31.4%) ، و كذا نسبة (10.7%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (6.6%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (4.1%) ، في حين كانت نسبة (5.0%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (3.3%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (1.7%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.264 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.642.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (84.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (10.5%) من

أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكدا نسبة (5.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.263 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.640.

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء، فكانت نسبها كالتالي (84.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، و كذا نسبة (11.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة،في حين نسبة (4.4%) من افراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.266 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.653
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.007 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.935 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.029 بدرجة حرية مقدارها 119 وأن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.003 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.122 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.029 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو العبارات (01)،(02)،(03)،(04)،(05)،(06)،(07)،(08)،(09)،(10)، (11)،(12) ،(13)،(14)،(15)،(16)،(18)،(19) ،(20) أي لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارات ، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو العبارة (17) أي يوجد إختلاف في إتجاهات الأعضاء الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة ، ورغم وجود هذا الإختلاف في هذه العبارة إلا أن سبب الإختلاف من حيث موقع العلاقات العامة في الجهاز الحكومي من حيث الإتصالات والمعلومات فهناك من يرى أن العلاقات العامة يجب أن يكون لها دور فعال في توزيع وكثم المعلومات لذلك على الإدارة العامة أن تقدرها وهناك من يلاحظ أن الإدارة على تعترف أصلا بها لذلك لها حتى موقع في الهيكل التنظيمي وهذه الإختلافات مجرد صدفة ولا علاقة لنوعية العضوية في هذا الإختلاف فقد تنقلب الآراء بمجرد قلب صيغة السؤال.

ومنه نرفض الفرضـية الصـفرية ونقبل الفرضـية البديلة التي مفادها أنه لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضـاء البرلمان الجزائري نحو واقع الإتصـال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي (الجنوب ، الشمال).

✓ **الجدول رقم (27) :** يبين نتائج تطبيق إختبار T للعينات المسـتقلة لإتجاهات أعضـاء البرلمان الجزائري نحو الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية

الجدول (29): يبين نتائج تطبيق الإختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (موالي - معارض)

	العبـــارة	إختبار ليفني	مستوى الدلالة(sig)	قيمة الإختبار د	درجة الحرية (dt)	مستوى الدلالة (sig)	الفرق بين الوسط	الخطأ في الفرق
01	تعتمد العلاقات العامة على الوسائل المناسبة في توجيهها لرسائلها.	,005	,942	,017	113	,017	,00120	,07212
				,018	53,077	,037	,00120	,06847
02	يتميز أخصائي العلاقات العامة بإتقانه الحركات الإتصالية من ملامح مادية وإيماءات جسمانية.	2,211	,140	,716	113	,047	,04731	,06608
				,800	59,827	,042	,04731	,05918
03	الرسائل التي تصدر من إدارة العلاقات العامة غير صادقة.	,054	,817	,295	113	,007	,03128	,10595
				,304	50,978	,076	,03128	,10275
04	تعتمد العلاقات العامة في كسب رضى جماهيرها على وسائل الإتصال الرسمي.	9,100	,003	-1,727	113	,087	-,13673	,07919
				-1,537	40,432	,013	-,13673	,08897
05	يحتل الإتصال اللفضي (الكتابي والشفهي) مكانة بارزة في تعامل الأجهزة الحكومية مع جماهيرها.	19,040	,000	1,843	113	,068	,15196	,08246
				2,313	78,992	,023	,15196	,06571
06	تولي مصالح العلاقات العامة إهتماما كبيرا للجمهور الخارجي أكثر من الموظفين.	,004	,951	1,249	113	,000	,22213	,17792
				1,218	46,292	,003	,22213	,18238
07	الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة ليست من سياق الواقع.	10,337	,002	7,248	113	,000	,82478	,11380
				5,598	34,430	,221	,82478	,14733
08	يحترم أخصائي العلاقات العامة مسافات التفاعل .	5,392	,022	-1,267	113	,208	-,17963	,14179
				-1,124	40,260	,022	-,17963	,15981
09	لا تصل الرسائل الإعلامية كافة الجماهير المستهدفة.	18,139	,000	2,056	113	,042	,22775	,11075
				1,588	34,421	,012	,22775	,14342
10	تبدل إدارة العلاقات العامة جهدا كبير في ربط صلات وطيدة مع جماهيرها.	/	/	/	/	/	/	/
		/	/	/	/	/	/	/
11	الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة تعتمد على إستراتيجية الإقناع.	,027	,871	,022	113	,023	,00200	,09151
				,023	54,569	,098	,00200	,08566
12	إتجاهات الرأي العام لجمهور الأجهزة الحكومية سلبي	,104	,748	,191	113	,008	,02045	,10711
				,188	46,953	,052	,02045	,10885
13	تربط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية علاقة قوية مع وسائل الإعلام	14,536	,000	-2,119	113	,036	-,30674	,14476
				-1,776	37,531	,008	-,30674	,17270
14	أنا راضي على نظام الإتصال داخل الأجهزة الحكومية.	8,068	,005	-1,590	113	,015	-,28067	,17654
				-1,434	41,163	,015	-,28067	,19572
15	لا تصل المعلومات للموظفين في وقتها.	14,163	,000	2,498	113	,014	,37530	,15026
				2,117	38,024	,041	,37530	,17727
16	إتجاهات الرأي العام لجمهور الأجهزة الحكومية سلبي .	13,653	,000	-1,731	113	,086	-,26945	,15562
				-2,065	69,619	,043	-,26945	,13049
17	تقدر الإدارة العامة دور العلاقات العامة في	32,716	,000	-5,410	113	,000	-,85004	,15713

الجدول (28): يبين نتائج اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الاتصال التنظيمي باختلاف الانتماء الحزبي (موالي، معارض ومحايد)

الرقم	الفقرة	الانتماء الحزبي	موافق			محايد			غير موافق			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			ت	%		ت	%		ت	%			
1	تعتمد العلاقات العامة على الوسائل المناسبة في توجيهها لرسائلها.	موالي	78	64.5	90.7	7	5,8	8.1	1	0.8	1.2	1,104	0,343
		معارض	109	21,5	89,7	11	2,5	10.3	0	0,0	0,0	1,103	0,309
		مستقل		4,1	83,3	3	0,8	16.7	0	0,0	0,0	1,166	0,408
			90.1			9,1			0.8			1,107	0,336
2	يتميز أخصائي العلاقات العامة بإتقانه الحركات الإتصالية من ملامح مادية وإيماءات جسمانية.	موالي	76	62,8	88,4	10	8,3	11.6	0	0,0	0,0	1,116	0,322
		معارض	108	22,3	93,1	13	1,7	6.9	0	0,0	0,0	1,069	0,257
		مستقل		4,1	83,3	1	0,8	16.7	0	0,0	0,0	1,166	0,408
			89,3			10,7			0,0			1,107	0,310
3	الرسائل التي تصدر من إدارة العلاقات العامة غير صادقة.	موالي	2	1,7	2,3	20	16,5	23.3	64	74,4	52,9	2,720	0,500
		معارض	2	0,0	0,0	9	7,4	31.0	20	69,0	16,5	2,689	0,470
		مستقل		0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	3,000	0,000
			1,7			24,0			90	74,4		2,723	0,483
4	تعتمد العلاقات العامة في كسب رضى جماهيرها على وسائل الإتصال الرسمي.	موالي	106	64,5	90,7	7	5,8	8.1	1	0,8	1,2	1,104	0,343
		معارض		18,2	75,9	7	5,8	19,9	0	0,0	0,0	1,241	0,435
		مستقل		5,0	100,0	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	1,000	0,000
			87,6			11,6			1	0,8		1,132	363,000
5	يحتل الإتصالاللفضي (الكتابي والشفهي) مكانة بارزة في تعامل الأجهزة الحكومية مع جماهيرها.	موالي	100	55,4	77,9	19	15,7	22.1	0	0,0	0,0	1,220	0,417
		معارض		22,3	93,1	2	1,7	6.9	0	0,0	0,0	1,069	0,257
		مستقل		5,0	100,0	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	1,000	0,000
			82,6			17,4			0	0,0		1,173	0,380
6	تولي مصالح العلاقات العامة إهتماما كبيرا للجمهور الخارجي أكثر من الموظفين.	موالي	30	15,7	22,1	20	16,5	23.3	47	54,7	38,8	2,325	0,818
		معارض		7,4	31,0	8	6,6	27.6	12	41,4	9,9	2,103	0,859
		مستقل		1,7	33,3	1	0,8	16.7	3	50,0	2,5	2,166	0,983
			24,8			24,0			62	51,2		2,264	0,834
7	الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة ليست من سياق الواقع.	موالي	13	0,0	0,0	21	17,4	24.4	65	75,6	53,7	2,755	0,432
		معارض		7,4	31,0	13	10,7	44.8	7	24,1	5,8	1,931	0,752
		مستقل		3,3	66,7	1	0,8	16.7	1	16,7	0,8	1,500	0,836
			10,7			28,9			73	60,3		2,495	0,684
8	يحترم أخصائي العلاقات العامة مسافات التفاعل.	موالي	80	49,6	69,8	20	16,5	23.3	6	7,0	5,0	1,372	0,614
		معارض		14,9	62,1	6	5,0	20.7	5	17,2	4,1	1,551	0,783
		مستقل		1,7	33,3	3	2,5	50.0	1	16,7	0,8	1,833	0,752
			66,1			24,0			12	9,9		1,438	0,669
9	لا تصل الرسائل الإعلامية كافة الجماهير المستهدفة.	موالي	5	0,8	1,2	14	11,6	13,5	71	82,6	58,7	2,814	0,420
		معارض		3,3	13,8	4	3,3	11,4	21	72,4	17,4	2,586	0,732
		مستقل		0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	3,000	0,000
			4,1			14,9			98	81,0		2,768	0,512
10	تبدل إدارة العلاقات العامة جهدا كبير في ربط صلات وطيدة مع جماهيرها	موالي	121	71,1	100,0	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	1,000	0,000
		معارض		24,0	100,0	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	1,000	0,000
		مستقل		5,0	100,0	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	1,000	0,000
			100,0			0,0			0	0,0		1,000	0,000
11	الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة تعتمد على إستراتيجية الإقناع.	موالي	103	60,3	84,9	11	9,1	12.8	2	2,3	1,7	1,174	0,439
		معارض		19,8	82,8	5	4,1	17.2	0	0,0	0,0	1,172	0,384
		مستقل		5,0	100,0	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	1,000	0,000
			85,1			13,2			2	1,7		1,165	0,415
12	إتجاهات الرأي العام لجمهور الأجهزة الحكومية سلبي .	موالي	4	2,5	3,5	13	10,7	15.1	70	81,4	57,9	2,779	0,494
		معارض		0,8	3,4	5	4,1	17.2	23	79,3	19,0	2,758	0,510
		مستقل		0,0	0,0	2	1,7	33.3	4	66,7	3,3	2,666	0,516
			3,3			16,5			97	80,2		2,768	0,495
13	تربط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية علاقة قوية مع وسائل الإعلام	موالي	88	53,7	75,6	15	12,4	17.4	6	7,0	5,0	1,314	0,599
		معارض		14,9	62,1	4	3,3	13.8	7	24,1	5,8	1,620	0,862
		مستقل		4,1	83,3	1	0,8	16.7	0	0,0	0,0	1,166	0,408
			72,7			16,5			13	10,7		1,380	0,674
14	أنا راضي على نظام الإتصال داخل الأجهزة الحكومية.	موالي	71	42,1	59,3	20	16,5	23.3	15	17,4	12,4	1,581	0,774
		معارض		12,4	51,7	3	2,5	10.3	11	37,9	9,1	1,862	0,953
		مستقل		4,1	83,3	1	0,8	16.7	0	0,0	0,0	1,166	0,408
			58,7			19,8			26	21,5		1,628	0,817
15	لا تصل المعلومات للموظفين في وقتها.	موالي	15	5,8	8,1	16	13,2	18.6	63	73,3	52,1	2,651	0,628
		معارض		6,6	27,6	5	4,1	17.2	16	55,2	13,2	2,275	0,882
		مستقل		0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	3,000	0,000
			12,4			17,4			85	70,2		2,578	0,704
16	الرأي العام سلبي نحو الأجهزة الحكومية.	موالي	17	12,4	17,4	8	6,6	9.3	63	73,3	52,1	2,558	0,776
		معارض		1,7	6,9	1	0,8	3.4	26	89,7	21,5	2,827	0,539
		مستقل		0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	3,000	0,000
			14,0			7,4			95	78,5		2,644	0,717
17	تقدر الإدارة العامة دور العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.	موالي	29	22,3	31,4	28	23,1	32.6	31	36,0	25,6	2,046	0,824
		معارض		0,0	0,0	3	2,5	10.3	26	89,7	21,5	2,876	0,309
		مستقل		1,7	33,3	2	1,7	33.3	2	33,3	1,7	2,000	0,894
			24,0			27,3			59	48,8		2,247	0,819
18	تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الأحداث الخاصة(مؤتمرات ،ندوات ،محاضرات) بالجهاز الحكومي .	موالي	87	52,1	73,3	22	18,2	25.6	1	1,2	0,8	1,279	0,476
		معارض		15,7	65,5	10	8,3	34.5	0	0,0	0,0	1,344	0,483
		مستقل		4,1	83,3	1	0,8	16.7	0	0,0	0,0	1,166	0,408
			71,9			27,3			1	0,8		1,289	0,473
19	تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الزيارات وإستقبال الوفود	موالي	105	66,1	93,0	6	5,0	7.0	0	0,0	0,0	1,069	2,256
		معارض		18,2	75,9	5	4,1	17.2	2	6,9	1,7	1,310	0,603
		مستقل		2,5	50,0	0	0,0	0,0	3	50,0	2,5	2,000	1,095
			86,8			9,1			5	4,1		1,173	0,477
20	تسعى إدارة العلاقات العامة على تنظيم الاتصال بالهيئات والمنظمات الأخرى	موالي	102	60,3	90,1	4	3,3	7.4	4	4,9	3,3	1,255	0,635
		معارض		19,8	82,8	1	0,8	3.4	4	13,8	3,3	1,310	0,712
			84,3			5,0			8	6,6		1,264	0,642

- ✓ **الإنتماء الحزبي(الاعضـــاء التي تنتمي للأحزاب الموالية للنظام والاعضـــاء التي تنتمي للأحزاب المعارضة للنظام)**

وحسب النتائج المتحصل عليها والموضحة في كلا الجدولين(28) و(29) نلاحظ في كل من:

العبارة الأولى :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تعتمد العلاقات العامة على الوسائل المناسبة في توجيهها لرسائلها " أن نسبة (90.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (64.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (21.5%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (4.1%) ، و كذا نسبة (9.1%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (5.8%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (2.5%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.107 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.336.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (90.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (8.5%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (1.2%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.104وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.343
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (89.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (10.3%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.103 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.309.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (83.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة ، في حين نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.166 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.408
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.005 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.942 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.017 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.001 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.072.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو

العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.017 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثانية :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يتميز أخصائي العلاقات العامة بإتقانه الحركات الإتصالية من ملامح مادية وإيماءات جسمانية " أن نسبة (89.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (62.8%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (22.3%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (4.1%) ، و كذا نسبة (10.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (8.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (1.7%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.107 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.310
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (88.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (11.6%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.116وإنحراف معياري يقدر بـ 0.322
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (93.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (6.9%) من أفراد عينة الدراسة آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.069 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.257.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (83.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة ، في حين نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.166 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.408.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.211 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.140 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.716 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الذين ينتمون

للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام هو 0.047 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.066 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضـا المتوسـطات الحسـابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسـة كبيرنحو البند موافق وذلك بتشـتت متوسـط إنتشـار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية بين متوسـطات إجابات أعضـــاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.047 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـطات إجابات أعضـاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثالثة :

- ✓ نلاحظ نسـب العبارة " الرسـائل التي تصـدر عن إدارة العلاقات العامة غير صـادقة " أن نسـبة (74.4%) من أفراد عينة الدراسـة من أعضـاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (52.9%) وأعضـاء الأحزاب المعارضـة للنظام بنسـبة (16.5%) وأعضـاء الأحزاب المسـتقلة في توجهها السـياسـي بنسـبة (5.0%) ، و كذا نسبة (24.0%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (16.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (7.4%) ، في حين كانت نســبة (1.7%) من أفراد عينة الدراســة موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 2.723 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.483.
- ✓ أما أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الإتجاهات السـياسـية، فكانت نسبها كالتالي (74.4%) من أفراد عينة الدراسـة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (23.3%) من أفراد عينة الدراسـة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (2.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.720وإنحراف معياري يقدر بـ 0.500
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسـبها كالتالي (69.0%) من أفراد عينة الدراســة غير موافقة على العبارة ونسـبة وكذا نسـبة (31.0%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 2.689 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.470.
- ✓ أما أعضـاء الأحزاب المسـتقلة في توجهها السـياسـي كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الإتجاهات السـياسـية ، فكانت نسـبة (100%) من أفراد عينة الدراسـة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسـط حسابي يقدر بـ 3.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000.

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.054 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.817 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.295 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.031 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.105.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.007 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الرابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تعتمد العلاقات العامة في كسب رضى جماهيرها على وسائل الإتصال الرسمي" أن نسبة (87.6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (64.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (18.2%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (11.6%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنفس النسبة وهي (5.8%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.132 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.363.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (90.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (8.1%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.104وإنحراف معياري يقدر بـ 0.343.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (75.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة وكذا نسبة

(24.1%) من أفراد عينة الدراسة آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.241 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.435.

- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.000وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 9.100 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.003 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.537 بدرجة حرية مقدارها 40.432 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.136 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.088.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.013 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الخامسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يحتل الإتصال اللفضي (الكتابي والشفهي) مكانة بارزة في تعامل الأجهزة الحكومية مع جماهيرها" أن نسبة (82.6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (55.4%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (22.3%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (17.4%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (15.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (1.7%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.173 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.380.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (77.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (22.1%) من

أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.220وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.417

- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (93.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة وكذا نسبة (6.9%) من أفراد عينة الدراسة آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.069 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.257.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.000 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 19.040 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 2.313$ بدرجة حرية مقدارها 78.992 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.151 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.065

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.023$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.8266

العبارة السادسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تولي مصالح العلاقات العامة إهتماما كبيرا للجمهور الخارجي أكثر من الموظفين " أن نسبة (51.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (38.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (9.9%) وأعضاء الأحزاب المستقبة في توجهها السياسي بنسبة (2.5%) ، وكذا نسبة (24.0%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (16.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (6.6%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة

(0.8%) ، في حين كانت نسبة (24.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (15.7%) ونسبة (7.4%) من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام و كذا نسبة (1.7%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي السياسي ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.264 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.834.

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (54.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (23.3%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (22.1%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.325 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.818
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (31.0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة والنسبة (27.6%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة و النسبة (24.1%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة و ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.103 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.859.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (50.0%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة ، وكذا نسبة (33.3%) موافقة على العبارة من أفراد عينة الدراسة وكذا نسبة (16.7%) محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.166 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.983
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.004 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.951 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.249 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة هو 0.222 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.177.

وإختلاف أراء أعضاء الاحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام وذلك ما تثبته المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء الموالية والمعارضة و هو 0.222 وهذا الفارق بحوالي 113 درجة وعلى ذلك يكون الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة

أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة السابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة ليست من سياق الواقع " أن نسبة (60.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (53.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (5.8%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ،و كذا نسبة (28.9%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (17.4%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (10.7%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (10.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (7.4%) ونسبة (3.3%) من أعضاء الأحزاب الأخرى المجهولة التوجه السياسي ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.495 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.684.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (53.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (17.4%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.755 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.432
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (44.6%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ونسبة (31.0%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وكذا نسبة (24.1%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.034 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.905.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (66.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة ، في حين نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها وكذا غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.500وإنحراف معياري يقدر بـ 0.836.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 10.337 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.002 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 5.598 بدرجة حرية مقدارها 34.430 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام هو 0.824 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.147 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.229 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

العبارة الثامنة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يحترم أخصائي العلاقات العامة مسافات التفاعل" أن نسبة (66.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (49.6%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (14.9%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) ، وكذا نسبة (29.8%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (16.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (5.0%) وأعضاء الأحزاب الأخرى المجهولة التوجه السياسي بنسبة (2.5%) ، في حين كانت نسبة (9.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (5.0%) ونسبة (4.1%) من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وكذا نسبة (0.8%) أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.438 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.669
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (69.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (23.3%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (7.0%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.372 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.614
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (62.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (23.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة على العبارة وكذا نسبة (7.0%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.372 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.614.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (50.0%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة ، في حين نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة مواقفة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.833 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.752.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 5.392 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.022 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.124 بدرجة حرية مقدارها 40.260 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام هو 0.179 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.159 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.026 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة التاسعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا تصل الرسائل الإعلامية كافة الجماهير المستهدفة " أن نسبة (81.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (58.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (17.4%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (14.9%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (11.6%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام وبنسبة (3.3%) من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام ، في حين كانت نسبة (4.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (3.3%) ونسبة (0.8%) من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.768 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.512
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (82.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (16.3%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (1.2%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.814 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.420
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (72.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (13.8%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة و وكذا أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.586 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.732.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 18.139 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا

يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.588 بدرجة حرية مقدارها 34.421 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام هو 0.227 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.143 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.012 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة العاشرة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تبدل العلاقات العامة جهدا كبير في ربط صلات وطيدة مع جماهيرها " أن نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة كل أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام وأعضاء الأحزاب الأخرى المجهولة التوجه السياسي، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.000وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.000وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

- ✓ أما يتبين في الجدول رقم (27) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة لا يمكن حسابه لأنه لا يو جد فروفق ولو نسبية بين إتجاهات الأعضا في البند بين الموافق والمحايد والمعارض وبما أمه لا يوجد أراء مختلفة بين الأعضاء لا يمكن وضع المقارنة بينهم .

وتوافق إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام التام تثبته المتوسطات الحسابية كما تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية جدا نحو البند موافق وبتشتت معدوم ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

العبارة الحادي عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة تعتمد على إستراتيجية الإقناع" أن نسبة (85.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (60.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (19.8%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (13.2%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (9.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (4.1%) ، في حين كانت نسبة (1.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.165 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.415
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (84.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (12.8%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (3.2%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.174وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.439
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (82.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (17.2%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.172 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.384.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.027 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.871 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.022 بدرجة حرية مقدارها 113 وأن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب

الموالية للنظام وأعضـــاء الأحزاب المعارضـــة للنظام هو 0.002 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.091.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضـا المتوسـطات الحسـابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية بين متوســطات إجابات أعضـــاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.023 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـطات إجابات أعضـاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثاني عشر :

- ✓ نلاحظ نســب العبارة " إتجاهات الرأي العام لجمهور الأجهزة الحكومية ســلبي " أن نســبة (80.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضـاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (57.9%) وأعضـاء الأحزاب المعارضـة للنظام بنسبة (19.0%) وأعضـاء الأحزاب المسـتقلة في توجهها السـياسـي بنسـبة (3.3%) ، وكذا نسبة (16.5%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (10.7%) وأعضـاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (4.1%) وأعضـاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) ، في حين كانت نسبة (3.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (2.5%) ونسبة (0.8%) من أعضـاء الأحزاب المعارضـة للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.768 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.495.
- ✓ أما أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الإتجاهات السياسـية، فكانت نسبها كالتالي (81.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (15.1%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (3.5%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ2.779 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.494
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (79.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة (17.2%) من أفراد عينة الدراســـة التي كانت آراءها محايدة (3.4%) من أفراد عينة الدراســـة الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.034 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.905. وكذا نسبة
- ✓ أما أعضـاء الأحزاب المسـتقلة في توجهها السـياسـي كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (66.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة

، في حين نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.666 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.516.

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.104 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.748 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.191 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام هو 0.020 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.107 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.008 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثالثة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تربط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية علاقة قوية مع وسائل الإعلام" أن نسبة (72.7%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (53.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (14.9%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (4.1%) ، و كذا نسبة (16.5%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (12.4%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (3.3%) وأعضاء الأحزاب الأخرى المجهولة التوجه السياسي بنسبة (0.8%.) ، في حين كانت نسبة (10.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (5.0%) ونسبة (5.8%) من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.380 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.674.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (75.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (17.4%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (7.0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.314وإنحراف معياري يقدر بـ 0.599

- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (62.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة (24.1%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وكذا نسبة (13.8%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.620وإنحراف معياري يقدر بـ 0.862
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (83.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة ، في حين نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.166 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.408.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 14.536 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.776 بدرجة حرية مقدارها 37.531 وأن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام هو 0.306 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.172.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.008 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الرابع عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " أنا راضي على نظام الإتصال داخل الأجهزة الحكومية " أن نسبة (58.7%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (42.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (12.4%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.8%) ، و كذا نسبة (21.5%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (12.4%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (9.1%) ، في حين كانت نسبة (19.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (16.5%) وأعضاء

الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (2.5%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.628 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.817

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (58.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (32.6%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (9.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.488وإنحراف معياري يقدر بـ 0.664
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (41.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة وكذا نسبة (37.9%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة (20.7%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.034 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.905.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (66.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة ، في حين نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.666 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.516.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 8.068 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.005 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 1.434$ بدرجة حرية مقدارها 41.163 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام هو 0.280 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.195.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.015$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الخامسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا تصل المعلومات للموظفين في وقتها " أن نسبة (70.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (52.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (13.2%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (17.4%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (13.2%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (4.1%) ، في حين كانت نسبة (12.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (6.6%) ونسبة (5.8%) من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.578 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.704.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (73.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (18.2%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (8.1%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.275 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.682
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (55.2%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة وكذا نسبة (27.6%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة (17.2%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.275 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.882 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) أي كل أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (00) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 14.163 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 2.117$ بدرجة حرية مقدارها 38.024 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام هو 0.375 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.177.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.041$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات

دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة السادسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " الرأي العام سلبي نحو الأجهزة الحكومية " أن نسبة (78.5%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (52.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (21.5%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (14.0%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (12.4%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (1.7%) ، في حين كانت نسبة (7.4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (6.6%) ونسبة (0.8%) من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.644 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.717
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (73.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (17.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، في حين نسبة (9.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت المحايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.558 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.776
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (89.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة وكذا نسبة (6.9%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة (3.4%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.827 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.539.
- ✓ أما أعضاء المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 13.653 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 2.065 بدرجة حرية مقدارها 69.619 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام هو 0.269 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.130 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.043 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة السابعة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تقدر الإدارة العامة دور العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية" أن نسبة (48.8%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (25.6%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (21.5%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) ، و كذا نسبة (27.3%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (23.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (2.5%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) ، في حين كانت نسبة (24.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (22.3%) ونسبة (1.7%) من أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.247 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.819.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (32.6%) ونسبة (31.4%) و نسبة (25.6%) أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة المحايدة في أرائها والفئة الموافقة على العبارة والفئة غير الموافقة على العبارة على التوالي ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.046 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.824
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (89.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة وكذا نسبة (10.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.876 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.309
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة الموافقة على العبارة وغير الموافقة والمحايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.894.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 32.716 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 8.025 بدرجة حرية مقدارها 111.654 و أن الفرق بين متوسطي عينتين

أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضـــاء الأحزاب المعارضـــة للنظام هو 0.850 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.105.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسـة متوسـط نحو البند غير موافق وذلك بتشـتت متوسـط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية بين متوســـطات إجابات أعضـــاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـطات إجابات أعضـاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثامنة عشر :

- ✓ نلاحظ نســب العبارة " تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الأحداث الخاصــة(مؤتمرات ، ندوات، محاضـرات) " أن نسبة (71.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسـبة موزعة على كل من أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام بنسـبة (52.1%) وأعضـاء الأحزاب المعارضـة للنظام بنسبة (15.7%) وأعضـاء الأحزاب المسـتقلة في توجهها السياسـي بنسبة (4.1%) ، و كذا نسبة (27.3%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام بنســـبة (18.2%) وأعضـــاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (8.3%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.289 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.473
- ✓ أما أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الإتجاهات السـياسـية، فكانت نسـبها كالتالي (73.3%) من أفراد عينة الدراسـة موافقة على العبارة وكذا نسـبة (25.6%) من أفراد عينة الدراســة المحايدة في أرائها، في حين نســبة (1.2%) من أفراد عينة الدراســة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.289 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.473
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نســبها كالتالي (65.5%) من أفراد عينة الدراســة موافقة على العبارة ونســبة وكذا نســبة (34.5%) من أفراد عينة الدراســة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوســط حســابي يقدر بـــــ 1.344وإنحراف معياري يقدر بـ 0.483.
- ✓ أما أعضــاء الأحزاب المســتقلة في توجهها الســياســي كمجتمع بحث مســتقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (83.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة ، في

حين نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.166 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.408

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.814 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.369 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.640 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام هو 0.065 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.102.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.025 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة التاسعة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الزيارات وإستقبال الوفود " أن نسبة (86.8%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (66.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (18.2%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (2.5%) ، و كذا نسبة (9.1%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (5.0%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (4.1%) ، في حين كانت نسبة (4.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (2.5%) ونسبة (1.7%) من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.388 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.745.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (93.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (7.0%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.069 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.256

- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (75.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (17.2%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكذا نسبة (6.9%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.310 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.603.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة كالتالي (50.0%) من أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة الموافقة وغير الموافقة على العبارة في حد سواء ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.095.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (29) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 36.042 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.083 بدرجة حرية مقدارها 31.467 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام هو 0.240 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.115

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.045 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة العشرين :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تسعى إدارة العلاقات العامة على تنظيم الإتصال بالهيئات والمنظمات الأخرى" أن نسبة (84.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (60.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (19.8%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (4.1%) ، و كذا نسبة (10.7%) من افراد عينة الدراسة غير موافق وهي

موزعة على كل من أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام بنســبة (7.4%) وأعضـــاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (3.3%) ، في حين كانت نسبة (5.0%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى موزعة على كل من أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام بنســبة (3.3%) وأعضـاء الأحزاب المعارضـة للنظام بنسـبة (0.8%) وأعضـاء الأحزاب المسـتقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.264 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.642.

- ✓ أما أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسـبها كالتالي (84.9%) من أفراد عينة الدراسـة موافقة على العبارة وكذا نسـبة (10.5%) من أفراد عينة الدراسـة غير موافقة على العبارة ، في حين نسـبة (7.4%) من أفراد عينة الدراسـة كانت المحايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.255 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.635.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (82.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (13.8%) من أفراد عينة الدراســـة غير الموافقة على العبارة (3.4%) من أفراد عينة الدراســـة التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.310 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.712.
- ✓ أما أعضـــاء الأحزاب المسـتقلة في توجهها السـياسـي كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (83.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، في حين نسـبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسـة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسـط حسـابي يقدر بـــــ 1.166 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.408.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (00) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتســـاوي 0.625 بواقع دلالة (sig) تسـاوي 0.431 وهي قيمة أكبر من مسـتوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.387 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوســـطي عينتين أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام هو 0.054 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.140 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضـا المتوسـطات الحسـابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية بين متوســـطات إجابات أعضـــاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.006 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات

دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

ومن نتائج العبارات السابقة نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو كل من العبارات (01)،(02)،(03)،(04)،(05)،(06)،(07)،(08)،(09)،(10)، (11)،(12)، (13)،(14)،(15)، (16)،(17)،(18)،(19)،(20) أي لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارات ، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام نحو العبارة (07) أي يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، ورغم الإختلاف في هذه العبارة إلا أن السبب يعود لمجرد الصدفة وهو سبب غير مقصود ورغم ذلك يمكن ان يكون لأن الأعضاء الموالية للنظام تعتبر ان الإدارات الجزائرية منتظمة في أدائها وأدائها يقاس بالعد الساعي من كثرة الإنتظام والتغطية لجميع الجوانب وسبب الإختلاف يعود لأن الشعب الجزائري مختلف الفئات من الشباب والأطفال والكهول والشيوخ منهم المثقفون ومنهم العاديون ومنهم المتعلمون ومنهم الأميون منهم المقتصدون ومنهم المبذرون لذالك يصعب عليها تلبية جميع متطلباتهم في حين يرى أعضاء الأحزاب المعارضة إلى أن الحكومة الجزائرية رسائلها الإتصالية ليست من سياق الواقع ويعوذ ذلك لمحاولة تخضير أذان الشعب وإبعاده كل البعد عن الحقائق وعدم مطالبته بإحتياجاته والتي في الحقيقة ما هي إلا حقوق ملزمة الحكومة تلبيتها لشعبها .

ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أنه لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام).

أما في ما يخص أسباب الإختلاف بين إتجاهات أعضاء البرلمان الموافقة على العبارة والأعضاء غير الموافقة على العبارة فذلك

العبارة الأولى :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن العلاقات العامة تعتمد على الوسائل المناسبة في توجيهها لرسائلها فالنسبة العالية من أفراد عينة الدراسة والتي تقر بهذا ،ذلك أن أغلب وسائل الإتصال مع الجماهير روتينية محافظة على روتين أماكن وأزمنة توزيع رسائلها وبالتالي يبقى الجهاز الحكومي محافظ على الأقل على نفس نسبة جماهيره والمتعاملين معه، بالإضافة للانترنت التي أصبحت اليوم من أهم وسائل الإتصال لتسارعها في الزمان وكبر حجم تغطيتها، في حين نجد النسبة غير الموافقة والمحايدة في إدلائها على العبارة فذلك يعود لعدم انتشار وسائل وتكنولوجيات الاتصال وعدم إستعمالها في أغلب الأجهزة الحكومية والحوكمة الإلكترونية التي تقلل من البيروقراطية.

العبارة الثانية :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن أخصائي العلاقات العامة يتميز بإتقانه الحركات الإتصالية من ملامح مادية وإيماءات جسمانية فالنسبة العالية من أفراد عينة الدراسة والتي تقر على تميز أخصائي العلاقات العامة بإتقانه الحركات الإتصالية من ملامح مادية وإيماءات جسمانية ذلك أن أغلب أخصائي العلاقات العامة يتعاملون مع جماهيرهم ببروتوكول معين يتميز به الجهاز الحكومي

يبين البع د الحضـري والثقافي للجهاز الحكومي والذي تتحكم فيه عادات وتقاليد المجتمع المحلي، في حين نجد النسـبة التي تقر عكس ذلك فهي التي ترتكز في إدلائها على أن اللباقة والطيبة والإتكت غير المفرطة من سمات كل الموظفين وليست ميزة في أخصائي العلاقات العامة فقط .

العبارة الثالثة :

توافق أراء أعضـاء البرلمان الجزائري على أن الرسـائل التي تصـدر عن إدارة العلاقات العامة غير صـادقة فالنسبة التي تقر أن الرسـالة التي تصدر من إدارة العلاقات العامة غير صـادقة ذلك أنها ترى عدم الشـفافية في تعاملات أخصـائي العلاقات العامة مع جماهيرهم أو لوقوعهم في أحد الأخطاء التي ذكرنـاها في الجانب النظري (الجانب النظري ص,ص -)، في حين نجد النسـبة التي تقر عكس ذلك أنه من أساسيات العلاقات العامة الصدق في تعاملاتها لقول أحد الأعضاء أن العلاقات العامة هي في الحقيقة الإعلام الصـادق المدعم بالأداء الجيد، ونجد أن نسـبة أفراد العينة التي كانت محايدة في إدلائها فذلك لنظرتها في أن الكثم والسـرية في بعض المواضـيع عن جماهيرها من أولويات العمل لتفادي الضوضاء والتأويلات والثرثرة المتزايدة من طرف الجاهلين للموضوع أو القضية المطروحة الخاصة بالجهاز..

العبارة الرابعة :

توافق أراء أعضـاء البرلمان الجزائري على أن العلاقات العامة تعتمد على وسـائل الإتصـال الرمزي في كسب رضـى جماهيرها فالنسبة عالية من أفراد عينة الدراسـة تقر على أن العلاقات العامة تعتمد على وسائل الإتصال الرمزي وذلك لإعتبار أن اللقاء الأول أو المشهد الأول لأي حدث يوقع أثر كبير في نفسـية المسـتقبل وكذا الأثر الكبير الذي تحدثه وسـائل الإتصـال بالفعل ونسـبة إنتشـارها الزمني والمكاني ومدى طول بقائها في نفسـية المسـتقبل ومدى أثرها الكبير في التفاعل الإجتماعي وإنتشـار الثقافات المحلية، في حين نجد النسـبة التي تقر عكس ذلك فهي التي تؤمن بـالملموس لقول أحد الأعضـاء أن الإدارة تكتب ولا تتكلم فكيف لك أن تفسـر موقف من ديكور تزيين، فكثير من يعلق لوحات للرئيس أو يرسم جداريات للجزائر ويدعي الوطنية.

العبارة الخامسة :

توافق أراء أعضـاء البرلمان الجزائري على أن الإتصـال اللفضـي (الكتابي والشـفهي) يحتل مكانة بارزة في تعامل الأجهزة الحكومية مع جماهيرها فالنسبة العالية من أفراد عينة الدراسة التي تقر على أن الإتصـال اللفظي بنوعية الكتابي منه والشـفهي يحتل مكانة بارزة في تعامل الجهاز الحكومي مع جماهيره وذلك لأن الإدارة الجزائرية تتعامل مع موظفيها بالملموس لا بالتأويلات أو التوقعات بل تطبيق ما يسمعه العامل سواء تعليمات شفهية أو مكتوبة، والرسائل الإتصالية التي تصدر للجماهير الخارجية أغلبها تعتمد على الإتصـال الجماهيري لتصل إلى أكبر حجم ممكن من الجمهور وفي نفس الوقت ولتتفادى التغيرات التي قد تحدث للرسالة، فالإتصـال الجماهيري أنسب في أغلب تعاملاته مع جماهيره الداخلية أو الخارجية سواء الشفهية كاللقاءات الصحفية أو كتابة الإعلانات النشريات.

العبارة السادسة :

توافق أراء أعضـاء البرلمان الجزائري على أن مصـالح العلاقات العامة تولي إهتماما كبيرا للجمهور الخارجي أكثر من الموظفين فنسـبة أفراد عينة الدراسـة التي أقرت موافقتها بأن العلاقات العامة في

الأجهزة الحكومية تولي إهتمام للجمهور الخارجي أكثر من الجمهور الداخلي معتمدة في ذلك على الإدارات التي بها فصل بين الجمهور الخارجي والداخلي وإحتمال نشاط المصلحة أو الإدارة المهتمة بالعلاقات الخارجية أكثر من الأمانة العامة المهتمة بالعلاقات الداخلية لذلك تكون نوعية الخدمات المقدمة بارزة، أو إحتمال أن الجمهور الخارجي غير ثابت لا في نوعية العلاقات ولا في نوعية المتعاملين ولكن العلاقة مع الجمهور الداخلي علاقات روتينية، وكذا إهتمام إدارة العلاقات العامة بالجمهور الخارجي أكثر من إهتمامها بالجمهور الداخلي وخاصة من ناحية البحوث أما نسبة أفراد عينة الدراسة غير الموافقة والمحايدة في إدلائها فيرجع ذلك لأن العلاقات العامة في هذه الأجهزة تعتبر أن إهتمامها موزع على الجمهورين بالتساوي أو أن الجمهور الداخلي أكثر من الجمهور الخارجي وهذا شيء مقبول لأن الجمهور الداخلي هوا ركيزة التعاملات وهو واجهة الجهاز عند المتعاملين، فكسب تأييد الجمهور الداخلي هو العامل الرئيسي لكسب الجمهور الخارجي

العبارة السابعة :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة ليست من سياق الواقع فنلاحظ أن نسبة أفراد العينة التي أقرت على أن الرسالة الإتصالية للعلاقات العامة من سياق الواقع ذلك أن تعاملات الأجهزة الحكومية تتماشى مع مطالب جماهيرها وعاداتهم تقاليدهم أوضاعهم المادية وحياتهم البيئية لذلك رسائلها تأخذ بعين الإعتبار الموقع الجغرافي لجماهيرها والثقافة التنظيمية والبيئة المحلية لكل جمهور أما الفئة التي أقرت أن الرسالة الإتصالية للعلاقات العامة ليست من سياق الواقع ذلك أنها تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المتسارعة في الأنماط الإجتماعية الجديدة وبعض العادات المكتسبة من جراء الفضاءات المفتوحة والثقافات المتداخلة لذلك ترى أن رسالة العلاقات العامة يصعب عليها الجمع بين نشر وشرح سياسات الجهاز والتعريف بالأوضاع في ضل الثقافات المتداخلة والمتسارعة في الأحداث لذلك على الجهاز الحكومي أن يحافظ على نوع من الإستقرار ليعيد التوازن للمجتمع.

العبارة الثامنة :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن يحترم أخصائي العلاقات العامة مسافات التفاعل فنلاحظ أن النسبة التي تقر أن أخصائي العلاقات العامة يحترم مسافات التفاعل هذا أن التوظيف يكون على أساس التخصصات فأي متخصص في العلاقات العامة يكون قد إكتسب معلومات عن أساليب ومقومات الإتصال الفعال من بروتوكولات وإتكت التعامل وفي التحكم في الإيماءات الجسمانية وضبط مسافات التفاعل على حسب نوع العلاقات وأبعادها السوسيومهنية في حين نجد النسبة التي تقر في إدلائها على أن أخصائي العلاقات العامة لا يحترم مسافات التفاعل ذلك يكون في الأجهزة التي تتعامل مع موظفيها بأسلوب التكافل والتماسك الإجتماعي والتفاعل المطلق غير المقيد بالأبعاد السوسيومهنية ، وهنا نجد الإتصالات بنوعيها الصاعدة والنازلة نشطة .

العبارة التاسعة :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن الرسائل الإعلامية لا تصل كافة الجماهير المستهدفة فنلاحظ أن النسبة التي تقر بان الرسائل الإعلامية لا تصل كافة الجماهير المستهدفة فإحتمال ان الوسائل الإتصالية التي تعتمد عليها الأجهزة الحكومية في العملية الإتصالية ليست الوسائل المناسبة

لكافة الجماهير أو ليست متوفرة لديهم جميعا أو يعود ذلك لعدم إهتمام الجماهير برسائل الجهاز الحكومي، في حين نجد ان النسبة التي تقر بموافقتها على وصول الرسائل لكافة الجمهور المستهدف فذلك لإعتبارها ان الإتصال الجماهير من احسن وسائل الإتصال في التعاملات مع الجماهير المترامية الاطراف والمختلفة الفئات وفي وقت قياسي.

العبارة العاشرة :

التوافق التام لأراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن تبدل العلاقات العامة جهدا كبير في ربط صلات وطيدة مع جماهيرها فالنسبة العالية لأفراد عينة الدراسة التي تقر على أن العلاقات العامة تعمل جاهدة على ربط العاملين داخل الجهاز الحكومي بعلاقات وطيدة ذلك لإعتبارها أن العلاقات العامة تشجع تكامل العمال وتشجع العلاقات الإنسانية وذلك ما تقوم به أغلب الإدارات العامة بتحفيز العلاقات غير الرسمية وتنشيط النوادي والتحفيز على العمل الجماعي وإعطاء الأولوية للمورد البشري أما النسبة التي تقر عكس ذلك فهي التي ترى أن الإدارة تعتمد على مركزية القرار .

العبارة الحادية عشر :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة تعتمد على إستراتيجية الإقناع فنلاحظ أن النسبة العالية التي تقر أن الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة تعتمد على إستراتيجية الإقناع من المقتنعين في أن الرسالة الإتصالية للعلاقات العامة تعتمد على الإستمالات من إستمالات عقلانية في تقديم الأرقام والإحصائيات والإستشهاد بالمعلومات والأحداث الواقعية وإستمالات عاطفية وذلك بالتأثير في وجدان المتلقي وإنفعالاته بالتأثير في حواسه النفسية والإجتماعية ومخاطبتها بما يحقق الصالح العام، وكذا إستمالات التخويف في النصح بتجنب الأخطار، في حين أن النسبة التي ترى غير ذلك فهي النسبة التي ترى أن العلاقات العامة يجب أن يكون لها تنفيذ واقعي يتماشى خطوة خطوة مع الأحداث الأنية.

العبارة الثانية عشر :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن إتجاهات الرأي العام لجمهور الأجهزة الحكومية سلبي فنلاحظ أن نصف عينة الدراسة التي أقرت على أن إتجاهات الرأي العام ليست سلبية نحو الأجهزة الحكومية وهذه النسبة تدل على أن العلاقات العامة قائمة بدورها في تحسين الصورة الذهنية للجمهور الخارجي وإكتسابه سمة إيجابية في حين أن النسبة التي تقر على عدم موافقتها على أن إتجاهات الرأي العام لجمهور الجهاز الحكومي إيجابي وذلك بأخذها في عين الإعتبار إما إنتكاسات التي قد وقعت فيها المؤسسات يوم ما والتي لا يمكن لأي إدارة أن يكون عدها ساعي بل أي جهاز ومهما يكن فهو قابل للتذبذب المفاجئ أو لأن إدارة العلاقات العامة غير قائمة بدورها كما يجب أو لأسباب أخرى تعيق عملها كبعض معيقات العلاقات العامة التي تم ذكرها في الجانب النظري .

العبارة الثالثة عشر :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن تربط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية علاقة قوية مع وسائل الإعلام فالنسبة العالية التي تقر أنه توجد علاقة قوية مع وسائل الإعلام هي التي تعتمد في قرارها على أن الجزائر كدولة لا يوجد بها إعلام معادي وبالتالي كل وساءل الإعلام المحلية

موالية وأن أخصائي العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية له إتصالات واسعة مع وسائل الإعلام وإتصالات واسعة مع قادة الرآي، في حين أن النسبة التي ترى عكس ذلك فهي التي ترى أن العلاقات العامة للأجهزة الحكومية تعتمد على وسائل الإتصال الداخلية مثل الإعلانات والملصقات والكتيبات والإذاعة المحلية إن كانت نشطة ولا تركز على الإعلام الخارجي كثيرا أو أنها تقصد بعض الجرائد التي لا تهمها القضايا الوطنية أو الإعلام الدولي الذي لا تكون أجهزتنا على صلة به إلا في بعض المواقف المحددة فقط.

العبارة الرابعة عشر :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن أنا راضي على نظام الإتصال داخل الأجهزة الحكومية فنسبة عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة هي التي ترى أن عملية الإتصال تعتمد على العلاقات الإجتماعية والإنسانية وذلك ما ترك عملية تنظيم الإتصال ضعيفة يعمها قليل من الفوضى، في حين نجد النسبة الموافقة على العبارة هي التي ترى أن العلاقات العامة قائمة بدورها في عملياتها الإتصالية مع جماهيرها في دعم الصلة بوسائل الإعلام وإمداد جماهيرها بالمعلومات والحقائق عن الجهاز لكسب تأييد الرأي العام .

العبارة الخامسة عشر :

فنلاحظ أن النسبة التي تقدر بأن المعلومات لا تصل في وقتها للموظفين ذلك أنهم يعتبرون الموظفين يتمتعون بثقافة غير سوية ولا يتناولون المعلومات من مستواها السوسيومهني كما يجب بل تنتشر المعلومة في بعض الأحيان حتى قبل المصادقة عليها، في حين أن النسبة التي تقر عكس ذلك فهي النسبة التي ترجح على أن تكنولوجيا الإتصال والتي هي في تسارع متزايد توصل المعلومات حتى قبل وقتها وخاصة بإعتماد بعض الأجهزة كالفاكس والأنترنت أو تعتمد في ذلك على الإعلام كوسيلة مساعدة.

العبارة السادسة عشر :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن الرأي العام ليس سلبي نحو الأجهزة الحكومية فالنسبة التي تقر على ان الرأي العام سلبي نحو الجهاز الحكومي فما تراه هو أن أغلب الأجهزة الحكومية هي في تحسن ملحوظ حتى من حيث نسبة جماهيرها في تزايد ورضى وذلك لتحسين خدماتها وتعاملاتها التي تساعد على الإقناع الواضح والمستند على الأدلة العلمية والمحفز على إستقطاب جماهير جديدة، في حين نجد النسبة التي تقر عكس ذلك وهو ما توافق مع بعض مطالب الشعب في تحسين الأوضاع او إحساسها ببعض النقائص في الأجهزة الحكومية ليدلي أحد الأعضاء انه يستحيل تلبية جميع مطالب الشعب على حد سواء،

العبارة السابعة عشر :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن الإدارة العامة تقدر دور العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية فالنسبة المرتفعة من أفراد عينة الدراسة والتي تقر على أن الإدارة العامة لا تقدر دور العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية ذلك أنه هيكل موقعها لتكون في أغلب الأجهزة الحكومية تدار من طرف المدير أو تكون موزعة على كل من الأمانة العامة والعلاقات الخارجية أي دائما موقعها

من مواقع صـــناع القرار، أما فيما يخص النســـبة التي تقر عكس ذلك فهي التي تحكم على العلاقات العامة من حيث عدم وجودها في الهيكل التنظيمي.

العبارة الثامنة عشر :

توافق أراء أعضـــاء البرلمان الجزائري على أن إدارة العلاقات العامة تقوم بتنظيم الأحداث الخاصـــة (مؤتمرات ، ندوات، محـاضـــرات) ذلك أن أغلب الأجهزة الحكوميـة تركز كثيرا على الملتقيـات والندوات وايام المفتوحة كوأهم الوسـائل السـهلة في توصـيل معلومات عن الأجهزة الحكومية لإعلام جمـاهيرها بكل جديد يطرأ عليها في حين الفئة التي ترى غير ذلك فتعتبر أن الأنترنت من أهم المواقع الإشهارية التي أصبحت أسهل وأسع في توصيل المعلومات للجماهير المترامية المواقع

العبارة التاسعة عشر :

توافق أراء أعضـاء البرلمان الجزائري على أن تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الزيارات وإسـتقبال الوفود ذلك أن أغلب أعمال العلاقات العامة تنشـط في الإعلام وإسـتقبال الوفود وذلك ما اكده الباحث "هشام محمد علي حسين" في دراسته وحيث يؤكد على أن من وظائف العلاقات العامة عملية التنسيق مع وسـائل الإعلام وإسـتقبال المراجعين وإعداد المحاضـرات والندوات والمؤتمرات وإعداد البرامج الإجتماعية وإسـتقبال الموظفين الجدد وتعريفهم بالمؤسـسـة في حين نجد النسـبة المحايدة في أرائها وغير الموافقة هي التي ترى أنه ليس هناك مصلحة للعلاقات العامة أو أنها ترى أن جمهور المؤسسة ثابت ولا تتحسب للمنافسات من بقية الأجهزة أو المؤسسات المماثلة .

العبارة العشرون :

توافق أراء أعضـــاء البرلمان الجزائري على أن تســعى إدارة العلاقات العامة على تنظيم الإتصـــال بالهيئات والمنظمات الأخرى وذلك أن أغلب المؤســـســـات الجزائرية خدماتية لها تقريبا نفس هياكل ونفس الإســتراتيجية وتخضــع للوظيفة العمومية في التوظيف والخزينة في الجانب المالي لذلك توطد علاقاتها مع بقية الأجهزة إما للإسـتفادة من الإسـتراتيجية الإدارية أو من ربط علاقات قوية لتسـهيل التعاملات الإدارية خاصـــة أن أغلب الأجهزة الحكومية مرتبطة بالســـنة المالية التي تتأخد في تحديد زمن إستهلاكها وذلك ما يعطل بعض المعاملات والقضـايا الإدارية، في حين نجد النسبة المحايدة في أرايها وغير الموافقة فهي التي إما ليس لها إطلاع على التعاملات الإدارية في الأجهزة الحكومية .

ومنـه إتجـاهـات أعضـــاء البرلمـان الإيجـابيـة نحو كل من العبارات التالية (01)،(02)،(04)،(05)، (08)، (10)، (11)، (13)،(14)، (18)، (19)،(20) والتي تدل عليها المتوسطات الحسابية التي تنتمي للمجال]1،2[، في حين كانت إتجاهاتهم سـلبية نحو كل من العبارات التالية (01)، (03)، (06)، (07)، (09)، (12)، (15)، (16)، (17) والتي تدلي بها المتوسطات الحسابية التي تنتمي للمجال]2،3[والتي توضح أن إتجاهاتهم إيجابية نحو أغلب العبارات للفرضية الثانية بحيث تحدد أن :

الاتجاه الإيجابي لأعضـــاء البرلمان الجزائري نحو واقع الإتصـــال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية وذلك حسب الشكل التالي:

الشكل (21) : يوضح إنتشار المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل من أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

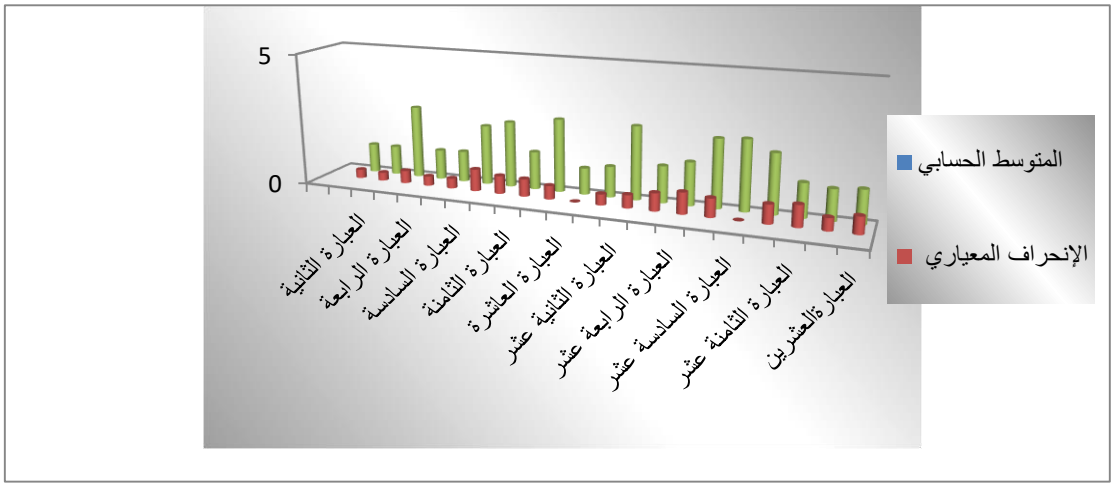

.

رابعا : عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة للدراسة

وقبل الغوص في عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة للدراسة سنحاول التذكير بالفرضية.

الفرضية الثالثة للدراسة :

- ⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضـــاء البرلمان الجزائري نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضـوية (أعضـاء المجلس الشـعبي الوطني وأعضـاء مجلس الأمة).
- ⇦ هناك إختلاف في إتجاهات أعضـــاء البرلمان الجزائري نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي (الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال)
- ⇦ هناك إختلاف في هذه إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بـإختلاف الإنتماء الحزبي (الأعضـــاء التي تنتمي للأحزاب الموالية للنظام والأعضاء التي تنتمي للأحزاب المعارضة للنظام)

إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إيجابية

وللتحقق من هذه الفرضية تم الإعتماد على عدة مؤشرات ساعدتنا في الدراسة محددة في مجموعة من العبارات – عشرون عبارة – وهي موضحة حسب الجدول الذي يحدد نتائج الدراسة.

الجدول (31): يبين نتائج تطبيق الإختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية (عضو المجلس الشعبي الوطني –عضو مجلس الأمة)

	العبـــارة	إختبار ليفني	مستوى الدلالة(sig)	قيمة الإختبار د	درجة الحرية (dt)	مستوى الدلالة(sig)	الفرق بين الوسط	الخطأ في الفرق
01	التخطيط غير مهم في إدارة العلاقات العامة.	8,761	,004	1,372	119	,173	,14655	,10682
				1,808	84,854	,047	,14655	,08104
02	لا تتبع إدارة العلاقات العامة خطة محكمة في التنظيم.	38,127	,000	2,820	119	,006	,40555	,14382
				3,993	101,472	,000	,40555	,10158
03	تركز العلاقات العامة على الهدف المراد تحقيقه في إدارتها لشؤونها.	,018	,892	,096	119	,029	,00750	,07780
				,099	49,161	,022	,00750	,07571
04	تعتمد العلاقات العامة على برامج وقائية محكمة.	1,591	,210	-,559	119	,000	-,05772	,10317
				-,682	69,668	,000	-,05772	,08468
05	تعتمد العلاقات العامة برامج علاجية ذات فعالية عالية.	,220	,640	,255	119	,000	,01462	,05722
				,263	49,205	,094	,01462	,05565
06	يعتمد التخطيط في العلاقات العامة على الدراسات العلمية.	19,918	,000	-1,978	119	,050	-,19378	,09795
				-3,034	116,953	,003	-,19378	,06388
07	يراعى التوزيع الزماني والمكاني للرسائل الإتصالية في العلاقات العامة	19,144	,000	-1,953	119	,053	-,20990	,10749
				-2,431	73,413	,018	-,20990	,08635
08	تواجة عملية التخطيط للعلاقات العامة صعوبات في الأجهزة الحكومية	2,933	,089	1,492	119	,013	,23126	,15498
				1,378	41,836	,175	,23126	,16780
09	لمسؤول العلاقات العامة إتصال مباشر بالإدارة العليا.	60,754	,000	-2,815	119	,006	-,21739	,07723
				-5,028	91,000	,000	-,21739	,04324
10	هناك برامج فعالة يتم تطبيقها مع الموظفين.	133,527	,000	-3,569	119	,001	-,34595	,09693
				-5,458	116,617	,000	-,34595	,06339
11	المخصصات المالية غير كافية للتخطيط في العلاقات العامة.	17,952	,000	1,855	119	,066	,24438	,13177
				2,661	104,583	,009	,24438	,09183
12	يستعان بأخصائي علاقات عامة من خارج الجهاز الحكومي.	,279	,598	,275	119	,007	,03936	,14299
				,282	48,817	,079	,03936	,13973
13	يتم التخطيط على أسس إستراتيجية وإدارية صحيحة.	16,524	,000	-2,435	119	,016	-,37444	,15380
				-3,129	79,561	,002	-,37444	,11965
14	هناك مشاريع تنموية من بين خطط العلاقات العامة.	18,540	,000	-1,966	119	,052	-,26237	,13348
				-2,600	85,589	,011	-,26237	,10092

الجدول (30): يبين نتائج اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو تخطيط برامج العلاقات العامة باختلاف نوعية العضوية (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة)

الرقم	الفقرة	نوعية العضوية	موافق			محايد			غير موافق			المتوسط الحسابي		الإنحراف المعياري	
			ت	%		ت	%		ت	%					
1	التخطيط غير مهم في إدارة العلاقات العامة.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	5	4.1	5.4	13	10.7	14.1	74	61.7	80.4	2.750	2,785	0.547	0.503
		أعضاء مجلس الأمة	0	0	0	3	2.5	10.34	26	21.5	89.7	2.896		0.309	
2	لا تتبع إدارة العلاقات العامة خطة محكمة في التنظيم.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	14	11.6	15.2	22	18.2	23.9	56	46.3	60.9	2.456	2,553	0.747	0.694
		أعضاء مجلس الأمة	0	0	0	4	3.3	13.8	25	20.7	86.2	0.862		0.350	
3	تركز العلاقات العامة على الهدف المراد تحقيقه في إدارتها لشؤونها.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	106	87.6	88.0	10	8.3	10.9	1	0.8	1.1	1.130	1,132	0.369	0.363
		أعضاء مجلس الأمة	25	86.2	20.7	4	3.31	13.8	0	0	0	1.137		0.350	
4	تعتمد العلاقات العامة على برامج وقائية محكمة.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	104	86.0	85.9	8	6.6	8.7	5	4.1	5.4	1.195	1,181	0.518	0.483
		أعضاء مجلس الأمة	25	86.20	20.7	4	3.31	13.79	0	0	0	1.137		0.350	
5	تعتمد العلاقات العامة برامج علاجية ذات فعالية عالية.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	115	95.0	95.7	3	2.5	5.4	1	0.8	1.1	1.054	1,057	0.271	0.267
		أعضاء مجلس الأمة	27	93.1	22.31	2	1.65	6.90	0	0	0	1.069		0.257	
6	يعتمد التخطيط في العلاقات العامة على الدراسات العلمية.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	103	85.1	81.5	13	10.7	14.1	4	3.3	4.3	1.228	1,181	0.515	0.465
		أعضاء مجلس الأمة	28	96.5	23.1	1	0.8	3.4	0	0	0	1.034		0.185	
7	يراعي التوزيع الزماني والمكاني للرسائل الإتصالية في العلاقات العامة.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	88	72.7	68.5	26	21.5	28.3	3	2.5	3.3	1.347	1,297	0.543	0.510
		أعضاء مجلس الأمة	25	86.2	20.7	4	3.3	13.79	0	0	0	1.137		0.350	
8	تواجه عملية التخطيط للعلاقات العامة صعوبات في الأجهزة الحكومية.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	80	66.1	69.6	17	14.05	18.5	11	9.09	12.0	1.423	1,165	0.699	0.731
		أعضاء مجلس الأمة	16	55.2	13.2	7	5.76	24.14	6	4.96	20.69	1.655		0.813	
9	لمسؤول العلاقات العامة إتصال مباشر بالإدارة العليا.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	101	83.5	78.3	20	16.5	21.7	0	0	0	1.217	1,297	0.414	0.372
		أعضاء مجلس الأمة	29	100	23.97	0	0	0	0	0	0	1.000		0.000	
10	هناك برامج فعالة يتم تطبيقها مع الموظفين.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	86	71.1	63.1	33	27.8	35.9	1	0.8	1.1	1.380	2,710	0.510	0.476
		أعضاء مجلس الأمة	28	96.5	23.14	1	0.8	3.45	0	0	0	1.034		0.185	
11	المخصصات المالية غير كافية للتخطيط في العلاقات العامة.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	11	9.1	12.0	10	8.3	10.9	71	58.7	77.2	2.652	2,694	0.686	0.625
		أعضاء مجلس الأمة	0	0	0	3	2.48	10.34	26	21.49	89.7	2.896		0.309	
12	يستعان بأخصائي علاقات عامة من خارج الجهاز الحكومي.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	14	11.6	12.0	7	5.8	7.6	74	61.2	80.4	2.684	1,595	0.678	0.668
		أعضاء مجلس الأمة	3	10.3	2.5	2	2.5	6.9	24	19.8	82.8	2.724		0.648	
13	يتم التخطيط على أسس إستراتيجية وإدارية صحيحة.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	67	55.4	51.1	27	22.3	29.3	18	14.9	19.6	1.684	1,371	0.783	0.736
		أعضاء مجلس الأمة	20	69.0	16.5	9	7.44	31.03	0	0	0	1.310		0.470	
14	هناك مشاريع تنموية من بين خطط العلاقات العام	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	86	71.1	67.4	20	16.5	21.7	10	8.3	10.9	1.434	1,405	0.684	0.634
		أعضاء مجلس الأمة	24	82.8	19.8	5	4.1	17.2	0	0	0	1.172		0.384	
15	تعتمد مراحل عملية التخطيط للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية على تسلسل .	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	86	71.1	67.4	19	17.4	20.7	11	9.1	12.0	1.445	1.405	0.701	0.690
		أعضاء مجلس الأمة	24	82.8	19.8	2	1.65	6.9	3	2.5	10.3	1.275		0.648	
16	هناك مبادئ تركز عليها برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية في عملية التخطيط .	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	82	67.8	63.0	21	17.4	22.8	13	10.7	14.1	1.510	1.429	0.733	0.681
		أعضاء مجلس الأمة	24	82.8	19.8	5	4.1	17.2	0	0	0	1.172		0.384	
17	تبدل العلاقات العامة قصار جهدها لتطوير السياسات في برامجها اللازمة للحد من الأزمات المفاجئة .	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	60	49.6	44.6	40	33.1	43.5	11	9.1	12.0	1.673	1.611	0.681	0.675
		أعضاء مجلس الأمة	19	65.5	15.7	8	6.6	27.6	2	1.7	6.9	1.413		0.627	
18	ترسم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية خطط نموذجية ذات إجراءات تحافظ بها على التوازن	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	84	69.4	69.6	25	20.7	27.2	3	2.5	3.3	1.337	1.396	0.540	0.651
		أعضاء مجلس الأمة	20	69.0	16.5	1	0.8	3.45	8	6.61	27.58	1.586		0.907	
19	أغلب أهداف إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تصب في الصالح العام.	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	61	50.4	35.9	35	28.1	37.0	24	19.8	26.1	1.913	1.702	0.793	0.792
		أعضاء مجلس الأمة	28	96.5	23.1	1	0.8	3.4	0	0	0	10.34		0.185	
20	تطمح إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية للرقي بالجهاز الحكومي موازاتا بإمكانياته المادية .	أعضاءالمجلس الشعبي الوطني	95	78.5	72.8	17	14.0	18.5	8	6.6	8.7	13.58	1.281	0.639	0.580
		أعضاء مجلس الأمة	28	96.6	23.1	1	0.8	3.4	0	0	0	10.34		0.185	

الجدول رقم (30) : يبين إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوي

✓ **حسب نوعية العضوية (عضو المجلس الشعبي الوطني وعضو مجلس الأمة)**

وحسب النتائج المتحصل عليها والموضحة في كلا الجدولين(30) و(31) نلاحظ في كل من:

العبارة الأولى :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " التخطيط غير مهم في إدارة العلاقات العامة " أن نسبة (82.6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (61.7%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (21.5%) ، و كذا نسبة (13.2%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (10.7%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (2.5%) ، في حين كانت نسبة (4.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.785 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.503 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (80.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ،ونسبة (14.1%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في رأيها ، في حين بقية الأعضاء كانت أراءها محايدة ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.750 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.547
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (89.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، في حين نسبة (10.3%) محايدة في رأيها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.896 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.309 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 8.761 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.004 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.808 بدرجة حرية مقدارها 84.854 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.146 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.081.

وتوافق أيضا أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، وذلك بتشتت متوسط انتشار ،لذلك كان توزيع عالي لآراء أفراد عينة الدراسة نحو البند غير موافق وذلك بتشتت ضعيف وقليل الإنتشار.وإتجاه أعضاء البرلمان سلبي نحو هذه العبارة.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.047 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد

فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الثانية :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا تتبع إدارة العلاقات العامة خطة محكمة في التنظيم " أن نسبة (66.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (46.3%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (20.7%) ، وكذا نسبة (21.5%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (18.2%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (3.3%) ، في حين كانت نسبة (11.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 2.553 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.694، أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (60.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة و نسبة (23.9%) من الأعضاء كانت أراءها محايدة ،في حين نسبة (15.2%) من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 2.456 و إنحراف معياري يقدر بـــ 0.747 ، أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (86.2%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة أما النسبة (13.8%) من أفراد عينة الدراسة فكانت للفئة المحايدة في رأيها على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.862 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.350 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 38.127 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 3.993$ بدرجة حرية مقدارها 101.472 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.405 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.101 .

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند غير موافق وبتشتت ضعيف وإنتشار ضعيف ، ولذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري سلبي نحو هذه العبارة.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.000$ هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الثالثة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تركز العلاقات العامة على الهدف المراد تحقيقه في إدارتها لشؤونها " أن نسبة (87.6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (66.9%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (20.7%) ، و كذا نسبة (11.6%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (8.3%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (3.3%) ، في حين كانت فقط النسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.132 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.363
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (88.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (10.9%) من الأعضاء كانت محايدة أرائها على العبارة ، في حين نسبة (1.1%) من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.130 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.369.
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (86.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (13.8%) من أفراد عينة الدراسة كانت محايدة في رأيها على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.137 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.350.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.018 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.892 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.096 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.007 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.077

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.029 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الرابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تعتمد العلاقات العامة على برامج وقائية محكمة " أن نسبة (86.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (65.3%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (20.7%) ، وكذا نسبة (9.9%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (6.6%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (3.3%) ، في حين كانت نسبة (4.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.181 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.483
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (85.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (8.7%) من الأعضاء كانت محايدة في رأيها على العبارة ،في حين نسبة (5.4%) من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.195 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.518.
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (86.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت أراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.137 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.350.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.591 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.210 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.559 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.057 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.103.

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الخامسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تعتمد العلاقات العامة برامج علاجية ذات فعالية عالية " أن نسبة (95.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (72.7%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (22.3%) ، وكذا نسبة (4.1%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (2.5%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (1.6%) ، و كذا نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العابرة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.057 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.267
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (95.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (5.4%) من الأعضاء كانت محايدة في أرائها على العبارة ، في حين نسبة (1.1%) من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.054 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.271
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (93.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.069 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.257 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.220 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.640 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.255 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.014 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.057.

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، ولذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة السادسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يعتمد التخطيط في العلاقات العامة على الدراسات العلمية " أن نسبة (85.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي

موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (62.0%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (23.1%) ، و كذا نسبة (11.6%) من افراد عينة الدراسة المحايدة في آراءها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (10.7%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (3.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.181 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.465 .

- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (81.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (14.1%) من الأعضاء كانت آراءها محايدة ،في حين نسبة (4.3%) من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.228 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.515 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (96.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.034و إنحراف معياري يقدر بـ 0.185 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 19.918 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 3.034 بدرجة حرية مقدارها 116.953 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.193 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.063 .

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.003 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة السابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يراعى التوزيع الزماني والمكاني للرسائل الإتصالية في العلاقات العامة " أن نسبة (72.7%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (52.1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (20.7%) ، و كذا نسبة (24.8%) من افراد عينة الدراسة محايدة في آراءها

على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (21.5%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (3.3%) ، في حين كانت نسبة (2.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.297 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.510 .

- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (68.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (28.3%) من الأعضاء كانت محايدة في رأيها ، في حين نسبة (3.3%) غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.347 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.542 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (86.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.137 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.350 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 19.144 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 2.431$ بدرجة حرية مقدارها 73.413 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.209 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.086.

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.018$ هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الثامنة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تواجه عملية التخطيط للعلاقات العامة صعوبات في الأجهزة الحكومية" أن نسبة (66.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (52.9%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (13.2%) ، و كذا نسبة (19.8%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (14.1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (5.8%)، في حين كانت نسبة (14.0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (9.1%)

وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (5.0%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.479 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.731 .

- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (69.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (18.5%) من الأعضاء كانت محايدة في رأيها على العبارة ،في حين نسبة (12.0%) من الأعضاء كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.423 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.699 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (55.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين النسب (24.1%) و (20.7%) لكل من أفراد العينة المحايدين في أرائهم وغير الموافقين على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.655 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.813 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.933 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.089 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.492 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.231 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.154 .

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.013 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة التاسعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لمسؤول العلاقات العامة إتصال مباشر بالإدارة العليا " أن نسبة (83.5%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (59.5%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (23.9%) من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، و كذا نسبة (16.5%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أر ائها على العبارة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.165 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.372 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (78.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (21.7%) من أفراد عينة

الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.217 و إنحراف معياري يقدر بـــ 0.414 .

- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.000 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.000 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 60.754 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 5.028 بدرجة حرية مقدارها 91.000 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.217 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.043

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة العاشرة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " هناك برامج فعالة يتم تطبيقها مع الموظفين" أن نسبة (71.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (47.9%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (23.1%) ، و كذا نسبة (28.1%) من افراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (27.8%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.297 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.476 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (63.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (35.9%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة في حين نسبة (1.1%) من الأعضاء كانت غير موافقة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.380 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.510 .

- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (96.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين كانت نسبة (3.4%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في رأيها على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.034 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.185.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 133.527 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 5.458 بدرجة حرية مقدارها 116.617 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.345 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.063 .

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة متوسطة نحو البند موافق وبتشتت متوسط ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الحادي عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " المخصصات المالية غير كافية للتخطيط في العلاقات العامة" أن نسبة (80.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (58.7%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (21.5%) ، وكذا نسبة (10.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (8.3%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (2.5%) ، في حين كانت نسبة (9.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي منؤبؤ أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.710 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.625 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (77.2%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة والنسب (12.0%) و(10.9%) من أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة الموافقة على العبارة والفئة المحايدة في أرائها على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.652 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.686 .

- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (89.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، في حين النسبة (10.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.896 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.309 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 17.952 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.661 بدرجة حرية مقدارها 104.583 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.244 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.142.

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية، لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند غير موافق وبتشتت ضعيف ، ولذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري سلبي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.009 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الثاني عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "يستعان بأخصائي العلاقات العامة من خارج الجهاز الحكومي" أن نسبة (81.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (61.2%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (19.8%) ، و كذا نسبة (11.6%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (9.1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (2.5%)، في حين كانت نسبة (7.4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (5.8%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (2.5%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.690 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.668 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (80.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة و نسبة (12.0%) من الأعضاء كانت موافقة على العبارة ، في حين نسبة (7.6%) من الأعضاء كانت محايدة في أرائها على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.684 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.678

- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (82.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة في حين النسب (10.3%) و (6.9%) لأفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة والمحايد في أرائها على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.724 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.648 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.279 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.598 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.275 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.039 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.142 .

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند غير موافق وبتشتت ضعيف ، ولذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري سلبي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.007 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الثالثة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يتم التخطيط على أسس إستراتيجية وإدارية صحيحة " أن نسبة (55.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (38.8%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (16.5%) ، وكذا (29.8%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (22.3%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (7.4%) في حين بقية أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.595 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.736 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (51.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (29.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها في حين النسبة (19.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.684 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.783 .

- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (69.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.310 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.470 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (00) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 16.524 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 3.129 بدرجة حرية مقدارها 79.561 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.374 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.119

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.002 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الرابع عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "هناك مشاريع تنموية من بين خطط العلاقات العامة" أن نسبة (71.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (51.1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (19.8%) ، وكذا نسبة (20.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (16.5%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (4.1%)، في حين نسبة (8.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهم من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.371 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.634 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (67.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (21.7%) من الأعضاء كانت محايدة والنسبة (10.9%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.434وإنحراف معياري يقدر بـ 0.684 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (82.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.172 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.384 .

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (00) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 18.540 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.600 بدرجة حرية مقدارها 85.589 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.262 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.100.

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة متوسطة نحو البند موافق وبتشتت وإنتشار متوسط ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.011 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الخامسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تعتمد مراحل عملية التخطيط للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية على تسلسل" أن نسبة (71.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (51.2%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (19.8%) ، وكذا نسبة (17.4%) أفراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (15.7%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (1.7%) والنسبة غير الموافقة على العبارة كانت (11.6%) وهم من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة بالنسب التالية على التوالي (9.1%) و(2.5%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.405 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.690 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (67.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (20.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في رأيها، في حين نسبة (12.0%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.445 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.701 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (82.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (10.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، في حين نسبة (6.9%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.275 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.648 .

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 3.151 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.178 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.157 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.169 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.146 .

وتوافق إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.025 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة السادسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " هناك مبادئ تركز عليها برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية في عملية التخطيط " أن نسبة (67.8%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (47.9%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (19.8%) ، و كذا نسبة (21.5%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (17.4%) و أعضاء مجلس الأمة بنسبة (4.1%) ، في حين كانت نسبة (10.7%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.429 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.681 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (63.0%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة ،وكذا النسب (22.8%) و(14.1%) من أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة المحايدة وغير الموافقة على العبارة على التوالي ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.150 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.733 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (82.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، في حين نسبة (17.2%) من أفراد عينة الدراسة كانت محايدة في أرائها على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.172 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.384

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 26.819 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 3.235 بدرجة حرية مقدارها 91.927 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.020 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة السابعة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تبدل العلاقات العامة قصار جهدها لتطوير السياسات في برامجها اللازمة للحد من الأزمات المفاجئة " أن نسبة (49.6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (33.9%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (15.7%) ، في حين نسبة (39.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (33.1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (6.6%) ، في حين نسبة (10.7%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (9.1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (1.7%) ، في حين نسبة (39.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.611 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.675 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت النسب (44.6%) و(43.5%) من أفراد عينة الدراسة للفئة الموافقة والفئة المحايدة في أرائها على العبارة ،في حين النسبة (12.0%) من الأعضاء كانت للفئة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.673 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.681 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي النسبة (65.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ،وكذا النسبة (27.6%) لأفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها على العبارة ، في حين النسبة (6.9%) من أفراد عينة

الدراسة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.413 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.627.

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.777 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.380 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.826 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.260 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.142 .

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة البسيط نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.007 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة الثامنة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " ترسم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية خطط نموذجية ذات إجراءات تحافظ بها على التوازن " أن نسبة (69.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (52.9%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (16.5%) ، وكذا نسبة (21.5%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (20.7%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (0.8%)، في حين النسبة (9.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على أعضاء مجلس الأمة بنسبة (6.6%) وأعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (2.5%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.396 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.651.
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (69.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و نسبة (27.2%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في رأيها ،في حين كانت نسبة (3.3%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.337 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.540 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (69.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة و النسبة (27.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ـــ في حين كانت نسبة الفئة المحايدة في أرائها هي (3.4%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.586 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.907 .

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 29.097 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.403 بدرجة حرية مقدارها 34.479 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.249 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.177.

وتوافق أيضا أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة توزيع متوسطة نحو البند موافق، وذلك بتشتت متوسط انتشار متوسط ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

العبارة التاسعة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " أغلب أهداف إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تصب في الصالح العام " أن نسبة (50.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (27.3%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (23.6%) ، في حين نسبة (28.9%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (28.1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (0.8%)،أما أفراد عينة الدراسة للفئة غير الموافقة على العبارة فنسبتهم (20.7%) وهم من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.702 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.792
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت النسب (37.0%) و(35.9%) من أفراد عينة الدراسة للفئة المحايدة في أرائها على العبارة والفئة الموافقة عليها و بقية أفراد عينة الدراسة كانت للفئة غير الموافقة على العبار ة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.913 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.792.
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (96.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.034 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.792.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 48.661 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا

يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 9.802 بدرجة حرية مقدارها 114.166 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.878 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.089.

والإختلاف البسيط في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ،لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة ضعيفة جدا نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.169 هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

العبارة العشرين :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تطمح إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية للرقي بالجهاز الحكومي موازاتا بإمكانياته المادية" أن نسبة (78.5%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (55.4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (23.1%) ، وكذا نسبة (14.9%) أفراد عينة الدراسة محايدة في آراءها على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (14.0%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (0.8%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.281 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.580 .
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (72.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة و النسبة (14.0%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في رأيها في حين بقية أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.358 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.639 .
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبه كالتالي (96.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وبقية الأعضاء كانت محايدة في آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.034 و إنحراف معياري يقدر بـ 0.185.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (31) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 42.307 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 4.322 بدرجة حرية مقدارها 118.620 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.324 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.075 .

وتوافق إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية ، كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة عالية نحو البند موافق وبتشتت ضعيف ، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري إيجابي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

ومن نتائج العبارات السابقة نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو كل من العبارات (01)،(02)،(03)،(04)، (06)، (05)،(07)،(08)،(10)، (11)، (12) ،(13)،(14)،(15)،(16)،(17)،(18)،(20) أي لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارات ، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو العبارة (19) أي يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة ، ورغم وجود هذا الإختلاف في هذه العبارة إلا أن سبب الإختلاف يعود لمجرد الصدفة .

ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أنه لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة).

الجدول (33): يبين نتائج تطبيق الإختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي (شمال - جنوب)

	العبـــارة	إختبار ليفني	مستوى الدلالة(sig)	قيمة الإختبار د	درجة الحرية (dt)	مستوى الدلالة(sig)	الفرق بين الوسط	الخطأ في الفرق
01	التخطيط غير مهم في إدارة العلاقات العامة.	,060	,807	-,123	119	,029	-,01170	,09508
				-,122	89,745	,903	-,01170	,09601
02	لا تتبع إدارة العلاقات العامة خطة محكمة في التنظيم.	3,327	,071	1,659	119	,010	,21520	,12971
				1,680	96,188	,096	,21520	,12808
03	تركز العلاقات العامة على الهدف المراد تحقيقه في إدارتها لشؤونها.	4,356	,039	-1,008	119	,315	-,06901	,06843
				-1,096	114,604	,027	-,06901	,06296
04	تعتمد العلاقات العامة على برامج وقائية محكمة.	1,355	,247	-,459	119	, 046	-,04181	,09116
				-,505	116,820	,614	-,04181	,08278
05	تعتمد العلاقات العامة برامج علاجية ذات فعالية عالية.	3,533	,063	,981	119	,032	,04942	,05035
				,952	83,824	,344	,04942	,05193
06	يعتمد التخطيط في العلاقات العامة على الدراسات العلمية.	21,286	,000	-2,124	119	,036	-,18333	,08630
				-2,514	113,740	,013	-,18333	,07292
07	يراعى التوزيع الزماني والمكاني للرسائل الإتصالية في العلاقات العامة.	2,033	,156	,962	119	,033	,09240	,09608
				,948	88,337	,346	,09240	,09749
08	تواجة عملية التخطيط للعلاقات العامة صعوبات في الأجهزة الحكومية.	36,172	,000	-3,079	119	,043	-,40936	,13296
				-3,503	118,967	,047	-,40936	,11685
09	لمسؤول العلاقات العامة إتصال مباشر بالإدارة العليا.	2,206	,140	-,724	119	,047	-,05088	,07030
				-,748	101,940	,456	-,05088	,06804
10	هناك برامج فعالة يتم تطبيقها مع الموظفين.	1,463	,229	-,546	119	,005	-,04912	,08996
				-,561	100,179	,576	-,04912	,08761
11	المخصصات المالية غير كافية للتخطيط في العلاقات العامة.	5,747	,018	-1,508	119	,134	-,17632	,11694
				-1,443	80,463	,015	-,17632	,12217
12	يستعان بأخصائي علاقات عامة من خارج الجهاز الحكومي.	,209	,649	-,347	119	,027	-,04386	,12627
				-,347	92,000	,730	-,04386	,12650
13	يتم التخطيط على أسس إستراتيجية وإدارية صحيحة.	18,022	,000	-3,698	119	,000	-,48743	,13182
				-4,126	118,302	,000	-,48743	,11815
14	هناك مشاريع تنموية من بين خطط العلاقات العامة.	,038	,846	,078	119	,039	,00936	,11979
				,079	96,789	,937	,00936	,11803
15	تعتمد مراحل عملية التخطيط للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية على تسلسل .	,310	,579	,211	119	,038	,02749	,13033
				,207	87,488	,836	,02749	,13266
16	هناك مبادئ تركز عليها برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية في عملية التخطيط .	3,269	,073	-,922	119	,035	-,11813	,12818
				-,962	104,916	,338	-,11813	,12276
17	تبدل العلاقات العامة قصار جهدها لتطوير السياسات	,824	,366	,411	119	,682	,05234	,12749

الجدول (32): يبين نتائج اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو تخطيط برمج العلاقات العامة باختلاف الموقع الجغرافي (جنوب، شمال)

الرقم	العبارة	الموقع الجغرافي	موافق					محايد					غير موافق					المتوسط الحسابي		الإنحراف المعياري	
			ت		%			ت		%			ت		%						
1	التخطيط غير مهم في إدارة العلاقات العامة.	جنوب	3	5	2,5	3,9	4,1	10	16	8,3	13,2	13,2	63	100	52,1	30,6	82,6	2,789	2,785	0,498	0,503
		شمال	2		1,7	4,4		6		5,0	13,3		37		30,6	82,2		2,777		0,517	
2	لا تتبع إدارة العلاقات العامة خطة محكمة في التنظيم.	جنوب	9	14	7,4	11,8	11,6	22	26	18,2	28,9	21,5	45	81	37,2	29,8	66,9	2,473	2,553	0,701	0,694
		شمال	5		4,1	11,1		4		3,3	8,9		36		29,8	80,0		2,688		0,668	
3	تركز العلاقات العامة على الهدف المراد تحقيقه في إدارتها لشؤونها.	جنوب	65	106	53,7	85,5	87,6	10	14	8,3	13,2	11,6	1	1	0,8	1,3	0,8	1,157	1,132	0,401	0,363
		شمال	41		33,9	91,1		4		3,3	8,9		0		0,0	0,0		1,088		0,287	
4	تعتمد العلاقات العامة على برامج وقائية محكمة.	جنوب	66	104	54,5	86,8	86,0	5	12	4,1	6,6	9,9	5	5	4,1	6,6	4,1	1,197	1,181	0,542	0,484
		شمال	38		31,4	84,4		7		5,8	15,6		0		0,0	0,0		1,155		0,366	
5	تعتمد العلاقات العامة برامج علاجية ذات فعالية عالية.	جنوب	74	115	61,2	97,4	95,0	4	5	3,3	5,3	4,1	2-	1	1,7-	2,6-	0,8	1,039	1,057	0,255	30,267
		شمال	41		33,9	91,1		1		0,8	2,2		3		2,5	6,7		1,088		0,287	
6	يعتمد التخطيط في العلاقات العامة على الدراسات العلمية.	جنوب	61	103	50,4	80,3	85,1	11	14	9,1	14,5	11,6	4	4	3,3	5,3	3,3	1,250	1,181	0,544	0,465
		شمال	42		34,7	93,3		3		2,5	6,7		0		0,0	0,0		1,066		0,252	
7	يراعي التوزيع الزماني والمكاني للرسائل الإتصالية في العلاقات العامة.	جنوب	58	88	47,9	76,3	72,7	16	30	13,2	21,1	24,8	2	3	1,7	2,6	2,5	1,263	1,297	0,499	0,410
		شمال	30		24,8	66,7		14		11,6	31,1		1		0,8	2,2		1,355		0,528	
8	تواجه عملية التخطيط للعلاقات العامة صعوبات في الأجهزة الحكومية.	جنوب	44	80	36,4	57,9	66,1	16	24	13,2	21,1	19,8	16	17	13,2	21,1	14,0	1,631	1,479	0,813	0,731
		شمال	36		29,8	80,0		8		6,6	17,8		1		0,8	2,2		1,222		0,471	
9	لمسؤول العلاقات العامة إتصال مباشر بالإدارة العليا.	جنوب	62	101	51,2	81,6	83,5	14	20	11,6	18,4	16,5	0	0	0,0	0,0	0,0	1,184	1,165	0,390	0,372
		شمال	39		32,2	86,7		6		5,0	13,3		0		0,0	0,0		1,133		0,343	
10	هناك برامج فعالة يتم تطبيقها مع الموظفين.	جنوب	53	86	43,8	69,7	71,1	22	34	18,2	28,9	28,1	1	1	0,8	1,3	0,8	1,315	1,297	0,495	0,476
		شمال	33		27,3	73,3		12		9,9	26,7		0		0,0	0,0		1,266		0,477	
11	المخصصات المالية غير كافية للتخطيط في العلاقات العامة.	جنوب	6	11	5,0	7,9	9,1	5	13	4,1	6,6	10,7	65	97	53,7	85,5	80,2	2,776	2,710	0,579	0,625
		شمال	5		4,1	11,1		8		6,6	17,8		32		26,4	71,1		2,600		0,687	
12	يستعان بأخصائي علاقات عامة من خارج الجهاز الحكومي.	جنوب	9	14	7,4	11,8	11,6	4	9	3,3	5,3	7,4	63	98	52,1	82,9	81,0	2,710	2,694	0,669	0,668
		شمال	5		4,1	11,1		5		4,1	11,1		35		28,9	77,8		2,666		0,674	
13	يتم التخطيط على أسس إستراتيجية وإدارية صحيحة.	جنوب	34	67	28,1	44,7	55,4	25	36	20,7	32,9	29,8	17	18	14,0	22,4	14,9	1,776	1,595	0,793	0,736
		شمال	33		27,3	73,3		11		9,1	24,4		1		0,8	2,2		1,288		0,505	
14	هناك مشاريع تنموية من بين خطط العلاقات العامة.	جنوب	55	86	45,5	72,4	71,1	14	25	11,6	18,4	20,7	7	10	5,8	9,2	8,3	1,368	1,371	0,649	0,634
		شمال	31		25,6	68,9		11		9,1	24,4		3		2,5	6,7		1,377		0,613	
15	تعتمد مراحل عملية التخطيط للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية على تسلسل .	جنوب	54	86	44,6	71,1	71,1	14	21	11,6	18,4	17,4	8	14	6,6	10,5	11,6	1,394	1,405	0,674	0,690
		شمال	32		26,4	71,1		7		5,8	15,6		6		5,0	13,3		1,422		0,722	
16	هناك مبادئ تركز عليها برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية في عملية التخطيط .	جنوب	50	82	41,3	65,8	67,8	16	26	13,2	21,1	21,5	10	13	8,3	13,2	10,7	1,473	1,429	0,720	0,681
		شمال	32		26,4	71,1		10		8,3	22,2		3		2,5	6,7		1,355		0,608	
17	تبدل العلاقات العامة قصار جهدها لتطوير السياسات في برامجها اللازمة للحد من الأزمات المفاجئة .	جنوب	40	60	33,1	52,6	49,6	27	48	22,3	35,5	39,7	9	13	7,4	11,8	10,7	1,592	1,611	0,696	0,675
		شمال	20		16,5	44,4		21		17,4	46,7		4		3,3	8,9		1,644		0,645	
18	ترسم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية خطط نموذجية ذات إجراءات تحافظ بها على التوازن .	جنوب	51	84	42,1	67,1	69,4	16	26	13,2	21,1	21,5	9	11	7,4	11,8	9,1	1,447	1,696	0,700	0,651
		شمال	33		27,3	73,3		10		8,3	22,2		2		1,7	4,4		1,311		0,556	
19	أغلب أهداف إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تصب في الصالح العام.	جنوب	37	61	30,6	48,7	50,4	20	35	16,5	26,3	28,9	19	25	15,7	25,0	20,7	1,763	1,702	0,830	0,792
		شمال	24		19,8	53,3		15		12,4	33,3		6		5,0	13,3		1,600		0,719	
20	تطمح إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية للرقي بالجهاز الحكومي موازاتا بامكانياته المادية .	جنوب	54	95	44,6	71,1	78,5	16	18	13,2	21,1	14,9	6	8	5,0	7,9	6,6	1,368	1,281	0,629	0,580

329

- ✓ **الموقع الجغرافي (الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال)**

وحسب النتائج المتحصل عليها والموضحة في كلا الجدولين(32)و(33) نلاحظ في كل من:

العبارة الأولى:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "التخطيط غير مهم في إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية" وذلك أن نسبة (82,6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من (52,1%) من أعضاء الولايات التي تسكن في الجنوب و(30,6%) من الولايات التي تسكن في الشمال، وكذا نسبة (13,2%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها وهي الأخرى موزعة بين الأعضاء التي تسكن في الجنوب بنسبة (8,3%) والأعضاء التي تسكن في الشمال بنسبة (5,0%)، في حين نسبة (4,1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة بنسبة (2,5%) لأعضاء التي تسكن في الجنوب ونسبة (1,7%) لأعضاء التي تسكن في الشمال وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب2,785 وانحراف معياري يقدر ب0,503 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في الشمال فإن نسبة (82,9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة (13,2%) من الفئة المحايدة في آرائها في حين نسبة (3,9%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب2,789 وانحراف معياري يقدر ب0,503 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب فإن نسبة (82,2%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة (13,3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها لكن نسبة (1,7%) كانت غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب2,777 وانحراف معياري يقدر ب0,517.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.060 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.807 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 0.123$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.011 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.095.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة

أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.029 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة الثانية:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "لا تتبع إدارة العلاقات العامة خطة محكمة التنظيم" أن نسبة (66,9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن ولايات الجنوب بنسبة (37,2%) والأعضاء التي تسكن ولايات الشمال بنسبة (29,8%) وكذا النسبة (21,5%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن ولايات الجنوب (18,2%) والأعضاء التي تسكن ولايات الشمال ب(3,3%) في حين النسبة (11,6%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من (7,4%) من أعضاء ولايات الجنوب والنسبة (14,4%) لأعضاء ولايات الشمال وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ2,553 وانحراف معياري يقدر ب0,694،
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال فإن نسبة (59,2%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة (28,9%) من المحايدة في آرائهم في حين نسبة (11,8%) من الأعضاء الموافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب2,473 وانحراف معياري يقدر ب0,701
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن ولايات الجنوب فإن نسبة (80,0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة (11,1%) موافقة على العبارة في حين نسبة (8,9%) كانت آرائها محايدة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب2,688 وانحراف معياري يقدر ب0,668.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 3.327 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.071 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.659 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.215 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.129 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضـــية الصـــفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضـــاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الشـمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسـكنون في ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الشـمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.010 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضـــية الصـــفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة الثالثة:

- ✓ نلاحظ نسـب العبارة "تركز العلاقات العامة على الهدف المراد تحقيقه في إدارتها لشـؤونها" أن نسبة (87,6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضـاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (53,7%) والأعضـاء التي تسـكن في ولايات الشـمال بنسـبة (33,9%) والنسـبة (11,6%) من أفراد عينة الدراسـة للفئة المحايدة في أرائها وهي الأخر موزعة بين الأعضـاء التي تسكن ولايات الجنوب بنسبة (8,3%) والأعضـاء التي تسـكن ولايات الجنوب بنسـبة (3,3%) في حين أفراد عينة الدراسـة التي كانت غير موافقة على العبارة فكانت (0,8%) فقط وهي من الأعضاء التي تقطن ولايات الجنوب وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,132 وانحراف معياري يقدر ب0,363،
- ✓ أما الأعضـاء التي تسكن ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضـاء التي تسكن ولايات الشـمال فإن نسـبة (85,5%) من أفراد عيمة الدراسـة موافقة على العبارة ونسـبة (13,2%) من أفراد عينة الدراسـة محايدة في آرائها في حين النسـبة (1,3%) من أفراد عينة الدراسـة للفئة غير الموافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,157 وانحراف معياري يقدر ب0,401،
- ✓ أما الأعضـاء التي تسكن ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضـاء التي تسكن ولايات الجنوب فإن نسبة (91,1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين النسبة (8,9%) للفئة المحايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,088 وانحراف معياري يقدر ب0,287.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتســـاوي 4.356 بواقع دلالة (sig) تسـاوي 0.039 وهي قيمة أقل من مسـتوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسـكن في ولايات الشـمال غير متسـاوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السـطر الثاني أن قيمة T = 1.096 بدرجة حرية مقدارها 114.604 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هو 0.069 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.062 .

توافق أراء أعضـــاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضـــاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.027هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة الرابعة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تعتمد العلاقات العامة على برامج وقائية محكمة" أن نسبة (86,0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي يسكنون ولايات الجنوب بنسبة (54,5%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (314%) وكذا النسبة (9,9%) من أفراد عينة الدراسة للفئة المحايدة في آرائها وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي يسكنون ولايات الجنوب بنسبة (4,1%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هي (5,8%) في حين النسبة (4,1%) فهي لأفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء البرلمان التي تسكن في الجنوب، وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,181 وانحراف معياري يقدر 0,483،
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال فإن نسبة (86,8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة والنسبة (6,6%) لكل من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة والمحايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,197 وانحراف معياري يقدر ب0,542، أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في الجنوب فإن نسبة (84,4%) من أفراد عينة الدراسة مولفقة على العبارة في حين نسبة (15,6%) من الأفراد المحايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقد ب1,155 وانحراف معياري 0,366.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.355 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.247 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.459 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال هو 0.041 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.091.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.046 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة الخامسة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تعتمد العلاقات العامة على برامج علاجية ذات فعالية عالية" أن نسبة (95,0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على الأعضاء التي تسكن في الجنوب بنسبة (61,2%) والأعضاء التي تسكن في الشمال بنسبة (33,9%) وكذا نسبة (4,1%) من أفراد عينة الدراسة التي آرائهم محايدة وهي الأخرى موزعة على الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (3,3%) ونسبة (0,8) من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب وهي نفس النسب من الأعضاء عير الموافقة على العبارة وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,057 وانحراف معياري يقدر ب0,267
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال فإن نسبة (97,4%) أفراد العينة الموافقين على العبارة في حين النسبة (0,8%) لكل من الفئة المحايدة في آرائها وغير الموافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,039 وانحراف معياري يقدر ب0,255، أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب فإن نسبة (91,1%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة ونسبة (8,9%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها، وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,088 وانحراف معياري يقدر ب0,287.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 3.533 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.063 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 0.981$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هو 0.049 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.050.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.032 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة السادسة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "يعتمد التخطيط في العلاقات العامة على الدراسات العلمية" أن نسبة (85,1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال والأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (50,4%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (34,7%) وكذا النسبة (11,6%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها وهي موزعة بين كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (9,1%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (2,5%) في حين النسبة (3,3%) لأفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وهي من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,181 وانحراف معياري يقدر ب0,465
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال فإن نسبة (80,3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (14,5%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها، في حين نسبة (5,3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,250 وانحراف معياري يقدر ب0,544
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب فإن نسبة (93,3%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة في حين نسبة (6,7%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,066 وانحراف معياري يقدر ب0,252.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 21.286 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.514 بدرجة حرية مقدارها 113.740 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.183 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.072 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه

الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.013 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال

العبارة السابعة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "يراعى التوزيع الزماني والمكاني للرسائل الاتصاليةفي العلاقات العامة" أن نسبة (72,7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (47,9%) والأعضاء التي تسكن ولايات الشمال بنسبة (24,8%) وكذا النسبة (24,8%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (13,2) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (2,5%) للأعضاء غير الموافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (1,7%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (0,8%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,297 وانحراف معياري يقدر ب0,510
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال فإن نسبة (76,3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (21,1%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها في حين نسبة (2,6%) من الفئة غير الموافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,263 وانحراف معياري يقدر ب0,499
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب فإن نسبة (66,7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (31,1%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها في حين نسبة (2,2%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,355 وانحراف معياري يقدر ب0,528.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.033 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.156 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.962 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين

أعضـــاء البرلمان الجزائري الذين يسـكنون في ولايات الجنوب والأعضـــاء الذين يسـكنون في ولايات الشمال هو 0.092 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.096.

توافق أراء أعضـاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضـا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسـة متوسـط نحو البند موافق وذلك بتشـتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـطات إجابات أعضـاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يقيمون في ولايات الشـمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.033 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضـية الصـفرية ونقبل بالفرضـية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـطات إجابات أعضـاء البرلمان الجزائري الذين يسـكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة الثامنة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تواجه عملية التخطيط للعلاقات العامة صعوبات في الأجهزة الحكومية" أن نسبة (66,1%) من أفراد عينة الدراسـة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضـاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (36,4%) والأعضـاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (29,8%)، وكذا النسـبة (14,0%) لكل من الفئة المحايدة في آرائها والفئة الموافقة على العبارة وكلتا الفئتين موزعتان على كل من الأعضـاء التي تسكن في ولايات الجنوب بالنسبة (13,2%) والنسبة (0,6%) للأعضـاء التي تسكن في ولايات الشمال في حدٍ سواء وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,479 وانحراف معياري يقدر ب0,731
- ✓ أما أعضـاء التي تسـكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مسـتقل عن الأعضـاء التي تسـكن في الشـمال وذلك أن نسـبة (57,9%) من أفراد عينة الدراسـة موافقة على العبارة ونسـبة (21,1%) لكل من الفئة المحايدة في أرائها والفئة غير الموافقة وذلك بمتوسـط حسـابي يقدر ب1,631 وانحراف معياري 0,813
- ✓ أما الأعضـاء التي تسـكن في ولايات الشـمال كمجتمع بحث مسـتقل عن الولايات التي تسـكن في الجنوب وذلك أن نسـبة (80,0%) من أفراد عينة الدراسـة موافقة على العبارة ونسـبة (17,8%) من أفراد عينة الدراسـة محايدة في آرائها في حين نسـبة (2,2%) من أفراد عينة الدراسـة غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,222 وانحراف معياري يقدر ب0,471.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتسـاوي 36.172 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسـكن في ولايات الشـمال متسـاوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في

السطر الأول أن قيمة T = 3.503 بدرجة حرية مقدارها 118.967 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال هو 0.409 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.116 .

توافق أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.047 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة التاسعة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لمسؤول العلاقات العامة اتصال مباشر بالإدارة العليا" ذلك أن نسبة (83,5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في الجنوب نسبة (51,2%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (32,2%) في حين النسبة (16,5%) من أفراد عينة الدراسة للفئة المحايدة في آرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (11,6%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (5,0%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,165 وانحراف معياري يقدر ب0,372
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال فإن نسبة (81,6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين النسبة (18,4%) من الأعضاء التي كانت آرائها محايدة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,184 وانحراف معياري يقدر ب0,390
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب فإن نسبة (86,7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (13,3%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,133 وانحراف معياري يقدر ب0,343.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.206 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.140 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في

السـطر الثاني أن قيمة T = 0.724 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسـطي عينتين أعضـاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.050 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.070.

توافق أراء أراء أعضـاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يسكنون في ولايات الشـمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضـا المتوسـطات الحسـابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسـة متوسـط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضـية الصـفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضـاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـطات إجابات أعضـاء البرلمان الجزائري الذين يسـكنون في ولايات الجنوب والأعضـاء الذين يسـكنون في ولايات الشـمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.047 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضـية الصـفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة العاشرة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "هناك برامج فعالة يتم تطبيقها مع الموظفين في الأجهزة الحكومية" أن نسبة (71,1%) من أفراد عينة الدراسـة من أعضـاء البرلمان الجزائري موافقة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضـاء التي تسـكن في الجنوب بنسـبة (43,8%) والأعضـاء التي تسكن في الشمال بنسبة (27,3%) في حين النسبة (28,1%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها على العبارة وهي الأخرى موزعة بين كل من الأعضـاء التي تسـكن في ولايات الجنوب بنسبة (18,2%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (9,9%)، أما النسبة (0,8%) في الفئة غير الموافقة على العبارة وهم من الأعضـاء التي تسـكن في ولايات الجنوب وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,297 وانحراف معياري يقدر ب0,476
- ✓ أما الأعضـاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضـاء التي تسكن في ولايات الشـمال فإن نسـبة (69,7%) من أفراد عينة الدراسـة موافقة على العبارة والنسـبة (28,9%) من أفراد عينة الدراسـة محايدة في آرائها في حين النسـبة (0,8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,315 وانحراف معياري يقدر ب0,390
- ✓ أما الأعضـاء التي تسكن ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضـاء التي تسكن ولايات الجنوب فإن نسـبة (73,3%) من أفراد عينة الدراسـة موافقة على العبارة في حين النسـبة (26,7%) من أفراد عينة الدراسـة محايدة في آرائها وذلك بمتوسـط حسـابي يقدر ب1,266 وانحراف معياري يقدر ب0,477.

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.463 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.229 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 0.546$ بدرجة حرية مقدارها 119و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.049 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.089 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

ما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.005$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة الحادية عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "المخصصات المالية غير كافية في التخطيط في العلاقات العامة" أن نسبة (80,2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب (53,7%) في حين النسبة (26,4%) من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال في حين النسبة (10,7%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن ولايات الشمال بنسبة (6,6%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (4,1%) في حين النسبة (9,1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (5,0%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بالنسبة (4,1%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب2,710 وانحراف معياري يقدر ب0,625
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال فإن النسبة (85,5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا النسبة (7,9%) و(6,6%) لكل من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة والفئة المحايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب2,776 وانحراف معياري يقدر ب0,579

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب فإن النسبة (71,1%) لأفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة والنسب (17,8%) و(11,1%) من أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة المحايدة في آرائها والفئة الموافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2,600 وانحراف معياري يقدر ب0,687.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 5.747 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.018 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.443 بدرجة حرية مقدارها 80.463 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال هو 0.176 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.122.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.015 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال.

العبارة الثاني عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "يستعان بأخصائي العلاقات العامة من خارج الجهاز الحكومي" أن النسبة (81,0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (52,1%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال (28,9%) وكذا النسبة من أفراد عينة الدراسة (11,6%) موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (7,4%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (4,1%) في حين النسبة (7,4%) لأفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (4,1%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (3,3%) وذلك بمتزسط حسابي يقدر ب2,694 وانحراف معياري يقدر ب0,668

- ✓ في حين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال فإن نسبة (82,9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة (11,8%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة في حين نسبة (5,3%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب2,710 وانحراف معياري يقدر ب0,669
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب فإن نسبة (77,8%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وكذا نسبة (11,1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (11,1%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب2,666 وانحراف معياري يقدر ب0,674.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.209 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.649 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.347 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هو 0.043 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.126.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.027 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال

العبارة الثالثة عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "يتم التخطيط على أسس إستراتيجية وإدارية صحيحة" أن نسبة (55,4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على الأعضاء التي تسكن في الجنوب بنسبة (28,1%) والأعضاء التي تسكن في الشمال بنسبة (27,3%)، وكذا نسبة (29,8%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها وهي موزعة على

كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (20,7%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (9,1%) في حين النسبة (14,9%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (14,0%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (0,8%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,595 وانحراف معياري يقدر ب0,736

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال فإن نسبة (44,7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (32,9%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها على العبارة في حين نسبة (14,0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,776 وانحراف معياري يقدر ب0,793
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب فإن نسبة (73,3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (24,4%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها في حين نسبة (2,2%) من الأفراد غير الموافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,288 وانحراف معياري يقدر ب0,505.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 18.022بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T =4.126 بدرجة حرية مقدارها 118.302 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.487 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.118 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة الرابعة عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "هناك مشاريع تنموية من بين خطط العلاقات العامة" أن نسبة (71,1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (45,5%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (25,6%) وكذا نسبة (20,7%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (11,6%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (9,1%) في حين نسبة (8,3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في الجنوب بنسبة (5,8%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (2,5%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,371 وانحراف معياري يقدر ب0,634
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في الشمال فإن نسبة (72,4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة والنسبة (18,4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة والنسبة (18,4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها في حين نسبة (9,2%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,368 وانحراف معياري يقدر ب0,649
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب فإن نسبة (68,9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (24,4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها، في حين نسبة (6,7%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,377 وانحراف معياري يقدر ب0,613.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.038 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.846 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.078 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.009 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.119 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في

ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.039 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة الخامسة عشر:

- ✓ تلاحظ نسب العبارة "تعتمد مراحل عملية التخطيط للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية على التسلسل" أن نسبة (71,1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (44,6%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (26,4%) وكذا النسبة (17,4%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (11,6%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (5,8%) في حين النسبة (11,6%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب (6,6%) والأعضاء التي تسكن ولايات الشمال بنسبة (5,0%)
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن ولايات الشمال (71,1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين النسبة (18,4%) والنسبة (10,5%) من أفراد عينة الدراسة للفئة المحايدة في آرائها والفئة غير الموافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,394 وانحراف معياري يقدر ب0,674
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب فإن نسبة (71,1%) من أفراد عينة الدراسة للفئة الموافقة على العبارة والنسبة (15,6%) للفئة المحايدة في آرائها في حين النسبة (13,3%) لأفراد عينة الدراسة للفئة غير الموافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,422 وانحراف معياري يقدر ب0,722.
- ✓ آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.310 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.579 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.211 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.027 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.130 .

توافق أراء أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.038 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة السادسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "هناك مبادئ تركز عليها برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية في عملية التخطيط" أن نسبة (67.8%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (41.3%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (26.4%) وكذا النسبة (21.5%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (13.2%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (8.3%) في حين النسبة (10.7%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب (8.3%) والأعضاء التي تسكن ولايات الشمال بنسبة (2.5%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1.429 وانحراف معياري يقدر بـ 0.681.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن ولايات الشمال (65.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين النسبة (21.1%) والنسبة (13.2%) من أفراد عينة الدراسة للفئة المحايدة في آرائها والفئة غير الموافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1.473 وانحراف معياري يقدر بـ 0.720
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب فإن نسبة (71,1%) من أفراد عينة الدراسة للفئة الموافقة على العبارة والنسبة (22.2%) للفئة المحايدة في آرائها في حين النسبة (6.7%) لأفراد عينة الدراسة للفئة غير الموافقة على العبارة ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1.355 وانحراف معياري يقدر بـ 0.608.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 3.269 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.073 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.922 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.118 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.128 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.035 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة السابعة عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تبدل العلاقات العامة قصار جهدها لتطوير السياسات في برامجها اللازمة للحد من الأزمات المفاجئة" أن نسبة (49,6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب ب(33,1%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (16,5%) وكذا نسبة (39,7%) محايدة في آرائها وهي الأخرى موزعة على الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (22,3%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (17,4%) في حين نسبة الأعضاء غير الموافقة على العبارة هي (10,7%) وهي الأخرى موزعة على الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (7,4%) والأعضاء التي تنتمي لولايات الشمال بنسبة (10,7%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,611 وانحرافمعياري يقدر ب0,675
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال فإن نسبة (52,6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (35,5%) محايدة في آرائها في حين نسبة (11,8%) من أفراد عينة غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,596 وانحراف معياري يقدر بـ 0,696
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب فإن نسبة (46,7%) من أفراد عينة الدراسة التي آرائها محايدة في حين نسبة (44,4%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة في حين نسبة (8,9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب 1,644 وانحراف معياري يقدر ب 0,645.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.824 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.366 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي

نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.411 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.052 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.127 .

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.682 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة الثامنة عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "ترسم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية خطط نموذجية ذات إجراءات تحافظ بها على التوازن " أن نسبة (69,4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (42,1%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (27,3%) وكذا نسبة (21,5%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في الجنوب بنسبة (13,2%) والأعضاء التي تسكن في الشمال بنسبة (8,3%) في حين النسبة (9,1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وعي نسبة موزعة على كل من الأعضاءالتي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة 7,4% والأعضاء التي تسكن ولايات الشمال بنسبة (1,7%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,696 وانحراف معياري 0,651
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال فإن نسبة (67,1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة والنسبة (21,1%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها في حين النسبة (11,8%) غير موافقة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,447 وانحراف معياري يقدر ب0,700
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب فإن نسبة (73,3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة والنسبة (22,2%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها في حين نسبة (4,4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها وذلك وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,311 وانحراف معياري يقدر ب0,556.

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 5.112 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.026 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.179 بدرجة حرية مقدارها 108.950 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.136 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.115.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.024 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة التاسعة عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " أغلب أهداف إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تصب في الصالح العام " أن نسبة (50.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (30.6%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (19.8%) وكذا نسبة (28.9%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في الجنوب بنسبة (16.5%)والأعضاء التي تسكن في الشمال بنسبة (12.4%) في حين النسبة (20.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وعي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (15.7%) والأعضاء التي تسكن ولايات الشمال بنسبة (5.0%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.702 وانحراف معياري 0.792
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال فإن نسبة (48.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة والنسبة (26.3%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها في حين النسبة (25.0%) غير موافقة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.763 وانحراف معياري يقدر بـ 0.830

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب فإن نسبة (53.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة والنسبة (33.3%) لكل من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها، وكذا ونسبة (33.3%) لكل من أفراد عينة الدراسة وغير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.133 وانحراف معياري يقدر بـ 0.719
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.527 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.115 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 1.096$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.163 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.148.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.027$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

العبارة العشرين :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تطمح إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية للرقي بالجهاز الحكومي موازاتا بإمكانياته المادية" أن نسبة (78.5%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (44.6%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (33.9%) وكذا نسبة (14.9%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في الجنوب بنسبة (13,2%) والأعضاء التي تسكن في الشمال بنسبة (1.7%) في حين النسبة (6.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وعي نسبة موزعة على كل

من الأعضاءالتي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (5.0%) والأعضاء التي تسكن ولايات الشمال بنسبة (1.7%) وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.281 وانحراف معياري 0.580

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال فإن نسبة (71.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة والنسبة (21,1%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها في حين النسبة (7.9%) غير موافقة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.368 وانحراف معياري يقدر بـ 0.629
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب فإن نسبة (91.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة والنسبة (4.4%) لكل من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها وغير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.133 وانحراف معياري يقدر بـ 0.457
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (33) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 17.199 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.368 بدرجة حرية مقدارها 113.936 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال هو 0.235 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.099 .

توافق أراء أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة عالية نحو البند موافق وذلك بتشتت ضعيف وإنتشار ضعيف.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.020 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أراء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يسكنون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يسكنون في ولايات الشمال

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري التي تقيم في ولايات الجنوب والأعضاء التي تقيم في ولايات الشمال نحو كل من العبارات (01)،(02)،(03)،(04)،(05)،(06)،(07)،(08)،(09)،(10)،(11)،(12)،(13)،(14)،(15) ،(16)،(17)،(18) أي لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري التي تقيم في ولايات الجنوب والأعضاء التي تقيم في ولايات الشمال نحو هذه العبارات ، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان

الجزائري التي تقيم في ولايات الجنوب والأعضاء التي تقيم في ولايات الشمال نحو كل من العبارة (17) أي يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري التي تقيم في ولايات الجنوب والأعضاء التي تقيم في ولايات الشمال نحو هذه العبارات ، ورغم الإختلاف في هذه العبارة إلا أنه يعود لمجرد الصدفة وهو إختلاف غير مقصود ورغم ذلك يمكن أن تعود اسبابه إلا أن الاجهزة الحكومية في ولايات الشمات تحاول تفادي أي أزمات مفاجئة وذلك لقربها من السلطات العليا ومراكز الإعلام أما في ولايات الجنوب تفتقر لهذه الإستراتيجية وذلك لبعدها من السلطات العليا وبمجرد إنفجار أزمة يحاول الجهاز الحكومي حلها قبل أن تصل للسلطات العليا والوصية لذلك نجد الأزمات الفجائية تكثر في ولايات الجنوب أكثر من ولايات الشمال .

ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أنه لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي (جنوب شمال).

الجدول (33): يبين نتائج تطبيق الإختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (موالي - معارض)

	العبـــارة	إختبار ليفني	مستوى الدلالة(sig)	قيمة الإختبا ر د	درجة الحرية (dt)	مستوى الدلالة(sig)	الفرق بين الوسط	الخطأ في الفرق
01	التخطيط غير مهم في إدارة العلاقات العامة.	,175	,677	,292	113	,017	,03208	,10980
				,292	48,298	,771	,03208	,10975
02	لا تتبع إدارة العلاقات العامة خطة محكمة في التنظيم.	3,624	,060	4,412	113	,000	,61748	,13994
				3,918	40,306	,000	,61748	,15759
03	تركز العلاقات العامة على الهدف المراد تحقيقه في إدارتها لشؤونها.	1,117	,293	,596	113	,035	,04771	,08010
				,559	43,569	,579	,04771	,08535
04	تعتمد العلاقات العامة على برامج وقائية محكمة.	11,440	,001	-1,510	113	,134	-,15918	,10543
				-1,146	33,882	,026	-,15918	,13885
05	تعتمد العلاقات العامة برامج علاجية ذات فعالية عالية.	8,702	,004	1,388	113	,168	,08140	,05865
				2,397	85,000	,019	,08140	,03396
06	يعتمد التخطيط في العلاقات العامة على الدراسات العلمية.	,659	,419	-,379	113	,007	-,03288	,08680
				-,342	41,209	,734	-,03288	,09615
07	يراعى التوزيع الزماني والمكاني للرسائل الإتصالية في العلاقات لعامة	,087	,769	,239	113	,018	,02646	,11052
				,236	46,921	,815	,02646	,11237
08	تواجة عملية التخطيط للعلاقات العامة صعوبات في الأجهزة الحكومية.	55,931	,000	3,338	113	,001	,50120	,15015
				4,891	110,295	,000	,50120	,10248
09	لمسؤول العلاقات العامة إتصال مباشر بالإدارة العليا.	7,457	,007	-1,455	113	,148	-,11347	,07798
				-1,281	39,836	,020	-,11347	,08861
10	هناك برامج فعالة يتم تطبيقها مع الموظفين.	3,422	,067	-1,424	113	,015	-,14635	,10277
				-1,380	45,811	,174	-,14635	,10603
11	المخصصات المالية غير كافية للتخطيط في العلاقات العامة.	,869	,353	-,613	113	,015	-,08420	,13729
				-,616	48,593	,541	-,08420	,13675
12	يستعان بأخصائي علاقات عامة من خارج الجهاز الحكومي.	29,503	,000	-2,352	113	,020	-,33801	,14372
				-3,201	96,473	,002	-,33801	,10560
13	يتم التخطيط على أسس إستراتيجية وإدارية صحيحة.	7,115	,009	1,797	113	,075	,28388	,15800
				2,101	66,416	,039	,28388	,13513
14	هناك مشاريع تنموية من بين خطط العلاقات العامة.	7,462	,007	-1,397	113	,165	-,19166	,13719
				-1,208	38,946	,023	-,19166	,15870
15	تعتمد مراحل عملية التخطيط للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية على تسلسل .	4,028	,047	-1,673	113	,097	-,24900	,14879
				-1,542	42,418	,013	-,24900	,16146
16	هناك مبادئ تركز عليها برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية في عملية التخطيط .	20,979	,000	-3,745	113	,000	-,49118	,13116
				-2,994	35,641	,005	-,49118	,16403
17	تبدل العلاقات العامة قصار جهدها لتطوير	1,749	,189	-1,396	113	,160	-,20048	,14358

الجدول (34): يبين نتائج اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو تخطيط برامج العلاقات العامة باختلاف الانتماء الحزبي (موالي، معارض ومحايد)

الرقم	الفقرة	الإنتماء الحزبي	موافق			محايد			غير موافق			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			ت	%		ت	%		ت	%			
1	التخطيط غير مهم في إدارة العلاقات العامة.	موالي	4	3,3	4,7	10	8,3	11.6	72	59,5	83,7	2,790	0,511
		معارض	1	0,8	3,4	5	4,1	17.2	23	19,0	79,3	2,758	30,510
		مستقل	0	0,0	0,0	1	0,8	16.7	5	4,1	83,3	2,888	0,408
			5	0,8	4,1	16	13,2		100	82,6		2,785	0,503
2	لا تتبع إدارة العلاقات العامة خطة محكمة في التنظيم.	موالي	7	5,8	8,1	10	8,3	11.6	69	57,0	80,2	2,720	0,606
		معارض	7	5,8	24,1	12	9,9	41.4	10	8,3	34,5	2,103	0,772
		مستقل	0	0,0	0,0	4	3,3	66.7	2	1,7	33,3	2,333	0,516
			14	11,6		26	21,5		81	66,9		2,553	0,694
3	تركز العلاقات العامة على الهدف المراد تحقيقه في إدارتها لشؤونها.	موالي	73	60,3	84,9	13	10,7	15.1	0	0,0	0,0	1,151	0,360
		معارض	27	22,3	93,1	1	0,8	3.4	1	0,8	3,4	1,103	0,409
		مستقل	6	5,0	100,0	0	0,0	0	0	0,0	0,0	1,000	0,000
			106	87,6		14	11,6		1	0,8		1,132	0,363
4	تعتمد العلاقات العامة على برامج وقائية محكمة.	موالي	74	61,2	86,0	11	9,1	12.8	1	0,8	1,2	1,151	0,391
		معارض	24	19,8	82,8	1	0,8	3.4	4	3,3	13,8	1,310	0,792
		مستقل	6	5,0	100,0	0	0,0	0	0	0,0	0,0	1,000	0,000
			104	86,0		12	9,9		5	4,1		1,181	0,483
5	تعتمد العلاقات العامة برامج علاجية ذات فعالية عالية.	موالي	80	66,1	93,0	5	4,1	5.8	1	0,8	1,2	1,081	0,314
		معارض	29	24,0	100,0	0	0,0	0	0	0,0	0,0	1,000	0,000
		مستقل	6	5,0	100,0	0	0,0	0	0	0,0	0,0	1,000	0,000
			115	95,0		5	4,1		1	0,8		1,057	0,267
6	يعتمد التخطيط في العلاقات العامة على الدراسات العلمية.	موالي	75	62,0	87,2	10	8,3	11.6	1	0,8	1,2	1,139	0,380
		معارض	25	20,7	86,2	3	2,5	10.3	1	0,8	3,4	1,172	0,468
		مستقل	3	2,5	50,0	1	0,8	16.7	2	1,7	33,3	1,833	0,983
			103	85,1		14	11,6		4	3,3		1,181	0,465
7	يراعى التوزيع الزماني والمكاني للرسائل الإتصالية في العلاقات العامة.	موالي	62	51,2	72,1	22	18,2	25.6	2	1,7	2,3	1,302	0,510
		معارض	22	18,2	75,9	6	5,0	20.7	1	0,8	3,4	1,275	0,527
		مستقل	4	3,3	66,7	2	1,7	33.3	0	0,0	0,0	1,333	0,516
			88	72,7		30	24,8		3	2,5		1,297	0,510
8	تواجه عملية التخطيط للعلاقات العامة صعوبات في الأجهزة الحكومية.	موالي	50	41,3	58,1	20	16,5	23.3	16	13,2	18,6	1,103	0,309
		معارض	26	21,5	89,7	3	2,5	10.3	0	0,0	0,0	1,500	0,836
		مستقل	4	3,3	66,7	1	0,8	16.7	1	0,8	16,7	1,479	0,731
			80	66,1		24	19,8		17	14,0		1,127	0,335
9	لمسوول العلاقات العامة إتصال مباشر بالإدارة العليا.	موالي	75	62,0	87,2	11	9,1	12.8	0	0,0	0,0	1,127	0,335
		معارض	22	18,2	75,9	7	5,8	24.1	0	0,0	0,0	1,241	0,435
		مستقل	4	3,3	66,7	2	1,7	33.3	0	0,0	0,0	1,333	0,516
			101	83,5		20	16,5		0	0,0		1,165	0,372
10	هناك برامج فعالة يتم تطبيقها مع الموظفين.	موالي	64	52,9	74,4	21	17,4	24.4	1	0,8	1,2	1,267	0,470
		معارض	17	14,0	58,6	12	9,9	41.4	1	0,8	0,0	1,413	0,501
		مستقل	5	4,1	83,3	1	0,8	16.7	0	0,0	0,0	1,166	0,408
			86	71,1		34	28,1		1	0,8		1,297	0,476
11	المخصصات المالية غير كافية للتخطيط في العلاقات العامة.	موالي	8	6,6	9,3	12	9,9	14.0	66	54,5	76,7	2,674	0,640
		معارض	3	2,5	10,3	1	0,8	3.4	25	20,7	86,2	2,758	0,635
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0	6	5,0	100,0	3,000	0,000
			11	9,1		13	10,7		97	80,2		2,710	0,625
12	يستعان بأخصائي علاقات عامة من خارج الجهاز الحكومي.	موالي	13	10,7	15,1	9	7,4	10.5	64	52,9	74,4	2,593	0,741
		معارض	1	0,8	3,4	0	0,0	0	28	23,1	96,6	2,931	0,371
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0	6	5,0	100,0	3,000	0,000
			14	11,6		9	7,4		98	81,0		2,694	0,668
13	يتم التخطيط على أسس إستراتيجية وإدارية صحيحة.	موالي	43	35,5	50,0	26	21,5	30.2	17	14,0	19,8	1,697	0,783
		معارض	18	14,9	62,1	10	8,3	34.5	1	0,8	3,4	1,413	0,568
		مستقل	6	5,0	100,0	0	0,0	0	0	0,0	0,0	1,000	0,000
			67	55,4		36	29,8		18	14,9		1,595	0,736
14	هناك مشاريع تنموية من بين خطط العلاقات العامة.	موالي	63	52,1	73,3	18	14,9	20.9	5	4,1	5,8	1,325	0,582
		معارض	19	15,7	65,5	5	4,1	17.2	5	4,1	17,2	1,517	0,784
		مستقل	4	3,3	66,7	2	1,7	33.3	0	0,0	0,0	1,333	0,516
			86	71,1		25	20,7		10	8,3		1,371	0,634
15	تعتمد مراحل عملية التخطيط للعلاقات	موالي	66	54,5	76,7	11	9,1	12.8	9	7,4	10,5	1,377	0,661
			86	71,1		21	17,4		14	11,6		1,405	0,690

✓ حسب الإنتماء الحزبي (موالي للنظام ومعارض للنظام ومستقلة في توجهها السياسي)
وحسب النتائج المتحصل عليها والموضحة في كلا الجدولين (33) و(34) نلاحظ في كل من:

العبارة الأولى :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " التخطيط غير مهم في إدارة العلاقات العامة " أن نسبة (82.6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (59.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (19.0%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (4.1%)، و كذا نسبة (13.2%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (8.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (4.1%) وأعضاء ا الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (4.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (3.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (0.8%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.785 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.503
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (83.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (11.6%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (4.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.790 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.511
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (79.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة وكذا نسبة (17.2%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها في حين نسبة (3.4%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.758 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.510.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (83.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، في حين نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.888 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.408
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.175 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.677 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الاحزاب الموالية والأحزاب المعارضة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.292 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.032 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.109.

توافق أراء أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضـا المتوسـطات الحسـابية التي تثبت الإتجاه السـلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة عالي نحو البند غير موافق وذلك بتشتت ضعيف ضعيف متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية بين متوســطات إجابات أعضـــاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.017 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـطات إجابات أعضـاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثانية :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لا تتبع إدارة العلاقات العامة خطة محكمة في التنظيم " أن نسبة (66.9%) من أفراد عينة الدراســة من أعضــاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نســبة موزعة على كل من أعضــاء الأحزاب الموالية للنظام بنسـبة (57.0%) وأعضــاء الأحزاب المعارضــة للنظام بنسبة (8.3%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) ، و كذا نســبة (21.5%) من افراد عينة الدراســة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضــاء الأحزاب المعارضــة للنظام بنسـبة (9.9%) وأعضــاء الأحزاب الموالية للنظام بنسـبة (8.3%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (3.3%) ، في حين كانت نسبة (11.6%) من أفراد عينة الدراســة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضــاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (5.8%) وكذا أعضاء الأحزاب المعارضة ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 2.553 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.694
- ✓ أما أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الإتجاهات السـياسـية، فكانت نسبها كالتالي (80.2%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وكذا نسبة (11.6%) من أفراد عينة الدراسـة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (8.1%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 2.720 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.606
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسـبها كالتالي نسـبة (41.4%) من أفراد عينة الدراسـة محايدة في أرائها ونسـبة (34.5%) من أفراد عينة الدراســة غير موافقة على العبارة ، وكذا نســبة (34.5%) من أفراد عينة الدراســة موافقة على العبارة ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 2.103 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.772
- ✓ أما أعضــاء الأحزاب المسـتقلة في توجهها السـياسـي كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسـبها كالتالي (66.6%) من أفراد عينة الدراسـة كانت محايدة في أرائها ، في حين نسـبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسـة غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسـط حسـابي يقدر بـــ 2.333 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.516

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 3.624 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.60 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 4.412$ بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.617 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.139 .

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.000$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثالثة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تركز العلاقات العامة على الهدف المراد تحقيقه في إدارتها لشؤونها " أن نسبة (87.6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (60.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (22.3%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (11.6%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (10.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.553 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.694
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (84.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (15.1%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.151 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.360
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (93.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة وكذا نسبة (3.4%)

من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.103وإنحراف معياري يقدر بـ 0.409

- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.132وإنحراف معياري يقدر بـ 0.363
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.117 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.293 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.596 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.047 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.080 .

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.035 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الرابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تعتمد العلاقات العامة على برامج وقائية محكمة " أن نسبة (86.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (61.2%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (19.8%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (9.9%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (9.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (4.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (3.3%) وأعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (0.8%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.181 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.483
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (86.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (12.8%) من

أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (1.2%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.151 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.391

- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (82.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة وكذا نسبة (13.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة في حين نسبة (3.4%) محايدة في أرائها، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.310وإنحراف معياري يقدر بـ 0.712
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 11.440 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.001 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 1.146$ بدرجة حرية مقدارها 33.882 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.159 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.138.

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.026$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الخامسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تعتمد العلاقات العامة برامج علاجية ذات فعالية عالية " أن نسبة (95.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (66.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (24.0%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (4.1%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على

العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.057 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.267

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (93.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (5.8%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (1.2%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.081 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.314
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.000وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 8.702 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.004 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.397 بدرجة حرية مقدارها 85.000 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.081 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.033

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.019 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة السادسة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يعتمد التخطيط في العلاقات العامة على الدراسات العلمية " أن نسبة (85.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (62.0%) وأعضاء الأحزاب

المعارضة للنظام بنسبة (20.7%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (2.5%) ، و كذا نسبة (11.6%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (8.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (2.5%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (3.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) وكذا نسبة (0.8%) من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنفس النسبة ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.181 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.465

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (87.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (11.6%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (1.2%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.139 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.380
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (86.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (10.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها في حين نسبة (3.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.172وإنحراف معياري يقدر بـ 0.468
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (50.0%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة ، في حين نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة فيحين نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.833وإنحراف معياري يقدر بـ 0.983
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.659 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.419 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.379 بدرجة حرية مقدارها 113 وأن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.032 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.086.

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة عالي نحو البند موافق وذلك بتشتت ضعيف إنتشار ضعيف.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد

فروق ذات دلالة إحصـــائية بين متوســـطات إجابات أعضـــاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.007 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـطات إجابات أعضـاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة السابعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يراعى التوزيع الزماني والمكاني للرسائل الإتصالية في العلاقات العامة " أن نسـبة (72.7%) من أفراد عينة الدراسـة من أعضـاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسـبة موزعة على كل من أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام بنسـبة (51.2%) وأعضـــاء الأحزاب المعارضـة للنظام بنسبة (18.2%) وأعضـاء الأحزاب المسـتقلة في توجهها السـياسـي بنسـبة (3.3%)، و كذا نسـبة (24.8%) من افراد عينة الدراسـة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام بنسـبة (18.2%) وأعضـاء الأحزاب المعارضـة للنظام بنسبة (5.0%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) ، في حين كانت نسـبة (2.5%) من أفراد عينة الدراسـة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (1.7%) و أعضـاء الأحزاب المعارضـة للنظام بنسبة (0.8%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.297 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.510
- ✓ أما أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الإتجاهات السـياسـية، فكانت نسـبها كالتالي (72.1%) من أفراد عينة الدراسـة موافقة على العبارة وكذا نسـبة (25.6%) من أفراد عينة الدراســة المحايدة في أرائها، في حين نســبة (2.3%) من أفراد عينة الدراســة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.302 وإنحراف معياري يقدر بـــــ 0.510
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (75.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (20.7%) من أفراد عينة الدراســة محايدة في أرائها وكذا نســبة (3.4%) من أفراد عينة الدراســة عير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.297وإنحراف معياري يقدر بـ 0.527.
- ✓ أما أعضــاء الأحزاب المسـتقلة في توجهها السـياسـي كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (66.6%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة ، في حين نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.333 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.516
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتســاوي 0.087 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.769 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نســتطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضــاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.239 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوســطي عينتين أعضــاء

الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام هو 0.026 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.110.

توافق أراء أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضـا المتوسـطات الحسـابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة العالي نحو البند موافق وذلك بتشتت ضعيف إنتشار ضعيف.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضـية الصـفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضـاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـطات إجابات أعضـاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.018 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضـية الصـفرية ونقبل بالفرضـية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـطات إجابات أعضـاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثامنة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تواجه عملية التخطيط للعلاقات العامة صعوبات في الأجهزة الحكومية" أن نسبة (66.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (41.3%) وأعضـاء الأحزاب المعارضـة للنظام بنسبة (21.5%) وأعضـاء الأحزاب المسـتقلة في توجهها السـياسـي بنسـبة (3.3%) ، و كذا نسبة (19.8%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (16.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (2.5%) وأعضـاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (14.0%) من أفراد عينة الدراسـة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام بنسـبة (13.2%) وكذا أعضـاء الأحزاب المسـتقلة في توجهها السـياسـي بنسـبة (0.8%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.127 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.335
- ✓ أما أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الإتجاهات السياسـية، فكانت نسـبها كالتالي (58.1%) من أفراد عينة الدراسـة موافقة على العبارة وكذا نسـبة (23.3%) من أفراد عينة الدراسـة المحايدة في أرائها، في حين نسـبة (18.6%) من أفراد عينة الدراسـة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.103 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.309
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسـبها كالتالي (89.7%) من أفراد عينة الدراسـة موافقة على العبارة وكذا نسـبة (10.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.127 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.335.
- ✓ أما أعضـاء الأحزاب المسـتقلة في توجهها السـياسـي كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (66.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة ، في

حين نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.333 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.516

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 55.931 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 4.891 بدرجة حرية مقدارها 110.295 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.501 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.102 .

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.000 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة التاسعة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " لمسؤول العلاقات العامة إتصال مباشر بالإدارة العليا " أن نسبة (83.5%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (62.0%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (18.2%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (3.3%) ، و كذا نسبة (16.5%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (9.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (5.8%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.165 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.372
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (87.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (12.8%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.241 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.435
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (75.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة وكذا نسبة

(24.1%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.241وإنحراف معياري يقدر بـ 0.435.

- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (66.6%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة ، في حين نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.333 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.516
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 7.457 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.007 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.281 بدرجة حرية مقدارها 39.836 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.113 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.088.

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.020 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة العاشرة :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " هناك برامج فعالة يتم تطبيقها مع الموظفين" أن نسبة (71.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (52.9%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (14.0%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (4.1%) ، و كذا نسبة (28.1%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (17.4%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (9.9%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.297 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.476

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (74.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (24.4%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.267 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.470
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (58.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة وكذا نسبة (41.4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.413وإنحراف معياري يقدر بـ 0.501
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (63.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة ، في حين نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.166 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.408
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 3.422 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.067 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 1.424$ بدرجة حرية مقدارها 113 وأن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.146 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.102 .

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.015$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الحادي عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " المخصصات المالية غير كافية للتخطيط في العلاقات العامة" أن نسبة (80.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (54.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (20.7%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة

(5.0%) ، و كذا نسبة (10.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (9.9%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (9.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة هي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (6.6%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (2.5%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.710 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.625

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (76.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (14.0%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها وكذا نسبة (9.3%) ، من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.674 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.640
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (86.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (10.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (3.4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.710 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.625.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.869 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.353 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 1.443$ بدرجة حرية مقدارها 80.463 وأن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.176 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.122.

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.015 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثاني عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يستعان بأخصائي العلاقات العامة من خارج الجهاز الحكومي " أن نسبة (81.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (52.9%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (23.1%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (11.6%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (10.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (0.8%)، في حين كانت نسبة (7.4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 2.694 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.668
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (74.4%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وكذا نسبة (15.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، في حين نسبة (10.5%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.593 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.741
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (96.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (3.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 2.931 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.371.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 29.503 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 3.201$ بدرجة حرية مقدارها 96.473 وأن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.338 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو0.105 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.002 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثالثة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " يتم التخطيط على أسس إستراتيجية وإدارية صحيحة " أن نسبة (55.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (35.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (14.9%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (29.8%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (21.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (8.3%) ، في حين كانت نسبة (14.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (14.0%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (0.8%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.595 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.736
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (50.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (30.2%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (19.8%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.697 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.783
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (62.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة وكذا نسبة (34.5%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها و نسبة (3.4%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.413 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.568
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة موافقة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 7.115 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.009 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T =2.101 بدرجة حرية مقدارها 66.416 و أن الفرق بين متوسطي عينتين

أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.191 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.137 .

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.039 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الرابع عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " هناك مشاريع تنموية من بين خطط العلاقات العامة " أن نسبة (71.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (52.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (15.7%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (3.3%) ، و كذا نسبة (20.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (14.9%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (4.1%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) ، في حين كانت نسبة (8.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنفس النسبة ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.371 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.634
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (73.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (20.9%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (5.8%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.325 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.582
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (65.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (17.2%) من أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة محايدة في أرائها والفئة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.517وإنحراف معياري يقدر بـ 0.784
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (66.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، في حين

نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.333 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.516

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 7.462 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.007 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.208 بدرجة حرية مقدارها 38.946 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.191 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.158 .

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.023 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الخامسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تعتمد مراحل عملية التخطيط للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية على تسلسل " أن نسبة (71.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (54.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (14.0%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (2.5%) ، و كذا نسبة (17.4%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (9.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (5.8%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (2.5%) ، في حين كانت نسبة (11.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (7.4%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (4.1%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.405 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.690
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (76.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (12.8%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (10.5%) من أفراد عينة الدراسة كانت

غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.397 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.661

- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (58.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة وكذا نسبة (24.1%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكذا نسبة (17.2%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.581 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.779
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (50.0%) من أفراد عينة الدراسة لكل من الفئة الموافقة على العبارة والفئة المحايدة في ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.500 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.547
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 4.028 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.047 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.542 بدرجة حرية مقدارها 42.418 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.249 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.161 .

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.013 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة السادسة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " هناك مبادئ تركز عليها برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية في عملية التخطيط " أن نسبة (67.8%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (54.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (11.6%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) ، و كذا نسبة (21.5%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (14.0%) وأعضاء

الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (6.6%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (10.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (5.8%) وأعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (2.5%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (2.5%) ، ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.429 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.681

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (76.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (19.8%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (3.5%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.758 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.830
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (48.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (27.6%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكذا نسبة (24.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.429 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.830.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (50.0%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة ، في حين نسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (16.7%) من أغراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.166 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.983
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 20.979 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 2.884 بدرجة حرية مقدارها 35.641 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.491 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.164 .

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.005 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات

دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة السابعة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تبدل العلاقات العامة قصار جهدها لتطوير السياسات في برامجها اللازمة للحد من الأزمات المفاجئة " أن نسبة (49.6%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (38.8%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (8.3%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (2.5%) ، و كذا نسبة (39.7%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (24.8%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (13.2%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (1.7%) ، في حين كانت نسبة (10.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (7.4%) و أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.611 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.675
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (54.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (34.9%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (10.5%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.558 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.679
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (55.2%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها على العبارة، وكذا نسبة (34.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، في حين نسبة (10.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.758 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.635.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (50.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، ونسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، في حين نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.666 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.816
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.749 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.189 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.396 بدرجة حرية مقدارها 113 وأن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء

الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام هو 0.200 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.143 .

إختلاف أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية وذالك بفرق المتوسطين 0.200 وذلك بمقدار 113 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت عالي إنتشار عالي.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية بين متوسـطات إجابات أعضـــاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.160 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضـية الصـفرية ونقبل بالفرضـية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية بين متوسـطات إجابات أعضـــاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة الثامنة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " ترسم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية خطط نموذجية ذات إجراءات تحافظ بها على التوازن " أن نســبة (69.4%) من أفراد عينة الدراســة من أعضـــاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسـبة موزعة على كل من أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام بنسـبة (55.4%) وأعضـــاء الأحزاب المعارضـــة للنظام بنسـبة (13.2%) وأعضـــاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، و كذا نسبة (21.5%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضـاء الأحزاب المعارضـة للنظام بنسـبة (9.9%) وأعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (9.1%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسـبة (2.5%) ، في حين كانت نسـبة (9.1%) من أفراد عينة الدراسـة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام بنســبة (6.6%) وأعضـــاء الأحزاب المسـتقلة في توجهها السـياسـي بنسـبة (1.7%) وأعضـاء الأحزاب المعارضـة للنظام بنسبة (0.8%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.396 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.651
- ✓ أما أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الإتجاهات السياسـية، فكانت نسـبها كالتالي (77.9%) من أفراد عينة الدراسـة موافقة على العبارة وكذا نسـبة (12.8%) من أفراد عينة الدراســة المحايدة في أرائها، في حين نســبة (9.3%) من أفراد عينة الدراســة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.314 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.637
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (55.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (41.4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، في حين نسبة (3.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.482 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.577

- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (50.0%) من أفراد عينة الدراس محايدة في أرائها ونسبة (33.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، في حين نسبة (16.7%) كانت موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.166 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.752
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.310 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.579 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.263 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.168 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.133

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.020هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة التاسعة عشر :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " أغلب أهداف إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تصب في الصالح العام " أن نسبة (50.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (38.0%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (8.3%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (4.1%) ، و كذا نسبة (28.9%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (19.0%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (9.1%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ، في حين كانت نسبة (20.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (14.0%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (6.6%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.702 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.792

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (53.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (26.7%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (19.8%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.662 وإنحراف معياري يقدر بـــــ 0.791
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي نسبة (37.9%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ونسبة (34.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (27.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.702 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.792.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (83.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على العبارة ، في حين نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.166 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.408
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.691 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.408 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.568 بدرجة حرية مقدارها 47.874 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.268 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.171

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.011 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

العبارة العشرين :

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تطمح إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية للرقي بالجهاز الحكومي موازاتا بإمكانياته المادية" أن نسبة (78.5%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام

بنسبة (58.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (14.9%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (14.9%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (8.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (6.6%) ، في حين كانت نسبة (6.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (4.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (2.5%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.281 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.580

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (82.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (11.6%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها، في حين نسبة (5.8%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.232 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.546
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (62.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ونسبة (27.6%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وكذا نسبة (10.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.482 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.687.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.000وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (34) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 7.331 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.008 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 1.779 بدرجة حرية مقدارها 40.570 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.250 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.140 .

توافق أراء أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه الإيجابي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة عالية نحو البند موافق وذلك بتشتت ضعيف إنتشار ضعيف.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.038 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات

دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

ومن نتائج العبارات السابقة نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام نحو العبارات التالية : (01)،(02)،(03)،(04)،(05)،(06)،(07)،(08) (09)،(10)،(11)،(12)،(13)،(14)،(15)، (16)،(17)،(18)،(19)،(20) أي لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الموالية للنظام والمعارضة للنظام حو هذه العبارات .

ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أنه لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (موالي ، معارض ، مستقل).

أما في ما يخص أسباب الإختلاف بين إتجاهات أعضاء البرلمان الموافقة على العبارة والأعضاء غير الموافقة على العبارة فذلك

العبارة الأولى :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن هناك أهمية للتخطيط في العلاقات العامة وذلك لأنه الموجه لتفكير أخصائي العلاقات العامة في مسيرة عمله لتفادي مواجهة المشاكل التي قد تحدث وبموجبها يتم تحديد أحسن وسائل الاتصال وأهم المواضيع لنشرها في أوقاتها المناسبة وبأساليب أكثر فعالية، في حين النسبتين المتتاليتين لعينة الدراسة والتي تقر بعدم الموافقة أو محايدة على أن هناك أهمية للتخطيط في العلاقات العامة فذلك للعشوائية والارتجال الذي يشوب عمل العلاقات العامة في بعض الأجهزة وهذا ما تتبته بعض الإنتكاسات التي تحدث في بعض الأجهزة الحكومية .

العبارة الثانية :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن العلاقات العامة لا تتبع خطة محكمة في التنظيم ذلك أنه لا توجد علاقة بين الحقوق والواجبات أي أنه لا يؤخذ جهد العامل أو الموظف بعين الاعتبار بقدر ما يؤخذ مدة تواجده في الجهاز الحكومي كمقياس وأنه لا توجد علاقة بين الإمتيازات والحوافز وجهد العامل وأن التخطيط يستخدم بدرجة متدنية وهدا ما أكدته دراسة (جبران الفرد بن فهد ،1990) كما أن عدم إتباع العلاقات العامة خطة محكمة يتوقف على عدم وجود توافق بين الناتج الافتراضي والناتج الحقيقي وهذا ما يتبته تفوق القطاع الخاص عن القطاع الحكومي في بعض المجالات وبعض المنتوجات المستوردة عن المحلية في بعض الأحيان، في حين نجد أن النسبة التي توافق على أن العلاقات العامة تتبع خطة محكمة في العلاقات العامة تدعمها أراء هم أن هناك تغيير ملحوظ في الصورة الذهنية لبعض جماهير الأجهزة الحكومية، وكذا زيادة إنتاج العديد من الأجهزة الحكومية سواء المادية أو المعنوية من الناحية الكمية والكيفية.

العبارة الثالثة :

توافق أراء أعضـــاء البرلمان الجزائري على أن العلاقات العامة تركز على الهدف المراد تحقيقه في إدارتها لشـؤونها وذلك بنظرة طويلة المدى في تسـلسـل لمراحل إنتاجها وأسـاليب إتصـالاتها وعلى أساسـها ترسم خطة ذات نسبة عالية من النجاح وذلك ما يؤكده أحد الأعضـاء أن العلاقات العامة تركز على الهدف المراد تحقيقه لمراحل ترتب حسب أهميتها لتكون لكل مرحلة وقت محدد كما أنها تركز منذ البداية على فئات الجمهور الذي تسـتهدفه في، حين نجد أن النسـبة التي كانت محايدة في إدلائها فذلك يعود لتأييدها للحكمة "الغاية تبرر الوسيلة"

العبارة الرابعة :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على إعتماد العلاقات العامة برامج وقائية وذلك لإعتبارها ضرورة حتمية تفرضها البيئة التي تحكمها متغيرات تكنولوجيا الرقميات والتي تسابقت مع الزمن واستوجبت استعدادات لمواجهة مخلفاتها بإختلاف نوعيها الطويل المدى الذي يشبه الإستراتيجية والقصـــير المدى الذي يعتمد على التكتيك والذي ينشـــط حســـب متغيرات الظروف على عكس الإســـتراتيجية الذي تحدده أهداف الجهاز الحكومي وأبعاده الإجتماعية لتحقيق غايات تكاملية تتوافق مع البيئات المحلية لتسمو وترقى بالجهاز الحكومي وكذا التنبأ بالأحداث المستقبلية والوقاية من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الجهاز، في حين نجد أن أفراد عينة الدراســـة والتي لا تواقف على أن العلاقات العامة لا تعتمد على برامج وقائية محكمة فذلك ما نجده في الأجهزة التي لا تتوقع حدوث أزمات وما نجده من الأخطاء الشائعة عند بعض المسؤولين.

العبارة الخامسة

توافق أراء أعضـــاء البرلمان الجزائري على أن العلاقات العامة تعتمد على برامج علاجية ذات فعالية عالية ذلك لأنها تعتمد على خطة محكمة ومركزة وهو من أســـباب نشـــأتها وحاجة الدولة العلاجية في تصـحيح الأوضـاع الخاطئة التي تعترض سير الأعمال والوظائف للحد من المخاطر التي تحدث كالمشـاكل والخلافات ناهيك عن الإضـرابات المطالبة بتحسين الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية، في حين نجد أن النســـبة المقرة بغير ذلك فهي التي ترى أن العلاقات العامة وجدت لحـالات وقـائيـة بـالـدرجـة الأولى والبرامج العلاجيـة للعلاقـات العـامـة ذات فـاعليـة عـاليـة لا تكون صعبة بل يكون الجهاز الحكومي مهيئ لها كما يقول المثل "الوقاية خير من العلاج".

العبارة السادسة :

توافق أراء أعضـاء البرلمان الجزائري على أن العلاقات العامة تعتمد في تخطيطها على الدراسـة العلمية ذلك أن مطالب الشـعب الجزائري واضـحة لا تحتاج إلى تخطيط وأن الإحتياجات الأولية معروفة لكن الكيفية التي يريدها بها جمهورها مســألة جهوية يتحكم فيها المناخ والعادات والتقاليد وأشياء أخري معروفة لدى أخصائي العلاقات العامة، في حين نجد ان النسبة الموافقة على العبارة التي ترى أن الأيام الإعلامية والأبواب المفتوحة والمعارض ما هي إلا طريقة لإبلاغ الجماهير بالخدمات المطروحة وما هي إلا طريقة لدراسة إتجاهات جماهيرها نحو خدماتها.

العبارة السابعة :

توافق أراء أعضـــاء البرلمان الجزائري على أنه لا يراعى التوزيع الزماني والمكاني لرســـائل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية ذلك أن تكنوليجيات الإتصـال لم تترك للعلاقات العامة وقت للتحكم لا في الزمان ولا في المكان فالهواتف النقالة والرسـائل القصـيرة للمترصـدين للأنباء كفيلة لذلك، في حين نجد النســبة التي تقر بعكس ذلك هي التي تهتم بالبعد الســوســيومهني ولا تتبع التغيرات وتحاول أن تكون منتظمة حتى في الأخبار التي تتلقاها.

العبارة الثامنة :

توافق أراء أعضـــاء البرلمان الجزائري على أن العلاقات العامة تعاني صـــعوبات في عملية التخطيط ذلك أن المجتمع في دينـامية وطلبـاتـه المزاجيـة التي تتحكم فيهـا الأبعـاد الإقتصـــاديـة والإجتماعية والثقافية والتي يصعب التنبؤ بالتغييرات التي ستطرأ عليها، في حين نجد النسبة التي تقر بعكس ذلك ترى أن جماهير الأجهزة الحكومية واضـحو المطالب لذلك لا تجد العلاقات العامة صعوبة في التخطيط لنشاطاتها بل تعتمد على الروتين.

العبارة التاسعة :

توافق أراء أعضـاء البرلمان الجزائري على أن لمسؤول العلاقات العامة إتصـال مباشـر بالإدارة العليا فنلاحظ أن أكبر نسـبة من أفراد عينة الدراسـة أقرت ان هناك إتصـال مباشـر بالإدارة العليا ذلك أن في أغلب الأجهزة الحكومية لا توجد إدارة العلاقات العامة وبالتالي إدارتها تكون من طرف أحد متخذي القرارات أو مسؤول المباشر وهذا يعني أن من يديرها هو على إتصال مباشر بالإدارة العليا إن لم يكن المدير، في حين نجد أن النسبة القليلة من المبحوثين والتي تقر عكس ذلك هي التي تعتبر العلاقات العامة تابعة لأحد الإدارات الفرعية وهي بعيدة عن مراكز إتخاد القرار، وهذا النوع من الهيكلة قليل التواجد في الهياكل التنظيمية لأجهزتنا الحكومية .

العبارة العاشرة :

توافق أراء أعضـــاء البرلمان الجزائري على أن نســبة العينة الكبيرة التي أدلت أن هناك برنامج داخلي فعال يتم تطبيقه مع الموظفين ذلك أن من أســاســيات برامج العلاقات العامة كســب تأييد الموظف بالدرجة الأول حسـب إدلاء أحد الأعضـاء بالإضـافة أخدها للبعد الإنسـاني والتعامل مع الموظفين على أسس مرسومة ذات شفافية لكل عامل، في حين نجد النسبة التي تقر عكس ذلك هي النســبة التي تعتبر أن العلاقة بين الإدارة والموظف هي مبنية على أســاس جهد وأجر ولا تحتاج العلاقات العامة لوضع برنامج.

العبارة الحادية عشر :

توافق أراء أعضـاء البرلمان الجزائري على أن المخصـصـات المالية كافية في التخطيط ذلك أنها تعتبر أن التخطيط أســاس العلاقات العامة وأن أي خطأ أو تقصــير في العلاقات العامة يعود لعدم التخطيط الجيد والذي بالضـرورة لقلة المخصـصـات المالية، في حين النسـبة التي توافق رأيها مع العبارة ذلك بناءا على أن الجهاز الحكومي يعتبر التخطيط عملية ذهنية بالدرجة الأولى ولا تحتاج لمخصـــصـــات مالية أي أنه يحتاج إلى تحديد الأحداث الماضـــية والحالية وكذا دراســة إتجاهات

جماهيرها وإحتياجاتهم ومطالبهم وتفكيرهم عاداتهم وتقاليدهم ليتم ضـــبط الإحصـــائيات اللازمة لوضع خطة جيدة

العبارة الثانية عشر:

توافق أراء أعضـــاء البرلمان الجزائري على أنه لا يســتعان بأخصـــائي علاقات عامة من خارج الجهاز الحكومي وذلك لندرة الأخصائيين في العلاقات العامة وأن أي جهاز حكومي مؤهل للتحكم في مشاكله الإتصالية وكذا في إدارته لأزماته، في حين نجد النسبة التي تقر بعكس ذلك فهي التي ترى أن الإستعانة بخبرة الإخصائي تكسب الموظفين خبرة في الأزمات المفاجئة وغير المتوقعة وخاصة في المؤسسات الإقتصادية ذات الخدمات الإنتاجية.

العبارة الثالثة عشر :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن هناك التخطيط في العلاقات العامة يتم على أسس إســـتراتيجية وإدارية معينة ذلك أن التخطيط يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الموظف ومطالبه وإحتياجات الجماهير الخارجية ومطالبها والأبعاد البيئية والثقافية للمجتمع المحلي وحدود المؤسسات المنافسة إن وجدت ، في حين نجد أن بقية النسبة المحايدة في إدلائها يرجع ذلك لعدم علمها عن كيفية تخطيط العلاقات العامة لبرامجها .

العبارة الرابعة عشر :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على وجود مشاريع تنموية من بين خطط العلاقات العامة وذلك لتعمل على ربط جماهيرها بالجهاز وتحسيسهم بحسن نية الجهاز الحكومي ومدى إحساسه باحتياجاتهم لذلك نجدها نشطة في الأيام الإعلامية والتحسيسية وفي بعض الحملات ذات المنفعة العامة، في حين نجد النســبة التي تقر بعكس ذلك فهي التي لا تعتبر أن هناك مشـــاريع تنموية في خطط العلاقات العامة وذلك يمكن أن يكون لعدم الكفاية المالية لرســـم خطط للمشـــاريع التنموية وضبطها في النقاط الرئيسية.

العبارة الخامسة عشر :

توافق أراء أعضـــاء البرلمان الجزائري على أن مراحل عملية التخطيط للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تعتمد على تسلسل ذلك من رسم الخطة على مستوى الذهن إلى تحديد الجمهور المستهدف والإمكانيات المادية وكذا البشرية المكلفة بإنجازها وكذا التقييم المبدئي لهذه الخطة ليتم عرضـــها للتنفيذ ولا يتوقف ذلك عند هذا الحد بل قد يتعداه ليتم تكريرها وضـــمان نجاحها وتحديد الحدود التي تضـــبطها ليتم رســـمها كخطة من الخطط المضـــبوطة والمضـــمونة وتصـــنيفها مع الخطط الرسمية لمواقف الأزمات في حين ترى الفئة غير الموافقة على العبارة والمحايدة على ان الأجهزة الحكومية تعتمد على الروتين والإستمرارية للحفاظ على التوازن لا التقدم والتحسن لذلك فهي ليس بحاجة لرسم خطط ولإتباع تسلسلها وحتى وإن رسمت خطط تكون خطط قصيرة المدى ولا تعتمد على التسلسل .

العبارة السادسة عشر :

توافق أراء أعضـــاء البرلمان الجزائري على أن هناك مبادئ تركز عليها برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية في عملية التخطيط ذلك أنها ترى أن العلاقات العامة تحاول أن تركز على الهدف المراد تحقيقه وعلى تغطية خططها من كل من الجانب المادي والبشـــري في تنفيذها لخططها وكذا شمولية نتائج التخطيط للهدف المراد إنجازه من خلا الدراسات العلمية للرأي العام وإتجاهات جهورها وخاصـة المسـتهلكين لخدماتها في حين ترى الفئة غير الموافقة والمعارضـة على العبارة أن الأجهزو الحكومية ليسـت ضـخمة في خدماتها لهذا الحد بل هي وأغلبها روتيني وبسيط.

العبارة السابعة عشر :

التوافق البسيط بين أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن العلاقات العامة تبدل قصار جهدها لتطوير السـياسـات في برامجها اللازمة للحد من الأزمات المفاجئة ذلك انها ترى ان العلاقات العامة تجتهد في حل الأزمات وخاصـة في هذه الآونة الأخيرة ومن خلا الثورات المتتالية على مستوى الكثير من الدول العربية والتي كشفت للكثير من الشعوب حقوقهم المهضومة ووضعت يدها في مركز الألم لذلك ألصقت فئة من الشعب قرون الإستشعار وأصبحت تستشعر على مواقع النقص والخلل الوظيفي للحكومة من خلال نقائص أداء أجهزتها ذلك ما أخضـع الحكومة للتجديد في سياساتها وتتبع كل جديد قد يحدث أثر فمن مبادئها على الأقل الحفاظ على التوازن الداخلي في حين لا يرى البعض الآخر من الأعضاء أن العلاقات العامة تبدل قصار جهودها لتطوير سياسات برامجها ورغم أننا من القليل من الدول التي تملك ثروات طبيعية هائلة إلا أنها ورغم وذلك يبقى حال الأوضاع من سيئ إلا أسوى ولا يخدنا التطور النسبي والتحسن البسيط في الأوضاع المالية الإقتصـادية التي يخنقها تراكم هائل في الجانب الصـحي والذي أغلب أسـبابه الحالات النفسـية والأوضاع الإجتماعية أو حتى الثقافية الهجينة أو التعليمية المغشوشة ورغم الإصلاحات الجديدة والتي لحد الآن لم نجني ثمارها وفي الحقيقة ليست بإصلاحات بل منظومات جديدة على المجتمع المحلي نحاول تطبيقها كمحاولات إمتصاص غضبه والتي لا يطول مداها لأن الإصلاحات ليست جذرية بل مقنعة

العبارة الثامنة عشر :

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية ترسم خطط نموذجية ذات إجراءات تحافظ بها على التوازن وذلك أن أغلب الأجهزة الجزائرية لا تحاول التقدم والرقي بالجهاز وبالمجتمع لتحسـين خدماته بل كل ما تبذله المحافظة على التوازن الداخلي والخارجي وعلى الأقل ثبات جمهورها والإسـتمرارية الوظيفية معه غي حين ترى الفئة غير الموافقة والمحايدة على العبارة أن العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تحاول تحسين الصورة الذهنية لجمهورها والرقي بالجهاز لمواكبة نظائره من بقية الأجهزة في الدول المتقدمة.

العبارة التاسعة عشر

فالإختلاف البسيط في أراء أعضاء البرلمان الجزائري وهم نصف أفراد عينة الدراسة توافق على أن أهداف العلاقات العامة تصب في الصالح العام ذلك أن اغلب الاجهزة الحكومية خدماتية والعلاقات العامة كنشاط إتصالي معنوي لا يمكن إستعماله في غير الصالح العام وخاصة في الأجهزة الحكومية الجزائرية المجانية الخدمات في حين النصف الآخر من الأعضاء ترى أن العلاقات العامة كعلاقات يمكن أن تدفع بالمؤسسة إلى الإفلاس والخصخة في كثير من الأحوال أو الغلق وإستغلالها إلى أداء نشاط آخر.

العبارة العشرون

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على أن إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تطمح للرقي بالجهاز الحكومي موازاتا بإمكانياته المادية ذلك أن الحكومة تبذل قصار جهودها في تمويل أجهزتها لذلك تطمح العلاقات العامة في هذه الأجهزة تغطية الجانب المالي للمؤسسة ببعض الإنجازات والإلفلات من المسائلة والرقابة البرلمانية عليها في حين ترى بقية الأعضاء أن الطموح والرقي بالجهاز الحكومي لا يتوقف عند العلاقات العامة فقط بل المسؤول المباشر ومدى التوسعات التي يقترحها ويزعم على إنجازها ومدى موافقة وتدعيم السلطة الوصية لهذا الطموح.

ومنه إتجاهات أعضاء البرلمان الإيجابية نحو كل من العبارات التالية (03)،(04)،(05)،(06)،(07)،(08)،(09)، (10)، (13)،(14)،(15)،(16)،(17)،(18)، (19)، (20) والتي تدل عليها المتوسطات الحسابية التي تنتمي للمجال]2،1[، في حين كانت إتجاهاتهم سلبية نحو كل من العبارات التالية (01)،(02)،(11)،(12) والتي تدلي بها المتوسطات الحسابية التي تنتمي للمجال]3،2[والتي توضح أن إتجاهاتهم إيجابية نحو أغلب العبارات للفرضية الأولى بحيث تحدد الاتجاه الإيجابي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية وذلك حسب الشكل التالي:

الشكل (21) : يوضح إنتشار المتوسطات الحسابية لكل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو التخطيط الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

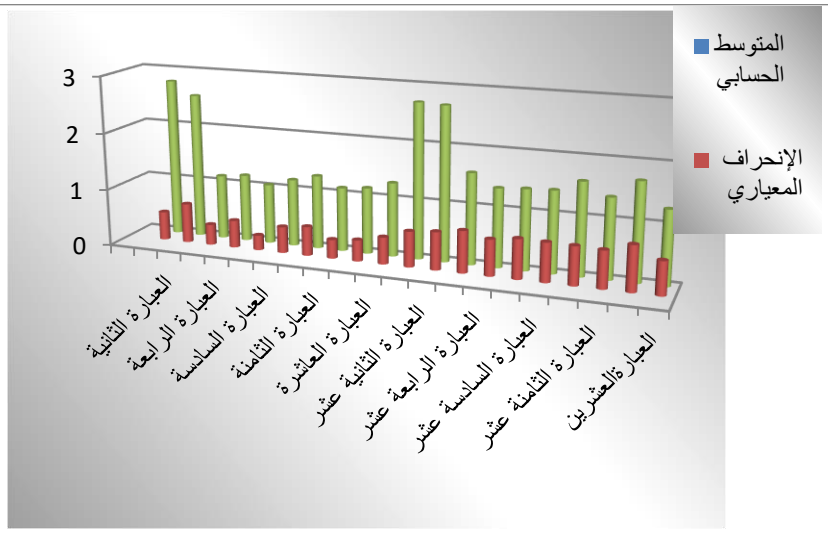
المتوسط الحسابي
الإنحراف المعياري
3
2
1
0
العبارة الثانية
العبارة الرابعة
العبارة السادسة
العبارة الثامنة
العبارة العاشرة
العبارة الثانية عشر
العبارة الرابعة عشر
العبارة السادسة عشر
العبارة الثامنة عشر
العبارةالعشرين

خامسا : عرض وتحليل بيانات الفرضية الرابعة للدراسة

وقبل الغوص في عرض وتحليل نتائج فرضيات الدراسة فسنحاول التذكير أولا بفرضياتها

الفرضية الرابعة للدراسة :

1. **الفرضية الرابعة للدراسة** : في جانب الإسهامات التنموية

- ⇦ هناك إختلاف في هذه الإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة).
- ⇦ هناك إختلاف في هذه الإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي (الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال)
- ⇦ هناك إختلاف في هذه الإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (الأعضاء التي تنتمي للأحزاب الموالية للنظام والأعضاء التي تنتمي للأحزاب المعارضة للنظام)

إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إيجابية

.للتحقق من هذه الفرضية تم الإعتماد على عدة مؤشرات ساعدتنا في الدراسة محددة في مجموعة من العبارات – خمسة عشر عبارة – وهي موضحة حسب الجدول الذي يحدد نتائج الدراسة.

الجدول (35): يبين نتائج تطبيق الإختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية (عضو المجلس الشعبي الوطني -عضو مجلس الأمة)

	العبـــارة	إختبار ليفني	مستوى الدلالة(sig)	قيمة الإختبار د	درجة الحرية (dt)	مستوى الدلالة(sig)	الفرق بين الوسط	الخطأ في الفرق
01	هنالك علاقة بين الخطط التنموية التي ترسمها العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بالأهداف العامة للمجتمع	,697	,406	,920	113	,360	,0986	,1072
				,909	47,261	,368	,0986	,1085
02	تقوم العلاقات العامة بغرس الشعور يالإنتماء الوطني والقومي لدى جماهيرها.	,001	,971	,889	113	,376	,09864	,11096
				,898	49,158	,373	,09864	,10979
03	لا تعمل العلاقات العامة على توعية العاملين في الأجهزة الحكومية بالحرص على المصلحة العامة.	2,869	,093	,168	113	,867	,01844	,10989
				,156	43,038	,877	,01844	,11806
04	تهيئة الجماهير لكل التغيرات التي تحصل على مستوى الجهاز الحكومي لغرس التكيف	,269	,605	1,638	113	,104	,20329	,12414
				1,777	56,293	,081	,20329	,11443
05	توعية العاملين بأعمالها ومسؤولياتهم للتعامل الجيد مع الجمهور الخارجي	,523	,471	2,058	113	,042	,22534	,10950
				2,102	50,101	,041	,22534	,10721
06	تنمي العلاقات العامة الوعي لدى جماهيرها بسياسة الدولة	,052	,820	1,201	113	,232	,13312	,11083
				1,217	49,367	,229	,13312	,10941
07	تنشيط الجهود الرسمية وإستثارة الجهود الشعبية لمحاربة الأمية والأمراض المستوطنة في المجتمع	,242	,624	1,243	113	,216	,13312	,10709
				1,231	47,452	,224	,13312	,10815
08	الدعوة لترشيد الأنماط السلوكية السائدة في المناسبات .	,008	,927	1,420	113	,158	,15638	,11014
				1,432	49,011	,158	,15638	,10917
09	تدعيم القيم الروحية للقضاء على العادات السيئة.	,242	,624	1,243	113	,216	,13312	,10709
				1,231	47,452	,224	,13312	,10815
10	التعايش والتفاعل مع الجمهور في الظروف الإجتماعية.	,008	,927	1,420	113	,158	,15638	,11014
				1,432	49,011	,158	,15638	,10917
11	ترشيد الأنماط الإستهلاكية وتعديل السلوكات السيئة.	,111	,740	2,483	113	,015	,33039	,13309
				2,461	47,559	,018	,33039	,13423
12	تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من خلال إنجازاتها إلى تحقيق الإستقرار الأسري من خلال السعي لعلاج المشكلات الأسرية من مهدها	1,728	,191	2,021	113	,046	,27185	,13455
				2,167	55,015	,035	,27185	,12543

الجدول (36): يبين نتائج اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الاسهامات التنموية باختلاف نوعية العضوية (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة)

الرقم	الفقرة	نوعية العضوية	موافق			محايد			غير موافق			المتوسط الحسابي		الإنحراف المعياري	
			ت	%		ت	%		ت	%					
1	هناك علاقة بين الخطط التنموية التي ترسمها العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية والأهداف العامة للمجتمع .	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	36	29,8	39,1	0	0,0	0,0	56	46,3	60,9	1,609	1,579	0,49	0,495
		أعضاء كجلس الأمة	15	12,4	51,7	0	0,0	0,0	14	11,6	48,3	1,483		0,508	
			51	42,1		0	0,0		70	57,9					
2	تقوم العلاقات العامة بغرس الشعور بالإنتماء الوطني والقومي لدى جماهيرها	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	36	29,8	39,1	1	0,8	1,1	55	45,5	59,8	1,619	1,578	0,51	0,512
		أعضاء كجلس الأمة	16	13,2	55,2	0	0,0	0,0	13	10,7	44,8	1,448		0,506	
			52	43,0		1	0,8		68	56,2					
3	لا تعمل العلاقات العامة على توعية العاملين في الأجهزة الحكومية بالحرص على المصلحة العامة .	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	33	27,3	35,9	1	0,8	1,1	58	47,9	63,0	1,652	1,619	0,501	0,504
		أعضاء كجلس الأمة	14	11,6	48,3	0	0,0	0,0	15	12,4	51,7	1,517		0,508	
			47	38,8		1	0,8		73	60,3					
4	تقوم العلاقات العامة بتهيئة جماهيرها لكل التغيرات التي تحصل على مستوى الجهاز الحكومي لغرس التكيف .	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	34	28,1	37,0	3	5,0	3,3	55	45,5	59,8	1,663	1,652	0,54	0,573
		أعضاء كجلس الأمة	14	11,6	48,3	3	5,0	10,3	12	9,9	41,4	1,62		0,675	
			48	39,7		6		2,5	67	55,4					
5	تقوم العلاقات العامة بتوعية العاملين بأعمالها ومسؤولياتهم للتعامل الجيد مع الجمهور الخارجي.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	36	29,8	39,1	0	0,8	0,0	56	46,3	60,9	1,608	1,570	0,49	0,513
		أعضاء كجلس الأمة	17	14,0	58,6	1	0,8	3,4	11	9,1	37,9	1,448		0,572	
			53	43,8		1		0,8	67	55,4					
6	تنمي العلاقات العامة الوعي لدى جماهيرها بسياسة الدولة .	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	34	28,1	37,0	0	0,8	0,0	58	47,9	63,0	1,63	1,570	0,485	0,513
		أعضاء كجلس الأمة	19	15,7	65,5	1	0,8	3,4	9	7,4	31,0	1,379		0,561	
			53	43,8		1		0,8	67	55,4					
7	تقوم العلاقات العامة بتنشيط الجهود الرسمية وإستثارة الجهود الشعبية لمحاربة الأمية والأمراض المستوطنة في المجتمع.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	34	28,1	37,0	0	0,0	0,0	58	47,9	63,0	1,63	1,570	0,485	0,494
		أعضاء كجلس الأمة	18	14,9	62,1	0	0,0	0,0	11	9,1	37,9	1,379		0,493	
			52	43,0		0	0,0		69	57,0					
8	تقوم العلاقات العامة بالدعوة لترشيد الأنماط السلوكية السائدة في المناسبات .	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	34	28,1	37,0	0	0,8	0,0	58	47,9	63,0	1,63	1,586	0,485	0,511
		أعضاء كجلس الأمة	17	14,0	58,6	1	0,8	3,4	11	9,1	37,9	1,448		0,572	
			51	42,1		1		0,8	69	57,0					
9	تقوم العلاقات العامة بتدعيم القيم الروحية للقضاء على العادات السيئة	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	33	27,3	35,9	0	0,0	0,0	59	48,8	64,1	1,641	1,57	0,482	0,497
		أعضاء كجلس الأمة	19	15,7	65,5	0	0,0	0,0	10	8,3	34,5	1,344		0,483	
			52	43,0		0	0,0		69	57,0					
10	تعمل العلاقات العامة على التعايش والتفاعل مع الجمهور في الظروف الإجتماعية	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	33	27,3	35,9	1	0,8	1,1	58	47,9	63,0	1,652	1,586	0,501	0,511
		أعضاء كجلس الأمة	18	14,9	62,1	0	0,0	0,0	11	9,1	37,9	1,379		0,493	
			51	42,1		1	0,8		69	57,0					
11	تقوم العلاقات العامة بترشيد الأنماط الإستهلاكية وتعديل السلوكات السيئة.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	32	26,4	34,8	10	8,3	10,9	50	41,3	54,3	1,76	1,677	0,635	0,622
		أعضاء كجلس الأمة	17	14,0	58,6	0	0,0	0,0	12	9,9	41,4	1,413		0,501	
			49	40,5		10		8,3	62	51,2					
12	تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من خلال إنجازاتها إلى تحقيق الإستقرار الأسري من خلال السعي لعلاج المشكلات الأسرية من مهدها.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	39	32,2	42,4	9	7,4	9,8	44	36,4	47,8	1,673	1,603	0,648	0,625
		أعضاء كجلس الأمة	18	14,9	62,1	0	0,0	0,0	11	9,1	37,9	1,349		0,493	
			57	47,1		9		7,4	55	45,5					
13	تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إلى تدعيم التنمية البنية من خلال الإرشادات.	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	32	26,4	34,8	21	17,4	22,8	39	32,2	42,4	1,88	1,785	0,753	0,721
		أعضاء كجلس الأمة	15	12,4	51,7	0	0,0	0,0	14	11,6	48,3	1,482		0,508	
			47	38,8		21		17,4	53	43,8					
14	تسعى الأجهزة الحكومية من خلال نشاط العلاقات العامة لتحقيق التنمية المستدامة .	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	34	28,1	37,0	12	9,9	13,0	46	38,0	50,0	1,76	1,677	0,66	0,648
		أعضاء كجلس الأمة	17	14,0	58,6	0	0,0	0,0	12	9,9	41,4	1,418		0,501	
			51	42,1		12		9,9	58	47,9					
15	تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إلى تكثيف وتعزيز التبادل الثقافي مع الشعوب العربية خاصة والعالمية عامة .	أعضاء المجلس الشعبي الوطني	31	25,6	33,7	8	6,6	8,7	53	43,8	57,6	1,75	1,661	0,603	0,599
		أعضاء كجلس الأمة	18	14,9	62,1	0	0,0	0,0	11	9,1	37,9	1,349		0,493	
			49	40,5		8		6,6	64	52,9					

✓ حسب نوعية العضوية (عضو المجلس الشعبي الوطني وعضو مجلس الأمة)

وحسب النتائج المتحصل عليها والموضحة في كلا الجدولين (35) و(36) نلاحظ في كل من:

العبارة الأولى:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " هناك علاقة بين الخطط التنموية التي ترسمها العلاقات العامة بالأهداف العامة للمجتمع" أن نسبة (57,9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (46,3%)وأعضاء مجلس الأمة بنسبة(11,6%) في حين نسبة (42,1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (29.8%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (12.4%) وذلك بمتوسط حسابي يقد ب 1,479 وانحراف معياري يقدر ب0.495، أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي (60.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة والنسبة (39.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,609 وانحراف معياري يقدر ب 0,490.
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن المجتمع الشعبي الوطني فكانت نسبة (51.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين (48.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب 1,483 وانحراف معياري يقدر ب 0,508.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (35) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.333 بواقع دلالة (sig) تساوي0.251 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 1.195$ بدرجة حرية مقدارها 119و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي

وإختلاف أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 098, وهذا يساوي119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.235$ هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

العبارة الثانية:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تقوم العلاقات العامة بغرس الشعور بالإنتاء الوطني والقومي لدى جماهيرها" أن نسبة (56,5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (45,8%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (10,7%)، وكذا نسبة (43,0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على أعضاء المجلس

الشعبي الوطني بنسبة (29,8%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (13,2%)، في حين نسبة (0,8%) فقط من أفراد عينة الدراسة كانت أرائها محايدة وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,578 وانحراف معياري يقدر ب0,512

- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبه كالتالي(59,8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، وكذا نسبة (39,1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين فقط نسبة(1,1%) من أفراد عينة الدراسة كانت أرائهم محايدة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب 1,619 وانحراف معياري يقدر ب0,510
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبة (55,2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، في حين نسبة (44,8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,448 وانحراف معياري يقدر ب0,506
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (35) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.118 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.732 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمدعلى النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.580 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.171 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.108 .

وإختلاف أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.171 وهذا يساوي 119 ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.117 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

العبارة الثالثة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "لا تعمل العلاقات العامة على توعية العاملين في الأجهزة الحكومية بالحرص على المصلحة العامة " أن النسبة (60,3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (47,9%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (12,4%)، وكذا النسبة (38,8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة العبارة وهي الأخرى موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (27,3%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (11,6%)، في حين النسبة (0,8%) فقط للأعضاء المحايدة في آرائها وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,619 وانحراف معياري يقدر ب0,504

- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت النسبة (63,0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، وكذا النسبة (35,9%) موافقة على العبارة في حين النسبة (1,1%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها، وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,652 وانحراف معياري يقدر ب0,501
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبة (51,7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، في حين النسبة (48,3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,517 وانحراف معياري يقدر ب0,508
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (35) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.953 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.331 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 1.260$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.134 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.107 .

وتوافق أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية ،لذلك إتجاه أعضاء البرلمان الجزائري سلبي نحو العبارة ،ولذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.021$ هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

العبارة الرابعة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة بتهيئة الجماهير لكل التغيرات التي تحصل على مستوى الجهاز الحكومي لغرس التكيف" أن نسبة (55,4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (45,5%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (9,9%)، وكذا النسبة (39,7%) لأفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (28,1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (5,0%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها وهي موزعة بين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة بالتساوي وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,652 وانحراف معياري يقدر ب0,573، أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فإن النسبة (59,8%) أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، وكذا نسبة (37,0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، في حين نسبة (3,3%) محايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,663 وانحراف معياري يقدر ب0,540

- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فإن النسبة (48,3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، وكذا نسبة (41,4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (10,3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,620 وانحراف معياري يقدر ب0,676
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (35) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 4.555 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.035 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 0.308 بدرجة حرية مقدارها 39.878 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.042 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.137

وإختلاف أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.042 وهذا الفارق يفوق 89 درجات ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.760 هي قيمة أكبرمن قيمة α وبالتالي قبل الفرضية الصفرية .

العبارة الخامسة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة بتوعية العاملين في الأجهزة الحكومية بأعمالها ومسؤولياتهم للتعامل الجيد مع الجمهور الخارجي" أن نسبة (55,4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (46,3%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (9,1%)، وكذا نسبة (43,8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (29,8%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (14,0%) في حين نسبة (0,8%) فقط هي الأفراد المحايدة في آرائها وهي من أعضاء مجلس الأمة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,570وانحراف معياري يقدر ب0,513
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فإن نسبة (60,9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، في حين نسبة (39,1%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,608 وانحراف معياري يقدر ب0,490
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاءالمجلس الشعبي الوطني فكانت (58,6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، وكذا (37,9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة

على العبارة، في حين نسبة (3,4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,448 وانحراف معياري يقدر ب0,572.

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (35) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.889 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.092 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 1.474$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.160 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.108 .

وإختلاف أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.160 وهذا الفارق يفوق 89 درجات ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.143 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة السادسة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تنمي العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية الوعي لدى جماهيرها بسياسة الدولة" أن النسبة (55,4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (47,9%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (7,4%) وكذا (43,8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسب (28,1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (15,7%)، في حين نسبة (0,8%) فقط من أفراد عينة الدراسة كانت أرائها محايدة وهي من أعضاء مجلس الأمة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,570 وانحراف معياري يقدر ب0,513
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت النسبة (63,0%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة في حين نسبة (28,1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,630وانحراف معياري يقدر ب0,485
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني وذلك بالنسبة (65,5 %) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (31,0%) من أفراد عينة الدراسة غير الوافقة على العبارة في حين نسبة (3,4%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,379 وانحرافنعياري يقدر ب0,561]
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (35) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.810 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.370 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين

أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 2.338 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.251 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.107

وإختلاف أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.251 وهذا الفارق يقدر بـ 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.121 هي قيمة أكبرمن قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة السابعة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتنشيط الجهود الرسمية واستشارة الجهود الشعبية لمحاربة الأمية والأمراض المستوطنة في المجتمع" أن النسبة (57,0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (47,9%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (7,4%)، وكذا نسبة (43,8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (28,1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (15,7%)، في حين نسبة (0,8%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت أرائها محايدة وهي من أعضاء مجلس الأمة وذلك بمتوسط يقدر ب1,570 وانحراف معياري يقدر ب0,497
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت النسبة (63,0%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة في حين نسبة (37,0%) من أفراد عينة الدراسة للفئة الموافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,630 وانحراف معياري يقدر ب0,485
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبة (62,1%) من أفراد الدراسة موافقة على العبارة في حين النسبة (37,9%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي1,379 وانحراف معياري يقدر ب0,493
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (35) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.034 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.854 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 2.420 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.251 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.103 .

وإختلاف أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.251 وهذا الفارق يفوق 89 درجات ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.071 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة الثامنة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة بالدعوة لترشيد الأنماط السلوكية السائدة في المناسبات" أن نسبة (57,0%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وهي موزعة على كل من (47,9%) من أعضاء المجلس الشعبي الوطني و(9,1%) من أعضاء مجلس الأمة وكذا نسبة (42,1%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (28,1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (14,0%)، في حين نسبة (0,8%) فقط من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها وهي من أعضاء مجلس الأمة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,580 وانحراف معياري يقدر ب0,511
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فإن نسبة (63,0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (73,0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، في حين نسبة (0,8%) فقط من الأعضاء المحايدة في أرائها، وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,630 وانحراف معياري يقدر ب0,485
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت (58,6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (37,9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة في حين نسبة (3,4%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في آرائها، وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,448 وانحراف معياري يقدر ب0,572.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (35) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 3.555 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.062 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 1.687$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.182 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.108 .

وإختلاف أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.182 وهذا الفارق يساوي 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو

العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.094 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

العبارة التاسعة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة بتدعيم القيم الروحية للقضاء على العادات السيئة" أن نسبة (57,0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (48,8%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (8,3%)، في حين نسبة (43,0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (27,3%) وأعضاء مجلس الأمة (15,7%)، وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,570 وانحراف معياري يقدر ب0,497
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسبة (64,1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، في حين كانت نسبة (35,9%) موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,641 وانحراف معياري 0,482
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت نسبة (65,5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في نسبة (34,5%) غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,344 وانحراف معياري يقدر ب0,483.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (35) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.076 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.783 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 2.885 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.296 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.102 .

وإختلاف أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.296 وهذا الفارق يساوي 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.050 هي قيمة أكبر أو يساوي قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية

العبارة العاشرة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تعمل العلاقات العامة على التعايش والتفاعل مع الجمهور في الظروف الاجتماعية" أن نسبة (57,0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (47,9%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (9,1%) وطذا النسبة (42,1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة بين أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (27,3%) وأعضاء نجلس الأمة بنسبة (14,9%)، في حين كانت نسبة (0,8%) فقط من الفئة المحايدة في آرائها وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,586 وانحراف معياري يقدر ب0,511
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت نسب أفراده (63,0%) من الفئة غير الموافقة على العبارة والنسبة (35,9%) من الفئة الموافقة على العبارة، في حين النسبة (0,8) محايدة في آرائها وهي من أعضاء المجلس الشغبي الوطني وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,652 وانحراف معياري يقدر ب0,501
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل على أعضاء المجلس الشعبي الوطني فكانت (62,1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين النسبة (37,9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,379 وانحراف معياري يقدر ب0,493.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (35) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.008 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.931 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 2.565$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.272 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.106 .

وإختلاف أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.272 وهذا الفارق يفوق 89 درجات ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.120 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة الحادية عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بترشيد الأنماط الاستهلاكية وتعديل السلوكات السيئة" أن نسبة (51,2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (41,3%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (9,9%) أما بالنسبة (40,5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على

العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (26,4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (14,0%) في حين نسبة (8,3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,677 وانحراف معياري يقدر ب0,622

- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فإن نسبة (54,3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا النسبة (34,8%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة في حين النسبة (8,3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,760 وانحراف معياري يقدر ب0,635
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فإن نسبة (58,6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (41,4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,413 إنحراف معياري بقدر ب0،501.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (35) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.458 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.500 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 2.687$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.347 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.114.

وإختلاف أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.347 وهذا الفارق يفوق 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.080$ هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية

العبارة الثانية عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تسعى العلاقات العامة من خلال إنجازاتها إلى تحقيق الاستقرار الأسري من خلال السعي لعلاج المشاكل الأسرية من مهدها" أن نسبة (47,1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي موزعة عل كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (32,2%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (14,9%) أما نسبة (45,5%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (36,4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (9,1%)، أما النسبة (7,4%) فهي للفئة المحايدة في آرائها وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,603 وانحراف معياري يقدر ب0,625

- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل على أعضاء مجلس الأمة فإن نسبة (42,4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (47,8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة لكن نسبة (0,8%) فقط كانت محايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,673 وانحرافمعيارب يقدر ب0,648
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فإن نسبة (62,1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين (48,3%) غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,379 وانحراف معياري يقدر ب0,493
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (35) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 3.088 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.081 وهي قيمة أكبرمن مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 2.248$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.294 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.131 .

والإختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري وأعضاء مجلس الأمة تثبته المتوسطات الحسابية كما يبينه الفرق في المتوسط للعينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة الذي يساوي 0.294 ولذلك الإتجاه الإيجابي نحو العبارة لذلك كان توزيع أراء أعضاء البرلمان الجزائري بنسبة ضعيفة نحو البند غير موافق وبتشتت وإنتشار كبير، لذلك الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري سلبي نحو هذه العبارة

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.126 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية

العبارة الثالثة عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إلى تدعيم التنمية البيئية من خلال الإرشادات " أن نسبة (43,8%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (32,2%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (11,6%)، وكذا نسبة (38,8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (26,4%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (12,4%)، في حين نسبة (17,4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها وهي نت أعضاء المجلس الشعبي الوطني وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1،785 وانحراف معياري يقدر ب0,721
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فإن نسبة (42,4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ونسبة (34,8%) موافقة على العبارة، في حين نسبة (22,8%) محايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,880 وانحراف معياري يقدر ب0,753

- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فإن نسبة (51,7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (48,3%) من أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,482 وانحراف معياري يقدر ب0,508
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (35) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.952 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.165 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 2.654$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.397 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.149 .

وإختلاف أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.397 وهذا الفارق يفوق 89 درجات ورغم ذلك يبقى الإتجاه إيجابي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.090 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية.

العبارة الرابعة عشر:

- ✓ أن نسب العبارة "تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من خلال نشاط العلاقات العامة لتحقيق التنمية المستدامة" أن نسبة (47,9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من (38,0%) من أعضاء المجلس الشعبي الوطني ونسبة (9,9%) من أعضاء مجلس الأمة، وكذا النسبة (42,1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (28,1%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (14,0%) في حين نسبة (9,9%) من الفئة المحايدة في آرائها وهي من أعضاء المجلس الشعبي الوطني وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,677 وانحراف معياري يقدر ب0,648
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فإن نسبة (50,0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة في حين نسبة (37,0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا (9,9%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,760 وانحراف معياري يقدر ب0,660
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فكانت (58,6) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (41,4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,418 وانحراف معياري يقدر ب0,501

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (35) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.321 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.253 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 2.572$ بدرجة حرية مقدارها 119و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.347 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.134.

وإختلاف أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.347 وهذا الفارق يفوق 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه إيجابي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.110 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية

العبارة الخامسة عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتكثيف وتعزيز التبادل الثقافي مع الشعوب العربية خاصة والعالمية عامة " أن نسبة (52,9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (43,8%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (9,1%)، وكذا نسبة (40,5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة (25,6%) وأعضاء مجلس الأمة بنسبة (14,9%) في حين نسبة (6,6%) من الفئة المحايدة في آرائها وكانت من أعضاء المجلس وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,661 وانحراف معياري يقدر ب 0,599
- ✓ أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء مجلس الأمة فإن نسبة (57,6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا (33,7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (8,7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في آرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,750 وانحراف معياري يقدر ب0,603
- ✓ أما أعضاء مجلس الأمة كمجتمع بحث مستقل عن أعضاء المجلس الشعبي الوطني فإن نسبة (62,1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (37,9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب1,379 وانحراف معياري يقدر ب0,493.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (35) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.309 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.579 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة

متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 2.999 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.370 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.123.

وإختلاف أراء أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.370 وهذا الفارق يفوق 89 درجات ورغم ذلك يبقى الإتجاه إيجابي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.053 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو كل من العبارات(01)،(02)،(04)،(05)،(06) ،(07)،(08)،(09)،(10)،(11) ،(12)،(13)،(14)،(15) أي يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارات ، في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو العبارة (03) أي لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة، وهنا سبب الإختلاف بين أراء أعضاء البرلمان بإختلاف نوعية العضوية مقصودة ولها أسباب جوهرية وليست بسبب الصدفة ويرجع ذلك أن أغلب أفراد عينة الدراسة من المجلس الشعبي الوطن والذين كما قلت من قبل أنهم يتميزون بنوع من التفاعل الإجتماعي وأن الدينامية الإجتماعية التي يتميزون بها تكسبهم نوع من التقارب والثقة مع بني بيئتهم والتي تولد الولاء للبعض منهم لذلك هم يرونا ما يحس به عامة أفراد بيئتهم أن التنمية قليلة وتفتقر للتخطيط الإستراتيجي الطويل المدى والذي يولد نوع من الديمومة للمشاريع التنموية والتي هي من أساسيات ولاء الشعب للحكومة ون أهم الأساسيات التي تحقق الإستقرار الداخلي وخاصة في ضل الأوضاع السياسية الملتهبة على مستوى حدود الدولة الجزائرية والتي من أهم الخطوات التي يجب أن تركز عليه الحكومة في هذه الآونة هو محاولة تحقيق الإستقرار للتحكم في زمام الأمور ومقاومة الأزمات المفاجئة

وبما أن عدد االفقرات التي تم على أساسها الإختلاف أكبر من عدد الفقرات التي تم على أساسها التوافق والتي هي فقرة واحدة فقط .

لذلك نقبل الفرضية الصفرية والتي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة).

الجدول (37): يبين نتائج تطبيق الإختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو واقع التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي (شمال -جنوب)

	العبـــارة	إختبار ليفني	مستوى الدلالة(sig)	قيمة الإختبار د	درجة الحرية (dt)	مستوى الدلالة(sig)	الفرق بين الوسط	الخطأ في الفرق
01	هنالك علاقة بين الخطط التنموية التي ترسمها العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بالأهداف العامة للمجتمع	2,478	,118	-3,593	119	,124	-,3196	,0890
				-3,539	88,203	,001	-,3196	,0903
02	تقوم العلاقات العامة بغرس الشعور بالإنتماء الوطني والقومي لدى جماهيرها.	,604	,439	-3,895	119	,084	-,35497	,09115
				-3,896	92,623	,000	-,35497	,09111
03	لا تعمل العلاقات العامة على توعية العاملين في الأجهزة الحكومية بالحرص على المصلحة العامة.	4,977	,028	-3,466	119	,001	-,31462	,09077
				-3,416	88,400	,092	-,31462	,09209
04	تهيئة الجماهير لكل التغيرات التي تحصل على مستوى الجهاز الحكومي لغرس التكيف	1,737	,190	-3,569	119	,132	-,36725	,10289
				-3,580	93,356	,001	-,36725	,10259
05	توعية العاملين بأعمالها ومسؤولياتهم للتعامل الجيد مع الجمهور الخارجي	3,834	,053	-2,103	119	,083	-,20029	,09526
				-2,036	83,523	,045	-,20029	,09837
06	تنمي العلاقات العامة الوعي لدى جماهيرها بسياسة الدولة	,459	,499	-2,891	119	,059	-,27105	,09377
				-2,898	93,242	,005	-,27105	,09353
07	تنشيط الجهود الرسمية وإستثارة الجهود الشعبية لمحاربة الأمية والأمراض المستوطنة في المجتمع	2,083	,152	-2,994	119	,075	-,27105	,09055
				-2,958	89,079	,004	-,27105	,09164
08	الدعوة لترشيد الأنماط السلوكية السائدة في المناسبات .	1,412	,237	-3,211	119	,200	-,29737	,09260
				-3,203	91,751	,002	-,29737	,09284
09	تدعيم القيم الروحية للقضاء على العادات السيئة.	2,433	,121	-2,579	119	,110	-,23567	,09138
				-2,549	89,192	,012	-,23567	,09244
10	التعايش والتفاعل مع الجمهور في الظروف الإجتماعية.	1,459	,229	-2,802	119	,060	-,26199	,09349
				-2,797	91,922	,006	-,26199	,09368
11	ترشيد الأنماط الإستهلاكية وتعديل السلوكات السيئة.	,164	,686	-1,988	119	,094	-,22982	,11559
				-2,024	97,663	,046	-,22982	,11355
12	تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من خلال إنجازاتها إلى تحقيق الإستقرار الأسري من خلال السعي لعلاج المشكلات الأسرية من مهدها	,137	,712	-2,503	119	,140	-,28830	,11516
				-2,489	90,790	,015	-,28830	,11585

الجدول (38): يبين نتائج اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإسهامات التنموية باختلاف الموقع الجغرافي (جنوب، شمال)

الرقم	الفقرة	الموقع الجغرافي	موافق			محايد			غير موافق			المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
			ت	%		ت	%		ت	%			
1	هناك علاقة بين الخطط التنموية التي ترسمها العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية والأهداف العامة للمجتمع .	جنوب	23	19,0	30,3	0	0,0	0,0	53	43,8	69,7	1,697	0,462
		شمال	28	23,1	62,2	0	0,0	0,0	17	14,0	37,8	1,378	0,490
			51	42,1		0	0,0		70	57,9		1,579	0,495
2	تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بغرس الشعور بالإنتماء الوطني والقومي لدى جماهيرها	جنوب	23	19,0	30,3	1	0,8	1,3	52	43,0	68,4	1,710	0,484
		شمال	29	24,0	64,4	0	0,0	0,0	16	13,2	35,6	1,355	0,484
			52	43,0		1	0,8		68	56,2		1,578	0,512
3	لا تعمل العلاقات العامة على توعية العاملين في الأجهزة الحكومية بالحرص على المصلحة العامة .	جنوب	21	17,4	27,6	1	0,8	1,3	54	44,6	71,1	1,736	0,472
		شمال	26	21,5	57,8	0	0,0	0,0	19	15,7	42,2	1,422	0,499
			47	38,8		1	0,8		73	60,3		1,619	0,504
4	تقوم العلاقات العامة بتهيئة جماهيرها لكل التغيرات التي تحصل على مستوى الجهاز الحكومي لغرس التكيف .	جنوب	21	17,4	27,6	5	4,1	6,6	50	41,3	65,8	1,789	0,549
		شمال	27	22,3	60,0	1	0,8	2,2	17	14,0	37,8	1,422	0,543
			48	39,7		6	5,0		67	55,4		1,652	0,573
5	تقوم العلاقات العامة بتوعية العاملين بأعمالها ومسؤولياتهم للتعامل الجيد مع الجمهور الخارجي.	جنوب	27	22,3	35,5	0	0,0	0,0	49	40,5	64,5	1,644	0,481
		شمال	26	21,5	57,8	1	0,8	2,2	18	14,9	40,0	1,444	0,545
			53	43,8		1	0,8		67	55,4		1,570	0,513
6	تنمي العلاقات العامة الوعي لدى جماهيرها بسياسة الدولة .	جنوب	26	21,5	34,2	1	0,8	1,3	49	40,5	64,5	1,671	0,500
		شمال	27	22,3	60,0	0	0,0	0,0	18	14,9	40,0	1,400	0,495
			53	43,8		1	0,8		67	55,4		1,570	0,513
7	تقوم العلاقات العامة بتنشيط الجهود الرسمية وإستثارة الجهود الشعبية لمحاربة الأمية والأمراض المستوطنة في المجتمع.	جنوب	25	20,7	32,9	0	0,0	0,0	51	42,1	67,1	1,671	0,472
		شمال	27	22,3	60,0	0	0,0	0,0	18	14,9	40,0	1,400	0,495
			52	43,0		0	0,0		69	57,0		1,570	0,497
8	تقوم العلاقات العامة بالدعوة لترشيد الأنماط السلوكية السائدة في المناسبات .	جنوب	24	19,8	31,6	1	0,8	1,3	51	42,1	67,1	1,697	0,490
		شمال	27	22,3	60,0	0	0,0	0,0	18	14,9	40,0	1,400	0,495
			51	42,1		1	0,8		69	57,0		1,586	0,511
9	تقوم العلاقات العامة بتدعيم القيم الروحية للقضاء على العادات السيئة	جنوب	26	21,5	34,2	0	0,0	0,0	50	41,3	65,8	1,657	0,477
		شمال	26	21,5	57,8	0	0,0	0,0	19	15,7	42,2	1,422	0,499
			52	43,0		0	0,0		69	57,0		1,570	0,497
10	تعمل العلاقات العامة على التعايش والتفاعل مع الجمهور في الظروف الإجتماعية	جنوب	25	20,7	32,9	1	0,8	1,3	50	41,3	65,8	1,684	0,495
		شمال	26	21,5	57,8	1	0,8	0,0	19	15,7	42,2	1,422	0,499
			51	42,1		1	0,8		69	57,0		1,586	0,511
11	تقوم العلاقات العامة بترشيد الأنماط الإستهلاكية وتعديل السلوكات السيئة.	جنوب	26	21,5	34,2	8	6,6	10,5	42	34,7	55,3	1,763	0,629
		شمال	23	19,0	51,1	2	1,7	4,4	20	16,5	44,4	1,533	0,587
			49	40,5		10	8,3		62	51,2		1,677	0,622
12	تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من خلال إنجازاتها إلى تحقيق الإستقرار الأسري من خلال السعي لعلاج المشكلات الأسرية من مهدها.	جنوب	28	23,1	36,8	6	5,0	7,9	42	34,7	55,3	1,710	0,606
		شمال	29	24,0	64,4	3	2,5	6,7	13	10,7	28,9	1,422	0,621
			57	47,1		9	7,4		55	45,5		1,603	0,625
13	تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إلى تدعيم التنمية البينية من خلال الإرشادات.	جنوب	26	21,5	34,2	14	11,6	18,4	36	29,8	47,4	1,842	0,712
		شمال	21	17,4	46,7	7	5,8	15,6	17	14,0	37,8	1,688	0,733
			47	38,8		21	17,4		53	43,8		1,785	0,721
14	تسعى الأجهزة الحكومية من خلال نشاط العلاقات العامة لتحقيق التنمية المستدامة .	جنوب	25	20,7	32,9	4	3,3	5,3	47	38,8	61,8	1,723	0,556
		شمال	26	21,5	57,8	8	6,6	17,8	11	9,1	24,4	1,600	0,780
			51	42,1		12	9,9		58	47,9		1,677	0,648
15	تقوم العلاقات العامة في الأجهة الحكومية إلى تكثيف وتعزيز التبادل الثقافي مع الشعوب العربية خاصة والعالمية عامة .	جنوب	25	20,7	32,9	5	4,1	6,6	46	38,0	60,5	1,736	0,574
		شمال	24	19,8	53,3	3	2,5	6,7	18	14,9	40,0	1,533	0,625
			49	40,5		8	6,6		64	52,9		1,661	0,599

- ✓ **الموقع الجغرافي (الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال)**

وحسب النتائج المتحصل عليها والموضحة في كلا الجدولين نلاحظ في كل من:

العبارة الأولى:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "هناك عاقة بين الخطط التنموية التي ترسمها العلاقات العامة بالأهداف العامة للمجتمع" أن نسبة (57.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (43.8%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (14.0%) ، و كذا نسبة (42.1%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (23.1%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (19.0%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.579 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.495.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (69.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (30.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.697 وإنحراف معياري يقدر بـ 4620. .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء فكانت نسبها كالتالي (62.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (37.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.378 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.490
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (38) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.478 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.118 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 3.593$ بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.319 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.089.

وإختلاف أراء أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب وأعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشمال تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.319 وهذا الفارق يقارب 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين

يقيمون في ولايات الجنوب والأعضـــاء الذين يقيمون في ولايات الشـــمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.124 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضـــية الصـــفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال

العبارة الثانية:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "يقوم العلاقات العامة بغرس الشعور بالإنتاء الوطني والقومي لدى جماهيرها" أن نسبة (56.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (43.0%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (13.2%) ، و كذا نسبة (43.0%) من افراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضـــاء التي تســـكن في ولايات الشـــمال بنســـبة (24.0%) و الأعضـــاء التي تســـكن في ولايات الجنوب بنســـبة (19.0%) ، في حين كانت نســـبة (0.8%) من أفراد عينة الدراســـة محايدة في أرائها وهي الأخرى من الأعضـــاء التي تســـكن في ولايات الجنوب ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.578 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.512 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (68.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (30.3%) من أفراد عينة الدراســـة الموافقة على العبارة ،في حين نســـبة (1.3%) من أفراد عينة الدراســـة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.710وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.484 .
- ✓ أما الأعضـاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضـاء فكانت نسبها كالتالي (64.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (35.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.355 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.484
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (38) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.604 بواقع دلالة (sig) تســاوي 0.439 وهي قيمة أكبر من مســتوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نســتطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضــاء التي تســكن في ولايات الجنوب و الأعضــاء التي تســكن في ولايات الشــمال متســاوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في الســطر الأول أن قيمة T = 3.895 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء التي تســكن في ولايات الجنوبو الأعضــاء التي تســكن في ولايات الشــمال هو 0.354 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.091

وإختلاف أراء أعضـاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب وأعضـاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشـمال تثبته أيضـا المتوسـطات الحسـابية والتي يوضـحها الفرق بين متوسـطي عينتين أعضـاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.354 وهذا الفارق يقارب 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضـاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضـعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.084 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية

العبارة الثالثة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "لا تعمل العلاقات العامة على توعية العاملين في الأجهزة الحكومية بالحرص على المصلحة العامة " أن نسبة (60.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (44.6%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (16.7%) ، و كذا نسبة (38.8%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (21.5%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (17.4%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة وحايدة في أرائها وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.619 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.504.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (71.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (27.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (1.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.736 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.472
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء فكانت نسبها كالتالي (57.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (42.2%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وكذا ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.422 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.499
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (38) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 4.977 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.028 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال غير متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة T = 3.416 بدرجة حرية مقدارها 88.400 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هو 0.314 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.092.

وإختلاف أراء أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب وأعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشمال تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.314 وهذا الفارق يفوق 88 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه

سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.092 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة الرابعة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "يقوم العلاقات العامة بتهيئة الجماهير لكل التغيرات التي تحصل على مستوى الجهاز الحكومي لغرس التكيف" أن نسبة (55.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (41.3%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (14.0%) ، و كذا نسبة (39.7%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (22.3%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (17.4%) ، في حين كانت نسبة (5.0%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب نسبة (4.1%) وكذا نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة التي تسكن في الشمال ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.652 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.573.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (65.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (27.6%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (6.6%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.789 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.549.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء فكانت نسبها كالتالي (60.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (37.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (2.2%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.422 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.543.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (38) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.737 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.190 وهي قيمة أكبرمن مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 3.569 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هو 0.367 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.102 . إ

وإختلاف أراء أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب وأعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشمال تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.367 وهذا الفارق يقدر بـ 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.132 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

العبارة الخامسة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة بتوعية العاملين في الأجهزة الحكومية بأعمالها ومسؤولياتهم للتعامل الجيد مع الجمهور الخارجي " أن نسبة (55.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (40.5%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (14.9%) ، و كذا نسبة (43.8%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (22.3%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (21.5%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.570 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.513.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (64.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (35.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.644 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.481
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء فكانت نسبها كالتالي (57.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (40.0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (2.2%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.444 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.545
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (38) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 3.834 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.053 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 2.103 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين

الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هو 0.200 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.095 .

وإختلاف أراء أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب وأعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشمال تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو0.200 وهذا الفارق يقارب 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.083 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية

العبارة السادسة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تنمي العلاقات العامة الوعي لدى جماهيرها بسياسة الدولة." أن نسبة (55.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (40.5%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (14.9%) ، و كذا نسبة (43.8%) من افراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (22.3%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (21.5%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.570 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.513 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (64.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (34.2%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة و النسبة (1.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.671 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.500
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء فكانت نسبها كالتالي (60.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (40.0%) من أفراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.400 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.495.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (38) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.459 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.499 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 2.891 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء

التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هو 0.271 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.093.

وإختلاف أراء أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب وأعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشمال تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.271 وهذا الفارق يقارب 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.059 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة السابعة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتنشيط الجهود الرسمية واستشارة الجهود الشعبية لمحاربة الأمية والأمراض المستوطنة في المجتمع" أن نسبة (57.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (42.1%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (14.9%) ، و كذا نسبة (42.1%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (22.3%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (20.7%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.570وإنحراف معياري يقدر بـ 0.497.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (60.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (40.0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.671 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.472.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء فكانت نسبها كالتالي (57.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (40.0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.400 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.495
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (38) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.083 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.152 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر

الأول أن قيمة T = 2.994 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هو 0.271 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.090 .

وإختلاف أراء أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب وأعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشمال تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.271 وهذا الفارق يقارب 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.075 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة الثامنة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة بالدعوة لترشيد الأنماط السلوكية السائدة في المناسبات" أن نسبة (57.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (42.1%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (14.9%) ، و كذا نسبة (42.1%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (22.3%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (19.8%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.586وإنحراف معياري يقدر بـ0.511.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (67.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (31.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.697 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.490
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء فكانت نسبها كالتالي (60.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (40.0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.400وإنحراف معياري يقدر بـ 0.495
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (38) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.412 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.237 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر

الأول أن قيمة T = 3.211 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال 0.297 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.092 .

وإختلاف أراء أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب وأعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشمال تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.297 وهذا الفارق يقارب 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.200 هي قيمة أقل من قيمة α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال.

العبارة التاسعة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة بتدعيم القيم الروحية للقضاء على العادات السيئة" أن نسبة (57.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (41.3%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (15.7%) ، و كذا نسبة (43.0%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي لكل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال ، ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.570 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.497.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (65.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (34.2%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.657وإنحراف معياري يقدر بـ 0.477
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء فكانت نسبها كالتالي (57.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (42.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (11.1%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.422 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.499
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (38) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.433 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.121 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 2.579

بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هو 0.235 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.091.

وإختلاف أراء أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب وأعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشمال تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.235 وهذا الفارق يقارب 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.110 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة العاشرة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تعمل العلاقات العامة على التعايش والتفاعل مع الجمهور في الظروف الاجتماعية" أن نسبة (57.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (41.3%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (15.7%) ، و كذا نسبة (42.1%) من افراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (21.5%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (20.7%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.586 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.511.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (65.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (32.9%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة ،وكذا نسبة (1.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة، ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.684 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.495 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء فكانت نسبها كالتالي (57.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (42.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.222 وإنحراف معياري يقدر بـــ 0.499
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (38) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.459 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.229 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر

الأول أن قيمة T = 2.802 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعض الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هو 0.261 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.093.

وإختلاف أراء أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب وأعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشمال تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.802 وهذا الفارق يقارب 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.060 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية .

العبارة الحادية عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بترشيد الأنماط الاستهلاكية وتعديل السلوكات السيئة" أن نسبة (51.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (34.7%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (16.5%) ، و كذا نسبة (40.5%) من افراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (21.5%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (19.0%) ، في حين كانت نسبة (8.3%) من أفراد عينة الدراسة المحايدة في أرائها وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (6.6%) والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (1.7%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.677 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.622
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (55.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (34.2%) من أفراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة ،وكذا نسبة (10.5%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة، ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.763 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.629.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء فكانت نسبها كالتالي (51.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (44.4%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.533 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.587
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (38) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.164 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.686 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي

تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.988 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هو 0.229 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.115.

وإختلاف أراء أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب وأعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشمال تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.229 وهذا الفارق يقارب 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.094 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية

العبارة الثانية عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تسعى العلاقات العامة من خلال إنجازاتها إلى تحقيق الاستقرار الأسري من خلال السعي لعلاج المشاكل الأسرية من مهدها" أن نسبة (47.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (24.0%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (24.0%) ، في حين كانت نسبة (45.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (34.7%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (10.7%) ، و كذا نسبة (7.4%) من افراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (5.0%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (2.5%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.603 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.625.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (55.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (36.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة، وكذا نسبة (7.9%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.710 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.606 .
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء فكانت نسبها كالتالي (64.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (28.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، وكذا نسبة (6.7%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.422 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.621 .

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (38) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.137 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.712 وهي قيمة أكبرمن مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 2.503 بدرجة حرية مقدارها 119 وأن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هو 0.288 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.115 .

وإختلاف أراء أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب وأعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشمال تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.354 وهذا الفارق يقارب 119 درجة و لذلك الإتجاه إيجابي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة نحو البند موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.140 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

العبارة الثالثة عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إلى تدعيم التنمية البيئية من خلال الإرشادات." أن نسبة (43.8%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (29.8%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (14.0%) ، و كذا نسبة (38.8%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (21.5%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (4.1%) ، في حين كانت نسبة (17.4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (18.5%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (15.6%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.785وإنحراف معياري يقدر بـ 0.721
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (85.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (14.5%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.842وإنحراف معياري يقدر بـ .8120
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء فكانت نسبها كالتالي (68.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (20.0%) من أفراد

عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (11.1%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.688 وإنحراف معياري يقدر بـ0.733.

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (38) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.837 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.362 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.131 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هو 0.153 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.135 .

وإختلاف أراء أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب وأعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشمال تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.153 وهذا الفارق يقارب 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.062 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة الرابعة عشر:

- ✓ أن نسب العبارة "تسعى الأجهزة الحكومية من خلال نشاط العلاقات العامة لتحقيق التنمية المستدامة" أن نسبة (47.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (38.8%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (9.1%) ، و كذا نسبة (42.1%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (21.5%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (20.7%) ، في حين كانت نسبة (9.9%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (6.6%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (3.3%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.677 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.648
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (61.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (32.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (5.3%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.723 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.556 .

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء فكانت نسبها كالتالي (57.8%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (24.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (6.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.600 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.780.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (38) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 14.250 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.000 وهي قيمة أقبل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الثاني أن قيمة $T = 0.932$ بدرجة حرية مقدارها 70.600 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هو 0.123 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.132.

وإختلاف أراء أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب وأعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشمال تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.123 وهذا الفارق يقارب 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة $sig = 0.354$ هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية.

العبارة الخامسة عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إلى تكثيف وتعزيز التبادل الثقافي مع الشعوب العربية خاصة والعالمية." أن نسبة (52.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (38.0%) الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (14.9%) ، و كذا نسبة (40.5%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (20.7%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (19.8%) ، في حين كانت نسبة (6.6%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب بنسبة (4.1%) و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال بنسبة (2.5%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.661 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.599.
- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء ، فكانت نسبها كالتالي (60.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (32.9%) من أفراد

عينة الدراسة متفقة على العبارة وكذا نسبة (6.6%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.336 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.574

- ✓ أما الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال كمجتمع بحث مستقل عن بقية الأعضاء فكانت نسبها كالتالي (53.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (40.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (6.7%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.533 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.625
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (38) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.502 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.116 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.823 بدرجة حرية مقدارها 119 و أن الفرق بين متوسطي عينتين الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب و الأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال هو 0.203 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.111.

وإختلاف أراء أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب وأعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشمال تثبته أيضا المتوسطات الحسابية والتي يوضحها الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.203 وهذا الفارق يقارب 119 درجة ورغم ذلك يبقى الإتجاه سلبي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة بنسبة ضعيفة جدا نحو البند غير موافق، وذلك بتشتت ضعيف ومتوسط الإنتشار.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig = 0.071 هي قيمة أكبر من قيمة α وبالتالي نقبل الفرضية .

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري التي تقيم في ولايات الجنوب والأعضاء التي تقيم في ولايات الشمال نحو كل من العبارات (01)،(02)،(03)،(04)،(05)،(06)،(07)، (08)، (09)،(10)،(11)، (12)، (13)،(14)،(15) أي يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري التي تقيم في ولايات الجنوب والأعضاء التي تقيم في ولايات الشمال نحو هذه العبارات،وأن سبب هذه الفروف تعود لأسباب جوهرية وليست بسبب الصدفة ، فذلك أن أغلب أفراد عينة الدراسة والتي قبلت التجاوب مع الدراسة والمساهمة في إنجازها هم من أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الجنوب والتي بدورها أرائهم تختلف نوعا ما عن أراء أعضاء البرلمان التي تسكن في ولايات الشمال فهي ترى النقص الشديد في مجال الإسهامات التنموية والتي يحفزها في التفاعل وخاصة في الفرضية التي تبحث في الجانب التنموي وذلك تفاعلا مع سكان جنوب الجزائر وإضرابهم ورفضهم رفضا قاطعا للمشروع الذي كانت الحكومة تود إنجازه من خلال إستخراج الغاز الصخري والدي يولد كوارث وخيمة على مستوى مستقبل سكان ولايات الجنوب سواء البشر منهم وكذا النباتات والحيوانات لا تنفذ من مخاطره ورغم أن الحكومة أقرت إنسحابها عن تنفيذ هذا المشروع إلا أنهم لا يتقون في القرارات المفاجئة

وأن قوة الصـــدمة من مخاطر هذا المشـــروع مازالت منحوتة على مســـتوى الذهن ، كما ان ارائهم على مســـتوى بقية المشـــاريع التنموية فإنهم يعتبرون أن ســـكان الجنوب ســـكان البترول والمعادن ســـكان كنوز وثروة الجزائر يفتقرون لأقل المشـــاريع التنموية والمهمة في حين تنشـــط الحكومة في تكريس جهودها في بناء الملاعب الرياضـــية وصـــرف أموال طائلة عليها مقارنة مع فقر لأســـاســـيات الحياة بالنســـبة لســـكان الجنوب لذلك نجد تفاعل كبير من طرف الأعضـــــاء وخاصـــــة في الجانب التنموي والذي قوبل بنوع من الإنكار للجوانب التنموية من طرف ســـكان ولايات الجنوب والذين يعتبرون أن الدولة تكرس جهودها في التنمية من جميع جوانبها ذلك أن هناك أصـــــلا فرق بين العيش في ولايات الجنوب والعيش في ولايات الشمال من خلال الإختلاف في التنمية ومرافق الأساسية.

ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الموقع الجغرافي (جنوب شمال).

الجدول (39): يبين نتائج تطبيق الإختبار "ت" للعينات المستقلة لإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف الإنتماء الحزبي (موالي - معارض)

	العبـــارة	إختبار ليفني	مستوى الدلالة (sig)	قيمة الإختبار د	درجة الحرية (dt)	مستوى الدلالة (sig)	الفرق بين الوسط	الخطأ في الفرق
01	هنالك علاقة بين الخطط التنموية التي ترسمها العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بالأهداف العامة للمجتمع	,697	,406	,920	113	,360	,0986	,1072
				,909	47,261	,368	,0986	,1085
02	تقوم العلاقات العامة بغرس الشعور يالإنتماء الوطني والقومي لدى جماهيرها.	,001	,971	,889	113	,376	,09864	,11096
				,898	49,158	,373	,09864	,10979
03	لا تعمل العلاقات العامة على توعية العاملين في الأجهزة الحكومية بالحرص على المصلحة العامة.	2,869	,093	,168	113	,008	,01844	,10989
				,156	43,038	,877	,01844	,11806
04	تهيئة الجماهير لكل التغيرات التي تحصل على مستوى الجهاز الحكومي لغرس التكيف	,269	,605	1,638	113	,104	,20329	,12414
				1,777	56,293	,081	,20329	,11443
05	توعية العاملين بأعمالها ومسؤولياتهم للتعامل الجيد مع الجمهور الخارجي	,523	,471	2,058	113	,142	,22534	,10950
				2,102	50,101	,041	,22534	,10721
06	تنمي العلاقات العامة الوعي لدى جماهيرها بسياسة الدولة	,052	,820	1,201	113	,232	,13312	,11083
				1,217	49,367	,229	,13312	,10941
07	تنشيط الجهود الرسمية وإستثارة الجهود الشعبية لمحاربة الأمية والأمراض المستوطنة في المجتمع	,242	,624	1,243	113	,224	,13312	,10709
				1,231	47,452	,224	,13312	,10815
08	الدعوة لترشيد الأنماط السلوكية السائدة في المناسبات .	,008	,927	1,420	113	,158	,15638	,11014
				1,432	49,011	,158	,15638	,10917
09	تدعيم القيم الروحية للقضاء على العادات السيئة.	,242	,624	1,243	113	,216	,13312	,10709
				1,231	47,452	,224	,13312	,10815
10	التعايش والتفاعل مع الجمهور في الظروف الإجتماعية.	,008	,927	1,420	113	,158	,15638	,11014
				1,432	49,011	,158	,15638	,10917
11	ترشيد الأنماط الإستهلاكية وتعديل السلوكات السيئة.	,111	,740	2,483	113	,150	,33039	,13309
				2,461	47,559	,018	,33039	,13423
12	تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من خلال إنجازاتها إلى تحقيق الإستقرار الأسري من خلال السعي لعلاج المشكلات الأسرية من	1,728	,191	2,021	113	,064	,27185	,13455
				2,167	55,015	,035	,27185	,12543

الجدول (40): يبين نتائج اتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإسهامات التنموية باختلاف الانتماء الحزبي (موالي، معارض ومحايد)

الرقم	الفقرة	الإنتماء الحزبي	موافق ت	موافق %		محايد ت	محايد %		غير موافق ت	غير موافق %		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	هناك علاقة بين الخطط التنموية التي ترسمها العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية والأهداف العامة للمجتمع .	موالي	36	41,9	29,8	0	0,0	0,0	50	58,1	41,3	1,581	0,496
		معارض	15	51,7	12,4	0	0,0	0,0	14	48,3	11,6	1,483	0,508
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	2,000	0,000
			51	42,1		0	0,0		70	57,9		1,579	0,495
2	تقوم العلاقات العامة بغرس الشعور بالإنتماء الوطني والقومي لدى جماهيرها	موالي	37	43,0	30,6	1	1,0	0,8	48	55,8	39,7	1,581	0,519
		معارض	15	51,7	12,4	0	0,0	0,0	14	48,3	11,6	1,482	0,508
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	2,000	0,000
			52	43,0		1	0,8		68	56,2		1,578	0,512
3	لا تعمل العلاقات العامة على توعية العاملين في الأجهزة الحكومية بالحرص على المصلحة العامة .	موالي	34	39,5	28,1	0	0,0	0,0	52	60,5	43,0	1,604	491,000
		معارض	13	44,8	10,7	1	2,8	0,8	15	51,7	12,4	1,586	0,568
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	2,000	0,000
			47	38,8		1	0,8		73	60,3		1,619	0,504
4	تقوم العلاقات العامة بتهيئة جماهيرها لكل التغيرات التي تحصل على مستوى الجهاز الحكومي لغرس التكيف	موالي	33	38,4	27,3	6	5,8	5,0	47	54,7	38,8	1,686	0,599
		معارض	15	51,7	12,4	0	0,0	0,0	14	48,3	11,6	1,482	0,508
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	2,000	0,000
			48	39,7		6	5,0		67	55,4		1,652	0,573
5	تقوم العلاقات العامة بتوعية العاملين بأعمالها ومسؤولياتهم للتعامل الجيد مع الجمهور الخارجي.	موالي	35	40,7	28,9	1	1,0	0,8	50	58,1	41,3	1,604	0,515
		معارض	18	62,1	14,9	0	0,0	0,0	11	37,9	9,1	1,379	0,493
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	2,000	0,000
			53	43,8		1	0,8		67	55,4		1,570	0,513
6	تنمي العلاقات العامة الوعي لدى جماهيرها بسياسة الدولة .	موالي	37	43,0	30,6	1	1,0	0,8	48	55,8	39,7	1,581	0,519
		معارض	16	55,2	13,2	0	0,0	0,0	13	44,8	10,7	1,448	0,506
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	2,000	0,000
			53	43,8		1	0,8		67	55,4		1,570	0,513
7	تقوم العلاقات العامة بتنشيط الجهود الرسمية وإستثارة الجهود الشعبية لمحاربة الأمية والأمراض المستوطنة في المجتمع	موالي	36	41,9	29,8	0	0,0	0,0	50	58,1	41,3	1,581	0,496
		معارض	16	55,2	13,2	0	0,0	0,0	13	44,8	10,7	1,448	0,506
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	2,000	0,000
			52	43,0		0	0,0		69	57,0		1,570	0,497
8	تقوم العلاقات العامة بالدعوة لترشيد الأنماط السلوكية السائدة في المناسبات.	موالي	35	40,7	28,9	1	1,0	0,8	50	58,1	41,3	1,604	0,515
		معارض	16	55,2	13,2	0	0,0	0,0	13	44,8	10,7	1,448	0,506
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	2,000	0,000
			51	42,1		1	0,8		69	57,0		1,586	0,511
9	تقوم العلاقات العامة بتدعيم القيم الروحية للقضاء على العادات السيئة.	موالي	35	40,7	28,9	1	1,0	0,8	50	58,1	41,3	1,581	0,496
		معارض	16	55,2	13,2	0	0,0	0,0	13	44,8	10,7	1,448	0,506
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	2,000	0,000
			51	42,1		1	0,8		69	57,0		1,570	0,497
10	تعمل العلاقات العامة على التعايش والتفاعل مع الجمهور في الظروف الإجتماعية	موالي	30	34,9	24,8	8	7,7	6,6	48	55,8	39,7	1,604	0,515
		معارض	19	65,5	15,7	2	5,7	1,7	8	27,6	6,6	1,448	0,506
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	2,000	0,000
			49	40,5		10	8,3		62	51,2		1,586	0,511
11	تقوم العلاقات العامة بترشيد الأنماط الإستهلاكية وتعديل السلوكات السيئة.	موالي	30	34,9	24,8	8	7,7	6,6	48	55,8	39,7	1,744	0,617
		معارض	19	65,5	15,7	2	5,7	1,7	8	27,6	6,6	1,413	0,627
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	2,000	0,000
			49	40,5		10	8,3		62	51,2		1,677	0,622
12	تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من خلال إنجازاتها إلى تحقيق الإستقرار الأسري من خلال السعي لعلاج المشكلات الأسرية من مهدها.	موالي	38	44,2	31,4	8	7,7	6,6	40	46,5	33,1	1,651	0,646
		معارض	19	65,5	15,7	1	2,8	0,8	9	31,0	7,4	1,379	0,561
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	2,000	0,000
			57	47,1		9	7,4		55	45,5		1,603	0,625
13	تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إلى تدعيم التنمية البينية من خلال الإرشادات.	موالي	36	41,9	29,8	16	15,4	13,2	34	39,5	28,1	1,767	0,746
		معارض	11	37,9	9,1	4	11,4	3,3	14	48,3	11,6	1,758	0,689
		مستقل	0	0,0	0,0	1	13,8	0,8	5	83,3	4,1	2,166	0,408
			47	38,8		21	17,4		53	43,8		1,785	0,721
14	تسعى الأجهزة الحكومية من خلال نشاط العلاقات العامة لتحقيق التنمية المستدامة .	موالي	32	37,2	26,4	10	9,6	8,3	44	51,2	36,4	1,744	0,654
		معارض	19	65,5	15,7	2	5,7	1,7	8	27,6	6,6	1,143	0,627
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	2,000	0,000
			51	42,1		12	9,9		58	47,9		1,677	0,648
15	تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إلى تكثيف وتعزيز التبادل الثقافي مع الشعوب العربية خاصة والعالمية عامة .	موالي	38	44,2	31,4	5	4,8	4,1	43	50,0	35,5	1,616	0,597
		معارض	11	37,9	9,1	3	8,5	2,5	15	51,7	12,4	1,724	0,648
		مستقل	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	6	100,0	5,0	2,000	0,000
			49	40,5		8	6,6		64	52,9		1,661	0,599

وحسب النتائج المتحصل عليها والموضحة في كلا الجدولين نلاحظ في كل من:

- ✓ **العبارة الأولى:** نلاحظ نسب العبارة "هناك علاقة بين الخطط التنموية التي ترسمها العلاقات العامة بالأهداف العامة للمجتمع أن نسبة (57.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (41.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (11.6%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (42.1%) من افراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (29.8%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (12.4%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.579وإنحراف معياري يقدر بـ 0.495.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (58.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (41.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.581وإنحراف معياري يقدر بـ 0.496
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (51.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (48.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.483وإنحراف معياري يقدر بـ 0.508
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (39) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي0.697 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.406 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ولأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 0.920$ بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ولأحزاب المعارضة للنظام هو 0.098 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.107.

إختلاف أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام والتي تصب في مجملها نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.360 هي أكبرمن α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة الثانية:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "يقوم العلاقات العامة بغرس الشعور بالإنتاء الوطني والقومي لدى جماهيرها" أن نسبة (56.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (39.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (11.6%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، وكذا نسبة (43.0%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (30.6%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (12.4%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.578 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.512 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (55.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (43.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (1.0%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.581 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.519
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (51.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (48.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.482 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.508
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (39) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.001 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.971 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ولأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة $T = 0.889$ بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.098 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.110 .

إختلاف أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام والتي تصب في مجملها نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين

متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.376 هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية

العبارة الثالثة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "لا تعمل العلاقات العامة على توعية العاملين في الأجهزة الحكومية بالحرص على المصلحة العامة" أن نسبة (60.3%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (43.0%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (12.4%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (38.8%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (28.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (10.7%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.619 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.504.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (60.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (39.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.604 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.491
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (51.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (44.8%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت موافقة على العبارة و كذا نسبة (2.8%) من افراد عينة الدراسة محايدة في رأيها ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.586 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.568
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (39) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 2.869 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.093 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ولأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.168 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ولأحزاب المعارضة للنظام هو 0.018 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.109.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.008 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة.

العبارة الرابعة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "يقوم العلاقات العامة بتهيئة الجماهير لكل التغيرات التي تحصل على مستوى الجهاز الحكومي لغرس التكيف" أن نسبة (55.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (38.8%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (11.6%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (39.7%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (27.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (12.4%) ، في حين كانت نسبة (5.0%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.652 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.573.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (54.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (38.4%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (5.8%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.686 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.599
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (51.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (48.3%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.482 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.508
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (39) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.269 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.190 وهي قيمة أكبرمن مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.638 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.203 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.124 .

إختلاف أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام والتي تصب في مجملها نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت

الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.104 هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة الخامسة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة بتوعية العاملين في الأجهزة الحكومية بأعمالها ومسؤولياتهم للتعامل الجيد مع الجمهور الخارجي " أن نسبة (55.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (41.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (9.1%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (43.8%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (28.9%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (14.9%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.570وإنحراف معياري يقدر بـ 0.513
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (58.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (40.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (1.0%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.604 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.515
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (62.1%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (37.9%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.379 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.493
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (39) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.523 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.471 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة α = 0.05 وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أع أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 2.058 بدرجة حرية مقدارها 113 وأن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.225 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.109 .

إختلاف أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام والتي تصب في مجملها نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو لبند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.142 هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

العبارة السادسة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تنمي العلاقات العامة الوعي لدى جماهيرها بسياسة الدولة." أن نسبة (55.4%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (39.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (10.7%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (43.8%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (30.6%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (13.2%)، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.570 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.513 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (55.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (43.0%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (1.0%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.581وإنحراف معياري يقدر بـ 0.519
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (55.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (44.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.448 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.506
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (39) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.052 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.820 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T =

1.201 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.133 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.110.

إختلاف أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام والتي تصب في مجملها نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.232 هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة السابعة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتنشيط الجهود الرسمية واستشارة الجهود الشعبية لمحاربة الأمية والأمراض المستوطنة في المجتمع" أن نسبة (57.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (41.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (10.7%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (43.0%) من افراد عينة الدراسة الموافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (29.8%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (13.2%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.570 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.497
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (58.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (41.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.581 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.496.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (55.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (44.8%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.448 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.506
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (39) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.242 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.624 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T =

1.231 بدرجة حرية مقدارها 47.452 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أع أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام ضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة هو 0.133 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.108 .

إختلاف أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام والتي تصب في مجملها نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.224 هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

العبارة الثامنة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة بالدعوة لترشيد الأنماط السلوكية السائدة في المناسبات" أن نسبة (57.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (41.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (10.7%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (42.1%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (28.9%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (13.2%) ، في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.586 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.511
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (58.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (40.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (1.0%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.604 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.515
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (58.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (40.7%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.448 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.506
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الأخرى المجهولة التوجه السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (39) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.008 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.927 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين

أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.432 بدرجة حرية مقدارها 49.011 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.156 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.109.

إختلاف أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام والتي تصب في مجملها نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.158 هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية

العبارة التاسعة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة بتدعيم القيم الروحية للقضاء على العادات السيئة" أن نسبة (57.0%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (41.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (10.7%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (42.1%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (28.9%) وأعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (13.2%) في حين كانت نسبة (0.8%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.570 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.497.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (58.1%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (40.7%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (1.0%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.581 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.496.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (55.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (44.8%) من أفراد عينة الدراسة التي كانت غير موافقة على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.448وإنحراف معياري يقدر بـ 0.506
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000

- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (39) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.242 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.624 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.243 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.133 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.107.

إختلاف أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام والتي تصب في مجملها نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.216 هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة العاشرة:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تعمل العلاقات العامة على التعايش والتفاعل مع الجمهور في الظروف الاجتماعية" أن نسبة (51.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (39.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (6.6%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (40.5%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (24.8%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (15.7%) ، في حين كانت نسبة (8.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (6.6%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (1.7%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.586 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.511.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (55.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (34.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (7.7%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.604 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.515.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (65.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (27.6%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.448 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.506

- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (39) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.008 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.927 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 1.420 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.156 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.110.

إختلاف أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام والتي تصب في مجملها نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.158 هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة الحادية عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بترشيد الأنماط الاستهلاكية وتعديل السلوكات السيئة" أن نسبة (51.2%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (39.7%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (6.6%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (40.5%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (24.8%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (15.7%) ، في حين كانت نسبة (8.3%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (6.6%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (1.7%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.677 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.622 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (55.8%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (34.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (7.7%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.744وإنحراف معياري يقدر بـ 0.617
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (65.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (27.6%) من أفراد

عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.413 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.627

- ✓ أما أعضـــاء الأحزاب المســتقلة في توجهها الســياســي كمجتمع بحث مســتقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (39) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتســاوي 0.111 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.740 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 2.483 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوســطي عينتين أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.330 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.133.

إختلاف أراء أعضـاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضـا المتوسـطات الحسـابية التي تثبت الإتجاه السـلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسـة متوسـط نحو البند غير موافق وذلك بتشـتت متوسـط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـــة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.150هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة الثانية عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تسعى العلاقات العامة من خلال إنجازاتها إلى تحقيق الاستقرار الأسري من خلال السعي لعلاج المشاكل الأسرية من مهدها" أن نسبة (47.1%) من أفراد عينة الدراسة من أعضـاء البرلمان الجزائري موافقة على العبارة وهي نسـبة موزعة على كل من أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام بنسـبة (31.4%) وأعضـاء الأحزاب المعارضـة للنظام بنسـبة (15.7%)، و كذا نسبة (45.5%) من افراد عينة الدراسة غير الموافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسـبة (33.1%) وأعضـاء الأحزاب المعارضـة للنظام بنسـبة (7.4%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، في حين كانت نسبة (7.4%) من أفراد عينة الدراســة محايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام بنســبة (6.6%) وأعضـاء الأحزاب المعارضـة للنظام بنسبة (0.8%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.603 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.625.
- ✓ أما أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مسـتقل عن بقية الإتجاهات السـياسـية ، فكانت نسبها كالتالي (46.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (44.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (7.7%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.651 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.646

- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (65.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (31.0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (2.8%) التي كانت آراءها محايدة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 0.379 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.561
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (39) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 1.728 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.191 وهي قيمة أكبرمن مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 2.021 بدرجة حرية مقدارها 113 وأن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.2718 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.134 .

إختلاف أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام والتي تصب في مجملها نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.064 هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة الثالثة عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة "تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إلى تدعيم التنمية البيئية من خلال الإرشادات من خلال نشاط " أن نسبة (43.8%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (28.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (11.6%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (4.1%) ، و كذا نسبة (38.8%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (29.8%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (9.1%)، في حين كانت نسبة (17.4%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (13.2%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (3.3%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (0.8%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــــ 1.785 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.721 .

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (41.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (39.5%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة في حين نسبة (15.4%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.767 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.746 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (48.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (37.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (11.4%) من أفراد عينة الدراسة كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.758 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.689
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (83.3%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، في حين نسبة (13.8%) من أفراد عينة الدراسة كانت آراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.166 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.408
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (39) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.707 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.402 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.056 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.008 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.157 1.77777.

إختلاف أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام والتي تصب في مجملها نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.955 هي أكبر من α وبالتالي نقيل الفرضية الصفرية

العبارة الرابعة عشر:

- ✓ أن نسب العبارة "تسعى الأجهزة الحكومية من خلال نشاط العلاقات العامة إلى تحقيق التنمية المستدامة" أن نسبة (47.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (36.4%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (6.6%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها

السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (42.1%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (26.4%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (15.7%) ، في حين كانت نسبة (9.9%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (8.3%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (1.7%) ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.677 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.648

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (51.2%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (37.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (9.6%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.744 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.654.
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (65.5%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وكذا نسبة (27.6%) من أفرادعينة الدراسة غير الموافقة على العبارة ونسبة (5.7%)من أفراد عينة الدراسة التي كانت آراءها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.143وإنحراف معياري يقدر بـ 0.627
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبة (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000.
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (39) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.026 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.871 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 2.375 بدرجة حرية مقدارها 113و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.330 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.139.

إختلاف أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام والتي تصب في مجملها نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية المفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ، فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.190 هي أكبر من α وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

العبارة الخامسة عشر:

- ✓ نلاحظ نسب العبارة " تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتكثيف وتعزيز التبادل الثقافي مع الشعوب العربية خاصة والعالمية عامة" أن نسبة (52.9%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء

البرلمان الجزائري غير موافقة على العبارة وهي نسبة موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (35.5%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (12.4%) وأعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي بنسبة (5.0%) ، و كذا نسبة (40.5%) من افراد عينة الدراسة موافقة على العبارة وهي موزعة على كل من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (31.4%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (9.1%) ، في حين كانت نسبة (6.6%) من أفراد عينة الدراسة محايدة في أرائها وهي الأخرى من أعضاء الأحزاب الموالية للنظام بنسبة (4.1%) وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام بنسبة (2.5%) ،وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـــ 1.661 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.599 .

- ✓ أما أعضاء الأحزاب الموالية للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية ، فكانت نسبها كالتالي (50.0%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (44.2%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (4.8%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.616وإنحراف معياري يقدر بـ 0.597 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المعارضة للنظام كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (51.7%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة وكذا نسبة (37.9%) من أفراد عينة الدراسة موافقة على العبارة في حين نسبة (8.5%) كانت أرائها محايدة، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.724وإنحراف معياري يقدر بـ 0.648 .
- ✓ أما أعضاء الأحزاب المستقلة في توجهها السياسي كمجتمع بحث مستقل عن بقية الإتجاهات السياسية، فكانت نسبها كالتالي (100%) من أفراد عينة الدراسة غير موافقة على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.000 وإنحراف معياري يقدر بـ 0.000 .
- ✓ كما يتبين في الجدول رقم (39) أن قيمة إختبار ليفيني Levene لهذه العبارة هي F وتساوي 0.007 بواقع دلالة (sig) تساوي 0.934 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يبين أننا نستطيع إفتراض بأن تباين المجتمعين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام متساوي في هذه العبارة وبتالي نعتمد على النتائج الموجودة في السطر الأول أن قيمة T = 0.823 بدرجة حرية مقدارها 113 و أن الفرق بين متوسطي عينتين أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام هو 0.107 وأن الخطأ المعياري في هذا الفرق هو 0.131.

توافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري من الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو الرأي غير موافق على العبارة والذي تثبته أيضا المتوسطات الحسابية التي تثبت الإتجاه السلبي نحو العبارة ، لذلك كان توزيع آراء أفراد عينة الدراسة متوسط نحو البند غير موافق وذلك بتشتت متوسط إنتشار متوسط.

أما فيما يخص قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أنه يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة ،فنلاحظ من الجدول أن قيمة sig =0.020 هي أقل من α وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة.

توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية بين متوســـطات إجابات أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام واعضـــاء الأحزاب المعارضـــة للنظام نحو كل العبارات (01)،(02)،(04)،(05)،(06)،(07)،(08)،(09) ،(10)،(11)،(12)،(13) ،(14)،(15) أي لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضـــاء الأحزاب الموالية للنظام وأعضاء الأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارات ، في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو كل العبارات (03)،(12) أي لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضـاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضـة للنظام نحو هذه العبارات ،وكان سـبب هذا الإختلاف مقصـود وجوهري وليس بسـبب الصـدفة فأغلب الأحزاب الموالية للنظام لا يمكنها أن تلذغ نفســـها وتقر بعدم وجود مشـــاريع تنموية وأن العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية والتي تحت وصاية حكومتها والتي هي سبب من أسباب سن قوانينها ومحاسبتها على أعمالها في حين أن أعضاء الأحزاب المعارضة للنظان تجد موضوع الإسهامات التنموية وجبة دسمة تقر على أساسه المكبوثات التي تعترف بأن الحكومة تفتقر للمشـــاريع التنموية وأن العلاقات العامة لأجهزتها لا تبذل أي جهد للمســـاهمة في بذل جهود في التنمية التنمية وخاصـــة أن الجوانب التنموية من بين أغلب النقاط التي تسطرها الأحزاب في برامجها لأقناع عامة الشعب بالحزب لأنها تعلم أن الجوانب التنموية من بين أولى أولويات الشعب .

ومنه نرفض الفرضـية الصـفرية ونقبل الفرضـية البديلة التي مفادها أنه لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضـاء البرلمان الجزائري نحو واقع الإتصـال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة).

العبارة الأولى :

عدم التوافق في أراء أعضـــاء البرلمان الجزائري أنه لا توجد علاقة بين الخطط التنموية التي تمارســـها العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية و الأهداف العامة للمجتمع ذلك على أن النســـبة الموافقة على العبارة ترجع السبب في ذلك إلى أن الدولة في حد ذاتها من الشعب و إلى الشعب وفي خدمة الشعب لذلك أهدافها التنموية حسب رأيهم أنها تصب في صالح الشعب في حين ترى الفئة غير الموافقة على العبارة والفئة المحايدة وذلك لأمرين الأول أن الشـــعب مطالبه مختلفة وتجمع ببين المتناقضـــات رخم أن الصـــالح العام يكون إتجاهه محدد إلا أنه يكون شـــبه مبهم بين التناقضـــات في مطالب شـــعبه مما يحجب طرق قياس مدى نســـبة تنفيذ هذه الأهداف، وثانيها أن الجزائر من أغنى الدول لكن في المجالات التنموية من أفقر الدول، كما أنها تقوم في بعض الأحيان ربط صـفقات ليس في الصالح العام مثل إستخراج الغاز الصخري على مستوى أقصى الجنوب والذي تنتج عنه أضرار وخيمة جدا لذلك أغلب الأعضـــاء ولو رأينا بعضـــهم الموالي للحكومة إلا أنهم وفي أغلبهم غير موافقين على الجوانب التنموية للدولة على مســـتوى الجزائر ســـواء على مســـتوى الميزانية المالية المكلفة لذلك أو على مستوى الفساد الإداري من السلطة المخول لها إستكمال تنفيذ الخطط المسطرة في السنوات المالية السابقة.

العبارة الثانية:

والإختلاف في أراء أعضـاء البرلمان الجزائري في أن العلاقات العامة تقوم بغرس الشـعور بالإنتماء الوطني والقومي لدى جماهيرها ذلك أن وضـعية الدولة الجزائرية في تحسـن من زمن لأخر لكن هذه الفئة لم تأخذ في بالها نسبة التحسينات مقارنة بنسبة الصادرات من بترول والتي من الممكن أن تجعل

الجزائر من أرقى الدول وفي جميع الجوانب ، والتي ترى بعض المؤشرات المغلوطة في نسبة التعليم المرتفعة وهي عند أغلب الطلبة شهادة دون معلومات فأغلب الطلبة يحملون شهادات دون فهم أصلا المعني الحقيقي لتخصصهم وكل إجاباتهم تصب في الشهادة سلاح للزمن معتبرة أن التوظيف الجزائري والوظيفة العمومية تركز على أساس المستوى لا على أساس الخبرة أو الكفائة وذلك ما كان في الآونة الأخيرة سبب من أسباب المظاهرات التي هزت كاهل وزيرة التربية في ضرورة إحتساب سنوات الخبرة وكذا نظام التعليم الجديد الذي يعتمد على الكوطة والذي يركز على الكم لا على الكيف مقارنة بجيل الستينات والسبعينات التي كانت شهادة ثانوي تكسب صاحبها ثقافة ومعلومات تفوق شهادة الدكتوراه في زمننا هذا ما عدى عند فئة قليلة جدا جدا والتي كانت إما الظروف تعمل لصالحهم أو للمستوى الذهني العالي الذي يتمتع به الطالب كمكتسبات وراثية مثلا أما الفئة الموافقة على العبارة أنها تتعامل مع موظفيها تعامل ألي أوامر تطلب من الموظف تنفيذها وهو عليه التطبيق دون أن يأخذ البعد الإنساني فأصبح الموظف يعتبر الوظيفة راتب شهري لا واجب قومي وكذا الإدارة لا تفعل الإتصال في الإتجاهين بطريقة صحيحة .

العبارة الثالثة :

والتوافق بين أراء أعضاء البرلمان الجزائري نحو الموافقة على أن العلاقات العامة لا تعمل على توعية العاملين في الأجهزة الحكومية بالحرص على المصلحة العامة وهي التي ترى أن من خلال هذه التعاملات يكون فائدة كبيرة للجهاز وذلك ما ينشط كثيرا في المستشفيات فمن خلال التعاملات الجيدة من طرف الأطباء والممرضين حدة الأمراض تقل ونسبة الإمتثال للعلاج تزيد خاصة في الأمراض المستعصية وعند كبار السن و التي من خلال هذه السلوكات تزيد من مردودية ومن المخرجات المعنوية للمستشفى كما تكون في المؤسسات الإنتاجية لزيادة التسويق وأكيد تكون مدعمة بالكثير من تقنيات الإقناع تكون في الفنادق لكسب ود النزلاء لضمان المكانة وزيادة التعاملات في حين الفئة غير الموافقة على العبارة ذلك أن الإدارة لا تصدر إرشادات مثلا أو تعليمات للحفاظ على المال العام ومحاولة ترشيد الإستهلاكات الإدارية كمثلا السلطات الوصية تشجع على الحكومة الإلكترونية التي تحدث ضجة على مستوى الترشيد الإستهلاكي وكذا التخفيف الكبير من البيروقراطية المرسخة في ثقافات المسؤولين والتي على أساسها يعتبرون أن هذه البيروقراطية تزيد من مكانة الجهاز الحكومي وكذا من هيبته عند بقية الموظفين.

العبارة الرابعة :

فعدم التوافق في أراء أعضاء البرلمان والتى ترى أن العلاقات العامة لا تقوم بتهيئة الجماهير لكل التغيرات التي تحصل على مستوى الجهاز الحكومي لغرس التكيف وهي التي ترى أن تعاملاتها روتينية وأي تغير قد يتم الإفصاح به قد يعيق الجانب الإيجابي لهذا التغيير في حين الفئة المؤيدة للعبارة فهي ترى أن لا علاقة بين دراسة الجمهور االمتعامل معه من أفراد المجتمع والأهداف المنشودة فمثلا على مستوى البرلمان حدد نصاب المشاركة السياسية للنساء ثلث مقابل ثلثين من الرجال مع علم السلطات المسؤولة عن ذلك جهل كثير من النساء للثقافة السياسية و كذا تفتقر للتنشئة السياسية ، وحتى على مستوى الإدارات على مستوى الأجهزة الحكومية لا يعرف الموظف حتى كيف من الحين والأخر تخرج قوانين جديدة تعيق التوازن الداخلي أو حتى توحي للموظف إحساس نوع من الشلخ بين الموظفين وبين الوزارة الوصية .

العبارة الخامسة:

والإختلاف بين أراء أعضـــاء البرلمان الجزائري والتي في مجملها موافقة على أن العلاقات العامة تقوم بتوعية العاملين في الأجهزة الحكومية بأعمالها ومسؤولياتهم للتعامل الجيد مع الجمهور الخارجي والتي تعتبر أن التعامل الجيد مع الجمهور الخارجي ما هو إلا أحد الوظائف الأســاســية في موظف الأجهزة الحكومية وهذه مبادئ الدين الحنيف لقوله صــلى الله عيه وسـلم من عمل منكم عملا فليتقنه، كما ترى أن إدارة الأجهزة الحكومية تشجع على ذلك لتفادي إنتشار السلوكات اللاسوية بين الموظفين ومحاولة تشجيع الثقافة التنظيمية الإيجابية بين العاملين .

العبارة السادسة :

فالإختلاف في أراء أعضـــاء البرلمان الجزائرية والذي في مجملها تصـــب في أراء الأعضـــاء غير الموافقة على أن العلاقات العامة تنمي في الأجهزة الحكومية الوعي لدى جماهيرها بسياسة الدولة ذلك أن أغلب القوانين -على مستوى الوظيفة العمومية بإعتبارها قناة من أهم قنوات التوظيف في الأجهزة الحكومية- التي تصدر سواء في رتب الأسلاك المشتركة أو في رتب بقية المناصب المتخصصة أو على المناصب العالية وليس هناك حتى دلالات على أن هذه الأوامر تصب في الصالح العام بل أغلب الإصـــلاحات أو الزيادات مثلا مادية ما هي إلى حلول ترقيعية تميز فئة عن الأخرى أو مؤشـــرات لإنفجارات إحتمالية أو في بعض الأحيان حلول تشـــجع على العصـــيان في حين الفئة التي توافق على العبارة هي إما من كان للنظام موفق إيجابي في تواجدهم على مستوى المناصب الحساسة أو أنها لا ترى من الأجهزة الحكومية إلا الجانب الإيجابي دون أن ننكر أن للحكومة بعض الموافق البطولية لكن ثمنها يكون يصرف من خزينة الدولة بأضعاف أضعاف أثمانها فسياسة الدولة واضحة المحافظة على التوازن والإستقرار الداخلي لا الرقي والتقدم.

العبارة السابعة:

والإختلاف في الاراء بين أعضـــاء البرلمان الجزائري والتي تصـــب في مجملها أن الفئة غير الموافق على أن العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تقوم بتنشيط الجهود الرسمية واستشارة الجهود الشعبية لمحاربة الأمية والأمراض المستوطنة في المجتمع ، ومن بينها تلك الإسهامات والتبرعات التي تكون برعاية شركات أو أجهوة حكومية او خاصة محددة في المساهمة في قيمة مالية أو بعض من منتوجات هذه الأجهزة كأســـلوب من أســـاليب الإشـــهار ،في حين ترى الفئة الموافقة على العبارة ذلك أن هذه الأجهزة لحد الســـاعة لم نجد جهاز حكومي مثالي بقناعة تامة من موظفيه وأعماله بعلاقة طردية إيجابية بين مدخلاته ومخرجاته لذلك على الجهاز حل مشاكله وتغطية وتطلبات موظفيه تم المساهمة في تغطية المجتمع المحلي الخارجي لأن الجمهور الداخلي يساهم بشكل كبير في إستقطاب الجمهور الخارجي وزيادة الإنتاجية.

العبارة الثامنة :

والإختلاف في أراء أعضـــاء البرلمان الجزائري والتي تصـــب في مجملها في عدم الموافق في أن العلاقات العامة تقوم بالدعوة لترشيد الأنماط السلوكية السائدة في المناسبات تلك الفئة التي تبني أرائها على بعض الحصـــص الإرشـــادية التي تقوم بها بعض الأجهزة والســـلطات الوصـــية عليها بها مثل الإعلانات أو بعض الرسائل النصية القصيرة التي تقوم بها شركة السونلغاز مثلا من خلال ترشيد

الإستهلاك في الكهرباء وخاصة في فصل الصيف ليتم تغطية أكبر مساحة بالطاقة الكهربائية أو وزارة التجارة لحماية المستهلك من التبذير وذلك للحفاظ على معادلة العرض والطلب، في حين بقية الأعضاء ترى أن لكل جهاز حكومي وظائفه ولا يتم تداخل الوظائف مع وظائف أجهزة حكومية أخرى ، كما أن الأجهزة الحكومية لا تتدخل كثيرا في سلوكات السائدة في المجتمع على قدر ما أنها تكون إيجابية في تعاملاتها مع جماهيرها فقط ومحاولة كسب أكبر قدر ممكن من الجماهير لذلك تحاول أن تمسك العصى من النصف لذلك تحاول أن تكون بعيدة كل البعد عن الأمور الشخصية لجماهيرها وخاصة التي تكون بعيدة عن تخصصاتها ولا تجني منها فائدة .

العبارة التاسعة :

1. والإختلاف في أراء البرلمان الجزائري وأغلبها تصب في أن العلاقات العامة تقوم بتدعيم القيم الروحية للقضاء على العادات السيئة وهي التي ترى أنه نشاط تساهم فيه العلاقات العامة وكثيرا ما تنشط مثل هذه المبادرات في شهر رمضان لحفظة القرآن أو المساهمة في عملية ختان الأطفال على مستوى المساجد .أما بقية الأعضاء فإختلافهم في الرأي فذلك راجع إما لبعدهم كل البعد على المفهوم الحقيقي للعلاقات العامة ووظائفها وهذا ما لاحظناه في العبارات السابقة وممكن ملاحظته في العبارات اللاحقة أو أن العلاقات العامة مهمتها كسب ود الجمهور الداخلي والخارجي في نطاق الجانب الوظيفي وأن الإسهامات الخارجية لا علاقة بها وهو مفهوم خاطئ على وظيفة العلاقات العامة فأي سلوك ولو خارج المجال العملي يمكن أن يكون له فعالية في كسب ود جماهيرها ومتعامليها يمكنها أن تساهم فيه وأكيد يكون على حسب نطاق إمكانياتها المادية والمعنوية.

العبارة العاشرة :

فالأختلاف في أراء أعضاء البرلمان الجزائري والتي أغلبها تصب في عدم الموافقة على أن العلاقات العامة تعمل على التعايش والتفاعل مع الجمهور في الظروف الاجتماعية وهي ترى أن الفعاليات التي تنشط فيها الخدمات الإجتماعية والتي تدعم البيع بالتقسيط وتدعم بالمنح للعمال في حالة الأفراح والأتراح ماهي إلا دليل على نشاط العلاقات العامة في هذا الجانب، في حين ترى الفئة الموافقة على العبارة أن مطالب العمال البسيطة ليس بإمكان الجهاز الحكومي أن يغطيه فكيف له أن يسانده في ظروفه الإجتماعية وذلك ما شجع على التزايد في طلبات الزواج من موظفات لقناعتهم من أن الدخل الفردي لا يكفي ولا يوجد دعم من الأجهزة الحكومية

العبارة الحادية عشر :

وماهذه العبارة إلا عبارة فخية للعبارة الثامنة وتنائجها تصب في نفس الإتجاه الذي تصب فيه نتائج العبارة الثامنة

العبارة الثانية عشر:

ورغم التوافق في أراء أعضاء البرلمان الجزائري إلا ان هناك تقارب كبير جدا بين الفئة التي تصب في عدم موافقتها على العبارة والفئة الموافقة على العبارة وذلك من خلال المشاكل الإجتماعية التي تنجم في المجتمع من تظاهرات وإضرابات ومشاكل بين الموظفين مفتعلة بسبب الضغوط النفسية لكن الخدمات الإجتماعية ليس من مقدورها أن تغطيها والأجهزة الحكومية كتدعيمات للموظفين من غير الخدمات الإجتماعية والأكيد السكنات الوظيفية والتي يتميز بها فئة عن الأخرى وما بيد مسؤول

العلاقات العامة تدعيم الموظفين من غير التغطية عليهم والتسامح في الغيابات أو عدم التسامح في العطل المرضية أو العطل الإستثنائية التي تدوم مدة عشرة أيام لذلك تختلف أرائهم بين المؤيدين والمعارضين

العبارة الثالثة عشر :

الإختلاف في أراء أعضاء البرلمان الجزائري والتي تصب أغلبها في عدم موافقتها على أن العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تسعى إلى تدعيم التنمية البيئية من خلال الإرشادات ويرجع ذلك إلى أغلب الأجهزة الحكومية تكون خططها ذات مصلحة خاصة يهمها مخرجاتها من خلال مطالب جماهيرها ولا تولي علاقة إلى التنمية البيئية وذلك سبب من أسباب التلوث الجوي والمناخ غير النظيف ويرجع ذلك إلى الكثير من المؤسسات أين تجدها تحرق نفاياتها في أماكن ليست بعيدة عن المناطق السكنية أو أنها لا تأخذ بحماية البيئة من التلوث لذلك لا توليإهتمام لنشر مثل هذه الثقافة على عكس بعض الأجهزة والتي تشارك في بعض الحصص التلفزيونية في نشر مثل هذه المبادرات الحميدة.

العبارة الرابعة عشر :

والإختلاف في أراء أعضاء البرلمان الجزائري والتي تصب في مجملها في عدم الموافقة على أن العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وذلك للنظرة الأنية للمسؤولين على مستوى الأجهزة الحكومية والتخطيط القصير المدى أو حتى المتوسط المدى والتي تكون نتائجه على أساس مدة بقائهم على مستوى المناصب التي تقلدوها كل ينظر للوظيفة على أساس نظرة أنية شخصية قليل أين ينظر لها على أساس المصلحة العامة ولا يهمه مدة دوامه في المنصب بقدر ما تهمه المصلحة العامة ذلك أين تجدد المسؤول له خطط طويلة المدى ونتائجها تكومن طويلة أو دائمة المنفعة أين تجد مطالبه هي التنمية المستدامة لا التنمية الآنية في حين نجد الفئة الموافة على العبارة تلك الفئة التي تكون تبحث على التنمية المستدامة لكن في المؤسسات الإنتاجية أو الربحية والتي يكون من خلال هذه التنمية فائدة شبه دائمة .

العبارة الخامسة عشر :

والإختلاف بين أراء أعضاء البرلمان الجزائري بين الموافقة وغير الموافقة على العبارة والتي تصب مجملها في عدم الموافقة على أن العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تقوم بتكثيف وتعزيز التبادل الثقافي مع الشعوب العربية الخاصة والعالمية عامة على أن ذلك لا يكون إلا في الأجهزة التي يكون ميزانيتها المالية من كل سنة مالية عالية جدا مما يكسبها شجاعة للتعامل على المستوى العربي والعالمي والمراهنة ودخول مثل هذه المبادرات والترخيص في الإتفاقيات العالمية مثل وزارة الثقافة المستشفيات والجامعات والمؤسسات التي لها بعد ثقافي وإجتماعي وعلمي عالي أو المؤسسات التي تدخل في بعض التظاهرات العالمية والتي لا يكون مساهمتها في ذلك عبئ على ميزانيتها أو يكون في المؤسسات التي تتعامل على المستوى العالمي بنوع من الإشهار وأغلبها تكون نتائجها على المستوى المتوسط من الفوائد إن لم نقل على المستوى الضعيف، أما فيما يخص الفئة الموافقة على العبارة فهي الفئة التي تنظر على المستوى الظاهري للإتفاقية المبرمة مع هذه الدول ولم ترى النتائج المجنية من ذلك فمثلا رغم أن وزارة الثقافة ورغم إحتظانها كل سنة للتظاهرة الثقافية إلا أننا لم نلحظ تغير على المستوى الثقافي ولا حتى تغير على مستوى مكان إحتضان هذه التظاهرة أو حتى لنوعية الثقافات

المدعوة لذلك رغم أن الجزائر من أرقى الدول ومن الدول القليلة التي تجمع بالعديد من الثقافات والتي لها جذور وثرات كبير إلا أن محاولة إستغلالها وتنميتها لم يؤخذ بالحسبان.

ومنه إتجاهات أعضاء البرلمان اسلبية نحو كل من العبارات التالية (01)،(02)، (03)،(04)،(05)،(06)،(07)،(08)،(09)،(10)، (12)،(13)،(14)،(15) والتي تدل عليها المتوسطات الحسابية التي تنتمي للمجال]1،2[، في حين كانت إتجاهاتهم إيجابية نحو العبارة (12) والتي تدلي بها المتوسط الحسابي الذي ينتمي للمجال]2،3[والذي يوضح أن إتجاهاتهم إيجابية نحو أغلب العبارات للفرضية الأولى بحيث تحدد الاتجاه الإيجابي لأعضاء البرلمان الجزائري نحو تخطيط برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية وذلك حسب الشكل التالي:

الشكل (22): يوضح المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

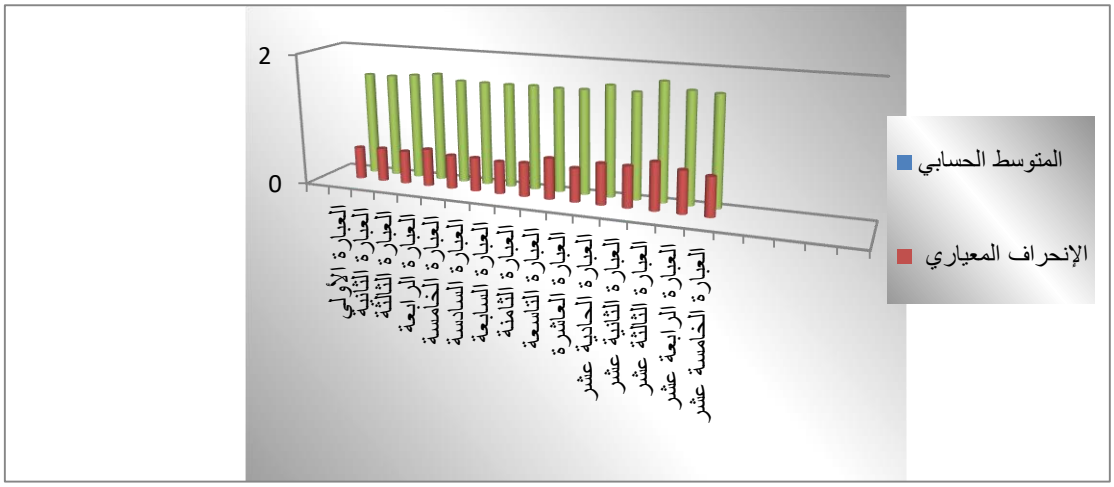

سادسا: النتائج النهائية للدراسة :

ومن كل ما سبق من عرض وتحليل لأراء أفراد عينة الدراسة نستنتج أن لأفراد عينة الدراسة وحسب مستواهم العلمي والمكانة الاجتماعية والمناصب التي تقلدوها أن لهم خبرة في العلاقات العامة وكيفية إدارتها وبالتالي لهم القدرة على تشخيص العلاقات العامة من خلال مقارنة وتحليل أرائهم وإتجاهاتهم ،

I. الفرضية الأولى للدراسة:

أسفرت نتائج الدراسة مجموعة من النقاط:

✓ لا توجد إدارة العلاقات العامة في الهيكل الإداري لأغلب الأجهزة الحكومية

كما أنه :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.
- لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة

✓ هناك إهتمام بإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية

كما أنه :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.
- لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة

✓ لا يوجد فصل بين أنشطة المصالح الإدارية في الأجهزة الحكومية

✓ كما أنه :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.
- لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة

✓ العلاقات العامة إدارة مستقلة عن باقي الإدارات الموجودة في الجهاز الحكومي وذلك في الأجهزة الكبيرة كالوزارات لضخامة اعمالها وتعقد وظائفها.

كما أنه :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.
- لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة

✓ لا يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوظائف التي يقومون بها لأخذها بعين الاعتبار تخصصات موظفي العلاقات العامة وليكون التوزيع عقلاني كل في مكانه وحسب تخصصه ولتكون التغطية المهنية على أسس علمية

كما أنه :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.
- لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة

✓ يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوجهات الإتصالية التي يتعاملون معها وذلك لتوظيف العلاقات الإجتماعية للفئات الإتصالية كل حسب مستواه العلمي أو انتمائه الحزبي أو ثقافته المحلية

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ يتميز رجل العلاقات العامة بمواصفات معينة وذلك أن المجتمع الجزائري مجتمع مسلم وأن من صفات ممارسي العلاقات العامة كلها منبثقة من الدين الإسلامي والصفات الحميدة الملقنة من مبادئ التربية في مرحلة التنشئة الإجتماعية.

كما أنه :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.
- لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة

✓ العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تكفل الرعاية الإجتماعية لموظفيها ذلك أن النقابات العمالية التي توصل للإدارة العامة مطالب الموظفين أدت مهامها وكذلك الخدمات الإجتماعية التي كان لها الدور الفعال في ذلك من تنشيط دينامية الخدمات.

كما أنه :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.
- لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة

✓ لا توجد محددات تعيق عمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية ذلك أن العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تقوم بجميع وظائفها وأنها تعتمد على خطة محكمة وتدرس إتجاهات جماهيرها بطريقة دقيقة .

كما أنه :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.
- يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة

✓ لم يتغير الهيكل التنظيمي للأجهزة الحكومية منذ زمن بعيد وهذا ما يدخل ضمن المحددات التنظيمية التي تعيق عمل العلاقات العامة وفي الحقيقية أراها من سلبيات أغلب الإدارات الجزائرية.

كما أنه :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.
- لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة

✓ ميزانية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية غير كافية ذلك أن أغلب إدارات العلاقات العامة قريبة أو تحت وصايته المسؤول المباشر الذي له الصلاحية الكاملة في التوزيع المالي وكيفية إدارتها وماهي إحتياجاتها وكيفية تغطية نقائصها بتدعيمها ماليا من ميزانية أبواب أخرى .

كما أنه :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.

- لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة

✓ تنظيم إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية جيد وذلك موافقتها على نشاطات ووظائف العلاقات العامة ولإتجاهات جماهيرها الإيجابي نحوها .

كما أنه :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.
- لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة

✓ أغلب أعمال الأجهزة الحكومية خدمانية خاصة وأن الجزائر كدولة تعتمد على مجانية خدماتها لشعبها .

كما أنه :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.
- لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة

✓ توجد عوامل تؤثر في إختيار الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية وذلك أن طبيعة عمل الجهاز الحكومي هو من يتحكم في نوعية الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة كما أن المركز المالي للجهاز الحكومي يؤثر في نوعية الهيكل التنظيمي كما أن شخصية المدير العام وإتجاهه وأهداف المؤسسة هي تحدد الهيكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة .

كما أنه :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.
- لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة

✓ تتعدد اقسام العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتعدد مديريات الإدارة وذلك أن فن التعامل الجيد لا تحتاج إلى مصالح بتعدد المديريات للتنفذ .

كما أنه :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.
- لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة

✓ لا يتمتع الموظف في الجهاز الحكومي بالسلطات الكافية للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليه ذلك أن الموظف عبارة عن ألة ناسخة لما يقدم له من أوامر محددة يجب الإمثتال .

كما أنه :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.
- لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام حو هذه العبارة

✓ نظام الإمتيازات المعمول به في الأجهزة الحكومية يتسم بالعدالة والموضوعية أن القوانين على مستوى الوظيفة العمومية تغطي تقريبا جميع المواقف وخاصة المستخدمين الإداريين فئة الأسلاك المشتركة والتي تقنن المردودية وكذا الأولوية في التكوينات وتحسين المستوى وتجديد المعلومات وكذا العطل الإستثنائية .

كما أنه :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة.

II. نتائج الفرضية الثانية للدراسة:

أسفرت نتائج الدراسة على كل من :

✓ تعتمد العلاقات العامة على الوسائل المناسبة في توجيهها لرسائلها ذلك أن أغلب وسائل الإتصال مع الجماهير روتينية محافظة على روتين أماكن وأزمنة توزيع رسائلها

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ يتميز أخصائي العلاقات العامة بإتقانه الحركات الإتصالية من ملامح مادية وإيماءات جسمانية ذلك أن أغلب أخصائي العلاقات العامة يتعاملون مع جماهيرهم ببروتوكول معين يتميز به الجهاز الحكومي يبين البعد الحضري والثقافي للجهاز الحكومي والذي تتحكم فيه عادات وتقاليد المجتمع المحلي

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ الرسائل التي تصدر عن إدارة العلاقات العامة غير صادقة

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ تعتمد العلاقات العامة في كسب رضى جماهيرها على وسائل الإتصال الرمزي ذلك أن اللقاء الأول أو المشهد الأول لأي حدث يوقع أثر كبير في نفسية المستقبل وكذا الأثر الكبير الذي تحدثه وسائل الإتصال بالرمزي ونسبة إنتشارها الزمني والمكاني ومدى طول بقائها في نفسية المستقبل ومدى أثرها الكبير في التفاعل الإجتماعي

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ يحتل الإتصال اللفضي (الكتابي والشفهي) مكانة بارزة في تعامل الأجهزة الحكومية مع جماهيرها ذلك أن الإدارة الجزائرية تتعامل مع موظفيها بالملموس لا بالتأويلات أو التوقعات بل تطبيق ما يسمعه العامل سواء تعليمات شفهية أو مكتوبة، والرسائل الإتصالية التي تصدر للجماهير الخارجية أغلبها تعتمد على الإتصال الجماهيري لتصل إلى أكبر حجم ممكن من الجمهور وفي نفس الوقت ولتتفادى التغيرات التي قد تحدث للرسالة، فالإتصال الجماهيري أنسب في أغلب تعاملاته مع جماهيره الداخلية أو الخارجية

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ لا تولي مصالح العلاقات العامة إهتماما كبيرا للجمهور الخارجي أكثر من الموظفين ذلك أن إهتمامها موزع على الجمهورين بالتساوي أو أن الجمهور الداخلي أكثر من الجمهور الخارجي

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة ليست من سياق الواقع و ذلك أن تعاملات الأجهزة الحكومية تتماشى مع مطالب جماهيرها وعاداتهم تقاليدهم أوضاعهم المادية حياتهم البيئية لذلك رسائلها تأخذ بعين الإعتبار الموقع الجغرافي لجماهيرها والثقافة التنظيمية والبيئة المحلية لكل جمهور

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ يحترم أخصائي العلاقات العامة مسافات التفاعل ذلك أن التوظيف يكون على أساس التخصصات فأي متخصص في العلاقات العامة يكون قد إكتسب معلومات عن أساليب ومقومات الإتصال الفعال من بروتوكولات وإتكت التعامل وفي التحكم في الإيماءات الجسمانية وضبط مسافات التفاعل على حسب نوع العلاقات وأبعادها السوسيومهنية

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ لا تصل الرسائل الإعلامية كافة الجماهير المستهدفة ذلك أن ان الوسائل الإتصالية التي تعتمد عليها الأجهزة الحكومية في العملية الإتصالية ليست الوسائل المناسبة لكافة الجماهير أو ليست متوفرة لديهم جميعا

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ تبدل العلاقات العامة جهدا كبير في ربط صلات وطيدة مع جماهيرها ذلك أن العلاقات العامة تشجع تكامل العمال وتشجع العلاقات الإنسانية وذلك ما تقوم به أغلب الإدارات العامة بتحفيز العلاقات غير الرسمية وتنشيط النوادي والتحفيز على العمل الجماعي

- لا يو جد فروفق ولو نسبية بين إتجاهات الأعضا في البند بين الموافق والمحايد والمعارض وبما أمه لا يوجد أراء مختلفة بين الأعضاء لا يمكن وضع المقارنة بينهم .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة تعتمد على إستراتيجية الإقناع وظلك لتركيزها في مضمون الرسالة الإستمالات من إستمالات عقلانية في تقديم الأرقام والإحصائيات والإستشهاد بالمعلومات والأحداث الواقعية وإستمالات عاطفية وذلك بالتأثير في وجدان المتلقي وإنفعالاته بالتأثير في حواسه النفسية والإجتماعية ومخاطبتها بما يحقق الصالح العام، وكذا إستمالات التخويف في النصح بتجنب الأخطار

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ إتجاهات الرأي العام لجمهور الأجهزة الحكومية سلبي مما تدل على أن العلاقات العامة قائمة بدورها في تحسين الصورة الذهنية للجمهور الخارجي وإكتسابه سمة إيجابية

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ تربط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية علاقة قوية مع وسائل الإعلام

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ أنا راضي على نظام الإتصال داخل الأجهزة الحكومية وهي التي ترى أن عملية الإتصال تعتمد على العلاقات الإجتماعية والإنسانية وذلك ما ترك عملية تنظيم الإتصال ضعيفة يعمها قليل من الفوضى

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ تصل المعلومات للموظفين في وقتها ويرجح السبب إلى تكنولوجيا الإتصال والتي هي في تسارع متزايد توصل المعلومات حتى قبل وقتها وخاصة بإعتماد بعض الأجهزة كالفاكس والأنترنت أو تعتمد في ذلك على وسائل الإعلام كوسيلة مساعدة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ الرأي العام إيجابي نحو الأجهزة الحكومية ذلك أن أغلب الأجهزة الحكومية هي في تحسن ملحوظ حتى من حيث نسبة جماهيرها في تزايد ورضى وذلك لتحسين خدماتها وتعاملاتها التي تساعد على الإقناع الواضح والمستند على الأدلة العلمية والمحفز على إستقطاب جماهير جديدة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ تقدر الإدارة العامة دور العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية ذلك أنها هيكلت موقعها لتكون في أغلب الأجهزة الحكومية تدار من طرف المدير أو تكون موزعة على كل من الأمانة العامة والعلاقات الخارجية أي دائما موقعها من مواقع صناع القرار

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الأحداث الخاصة (مؤتمرات ، ندوات ، محاضرات)

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الزيارات وإستقبال الوفود

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام على هذه العبارة

✓ تسعى إدارة العلاقات العامة على تنظيم الإتصال بالهيئات والمنظمات الأخرى و أغلبها خدماتية لها تقريبا نفس هياكل ونفس الإستراتيجية وتخضع للوظيفة العمومية في التوظيف والخزينة في الجانب المالي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

III. نتائج الدراسة للفرضية الثالثة

✓ هناك أهمية للتخطيط في العلاقات العامة وذلك أنه الموجه لتفكير لتفكير أخصائي العلاقات العامة في مسيرة عمله.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ لا تتبع إدارة العلاقات العامة خطة محكمة في التنظيم وذلك أنه لا توجد موازنة بين الحقوق والواجبات ولا بين المدخلات والمخرجات في الجهاز الحكومي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ تركز العلاقات العامة على الهدف المراد تحقيقه في إدارتها لشؤونها .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ تعتمد العلاقات العامة على برامج وقائية محكمة وذلك لأعتبارها ضرورة حتمية تفرضها البيئة التي تحكمها متغيرات تكنولوجيا الرقميات .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ تعتمد العلاقات العامة على برامج علاجية ذات فعالية عالية وذلك لحاجة الدولة العلاجية في تصحيح الأوضاع الخاطئة التي تعترض الصالح العام.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ يعتمد التخطيط في العلاقات العامة على الدراسات العلمية .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ لا يراعى التوزيع الزماني والمكاني للرسائل الإتصالية في العلاقات العامة ذلك أن تكنولوجيا الإتصالات لم تترك وقت للتحكم في زمن ومكان الرسائل الإتصالية .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ تواجه عملية التخطيط للعلاقات العامة صعوبات في الأجهزة الحكومية ذلك أن أفراد المجتمع في دينامية حادة وكذا طلباته ميزاجية تعيق للعلاقات العامة ضبط خططها .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ لمسؤول العلاقات العامة إتصال مباشر بالإدارة العليا لأن أغلب مسؤولي العلاقات العامة هو من بيده إتخاد القرار أو أحد المقربين منه .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ هناك برامج فعالة يتم تطبيقها مع الموظفين و أغلبها تركز على البعد الإنساني .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ المخصصات المالية كافية للتخطيط في العلاقات العامة

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ لا يستعان بأخصائي العلاقات العامة من خارج الجهاز الحكومي وذلك أن الجهاز الحكومي مؤهل للتحكم في مشاكله وأزماته.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ يتم التخطيط على أسس إستراتيجية و إدارية صحيحة وذلك لأخذه بعين الإعتبار إحتياجات جماهيره ومطالبهم

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ تعتمد مراحل عملية التخطيط للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية على التسلسل وذلك من رسم الخطة على مستوى الذهن إلى تحديد الجمهور المستهدف وإمكانياته المادية والبشرية إحذ ضمان نجاح هذه الخطة

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ هناك مبادئ تركز عليها برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية في عملية التخطيط

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ تبدل العلاقات العامة قصار جهدها لتطوير السياسات في برامجها اللازمة للحد من الأزمات المفاجئة

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

✓ ترسم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية خطط نموذجية ذات إجراءات تحافظ بها على التوازن .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة

- ✓ تطمح إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية للرقي بالجهاز الحكومي موازاتا بإمكانياتها المادية للدولة.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة نحو هذه العبارة.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء الأحزاب الموالية للنظام والأحزاب المعارضة للنظام نحو هذه العبارة.

IV. نتائج الفرضية الرابعة :

- ✓ لا تقوم العلاقات العامة بربط خططها التنموية بالأهداف العامة للمجتمع ذلك أن الدولة في حد ذاتها من الشعب وإلى الشعب وفي خدمة الشعب .
  - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
  - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
  - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام و الأحزاب المعارضة للنظام.
- ✓ لا تقوم العلاقات العامة بغرس الشعور بالإنتاء الوطني والقومي لدى جماهيرها
  - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
  - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
  - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام و الأحزاب المعارضة للنظام.
- ✓ لا تعمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية على تنمية الوعي لدى جماهيرها بسياسة الدولة
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
  - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
  - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام و الأحزاب المعارضة للنظام.
- ✓ يقوم العلاقات العامة بتهيئة الجماهير لكل التغيرات التي تحصل على مستوى الجهاز الحكومي لغرس التكيف .
  - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام و الأحزاب المعارضة للنظام.

✓ تقوم العلاقات العامة بتوعية العاملين في الأجهزة الحكومية بأعمالها ومسؤولياتهم للتعامل الجيد مع الجمهور الخارجي

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام و الأحزاب المعارضة للنظام.

✓ تقوم العلاقات العامة بتوعية العاملين في الأجهزة الحكومية بالحرص على المصلحة العامة

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام و الأحزاب المعارضة للنظام.

✓ تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتنشيط الجهود الرسمية واستشارة الجهود الشعبية لمحاربة الأمية والأمراض المستوطنة في المجتمع .

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام و الأحزاب المعارضة للنظام.

✓ تقوم العلاقات العامة بالدعوة لترشيد الأنماط السلوكية السائدة في المناسبات

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام و الأحزاب المعارضة للنظام.

✓ تقوم العلاقات العامة بتدعيم القيم الروحية للقضاء على العادات السيئة

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام و الأحزاب المعارضة للنظام.

✓ تعمل العلاقات العامة على التعايش والتفاعل مع الجمهور في الظروف الاجتماعية

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام و الأحزاب المعارضة للنظام.

✓ تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بترشيد الأنماط الاستهلاكية وتعديل السلوكات السيئة

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام و الأحزاب المعارضة للنظام.

✓ تسعى العلاقات العامة من خلال إنجازاتها إلى تحقيق الاستقرار الأسري من خلال السعي لعلاج المشاكل الأسرية من مهدها

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة على هذه العبارة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين يقيمون في ولايات الجنوب والأعضاء الذين يقيمون في ولايات الشمال نحو هذه العبارة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أعضاء البرلمان الجزائري الذين ينتمون للأحزاب الموالية للنظام و الأحزاب المعارضة للنظام.

سابعا : الإستنتاج العام

أهم شيء تم التوصل إليه هو العلاقة الترابطية بين أعضاء البرلمان الجزائري والتي تتميز بنوع من الثبات والإستقرار وكذا التسابق في ولائهم للحكومة الجزائرية والتي تصب في مجملها عن قناعتهم وإتجاهاتهم الإيجابية نحو كل من الجانب التنظيمي وإعتبارهم أن الأجهزة الحكومية تهتم بإدارة العلاقات العامة رغم أنها لا توجد في الهيكل التنظيمي للجهاز إلا أنها كنشاط موجودة ولها فعالية كبيرة في كسب ثقة الجماهير من عامة الشعب ، كما أن أغلب أداء العلاقات العامة يعتمد على التقسيمات الإتصالية وذلك لتوظيف العلاقات الإجتماعية التي لا تخلو من العلاقات الإنسانية وكذا عملياتها الإتصالية تعتمد على الإتصال الرمزي مدعمة وظائفها بالإتصال اللفظي سواء كان كتابي أو شفهي معتمدة في ذلك على إستراتيجية الإقناع، ورغم ذلك يبقى التقدم التكنولوجي المتسارع من أحد أهم المعيقات التي تعيق العملية الإتصالية بين الأجهزة الحكومية كإدارة وعامة الشعب كجمهور لهذه الإدارات بحيث أن المعلومات تصدر وتنتشر بين عامة الشعب قبل أن تدلي بها الإدارة الوصية مما يتم تأويلها في غير مقاصدها، كما أنها تهتم بالتخطيط وتركز على البرامج الوقائية والعلاجية، معتمدة في ذلك على الدراسات العلمية ولا تستعين أجهزتها بمستشار العلاقات العامة مركزة أدائها على موظفيها الذين يتمتعون بثقافة تنظيمية عالية وتوافق أراء أعضاء البرلمان الجزائري على مستوى كل من نوعية العضوية والموقع الجغرافي والإنتماء الحزبي والذي يوضح التلاحم القوي الذي يبين الإدارة الرشيدة التي يتبعها مسؤولو البرلمان الجزائري الذي يعتمد على العلاقات العامة في إدارته لشؤونه في كسب ولاء الأعضاء الجدد ولو كانوا من الأحزاب المعارضة ، والأكيد في الأمر أن عدد مقاعدها قليل مما يضغط عليها في الموافقة بالإيجاب على الكثير من المواقف عوض المعارض ، ورغم ذلك هناك توافقي إتجاهاتهم بالرغم من الإختلاف في المتغيرات.

أما في المجال التنموي والذي كانت هناك الكثير من الإختلافات الجوهرية والتي قد يرجع سببها إلى الإختلاف في أن أغلب أعضاء المجلس الشعبي الوطني والذين يتميزون بنوع من الدينامية الإجتماعية والتي تكسبهم نوع من التقارب والثقة والتفاعل الإجتماعي مع بني بيئتهم والإدلاء بما يشعرون به بني بيئتهم وهو أن الجنوب يفتقر إلى التنمية بجميع جوانبها بل يفتقر لأهم الأساسيات وذلك مانجده مادة دسمة لأحزاب المعارضة فتكون الجوانب التنموية هي أكبر عدد من بنود برامجها الإنتخابية ، وذلك لكسب أكبر عدد من الأصوات لويادة عدد مقاعدها البرلمانية .

ومن خلال ذلك نكون قد نفين الثلاثة فرضيات الأولى معتمدين على الفرضيات الصفرية في أنه لا يوجد إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو وقع التنظيم الإداري وكذا واقع الإتصال التنظيمي

وكذا التخطيط لبرامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف كل من نوعية العضوية والموقع الجغرافي والإنتماء الحزبي لأعضاء البرلمان الجزائري إلا أن هناك إختلافات جوهرية نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في كل من نوعية العضوية والموقع الجغرافي والإنتماء الحزبي.والذي يوحي لنا التكامل بين أعضاء البرلمان الجزائري في كل شيئ إلا في الجوانب التنموية ولا يمكن لهم الإستسلام والرضوخ وراء الإنتماء الحزبي مقارنة مع الولاء الإجتماعي لبني بيئتهم.

خاتمـــة :

في خضم هذه التغيرات و التطورات الجديدة و المتنامية، انصب اهتمام الحكومة من خلال أجهزتها على تبنيها لأساليب التسيير الحديثة ، و الوظائف الإدارية المستحدثة في إطار البحث عن إستراتيجية جديدة تحمل ميزة تنافسية و تمتاز بالديمومة لتحقيق توافق بينها بإمكانياتها المادية والمعنوية وبين بقية أفراد الشعب الجزائري ولا يتم ذلك من خلال سن ترسانة من القوانين والمراسيم الوزارية، بل من خلال نشاط العلاقات العامة وذلك في توضيح والمدخلات الحكومية والطاقة الإنتاجية لكمية ونوعية المخرجات و إقناعهم بسياساتها التي تدير بها شؤونها ، لذلك حاولنا في هذه الدراسة تشخيص واقع العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من خلال أعضاء البرلمان الجزائري كإدارة مسؤولة على عملية التوفيق بين الدولة والمجتمع وفقا للدور أو السلطة المناطة لكل عضو من أعضاء البرلمان في مجاله أو انتماءه الحزبي أو تموقعه الجغرافي الذي يحدد الأنماط السلوكية في المجتمعات المحلية وذلك من خلال تحليل إتجاهاتهم وتحديد الاختلافات التي قد تكون جوهرية أو قد تعود لمحض الصدفة في كل من الجوانب التنظيمية والإتصالية والتخطيطية بإختلاف كل من نوعية العضوية والموقع الجغرافي والإنتماء الحزبي ، ضمن دراسة وصفية تحليلية تهدف للتقييم الموضوعي تساعدنا في الوصول إلى الحقائق العلمية التي تجعلنا ندرك المعاني التي تشكلها جملة الترابطات المكونة والمشخصة للأداء الحكومي من خلال العلاقات العامة محللين الإختلاف بين إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري لتساهم في حل المشكلات التي تعترض التماسك الاجتماعي في الأجهزة الحكومية لحكومة جزائرية ودولة عربية لنظام يتسم بالديمقراطية متوصلين لمجموعة من التوصيات والتوصل إلى أهم التوصيات العلمية والعملية.

- البحث في جوانب إدارة الأزمات في الأجهزة الحكومية وتقويم برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية والتي قد بحثت فيها لكن الوقت لم يكن في صالحي لإتمام تحليل النتائج وضبطها في شكلها النهائي.
- تركيز الحكومة من خلال أجهزتها على الجوانب التنموية في جميع المجالات خاصة في ولايات الجنوب لمحاولة تغطية بعض النقائص والتي قد تتولد عنها مشاكل وخيمة .
- بذل جهود كبيرة في البحث والدراسات في إتجاهات الرأي الام لسياسات الحكومة الجزائرية ليتم تحديد الأهذاف التي يجب أن تسطرها العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية .
- ضبط نوع وكم مدخلات ومخرجات الأجهزة الحكومية ليتم على أساسها تحديد مستوى الأداء الحكومي .

- التركيز على إدارة الأزمات والتقويم في الأجهزة الحكومية من خلال العلاقات العامة ليتم الوقاية ون الأزمات الفجائية .
- إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية وضبط موقع العلاقات العامة في هذا الهيكل تماشيا مع العصر والإمكانيات المادية وحجم جمهورها .
- وحاولة توطيد الصلة بين الأجهزة الحكومية ومراكز البحوث وتوظيف ذلك في رسم إستراتيجية محكمة
- محاولة تكوين أخصائيين في العلاقات العامة والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا الموضوع.
- البحث في مقومات التنمية الإجتماعية والعلمية والثقافية والصحية.

وخلاصة القول يبقى موضوع العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية ذو مستوى عال جدا عند أهل الاختصاص، ونبقى نقطف من ثماره جاهدين على توثيق الصلة بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني وإبراز الصورة المشرفة لها كمؤسسات تخدم المجتمع وتعمل جاهدة على صيانة مصالحه وعلى حماية الصالح العام محليا ودوليا.

قائمـــة المراجـــع

أولا : باللغة العربية

➢ القرءان الكريم :

1. رواية ورش ،مؤسسة الرسالة،دمشق،1421

➢ الحديث الشريف:

2. أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار بن الحزيم، القاهرة، مصر ، 2010,
3. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، دار بن الجوزي ،القاهرة، مصر ،2006.

➢ الكتب والمعاجم :

4. إبراهيم عبد العزيز شيحا،النظم السياسية الدولة والحكومات،أبوالعزم للطباعة، بيروت، لبنان،2006.
5. إبراهيم وهبي فهد وكنجو عبود كنجو،العلاقات العامة وإداراتها "مدخل وظيفي"،مؤسسة الوارق للخدمات الحديثة،عمان،الأردن،1999.
6. أحمد بخوش، الاتصال والعولمة دراسة سوسيوثقافية، دار الفجر للنشر والتوزيع، خنشلة،
7. الجزائر، 2008
8. أحمد عبد الطيف وحيد، علم النفس الإجتماعي، دار الميسرة، عمان، الأردن،2001.
9. أحمد ماهر، كيف ترفع مهارتك الإدارية في الإتصال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000 .
10. أحمد محمد الطيب،التقويم والقياس النفسي والتربوي،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،مصر، 1999.
11. أحمد محمد المصري، العلاقات العامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006
12. إدوارد ب.بورودزيكيس، تر:أحمد المغربي، إدارة المخاطر والأمن، دب، 2008 ,
13. إسماعيل علي سعد،الاتصال والرأي العام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2 ،1981.
14. إسماعيل محمد الفقي، التقويم والقياس النفسي والتربوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة، مصر، 2005.
15. أمل خلف، التنشئة السياسية للطفل،عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، 2006
16. أنور عقل، نحو تقويم أفضل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ،2001

17. إياد شاكر البكري، تقنيات الإتصال بين زمنين، دار الشروق للنشر والتوزيع، بن عكنون ،الجزائر،2003.
18. إبهاب زكي سلام ، الرقابة السياسية على أعمال السلطة في النظام البرلماني ، عالم الكتب ،القاهرة ، 1983 .
19. بسام الحاج حسين، الوجيز في العلاقات العامة والإعلام، ب د ن ، دمشق، 1986
20. بشير العلاق(أ)، العلاقات العامة في الأزمات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن ،عمان، 2009
21. بشير علاق(ب)، الأسس العلمية الحديثة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن، عمان ،دس.
22. بشير صلاح الرشيدي، مناهج البحث التربوي: رؤية تطبيقية مبسطة، دار الكتاب الحديث ،الكويت، 2000.
23. بشير معمرية,القياس النفسي وتصميم أدواته للطلاب والباحثين في علم النفس والتربية، منشورات الجبر ،الجزائر،ط2 ،2007.
24. بلقاسم السلاطنية وحسان الجيلاني،منهجية العلوم الإجتماعية،دار الهدى للطباعة والنشر، ،عين مليلة، الجزائر،2004.
25. بلقيس أحمد منصور . الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى مكتب مدبولي ، (د م ن) ، 2004.
26. بيتر كليتون، لغة الجسد حركات الجسد وكيفية التعامل معها ،دار الفاروق للنشر والتوزيع ،القاهرة، مصر، ط2، 2005.
27. جابر نصر الدين والهاشمي لوكيا، مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي ، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية،جامعة منتوري –قسنطينة. دس
28. جازية كيران،محاضرات فيالمنهجية لطلاب علم الإجتماع ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2008.
29. جمال مجاهد،مدخل إلى الاتصال الجماهيري،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ،مصر، 2009.
30. جمال محمد شاكر ، المرشد في التحليل الإحصائي بإستخدام spss ،الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر، 2005.
31. جميل أحمد خضر ،العلاقات العامة،دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع،عمان،الأردن، 1998.
32. جودت بني جابر،علم النفس الإجتماعي،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن ،2004,

33. حسن محمد خير الدين،العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق، دار الجيل للطباعة،عين شمس ،مصر،دس.
34. حسين عبد الحميد وأحمد رشوان،العلاقات العامة من منظور علم الإجتماع،المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر،1993
35. حمدي عبد الحارس البخشونجي،العلاقات العامة في الدول النامية، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية، مصر،2000.
36. دلال القاضي ومحمود البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات بإستخدام البرنامج الإحصائي spss . دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
37. ديندار شفيق الدوسكي، التعددية الحزبية، في التفكير الإسلامي الحديث، دار الزمان للنشر والتوزيع، دمشق، 2009.
38. رابحي عيسى القبيلات،أساليب تدريس العلوم في المرحلة الأساسية الدنيا ورياض الأطفال، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2005 .
39. راسم محمد الجمال وخيرت معوض عباد،إدارة العلاقات العامة،المدخل الإستراتيجي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر،2005.
40. ربحي مصطفى عليان وعدنان محمود الطوباسي،الاتصال والعلاقات العامة،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2005.
41. رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، ط3، 2008.
42. رضا عبد الله أبو سريع ، تحليل البيانات بأستخدام برنامج spss، دار الفكر، عمان، الأردن ،2004.
43. رمزي الشاعر، الأيديلوجية وأثارها في الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة، القاهرة ،1979.
44. سامي محمد ملحم، سيكلوجية التعليم و التعلم (الأسس النظرية و التطبيقية) ، دار ميسرة للنشر،عمان،الأردن،2001.
45. سعاد الشرقاوي،النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة،ط2 ، 1982.
46. سلوى محمد عبد الباقي،آفاق جديدة في علم النفس الإجتماعي،مركز الإسكندرية للكتاب ،مصر،دس
47. شدوان علي شيبة،العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،مصر،2005.

48. شدوان شيبه وطارق الخليفي، مدخل إلى الإتصال الجماهيري،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر،2009
49. شريفظص
50. صالح خليل أبو إصبع،العلاقات العامة في المجتمع المعاصر،دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان،الأردن ،ط2 ،2009.
51. صالح محمد وعلي أبو جادو،سيكولوجية التنشئة الإجتماعية ،دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن،,ط5، 2006.
52. طارق البدوي وسهيلة نجم، الإحصاء في المناهج البحثية التربوية والنفسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 .
53. طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي (دراسة مقارنة)، د م ن ،لبنان، 1986.
54. طلعت إبراهيم لطفي، علم إجتماع التنظيم، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، 2007.
55. عبد الرحمان العناد، تخطيط وإدارة برامج العلاقات العامة،مطابع التقنية للأوفست، الرياض ،السعودية،1994 .
56. عبد الرحمن الوافي،قاموس مصطلحات علم النفس،دار الآفاق،بدون بلد، 2006 .
57. عبد العالي دبلة ،الدولة الجزائرية الحديثة،دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2004.
58. عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة العامة المقارنة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان، الأردن، 2009 .
59. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية:أسس التنظيم السياسي،للدولة–الحكومة–الحقوق والحريات العامة، المطبعة الجامعية، الجزائر، دس.
60. عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الإجتماع الإشكاليات–التقنيات–المقاربات، دار الطليعة، بيروت، لبنان، دس.
61. عبد الفتاح محمد دويدار،علم النفس الإجتماعي:أصوله ومبادئه ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، مصر، 2006.
62. عبد الكريم بوحفص، الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا بإستخدام برنامج spss، ديوان المطبوعات الجامعية، الأردن، 2013.
63. عبد اللطيف حمزة،الإعلام له تاريخه ومذاهبه،دار الفكر،القاهرة، مصر، د س.

64. عبد اللطيف محمد خليفة وعبد المنعم شحاته محمود،سيكولوجية الإتجاهات (المفهوم- القياس- التغيير)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة. مصر، دس
65. عبد الله محمد عبد الرحمان،علم الاجتماع السياسي للنشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،2001
66. عزت عبد العظيم الطويل، معالم علم النفس المعاصر، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،1999.
67. عطوف محمود ياسين،مدخل إلى علم النفس الإجتماعي، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت ،لبنان،1981.
68. علي برغوت، العلاقات العامة، مؤسسة الأقصى للنشر، فلسطين، 2007,
69. علي بن فايزة الجحني(أ)،العمل الإعلامي الأمني:مشاكل وحلول،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،السعودية، 2001،
70. علي بن فايزة الجحني(ب)،مدخل للعلاقات العامة والإنسانية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، السعودية، 2006 .
71. على الدين هلال الدنسوقي،إتجاهات حديثة في علم السياسة، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة ، 1999.
72. علي شريف، الإدارة العامة المعاصرة، المطبعة الجامعية، الجزائر، 1988.
73. علي عجوة(أ)، العلاقات العامة والصورة الذهنية، عالم الكتب، القاهرة، مصر،2003.
74. علي عجوة(ب)، العلاقات العامة في المنشآت المالية(البنوك وشركات التأمين)، عالم الكتب ،القاهرة، مصر، 1985.
75. علي عجوة(ج)، الأسس العلمية للعلاقات العامة، عالم الكتب، القاهرة، مصر ،ط3 ،دس.
76. عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات,مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3،2001
77. عمر عودة خطيب،لمحات في الثقافة الإسلامية، بيروت،مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1973,
78. غريب عبد السميع غريب، الاتصال والعلاقات العامة في المجتمع المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006
79. فاروق مدّاس،سلسلة قواميس المنار:قاموس مصطلحات علم الإجتماع ، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، دب، 2003.
80. فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمن،علم النفس الإجتماعي:رؤية معاصرة،دار الفكر العربي ،القاهرة، مصر،2006.

81. فؤاد عبد المنعم البكري، العلاقات العامة في المنشآت السياحية، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، 2004.
82. كامل محمد محمد عويضة، علم النفس الإجتماعي، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان،1996 ,
83. محفوظ أحمد جودة، العلاقات العامة مفاهيم وممارسات، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن ، ط4، 2008 .
84. محمد سعد أبو عامود، الإعلام والسياسة في عالم جديد، دار الفجر الجامعي، الإسكندرية ،مصر ،2009،
85. محمد شفيق، الإنسان والمجتمع: مقدمة في علم النفس الإجتماعي، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية، مصر، 2003 .
86. محمد السويدي، علم الإجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1990.
87. محمد شومان،الإعلام والأزمات مدخل نظري وممارسات عملية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ،2002
88. محمد عبد المعز نصر،النظريات والنظم السياسية ، دارالنهضة العربية للنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان،1981.
89. محمد عبده حافظ، العلاقات العامة، دار الفرج للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2009.
90. محمد فتحي عكاشة ومحمد شفيق زكي،المدخل إلى علم النفس الإجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997.
91. محمد فريد الحصن، العلاقات العامة: المبادئ و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر،2004.
92. محمد محمود المدهلي،تطبيقات علم الإحصاء في العلوم الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث ،إسكندرية، مصر،2002،
93. محمد منير حجاب، الإتصال الفعال للعلاقات العامة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ،مصر،2007.
94. محمد نجيب الصرابوة، العلاقات العامة الأسس والمبادئ، مكتبة الزائد العالمية إربد، الأردن، 2001.
95. محمود السيد أبو النيل ،علم النفس الإجتماعي :دراسات عربية عالمية، جامعة عين شمس ،القاهرة، مصر ،ج3 ،ط1984،3
96. محمود عمر ماهر، سيكلوجية العلاقات الإجتماعية،دار المعرفة الجامعية، مصر. 2006

97. محمود يوسف مصطفى عبده، العلاقات العامة في المجال التطبيقي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
98. مصطفى حجازي، الاتصال للفعال في العلاقات الإنسانية والإدارة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط3، 2000.
99. مقدم عبد الحفيظ، الإحصاء والقياس النفسي والتربوي مع نماذج من المقاييس والإختبارات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2003.
100. منال طلعت محمود، العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية ، مصر، 2002.
101. مهنا الصالحي ومحمد نصر، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة ، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،1985.
102. موريس أنجرس ،ترجمة:بوزيدصحراوي و آخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية،دار القصبة ، الجزائر، 2004.
103. مي العبد الله،نظريات الاتصال، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
104. ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2006.
105. نبيل جمعة صالح النجار، الإحصاء في التربية والعلوم الإنسانية مع تطبيقات برنامج spss، دار حامد لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.
106. نور الدين زمام،القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الإجتماع السياسي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.
107. هدى لطيف، العلاقات العامة، القاهرة، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ،1997.
108. هشام محمد علي حسين، العلاقات العامة بين القناعة والتهميش في الوطن العربي، الأكاديمية العربية البريطانية، للتعليم العالي، دس،
109. هناء حافظ البدوي، العلاقات العامة والخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،مصر ،2001
110. يوسف ميخائل أسعد،رعاية المراهقين،دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة،مصر ،ب.س.
111. الأطروحات والمؤتمرات:
112. أمينالبار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغربية، دراسة حالة الجزائر،2007،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجتار، قسسم العلو السياسية، تخصص دراسات مغاربية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.

113. جبران الفرد بن فهد ،تقويم برامج العلاقات العامة في ضوء أهدافها ،دراسة ميدانية على الوزارة الداخلية وأجهزتها،المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم العلوم الإدارية،أكاديمية نايف العربية، الرياض، السعودية، 1990.

114. حسين سمير وآخرون ،دور العلاقات العامة في دعم فعاليات الجامعات ، دراسة تطبيقية على جامعة الملك عبد العزيز بمحافظة جدة،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والإدارة ،جامعة الملك عبد العزيز، السعودية،1991.

115. خالد مرغلاني وراشد هارون ،آراء القيادات الإدارية في الأجهزة الحكومية نحوى إدارة العلاقات العامة ،ندوة واقع إدارات العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية، معهد الإدارة العامة ،الرياض ،السعودية. 1992.

116. علي برغوت ، دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات الجامعية، مداخلة ملقاة في المؤتمر السنوي السابع حول إدارة الإزمات والكوارث، قسم الهجرة القسرية ودراسات اللاجئيين، الأمريكية بالقاهرة، القاهرة، د س.

117. علي الفهيد ،دور إدارات العلاقات العامة في التعامل مع الأزمات ،دراسة استطلاعية لبعض إدارات العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الإدارية ،جامعة الملك سعود ،الرياض،السعودية ،1998.

118. وليدخلف الله دياب، دور العلاقات العامة في القطاع الدبلوماسي: دراسة تطبيقية على مكاتب السفارات العربية والأجنبية، دراسة دكتوراه غغير منشورة، كلية الإعلام، جامعة جنوب الوادي ،مصر،2010.

- **المجلات:**

119. ,,هيئة التحرير، رسالة مجلس الأمة، الفكر البرلماني، العدد 25، أفريل 2010، مجلس الأمة، الجزائر.

ثانيا : باللغة الأجنبية

➢ Ouvrages

120. Francois Borella ,les politiques dans la France d'aujourd'hoi ,SPP ,paris ,1981.
121. Freedman.J.L§ Canlsmith,J .M. and Dairdo Sears: Social Psychology .Prentice-Hall Inc Englewood ,Chiffs. New Jersey. third Edition,1978
122. Vincent Price, Communication Concepts for Publication, SAGE Publications, London,1992
123. Sam black .The Essentials of publik Relations,Biddles:LTD London,1993 .
124. Roger Mucher, Communication et Réaseaux Communication .E.S.F ,Paris ,SA .
125. Michael Bland, Communicatig Out of a Crisis 1st ed. Macmillan Press,London, SA .
126. Sam black,The Essenials of publik Relations ,Biddles:LTD London,1993 ,
127. Ghosheh Zahi ,R,Dictionary of Public ,Administration ,English-Arabic, Ammane;first edition, SA .

➢ Sites web

128. http://www.majlisoma.dz/05/03/2010/10h30m.
129. http://www.radioalgerie.dz/18/10/2010/11h25m.
130. http://www.marefa.org/18-10-2010/11h 36m..
131. http://www.26se.net/18-10-2010/11h45m..
132. http://www. minshawi.com/18-18-2010 /09 h45m.
133. http://www.prarabic.com/23-01-2011/10h:35.
134. http://www.alanba.com/17-02-2011/16h:28
135. http://www.pressacademy.net.24/12/2009.12h45m
136. http://www.ksu.edu.sa24/12/2009.12h45m
137. http://www.wikipedia.org/05/01/2016/15h20m.
138. http:// www.wikipedia.orgwiki/05/06/2016/15h20m.

الملاحق

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية : العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم : العلوم الإجتماعية
شعبة : علم الإجتماع
تخصص : علم الإجتماع الإتصال والعلاقات العامة

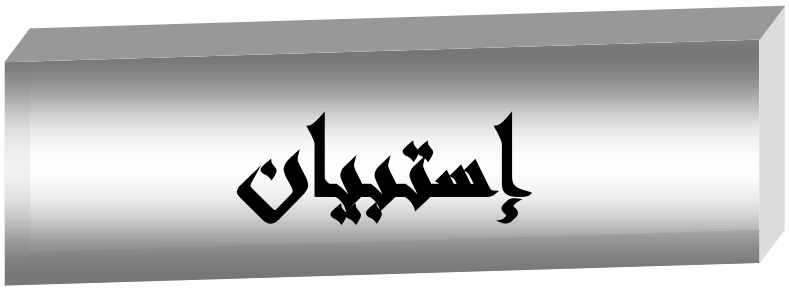

سيدتي ، سيدي :

بصـــدد القيـــام ببحـــث ميـــداني يـــدخل فـــي إطـــار المتطلبـــات التكميليـــة لنيـــل شـــهادة الـدكتوراه حـول الأطروحـة الموسـومة بـــ: **"واقـع العلاقـات العامـة فـي الأجهـزة الحكومـة مـن خـلال إتجاهـات أعضـاء البرلمـان الجزائـري"** ولهـذا الغـرض نطلـب مـن سيادتكم قـراءة هـذا الإسـتبيان بعنايـة والإجابـة عليـه بوضـع العلامـة **(X)** فـي الخانـة المناسـبة ،علمـا أن إجابتكم لن تستخدم إلا في أغراض البحث .

إعداد الطالبة :
زهية أدخينيســـــة

إشراف
الأستاذ الدكتور رشيد زوزو

ديسمبر 2015

I. **الأجهزة الحكومية :**

وهي مجموعة مؤسسات الهيئات الحاكمة والمسيرة للدولة ضمن كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية للأنظمة الديمقراطية (الإدارات العمومية) ,

II. **إشكالية الدراسة :**

ماهي إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحوى واقع العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية ؟

III. **إشكاليات الدراسة الجزئية :**

1. **هل هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري بإختلاف أعضاء مجلس الأمة وأعضاء مجلس الشعبي الوطني؟ نحو كل من :**
   - ⇦ التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية .
   - ⇦ النشاط الاتصالي المعتمد للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ تخطيط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ الجوانب التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ إدارة الأزمات في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ تقويم نشاطات العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
2. **هل هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري بإختلاف الانتماء الحزبي؟ نحو كل من :**
   - ⇦ التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية .
   - ⇦ النشاط الاتصالي المعتمد للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ تخطيط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ الجوانب التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ إدارة الأزمات في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ تقويم نشاطات العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
3. **هل هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري بإختلاف الانتماء الجغرافي (شمال /جنوب)؟ نحو كل من :**
   - ⇦ التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية .
   - ⇦ النشاط الاتصالي المعتمد للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ تخطيط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ الجوانب التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ إدارة الأزمات في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ تقويم نشاطات العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
4. **هل هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء مجلس الأمة ــ بإعتبارها الغرفة التشريعية ــ بإختلاف نوعية العضوية؟ نحو كل من :**
   - ⇦ التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية .
   - ⇦ النشاط الاتصالي المعتمد للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ تخطيط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ الجوانب التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ إدارة الأزمات في الأجهزة الحكومية.
   - ⇦ تقويم نشاطات العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية

I. البيانات الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: أقل من 40 سنة ☐ أكبر من 40 وأقل من 60 سنة ☐ أكبر من 60 سنة ☐

الولاية: .....

الحالة الإجتماعية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

المستوى التعليمي: .....

الشهادات التي تحصلت عليها: .....

الإنتماء الحزبي: .....

عضو منذ: .....

نوعية العضوية: عضو مجلس الأمة ☐ عضو المجلش الشعبي الوطني ☐

في حالة العضوية في مجلس الأمة: منتخب من طرف ممثلي الشعب ☐ معين من طرف رئيس الجمهورية ☐

هل زاولت من قبل وظيفة ما في مؤسسة: نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم فهل في مؤسسة: حكومية ☐ غير حكومية ☐

هل كنت: رئيس ☐ مرؤوس ☐

ماهي وظيفتك السابقة ؟.....

II.

1. التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
01	توجد إدارة العلاقات العامة في الهيكل الإداري للأجهزة الحكومية			
02	هناك إهتمام بإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.			
03	هناك فصل بين أنشطة المصالح الإدارية في الأجهزة الحكومية.			
04	العلاقات العامة إدارة مستقلة عن باقي الإدارات الموجودة في الجهاز الحكومي.			
05	لا يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوظائف التي يقومون بها.			
06	يعتمد تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على أساس الوجهات الإتصالية التي يتعاملون معها.			
07	يتميز رجل العلاقات العامة بمواصفات معينة .			
08	العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تكفل الرعاية الإجتماعية لموظفيها.			
09	لا توجد محددات تعيق عمل العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.			
10	لم يتغير الهيكل التنظيمي داخل العلاقات العامة للأجهزة الحكومية منذ زمن بعيد.			
11	ميزانية العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية غير كافية.			
12	تنظيم إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية جيد.			
13	أغلب أعمال الأجهزة الحكومية خدماتية.			
14	توجد عوامل تؤثر في إختيار الشكل التنظيمي لإدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية			
15	تتعدد أقسام العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بتعدد مديريات الإدارة العامة			
16	لا يتمتع الموظف في الجهاز الحكومي بالسلطات الكافية للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليه .			
17	لا أرى علاقة بين ما يقوم به الموظف في الأجهزة الحكومية أوبين أهداف الجهاز .			
18	نظام الإمتيازات المعمول به في الأجهزة الحكومية يتسم بالعدالة والموضوعية.			

2. النشاط الإتصالي المعتمد للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية

الرقم	الفقرة	مافوق	محايد	غير موافق
01	تعتمد العلاقات العامة على الوسائل المناسبة في توجيهها لرسائلها.			
02	يتميز أخصائي العلاقات العامة بإتقانه الحركات الإتصالية من ملامح مادية وإيماءات جسمانية.			
03	الرسائل التي تصدر من إدارة العلاقات العامة غير صادقة.			
04	تعتمد العلاقات العامة في كسب رضى جماهيرها على وسائل الإتصال الرسمي.			
05	يحتل الإتصال اللفضي (الكتابي والشفهي) مكانة بارزة في تعامل الأجهزة الحكومية مع جماهيرها.			
06	تولي مصالح العلاقات العامة إهتماما كبيرا للجمهور الخارجي أكثر من الموظفين.			
07	الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة ليست من سياق الواقع.			
08	يحترم أخصائي العلاقات العامة مسافات التفاعل.			
09	لا تصل الرسائل الإعلامية كافة الجماهير المستهدفة.			
10	تبدل إدارة العلاقات العامة جهدا كبير في ربط صلات وطيدة مع جماهيرها			
11	الرسائل الإتصالية للعلاقات العامة تعتمد على إستراتيجية الإقناع.			
12	إتجاهات الرأي العام لجمهور الأجهزة الحكومية سلبي .			
13	تربط العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية علاقة قوية مع وسائل الإعلام			
14	أنا راضي على نظام الإتصال داخل الأجهزة الحكومية.			
15	لا تصل المعلومات للموظفين في وقتها.			
16	الرأي العام سلبي نحو الأجهزة الحكومية.			
17	تقدر الإدارة العامة دور العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.			
18	تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الأحداث الخاصة(مؤتمرات ،ندوات ،محاضرات) بالجهاز الحكومي .			
19	تقوم إدارة العلاقات العامة بتنظيم الزيارات وإستقبال الوفود			
20	تسعى إدارة العلاقات العامة على تنظيم الاتصال بالهيئات والمنظمات الأخرى			

3. التخطيط للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
01	التخطيط غير مهم في إدارة العلاقات العامة.			
02	لا تتبع إدارة العلاقات العامة خطة محكمة في التنظيم.			
03	تركز العلاقات العامة على الهدف المراد تحقيقه في إدارتها لشؤونها.			
04	تعتمد العلاقات العامة على برامج وقائية محكمة.			
05	تعتمد العلاقات العامة برامج علاجية ذات فعالية عالية.			
06	يعتمد التخطيط في العلاقات العامة على الدراسات العلمية.			
07	يراعى التوزيع الزماني والمكاني للرسائل الإتصالية في العلاقات العامة.			
08	تواجة عملية التخطيط للعلاقات العامة صعوبات في الأجهزة الحكومية.			
09	لمسؤول العلاقات العامة إتصال مباشر بالإدارة العليا.			

10	هناك برامج فعالة يتم تطبيقها مع الموظفين.				
11	المخصصات المالية غير كافية للتخطيط في العلاقات العامة.				
12	يستعان بأخصائي علاقات عامة من خارج الجهاز الحكومي.				
13	يتم التخطيط على أسس إستراتيجية وإدارية صحيحة.				
14	هناك مشاريع تنموية من بين خطط العلاقات العامة.				
15	تعتمد مراحل عملية التخطيط للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية على تسلسل .				
16	هناك مبادئ تركز عليها برامج العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية في عملية التخطيط .				
17	تبدل العلاقات العامة قصار جهدها لتطوير السياسات في برامجها اللازمة للحد من الأزمات المفاجئة .				
18	ترسم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية خطط نموذجية ذات إجراءات تحافظ بها على التوازن .				
19	أغلب أهداف إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية تصب في الصالح العام				
20	تطمح إدارة العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية للرقي بالجهاز الحكومي موازاتا بإمكانياته المادية .				

4. الجوانب التنموية في العلاقات العامة للأجهزة الحكومية

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
01	تقوم العلاقات العامة بربط خططها التنموية بالأهداف العامة للمجتمع .			
02	تقوم العلاقات العامة بغرس الشعور بالإنتماء الوطني والقومي لدى جماهيرها			
03	تنمي الوعي لدى جماهيرها بسياسة الدولة .			
04	تهيئة الجماهير لكل التغيرات التي تحصل على مستوى الجهاز الحكومي لغرس التكيف .			
05	توعية العاملين بأعمالها ومسؤولياتهم للتعامل الجيد مع الجمهور الخارجي .			
06	توعية العاملين في الأجهزة الحكومية بالحرص على المصلحة العامة .			
07	تنشيط الجهود الرسمية وإستثارة الجهود الشعبية لمحاربة الأمية والأمراض المستوطنة في المجتمع			
08	الدعوة لترشيد الأنماط السلوكية السائدة في المناسبات .			
09	تدعيم القيم الروحية للقضاء على العادات السيئة .			
10	التعايش والتفاعل مع الجمهور في الظروف الإجتماعية			
11	ترشيد الأنماط الإستهلاكية وتعديل السلوكات السيئة.			
12	تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من خلال إنجازاتها إلى تحقيق الإستقرار الأسري من خلال السعي لعلاج المشكلات الأسرية من مهدها.			
13	تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إلى المسح الإجتماعي للمناطق والأحياء الأقل نموا ومحاولة تغطية إحتياجاتهم .			
14	تسعى العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إلى التجديد في بعض الموارد المادية مثل الزراعة و البترول والصناعة .			
15	تقوم العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية إلى تنمية العقل الإنساني بالعلوم الجديدة .			

ملخص الدراسة :

يهدف بحثنا إلى تشخيص العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية من خلال تحليل ومقارنة أراء أعضاء البرلمان الجزائري وذلك للكشف عن اتجاهات أهم قادة الرأي واهم نخبة الشعب كجمهور تتعامل معه الأجهزة الحكومية وتعمل جاهدة لكسب تأييده لسياساتها التنموية، وكذا أهم قادة الرأي كأعضاء من الجمهور الداخلي في الأجهزة الحكومية تساهم في سن القوانين ضمن السلطة التشريعية ورسم الخارطة التنظيمية للمشاريع التنموي، باعتباره معقل للتنظيم الاجتماعي في أضخم مستوياته ومصدر لتنمية الثروة البشرية في بناء اعقد الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية لأهم المشاريع التنموية، وبذلك يتم تخفيف حدة الضغط المتولد بين الأجهزة الحكومية وجماهيرها ، وبصفة عامة بين الحكومة المتمثلة في نشاط أجهزتها وعامة الشعب المتعاملين معها لهم حق التقييم والتقويم لسياسات بلدهم بمدى تجاوب حكومتهم مع أولوياتهم من خلال أعضاء برلمانهم ،موضحة من خلال هذه ال دراسة وصفية تحليلية والتي تهدف للتقييم الموضوعي لواقع العلاقة التي تربط الدولة كنظام تمثله الحكومة من خلال أجهزتها وكافة فئات الشعب التي تربطهم صلة بهذه الأخيرة من خلال أعضاء برلمانها كإدارة مسؤولة على عملية التوفيق بين الدولة والمجتمع وفقا للدور أو السلطة المناطة لكل عضو في مجاله أو إنتمائه الحزبي أو تموقعه الجغرافي ، لذلك بذر في أذهاننا التساؤل التالي:

ما هو واقع العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية ؟ من خلال تحليل إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري في عملية تشخيص العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

والذي تفرعت عنه التساؤلات الجزئية التالية والمدعمة بمجموعة من المؤشرات:

1. الجانب التنظيمي:

هل هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية؟ بإختلاف كل من :

- ⇦ نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة)
- ⇦ الموقع الجغرافي (الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال)
- ⇦ الإنتماء الحزبي (الأعضاء التي تنتمي للأحزاب الموالية للنظام والأعضاء التي تنتمي للأحزاب المعارضة للنظام)

وهل هذه الإختلافات تعود لسبب جوهري أم لمجرد صدفة ومن خلال ذلك يمكننا تحديد :
الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري نحو التنظيم الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية

2. الجانب الإتصالي:

هل هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية؟ بإختلاف كل من :

- ⇦ نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة).
- ⇦ الموقع الجغرافي (الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال)
- ⇦ الإنتماء الحزبي (الأعضاء التي تنتمي للأحزاب الموالية للنظام والأعضاء التي تنتمي للأحزاب المعارضة للنظام)

وهل هذه الإختلافات تعود لسبب جوهري أم لمجرد صدفة ؟ ومن خلا ذلك يمكننا تحديد :
الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري نحو الإتصال التنظيمي للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية

3. الجانب التخطيطي:

هل هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو التخطيط الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية؟ بإختلاف كل من :

- ⇦ نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة
- ⇦ الموقع الجغرافي (الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال)
- ⇦ الإنتماء الحزبي (الأعضاء التي تنتمي للأحزاب الموالية للنظام والأعضاء التي تنتمي للأحزاب المعارضة للنظام)

وهل هذه الإختلافات تعود لسبب جوهري أم لمجرد صدفة ؟ ومن خلا ذلك يمكننا تحديد :
الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري نحو التخطيط الإداري للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

4. الجانب التنموي:

هل هناك إختلاف في إتجاهات أعضاء البرلمان الجزائري نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية؟ بإختلاف كل من :

⇦ نوعية العضوية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة).

⇦ الموقع الجغرافي (الأعضاء التي تسكن في ولايات الجنوب والأعضاء التي تسكن في ولايات الشمال)

⇦ الإنتماء الحزبي (الأعضاء التي تنتمي للأحزاب الموالية للنظام والأعضاء التي تنتمي للأحزاب المعارضة للنظام)

وهل هذه الإختلافات تعود لسبب جوهري أم لمجرد صدفة؟ ومن خلا ذلك يمكننا تحديد :

الإتجاه العام لأعضاء البرلمان الجزائري نحو الإسهامات التنموية للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية.

وأهم شيء تم التوصل إليه هو العلاقة التواصلية بين الأعضاء والتي تتميز بنوع من التوافق والثبات وكدا التسابق في ولائهم للحكومة والتي تصب في مجملها عن قناعتهم و إتجاهاتهم الإيجابية نحو كل من الجانب التنظيمي و الموافقة على وجود العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية وعدم توقفها على عدم وجودها في الهيكل التنظيمي للجهاز الحكومي بل أن تكون مجسدة كنشاط إتصالي يعتمد في تقسيم مهام موظفي العلاقات العامة على الوجهات الإتصالية و أنه لا توجد مواصفات معينة في أخصائي العلاقات العامة ذلك ان مواصفات أي أخصائي العلاقات العامة تعلمها أي موظف خلال تنشئته الاجتماعية لأن أغلبها منبثقة من الدين الإسلامي ،كما أن أغلب الأجهزة الحكومية خدماتية وهذا ما يثقل العبء على العلاقات العامة.

كما أن العلاقات العامة تعتمد على الوسائل الإتصالية المناسبة وأغلبها وسائل الإعلام و يتميز أخصائي العلاقات العامة بإتقانه لغات الإتصال من ملامح مادية وإيماءات جسمانية ببروتوكولات منبثقة من السلوك الإجتماعي للبيئة المحلية تبين بعدها الثقافي والإتكت التي تضفي نوع من التميز على القائم بالعملية الإتصالية ، وبما أن العلاقات العامة هي الإعلام الصادق + الأداء الجيد إلا أن العلاقات العامة في الأجهزة الحكومية لا تكون صادقة في بعض الأحيان ذلك أنها ملزمة بالمحافظة على التوازن الداخلي للوطن والمواطن على حد سواء ، وكدا إعتمادها على وسائل الإتصال بالأفعال لبعدها الزماني والمكاني وطول بقائها في نفسية المستقبل، وقوتها في التحفيز على التفاعل الإجتماعي وتدعيم الثقافات المحلية و تعاملاتها تتماشى مع مطالب المجتمع وعاداتهم تقاليدهم وحياتهم المادية وأوضاعهم البيئية .

أما في جانب التخطيط والذي تولي العلاقات العامة أهمية للتخطيط وإعتمادها على خطط وقائية وخطط علاجية ذات فعالية عالية ذلك لحاجة الدولة الوقائية من الإتجاهات العدوانية والعلاجية في تصحيح الأوضاع الخاطئة التي تحد من أعمالها لذلك لا يستعان بأخصائي علاقات عامة وذلك أن الجهاز الحكومي مؤهل لإحتوائه لأزماته لوحده ولقلة أخصائي العلاقات العامة.

أما في الجانب التنموي والدي كان فيه عديد من الإختلافات ويعود سببها إلى الإختلاف في أن أغلب أعضاء المجلس الشعبي الوطني والدين يتميزون بنوع من الدينامية الإجتماعية والتي تكسبهم بنوع من الثقة والتفاعل الإجتماعي مع بني بيئتهم والإدلاء بما يحسون به وهو قلة التنمية بجميع جوانبها على مستوى الجنوب ، وهذا ما نجده مادة دسمة تتغدى به الخطط الإنتخابية لأغلب الأحزاب السياسية .

ومن خلال ماسبق نكون قد أثبتنا أنه لا يوجد إختلاف بين إتجاهات أعضاء النواب نحو واقع التنظيم وواقع الإتصال المعتمد ووكذا التخطيط للعلاقات العامة في الأجهزة الحكومية بإختلاف كل من نوعية العضوية والموقع والإنتماء الحزبي إلا أنه يوجد إختلاف في إتجاهاتهم نحو الإسهامات التنموية نحو العلاقات العامة والذي يوحي لنا بالتوافق في الإتجاهات

Abstract:

Our research aims to find out the general relationship within government bodies, through analyzing and comparing views of the members of the Algerian parliament, in order to discover trends of the most important opinion leaders and people's elite as an audience within which government bodies deal and works hard to gain its support to its development policies, as well as the most important opinion leaders as members of the internal audience in the government bodies who contribute to the enactment of laws within the legislative authority and to draw the organizational chart of the development projects; as a bastion of social organization in the largest levels and a source for the development of human resource in the construction of the most complex social, economic, cultural and civilizational links for the most important development projects. Thus, this pressure generated between government bodies and their people would be attenuated, and in general; between the government consisting in the activity of its bodies and the common people dealing with it, and who has the right of assessment and evaluation of the policies of his country and the extent to which his government responds to his priorities by means of its parliament members. We followed a descriptive and analytical study that aims to the objective assessment of the reality of the relationship which links the State, as a system represented by the government through its different bodies- to all classes of the people who are linked to the latter by means of their parliament members as an administration responsible of the process of reconciliation between the State and the society, according to the role or authority assigned to each member in his field, party's belonging or geographical location. Therefore, we asked ourselves the following question:

What is the reality of the public relationships within government bodies?

Through comparing and analyzing trends of the members of the Algerian parliament in the process of diagnosis of the public relations within government bodies.

From this question, the following sub-questions emanated, supported with a group of indicators:

1. The organizational side:

Is there a difference in the trends of the Algerian Parliament members as to the administrative organization of public relations in government bodies? According to the difference of:

- Membership quality (Members of the National People's Assembly and members of the Council of the Nation).
- Geographical location (members who are resident at the South Provinces and members who are resident at the North Provinces).
- Party affiliation (members belonging to parties loyal to the regime and members belonging to the opposition parties)

And are these differences caused by a substantial cause or just as a coincidence? From that point, we can determine:

The general trend of the members of the Algerian parliament as to the administrative organization of public relations in government bodies.

2. The communication side:

Is there a difference in the trends of the Algerian Parliament members as to the organizational communication of public relations in government bodies? According to the difference of:

- Membership quality (Members of the National People's Assembly and members of the Council of the Nation).
- Geographical location (members who are resident at the South Provinces and members who are resident at the North Provinces).
- Party affiliation (members belonging to parties loyal to the regime and members belonging to the opposition parties)

And are these differences caused by a substantial cause or just as a coincidence? From that point, we can determine:

The general trend of the members of the Algerian parliament as to the organizational communication of public relations in government bodies.

3. The planning side:

Is there a difference in the trends of the Algerian Parliament members as to the administrative planning of public relations in government bodies? According to the difference of:

- Membership quality (Members of the National People's Assembly and members of the Council of the Nation).
- Geographical location (members who are resident at the South Provinces and members who are resident at the North Provinces).
- Party affiliation (members belonging to parties loyal to the regime and members belonging to the opposition parties)

And are these differences caused by a substantial cause or just as a coincidence? From that point, we can determine:

The general trend of the members of the Algerian parliament as to the administrative planning of public relations in government bodies.

4. Developmental side:

Is there a difference in the trends of the Algerian Parliament members as to the development contributions of public relations in government bodies? According to the difference of:

- Membership quality (Members of the National People's Assembly and members of the Council of the Nation).
- Geographical location (members who are resident at the South Provinces and members who are resident at the North Provinces).
- Party affiliation (members belonging to parties loyal to the regime and members belonging to the opposition parties)

And are these differences caused by a substantial cause or just as a coincidence? From that point, we can determine:

The general trend of the members of the Algerian parliament as to the development contributions of public relations in government bodies.